

تأليف أ. د. محمد أبو الليث الخير آبادي



تاليف أ. د. محمد أبو الليث الخيرآبادي

دار الشاكر – ماليزيا

كل الحقوق محفوظة للمؤلف

الطبعة الثانية المصححة والمنقحة ٢٤١ه/١٩٩٩م الطبعة الثانية المصححة والمنقحة ٢٤١ه/٤٠٠٤م الطبعة الثالثة المصححة والمنقحة ٢٠٠٤ه/٥٠٠٠م الطبعة الرابعة إعادة الطبعة الثالثة ٢٢٤ هـ/٥٠٠٠م الطبعة الخامسة إعادة الطبعة الثالثة ٢٨٤ هـ/٢٠٠٠م الطبعة السادسة المزيدة والمصححة والمنقحة ٣٤٠ ١٩/١٠٠٠م الطبعة السابعة المعدلة قليلاً المصححة والمنقحة ٣٤١ هـ/٢٠١٩م

ISBN 983-40200-2-3

نشر وتوزيع

دار الشاكر

DARUL SYAKIR

No. 6 & 6A, Jalan 4/12A, Syeksyen 4 Tambahan, 43650 Bandar Baru Bangi, Selangor, Malaysia. Tel: 603-8922 1235 Fax: 603-8926 5748

> Type set & layout: Muntaha Artalim muntaha_26@yahoo.com

> Cover design: Abdul Aziz Mohd Abulais zizo 786@hotmail.com





بسم الوحمن الوحيم

عن الطبعة السابعة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد! فإن هذه الطبعة هي الطبعة السابعة، وهي إعادة للطبعة السادسة مع تعديلات بسيطة فيها، وهي:

١- تعديل في عنوان "التقسيم الثاني باعتبار صدور الحديث عن المصدر: قولي، فعلي، تقريري، خِلْقي، خُلُقي" بأني زدت كلمة "ماعدا القدسي"، فأصبحت العبارة هكذا: "التقسيم الثاني باعتبار صدور الحديث (ماعدا القدسي) عن المصدر: قولي، فعلي، تقريري، خِلْقي، خُلُقي".

٢- توسعت قليلاً في الحديث عن التعريف بكتب الحديث التسعة. وهذا التوسع كان في الطبعة السادسة أيضًا، ولكني نسيت أن أنبه عليه في مقدمتها، فأحببت أن أستدرك عليها في مقدمة هذه الطبعة.

٣- حصل تقديم وتأخير في أقسام الحديث الضعيف، حيث كان ترتيبها في الطبعات السابقة كلها كالآتي:

١- الموضوع. ٢- المتروك. ٣- ما فيه راو مجهول أو مبهم. ٤- ما فيه راو مبتدع.
 ٥- المنكر. ٦- الشاذ. ٧- ما فيه راو سيئ الحفظ أو مختلط. ٨- المعلول.

لاحظت أن هذا الترتيب لأقسام الحديث الضعيف فيه نوع من الخلل المنهجي، فرتبتُها في هذه الطبعة على ترتيب الأشد ضعفاً فالأخف، وأصبح الترتيب كالآتي:

١- الموضوع. ٢- المتروك. ٣- المنكر. ٤- الشاذ. ٥- المعلول. ٦- ما فيه راو
 مبتدع. ٧- ما فيه راو مجهول أو مبهم. ٨- ما فيه راو سيئ الحفظ أو مختلط.

وأشكر الأخ الفاضل "خير الحسيني جميل" المحاضر بالقسم على قراءته هذا الكتاب، وتزويده ببعض الملاحظات الدقيقة على بعض المواضع منه، فجزاه الله عني خير الجزاء.

وأبتهج إلى الله بالشكر الجزيل على ما منح هذا الكتاب من قبول حارً، كما أشكر الجامعات التي قررت تدريس هذا الكتاب لمادة "علوم الحديث" في قسم الكتاب والسنة عندها، وإذ أتضرع إلى الله تعالى أن ينفع به طلبة العلم، أتضرع إليه أن ينفعني به في الدنيا والآخرة.

محمد أبو الليث الخير آبادي الحامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

۵/۲/۲۳۶۱هـ ۲۰۱۱/۱/۱۰

بسم الرحمن الرحيم

عن الطبعة السادسة

فهذه الطبعة هي السادسة من طبعات هذا الكتاب "علوم الحديث أصيلها ومعاصرها"، وهي لست إعادةً للطبعة السابقة، وإنما قمت فيها بتعديلات كثيرة، تعبيراً، وتصحيحاً للأخطاء، ومن التعديلات الكبيرة ما يلي:

١- أني قسمت الحديث في هذه الطبعة تقسيماً يختلف قليلاً عما في الطبعات السابقة لهذا الكتاب، وذلك لعدم احتوائه على جميع التقسيمات وأقسامها. فرأينا أن نقسم الحديث تقسيمات ثلاثية باعتبارات ثلاثة كالتالى:

التقسيم الأول: باعتبار المصدر: قدسي، مرفوع، موقوف، مقطوع.

التقسيم الثاني: باعتبار صدوره عن المصدر: قولي، فعلي، تقريري، خِلْقي، خُلُقي.

التقسيم الثالث: باعتبار كثرة الرواة وقلتهم: متواتر، آحاد.

وإنما اخترت التعبير عن التقسيم الأول ب"اعتبار مصدر الحديث" دون التعبير ب"اعتبار القائل" كما فعلت في الطبعات السابقة للكتاب، وكما هو متبع عند الآخرين؛ لأبي قصدت بذلك ليشمل الحديث: الفعل، والتقرير، والوصف الخِلْقي، والوصف الخُلُقي أيضاً، بجانب القول. بقي هنا إشكال واحد فقط، وهو أن الموقوف والمقطوع ليسا بحديث عندنا، فكيف يصح جعلهما من أقسام الحديث؟ نقول: لأنه يصح ذلك في حالات كون الموقوف في حكم المرفوع، وفي حالة كون المقطوع في حكم المرسل، كما سيأتي. أو أهما حديث أيضاً عند بعض العلماء كما سبق.

وقسمتُ حبر الواحد إلى قسمين باعتبارين، وهما: اعتبار عدد الرواة. واعتبار القوة والضعف. فباعتبار عدد الرواة له ثلاثة أقسام، وهي: غريب، وعزيز، ومشهور. وباعتبار القوة والضعف ينقسم إلى قسمين، مقبول ومردود.

٢- فصَّلتُ في معلقات البخاري أكثر من الطبعات السابقة.

٣- ذكرتُ الفرق بين أقسام التدليس الثلاثة.

وأخيراً أشكر الله كثيراً على ما رزق هذا الكتاب من قبول عام، كما أشكر الجامعات التي قررت تدريس هذا الكتاب لمادة "علوم الحديث" في قسم الكتاب والسنة عندها، وإذ أبتهل إلى الله تعالى أن ينفع به طلبة العلم، أبتهل إليه أن ينفعني به في الدنيا والآخرة.

عمد أبو الليث الخير آبادي عمد أبو الليث الخير آبادي الحامعة الإسلامية العالمية عاليزيا الحامعة الإسلامية العالمية عاليزيا

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثالثة المصححة المنقحة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين. بعــــــد!

فإني ألفتُ هذا الكتاب، ونشرته دون أن أعرضه على أحد من المتخصصين في الفن، فكنتُ خائفاً مترقباً، بما جاء في الكتاب من عدة مباحث جديدة، ولكن الله سبحانه وتعالى ربط جأشي، وأثلج صدري بأن منحه قبولاً عاماً في الأوساط المحبة للعلم في كل أنحاء العالم، وتلقيت تشجيعاً من كثير من الإخوة في ماليزيا وخارجها، حتى أن البعض من الإخوة الأساتذة قرروا هذا الكتاب على طلبتهم في علوم الحديث في عدة جامعات في ماليزيا، وعدة مدارس إسلامية خارج ماليزيا، فنفدت جميع نسخ الطبعتين السابقين في خلال سنة واحدة أو في أقل منها، والحمد لله على ذلك. وهذا إن دل على شيء فيدل على أن قراء هذا الكتاب ممن لهم ذوق سليم، وتطلع إلى جديد. فأقدم شكراً جزيلاً لأولئك الإخوة الأساتذة الذين قرروا هذا الكتاب على طلبة "علوم الحديث" في جامعاتهم، وأدعو الله لهم المزيد من العلم والمعرفة.

وبعد أن قررت "دار الشاكر" . بممثلها الأخ سيف الدين إخراج هذه الطبعة الثالثة للكتاب، طلب مني إعادة النظر فيه مرةً أخرى، عسى أن أعثر على أخطاء، فقمت ها، وعثرت فعلاً على بعض الأخطاء فصححتها، ونقدم هذه الطبعة الثالثة أكثر تنقيحاً من السابقة بإذن الله سبحانه وتعالى.

محمد أبو الليث الخير آبادي الحامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

./\0\073/a

بسم الرحمن الرحيم

تمهيد

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ﴿ يَتَاتُهُم الَّذِينَ مَامَنُوا اتَّقُوا الله حَقَّ تُقَانِهِه وَلا مَمُونًا إلا وأَنتُم شُتبلمُونَ ﴾ وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ﴿ يَتَاتُهُم الَّذِينَ مَامَنُوا اتَّقُوا الله حَقَ تُقانِهِه وَلا مَمُونًا إلا وأَنتُم شُتبلمُونَ ﴾ [آل عمران: ٢٠١]، ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّاسُ اتَقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِن فَقِي وَجَدَةٍ وَخَلَقَ مِنْها رَوَجَها وَبَثَ مِنْهَما رِجَالا كَذِيرًا وَنسَاءً وَاتَقُوا اللهَ الله وَرسُولُهُ فَقَد فَازَ فَرْزا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١]، ﴿ يَتَأَيُّهَا اللَّذِينَ ءَامَنُوا اتّقُوا الله وَقُولُوا فَوْلا سَدِيدًا ۞ يُصَلِح الله وَرَسُولُهُ فَقَدْ فَازَ فَرْزاً عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٧٠،٧٠].

أما بعد! فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار" .

والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، محمد بن عبد الله الصادق الأمين، وعلى آله وأصحابه الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعـــــد!

فهذا الكتاب "علوم الحديث أصيلها ومعاصرها" محاولة لربط الماضي بالحاضر، وربط صلة هذه الأمة بتراثها الإسلامي، خاصة السنة المطهرة، وما انبثق عنها من علوم، وتنبيهها إلى أهميته، وتذكيرها بأن دور التراث لم ينته بعد، وإن الكثير من الجوانب النافعة والمفيدة التي

ا هذه الخطبة هي خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يُعلّم أصحابه أن يقولوها بين يدي كلامهم، في أمور دينهم، سواء كان خطبة نكاح، أو جمعة، أو خطاب، أو محاضرة، أو غير ذلك. (انظر مقدمة سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للشيخ الألباني: ١/٥). قلت: أخرجه أحمد ومسلم والنسائي وابن حبان وابن منده عن ابن عباس. ورواه النسائي وابن الجارود والطبراني في الدعاء والشاشي في مسنده وابن حزيمة والحاكم وسكت هو والذهبي عن ابن مسعود. والنسائي وأبو يعلى والطبراني في الدعاء عن ابن مسعود وأبي موسى معاً.

آ هو من حديث حابر ﷺ قال فيه: إن النبي ﷺ كان يقول ذلك إذا عطب. كما رواه مسلم والنسائي وغيرهما، وذلك يشمل الخطب كلها، وبصورة عاصة خطبة الجمعة، فقد حاء التنصيص عليها عند مسلم في رواية له (انظر المصدر السابق: ٦/١). قلت: ورواه أحمد وابن ماحه وابن حزيمة وأبو نعيم في الحلية والخطيب في تالي تلخيص المتشابه.

لا بد من تنميتها وإحيائها، والحفاظ عليها، والاستفادة منها، من خلال خطة عمل منهجية فعالة تُيسِّر سبل الاطلاع على التراث الثقافي والفكري الإسلاميين، والتعامل معه بشكل يُثبِت أن رسالة هذه الأمة رسالة عالمية، وليست لقوم دون قوم، وبلد دون بلد، وهي خالدة ليست موقتة، وصالحة لكل زمان ومكان وليست عاطلة، وسائرة مع كل حالات وظروف وليست عائقة كما يظن، ولكن التعامل مع التراث بهذا النمط يقتضي أن يكون المتعامل معه صاحب عقلية متفتحة، منهجية متفاهمة تفاهماً كلياً شاملاً، فيكون صَلباً في الأصول والمنهج، ومَرِناً في الفروع والتطبيقات، ومستفيداً مما خلفه سلفنا الصالح من نتائج الأفكار، ومتأسياً بهم في إعمال العقل والفكر لإنقاذ الأمة من أزمات وصعاب.

فجاء هذا الكتاب هذه الصورة التي ترونه عليها، وحاولت جهد المستطاع أن تكون جميع مسائل علوم الحديث مشروحةً بالأمثلة التوضيحية؛ ولو بمثال واحد، ومتسلسلةً آخِذةً بعضها ببعض، ومُزَوَّدةً ببعض الرسوم التوضيحية والمُسَهِّلة، وبلغةٍ سهلةٍ، وبأسلوب مبسَّطٍ، كل ذلك تسهيلاً لقُرَّائنا الأحباب، خاصةً لطلبتنا الأعزَّة على كافة المستويات؛ فهمَ هذه المادة "علوم الحديث" وقواعدها وأصولها. ولما كان الكتاب محاولةً للمزج بين القديم المفيد والجديد النافع حلا لي أن أسميه "علوم الحديث أصيلها ومعاصرها".

ربما يختلج في بعض الأذهان أن الكتب في علوم الحديث كثيرة جداً، لا يأتيها العد، ولا الإحصاء، فما الذي دفعني إلى الكتابة في هذا الموضوع القديم، وفي خِضَمِّ تلك المؤلفات فيه؟ أو ما هو الجديد الذي أريد أن أقدمه؟

فأقول: إن العلم- أيّ علم- لا نهاية له، مهما شُرِحَ ودُرِسَ، ومهما كُتِبَ فيه، فهو لا يرضى لنفسه التوقف، بل يترك المحال للمزيد لمن يأتي فيما بعد، فالجديد الذي أردت أن أزود القراء به هو كالآتي:

١- حاولت بقدر المستطاع أن أجمع بين القديم والجديد.

٢- وأن أجمع فيه ما استقر عليه العلماء المتأخرون من الآراء في المسائل الخلافية، ولا أمس بالخلافات إلا في بعض المسائل.

٣- وأن آتي بأمثلة حديدة من الأحاديث أو الرواة لتوضيح مسائل علوم الحديث.

٤- وزدت على علوم الحديث بعض المباحث لأول مرة - والحمد الله على ذلك - مثل مباحث: "تعريف معاصر للمحدِّث"، و"تنسيق جديد لمكانة السنة التشريعية والمعرفية"، و"ترتيب مبتكر لحفظ السنة"، و"صياغة جديدة للأسباب المقصودة للوضع في الحديث"، و"الأحاديث الصالحة للترقية وغير وزيادة "الأسباب غير المقصودة للوضع في الحديث"، و"الأحاديث الصالحة للترقية وغير الصالحة لها"، و"عواضد صالحة لترقية الحديث الضعيف غير تعدد الطرق، وعواضد غير صالحة لها"، و"البعد الزماني والمكاني في السنة"، وأخرى غيرها كثيرة في ثنايا المباحث كما سيراه القارئ الكريم إن شاء الله العزيز.

ولما كانت مادة "علوم الحديث" مقررة في المركز الإعدادي (Matriculation) والكلية للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، فتحاشياً التكرار قد جاء ترتيب الكتاب على النحو التالي:

الباب الأول: المدخل إلى علوم الحديث: ويتحدث عن مبادئ علوم الحديث، وأهميته ونشأته، والمصطلحات الأساسية الأولية له، ومكانتة السنة التشريعية والمعرفية، وعلاقة السنة مع القرآن، وحفظ السنة في الصدور والسطور، والتعريف الموجز بأهم كتب الحديث، ومباحث الرواية، وعلم الرواة، وعلم معرفة الصحابة والتابعين. وأقترح أن تُقرَّر هذا الباب على طلبة المركز الإعدادي.

والباب الثاني: علوم رواية الحديث: ويشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول: الأول في تقسيمات الحديث باعتبارات مختلفة: فباعتبار المصدر إلى قدسي ومرفوع وموقوف ومقطوع. وباعتبار صدوره عن المصدر إلى قولي وفعلي وتقريري ووصفي خِلقي ووصفي خُلقي. وباعتبار كثرة الرواة وقلتهم إلى متواتر وآحاد، ثم تقسيم الآحاد باعتبار عدد الرواة إلى غريب وعزيز ومشهور. وباعتبار القوة والضعف إلى مقبول ومردود. والفصل الثاني في الأحاديث الصالحة للترقية وغير الصالحة لها وطرق ترقيتها. والفصل الثالث في تصحيح الأحاديث وتضعيفها في العصور المتأخرة.

والباب الثالث: علوم دراية الحديث: وهو يتضمن خمسة فصول: الأول في علم غريب الحديث وفقهه. والثاني في علم ناسخ الحديث ومنسوحه. والثالث في علم أسباب ورود

الحديث. والرابع في علم مختلف الحديث ومشكله. والخامس في علم البعدين الزماني والمكاني في الحديث.

وأرى أن تُقرَّر مباحث هذين البابين الثاني والثالث على طلبة بكالوريوس في الكلية. وأخيراً أرجو من أساتذة الحديث وعلومه، والإخوة الزملاء والأصدقاء، أن لا يبخلوا عليَّ بإسداء نصائحهم القيِّمة لتصحيح ما وقعت فيه من أخطاء، وتطوير ما اجترحته من آراء.

وختاماً أرجو من الله العلي القدير أن يوفقنا لما فيه خيرنا وخير أمتنا، وأن يسدّد خُطانا، وأن يجنّبنا من كل زلل وخطل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

محمد أبو الليث شمس الدين الخير آبادي الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ١٤ يونيو سنة ٢٠٠٠م
 ٢٠ كوالالمفور – ماليزيا

الباب الأول المدخل إلى علوم رواية الحديث

الفصل الأول : مبادئ علوم الحديث

الفصل الثاني : أهمية علوم الحديث ونشأته

الفصل الثالث : مصطلحات أساسية أولية

الفصل الرابع : مكانة السنة التشريعية والمعرفية

الفصل الخامس : علاقة السنة مع القرآن

الفصل السادس : حفظ السنة في الصدور والسطور

الفصل السابع : الرواية وما يتعلق بما من مسائل

الفصل الثامن : علم الرواة

الفصل التاسع : علم معرفة الصحابة والتابعين

الفصل الأول مبادئ علوم الحديث

١ - تعريف علوم الحديث إفراداً
 ٢ - تعريف علوم الحديث تركيباً
 ٣ - أقسام علوم الحديث

الفصل الأول

مبادئ علوم الحديث

١ - تعريف علوم الحديث بالإفراد

أ- العلوم:

هو جَمْعُ عِلْم، وله في اللغة معنيان:

١ - الفن. فالعلم حينئذ اسمٌ يُتنَى ويُحْمَع، فيقال: هذان علمان، وهذه علوم. وهو المراد
 هنا. وفن الشيء ما تُذْكَر فيه مسائلُه ومباحثُه من قواعد وضوابط وغيرها".

٢- المعرفة. والعلم حينئذ مصدرٌ لفعل "علِمَ يَعْلَمُ" أَ، فهو حينئذ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع.
 وهو غير مراد هنا.

ب- الحديث:

هو في اللغة على معنيين:

١ - الكلام كما قال الله تعالى: ﴿ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثِ مِثْلِهِ إِن كَانُوا صَدِقِينَ ﴾. وجمعه أحاديث .
 وهو المراد هنا تغليباً للقول على بقية أنواع الحديث من فعل وتقريرٍ وصفةٍ.

٢- الجديد نقيض القديم، وهو غير مراد هنا كما هو واضح.

والحديث في اصطلاح الْمُحَدِّثين: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ خِلْقِيَّةٍ، أو خُلُقِيَّةٍ، سواء ما كان بعد البعثة أو ما قبلها . وهو التعريف المحتار لدينا.

[&]quot; حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ٦/١. والمعجم الوسيط: ٦٣٤/٢.

الفيروزآبادي: القاموس المحيط: مادة "علم" ١٥٣/٤. والجوهري: الصحاح: ٥/١٩٩٠.

[&]quot; الفيروزآبادي: القاموس المحيط: ١٦٤/١. والمعجم الوسيط: ١٦٦/١. والآية من سورة الطور: ٣٤.

[·] انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوى: ١١-١٠/١٨ فإن كلامه هناك يدل على ذلك.

وهو مذهب الطَّيْبِي (ت٧٤٣هـ) والكرماني (ت٧٨٦هـ) ومن وافقهما. وعلى هذا التعريف لا يدخل في الحديث "الموقوفُ" وهو ما نسب إلى الصحابي، ولا "المقطوعُ" وهو ما أضيف للتابعي كما سيأتي. وقيل: إلهما أيضاً من الحديث. فتعريف الحديث عند هذا القائل هو: "ما أضيف إلى النبي على من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خِلْقِيٍّ أو خُلُقِيٍّ أو أضيف إلى الصحابي أو التابعي". ولكنه ليس بمختار عندنا.

٢ - تعريف علوم الحديث بالتركيب

هو الفن الذي يَبْحث في كل ما يتعلق بعلوم رواية الحديث وعلوم دراية الحديث، من قواعد وأصول، مثل: رواية الحديث وما يتعلق بها من تلق وحفظ وجمع وتدوين في الكتب وأنواعها، وأقسام الحديث، وقواعد الحكم على الحديث، وبيان مناهج المحدثين في حرح الرواة وتعديلهم وغيرها من علوم الرواية، وغريب الحديث، وناسخ الحديث ومنسوخه، ومختلف الحديث ومشكله، وسبب ورود الحديث، والبعد الزماني والمكاني للحديث.

وجه تسميته بالجمع دون الإفراد:

وإنما سمِّي هذا العلم بالجمع (علوم الحديث) دون الإفراد (علم الحديث) لأنه يتحدث عن المسائل الحديثية، كما تقدَّمت الإشارة إلى بعضها في "تعريفه بالتركيب"، والمحدثون يُسمُّون تلك المسائل "علوماً" لذلك سمي بالجمع لا بالإفراد، فهو "علوم في علم" أي أنه علم واحد، يحتوي على علوم كثيرة متنوعة.

أسماء أخرى له:

مصطلح الحديث، وأصول الحديث، وعلم الحديث روايةً ودرايةً.

وتسمية هذا العلم ب"علوم الحديث" اصطلاح متأخر نسبياً، استُعمِل منذ القرن الرابع الهجري فيما أرى؛ لأن أول من استعمله هو الإمام أبو عبد الله الحاكم النيسابوري صاحب "المستدرك على الصحيحين" (ت٥٠٤ه)، في كتابه "معرفة علوم الحديث". وأول من قسم

انظر: شرح نخبة الفكر للقاري: ص١٥٣.

علوم الحديث إلى قسمين: علم الرواية، وعلم الدراية، هو ابن الأكفاني، محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري (ت٧٤٩هـ) في القرن الثامن الهجري.

٣- أقسام علوم الحديث

أول من قسمً علم الحديث إلى قسمين: علم الحديث روايةً، وعلم الحديث درايةً، وعرّف هما هو الإمام ابن الأكفائي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري السننجاري الأصل والمولد، والمصري الدار والوفاة (ت٩٧ه)، وهو أحد أطباء مصر وحكمائها أ، ولم نجد عند أحد ممن سبقوه، أو ممن لحقوه - غير طاش كبري زاده (ت٩٦٨ه) حسب علمي - سوى التعريف بعلم الحديث بصفة عامة، وسموه بعلم المراية. ويبلو من تعريفه عندهم - كما سيأتي - أن علم دراية الحديث عندهم كان محصوراً بما يتعلق بتقييم الحديث قبولاً أو ردًّا، لذلك جاء تعريفهم لعلم دراية الحديث مركزاً على ما يتعلق بثبوت الحديث أي تقييم الحديث، لا بما يتعلق بفهم معنى الحديث. ويبدو أهم قصدوا بكلمة "الدراية" فهم تلك القواعد وتطبيقها، لا فهم معنى الحديث.

١- تعريف علم رواية الحديث

قال ابن الأكفاني: "هو علم بنقل أقوال النبي ﷺ وأفعاله، بالسماع المتصل، وضبطها وتحريرها" أ. واعترض عليه بأنه ليس بجامع؛ لأنه لم يذكر "تقريراته وصفاته" \.

وقال طاش كبري زاده: "هو علم يُبْحَث فيه عن كيفية اتصال الأحاديث بالرسول عليه الصلاة والسلام، من حيث أحوال رواها ضبطاً وعدالةً، ومن حيث كيفية السند اتصالاً وانقطاعاً وغير ذلك من الأحوال التي يعرفها نقاد الأحاديث"11.

[^] انظر ترجمة ابن الأكفاني في الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر، ٤٣٨/١.

¹ ابن الأكفان، إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد: ص١٠٦. وانظر: السيوطي: تدريب الراوي: ١٠/١.

١٠ انظر: عتر: منهج النقد في علوم الحديث: ص٣٠٠.

١١ طاش كبري زاده، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، ٢/٢ه. وانظر أيضاً حاجي حليفة: كشف الظنون: ٩٣٥/١.

ونحن نرى أن "علم رواية الحديث" علم مستقلٌ يتعلق بنقل الحديث وثبوته، لا بفهمه وفقهه، لذا يجب في تعريفه ملاحظة المعنى اللغوي لكلمة "الرواية" وهو النقل، فيُعرَّف بما له علاقة بنقل الحديث وثبوته فقط من مسائل ومباحث، مثل: ما الحديث؟ ومن أين صدر؟ وكيف تُلقِّي؟ وكيف نُقِل؟ ومن نقل؟ وما أوصاف الناقل؟ وكيف حُفِظ؟ وما قواعد تقييمه قبولاً وردًّا؟ وما إلى ذلك من المسائل والمباحث مما له علاقة بثبوت الحديث. وهذا كله غير متوافر في التعريفين السابقين؛ وإن كان تعريف حاجي حليفة أفضل نوعاً ما من تعريف ابن الأكفاني، ولكنه بسبب لفظ "وغير ذلك" جاء فضفاضاً غير مركزٍ. لذلك نرى أن يُعرَّف "علم رواية الحديث" بما يلى:

"هو علمٌ بقواعدَ يُعْرَف بها حالُ الراوي والمروي".

وهذا التعريف هو المختار عندنا لاختصاره، ولكونه جامعاً ومانعاً في نفس الوقت، شمل كل ما ذكرناه سابقاً مما يتعلق بثبوت الحديث من مسائل ومباحث. وبه عُرِّف علمُ دراية الحديث عند الآخرين كما ستأتى ملاحظتنا عليه.

موضوعه:

أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته قبل البعثة، أو بعدها من حيث صدوره عنه.

فائدته:

- ١- معرفة كيفية صدوره عنه ﷺ، وتلقيه وحفظه.
 - ٢- معرفة المقبول والمردود.
 - ٣- إيجاد ثقةٍ في نفوس المسلمين تحاه الحديث.
- ٤ تمرينهم على تمحيص المقبول من غير المقبول من الأحاديث.
- ٥- الإكبار لجهود العلماء المسلمين الذين سعوا لإبراز هذه القواعد التي لا نظير لها في أمم سالفة، حيث حفظت بواسطتها سنة النبي ﷺ المصدر الثاني للتشريع الإسلامي.

حکمه:

إنه من فروض الكفاية، فإذا لم يوجد في الأمة من يقوم به أثمت الأمة كلها.

غايته:

صيانة الأحاديث من الكذب والاختلاق، ومِنْ ثَمَّ صيانة الشريعة الإسلامية وحفظها من التحليل والتحريم بغير دليل.

واضعه:

نرى أن واضع "علم رواية الحديث" هو الرسول ﷺ والخلفاء الراشدون والصحابة الآخرون روايةً للحديث، وجمعاً له، وتثبتاً فيه، وليس الزهري (ت ١٢٥هـ)، ولا ابن حزم (ت ١٢٠هـ) كما قيل؛ لألهما جمعا الحديث ودوّناه فقط بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز.

٧- تعريف علم دراية الحديث

قال ابن الأكفاني (ت٧٤٩هـ): "هو علمٌ يُتَعَرَّفُ منه أنواع الرواية، وأحكامها، وشروط الرواة، وأصناف المرويات، واستخراج معانيها"١٢.

وقال ابن جماعة (ت٨١٩هـ): "هو علمٌ بقوانينَ يُعْرَفُ بِمَا أحوالُ السند والمتن". وقال ابن حجر (ت٨٥٢هـ): "هوالقواعدُ المُعَرِّفةُ بحال الراوي والمروي"^{١٣}

هكذا جاءت تعريفات هؤلاء العلماء الثلاثة لعلم دراية الحديث مرتكزة على ما يتعلق بثبوت الحديث، ولم يلاحظ فيها ما يتعلق بفهم الحديث وفقهه كما في تعريفي ابن جماعة وابن حجر. وأما ابن الأكفاني فقد لاحظ ذلك، ولكن حصل عنده خلط بين ما يتعلق بثبوت الحديث وبين ما يتعلق بفهم الحديث .

وانتبه طاش كبري زاده إلى ضرورة التفريق بين ما يتعلق بثبوت الحديث وما يتعلق بفهم الحديث وفقهه، فقال في تعريفه:

"هو علمٌ يُبْحَث فيه عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث، وعن المعنى المراد منها، مُبْتَنيًا على قواعد اللغة العربية، وضوابط الشريعة، ومُطابقاً لأحوال النبي الله العربية، وضوابط الشريعة، ومُطابقاً لأحوال النبي الله العربية،

۱٬ ابن الأكفاني، إرشاد القاصد: ص١٠٧. وانظر: السيوطي: تدريب الراوي: ١٠/١-٤٠١.

۱۳ المصدر السابق: ۱/٤٠/۱.

١١ وقد أيدني صديقنا الأستاذ الدكتور حمزة المليباري في هذا الأمر. ينظر كتابه: نظرات حديدة في علوم الحديث، ص٥٥.

[°] طاش كبري زاده، مفتاح السعادة، ١١٣/٢. وانظر حاجي حليفة: كشف الظنون: ٦٣٦/١.

اخترنا تعريف طاش كبري زاده لعلم دراية الحديث؛ إذ لوحظ فيه المعنى اللغوي لكلمة الدراية، وهو الفهم. ولأن "علم دراية الحديث" في رأينا يتعلق بفهم معنى الحديث، لا بثبوت الحديث، لذا يُعرَّف بما له علاقة بفهم الحديث وفقهه فقط من علوم ومسائل، مثل: علم غريب الحديث وفقهه، وعلم ناسخ الحديث ومنسوخه، وعلم أسباب ورود الحديث، وعلم غنلف الحديث ومشكله، وعلم البعد الزماني والمكاني في الحديث، وهو متوافر في هذا التعريف. وحتى يَصْدُق أنه حيثما ينتهي عمل علم الرواية من حيث التحقق من ثبوت الحديث، يبدأ عمل الدراية من حيث الوصول إلى مفهومه ومعناه.

موضوعه:

هو أحاديث رسول الله ﷺ من حيث دلالتها على المعنى المفهوم أو المراد ١٦٠٠.

فائدته:

قال طاش كبري زاده: "ومنفعته أعظم المنافع كما لا يخفي على المتأمل"٧٠.

قلت: وهذه المنفعة تتمثل في أن علوم الدراية تخدم الحديث شرحاً للحديث، وبياناً لمراده، وإزالةً للاختلاف الظاهري والإشكال فيه، وتحقيقاً لما هو منسوخ منه، وتوفيراً للمناخ الملائم للتعامل مع الحديث في ضوء ظروفه وملابساته.

غايته:

غايته عند طاش كبري زاده هي: التحلي بالآداب النبوية، والتخلي عما يكرهه وينهى عنه. قلت: أي العمل بالمقبول من الحديث، والفوز بسعادة الدنيا والآخرة.

حکمه:

إنه من فروض الكفاية أيضاً، فإذا قام به بعض أفراد الأمة سقط عن الباقين، وإن فرَّطت الأمة كلها فيه أثم الجميع.

واضعه:

سنعرف ذلك في الفصل التالي إن شاء الله تعالى.

١٦ طاش كبري زاده، مفتاح السعادة، ١١٣/٢. وانظر حاجي خليفة: كشف الظنون: ٦٣٦/١.

۱۲ طاش كبري زاده، مفتاح السعادة، ۱۱۳/۲. وانظر حاجي عليفة: كشف الظنون: ٦٣٦/١.

الفصل الثايي أهمية علوم الحديث ونشأته

١- أهمية علوم الحديث
 ٢- ضوابط علوم الحديث فطرية وعقلية
 ٣- نشأة تدوين علوم مصطلح الحديث

الفصل الثابي

أهمية علوم الحديث ونشأته

١- أهمية علوم الحديث

تكمن أهمية هذا العلم في أنه يُمكِّن الدارس – كما عرفنا – من ضبط الحديث سنداً ومعرفة حال الراوي والمروي، وتمييز المقبول والمردود، وفهم المعنى المراد من الحديث، وتحقيق المحكم والناسخ والمنسوخ، والتعريف بكيفية التعامل مع الحديث عند التعارض الظاهري أو الإشكال فيه، وكيفية التعامل مع البعد الزماني والمكاني للحديث، وما تفرَّع من ذلك كله من الفنون الحديثية الكثيرة، ويقوم عليه استنباط الأحكام من السنة المطهرة، وبواسطته يتم حسن الاقتداء بالرسول .

٢ - ضوابط علوم الحديث ضوابط فطرية وعقلية

وهو علم جليل تفرد به المسلمون دون غيرهم من الأمم الأخرى، فكان من أبرز ما قدّموه إلى الحضارة الإنسانية، لما تميز به من دقة في مسائله وأصوله، وأصالة في قواعده وأسسه، وقدرة على تعامل سليم مع مستجدات العصور. ذلك لأن ضوابطه للتثبت في الرواية ليست مستندة للإيمان بالغيب، أو لحسن الظن بالرواة، بحيث يكون ضابطاً من ضوابط تثبيت الرواية أو تزييفها، بل هي ضوابط عقلية تستند إلى العقل، وإلى القضايا التاريخية الثابتة، ومقارنة الروايات وعرض بعضها على بعض، مما رآه المحدثون ضابطاً أو دليلاً على صحة الرواية، وهذه الضوابط - بهذا الوصف - تُعَدُّ عقليةً فطريةً، يشترك البشر غالباً في إدراكها وقبولها، بغض النظر عن أدياهم واتجاهاهم؛ فالخبر المروي بسند منقطع مثلاً

تشترك العقول السليمة في الشك فيه، أو عدم التسليم به، وذلك لعدم وجود الناقل المتصل عصدر الخبر، وإذا لم يتوفر هذا الناقل فكيف يتصور العلم بالخبر؟ ١٨٠، وكذلك خبر الفاسق، أو الكاذب، أو من في صدقه ريبة، أو من في ذاكرته علة، تتعافى الفطرة والعقل قبول أحبار هؤلاء، وكذلك خير في ذاته ما يثير الشك في وقوعه من قلب، أو تدليس، أو وهم، أو ما إلى ذلك من أسباب عدم الثقة به.

٣- نشأة تدوين علوم مصطلح الحديث

نشأ هذا العلم مع نشأة رواية الحديث في عهد الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، فقد راعى الصحابة في نقلهم وروايتهم لحديث رسول الله به أصول الرواية وقواعدها التي تَشكَّلَ منها هذا العلم فيما بعد، حيث طبَّقوا أصول المنهج القرآني المبني على تحريم الكذب، والتثبت من كل قضية، وتحريم والتثبت من كل قضية، وتحريم نقل الخبر المكذوب، كما قلَّلوا من الرواية، وتثبَّوا من صحتها عند تحملها وأدائها، ونقدوا الروايات بعرضها على نصوص وقواعد التشريع "أ.

وقال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: "بدأ تدوين مبادئه وتسجيل بعض مسائله ببدء تدوين التأريخ للرجال، والتصنيف للحديث، وكان قبل ذلك محفوظاً في الصدور، متردداً على الألسنة، فلما دُوِّنَتْ تلك الكتب بدأ يدخل في التأليف جُمَلٌ منه هنا وهناك، ولم يُؤلَّفْ فيه تأليف خاص جامع في الجملة إلا في القرن الرابع، وما جاء قبل ذلك كان نُتفاً وجُمَلاً منثورة في بعض المسائل منه، تجيء بها المناسبات" كما نراه في الرسالة للإمام الشافعي في بعض المسائل منه، تجيء بها المناسبات" كما نراه في الرسالة للإمام الشافعي (ت٤٠٢ه)، وفي أقوال ومؤلفات الأئمة: ابن معين (٣٣٣ه)، وعلي بن المديني (٤٣٢ه)، ومحمد بن عبد الله بن نمير (٤٣٢ه)، وأحمد بن حنبل (٤٤١ه)، وأبي جعفر المحرّمي (٤٢٢ه)، والبخاري (٢٥٠ه)، ومسلم (٢٦١ه)، والعجلي (٢١١ه)، ويعقوب بن شيبة (٢٤٢ه)، وأبي داود السجستاني (٢٧٥ه)، والترمذي (٢٧٩ه)، والنسائي (٣٠٠ه).

١٨ ينظر: الرحيلي، د. عبد الله بن ضيف الله: حوار حول منهج المحدثين في نقد الروايات سنداً ومتناً: ص١٢.

١٦ نظر تفصيل ذلك في كتاب " السنة المطهرة والتحديات" للدكتور نور الدين عتر: ص ٩-٢٨.

^{· *} انظر: أبو غدة، عبد الفتاح: لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث : ص١٠١.

وفي أوائل القرن الرابع توجهت أنظار بعض العلماء إلى جمع مباحث الحديث وقواعده المتفرقة في كتاب حامع ناظم لمسائل هذا العلم:

- ١. فألف الإمام القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرَّامَهُرْمُزِي (ت٣٦٠هـ) كتاب "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي" (وهو مطبوع). وكان الرامهرمزي أول مَنْ وضع كتاباً مستقلاً في علوم الحديث، وضبط من مسائله ما قيًا له، ولم يستوعِب جميع مباحثه ومسائله، شأن أيِّ أول عملٍ، فجاءت بعده كتب أخرى مُكَمِّلةً لما فاته من المسائل على النحو التالى:
 - ٢. معرفة علوم الحديث، للحاكم (ت٥٠٥هـ) وهو مطبوع.
 - ٣. المدخل في أصول الحديث للحاكم (ت٥٠٥ه) وهو مطبوع.
 - ٤. الكفاية في آداب الرواية للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) وهو مطبوع.
 - ٥. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (ت٤٦٣ه) وهو مطبوع.
 - ٦. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية والسماع للقاضي عياض بن موسى(ت٤٤٥هـ) مطبوع.
 - ٧. ما لا يسع المحدث جهله لأبي حفص الميانجي عمر بن عبد الجميد (ت٥٨٠هـ) مطبوع.
- ٨. علوم الحديث لابن الصلاح، أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن (ت٦٤٣هـ)، المعروف
 . مقدمة ابن الصلاح، وهو مطبوع، ذكر فيه ٦٥ نوعاً.

بعده جاء دور النظم، والتلخيص، والشرح، والتحشية، والزيادات على النحو التالي:

- ٩. الإرشاد للنووي (ت٦٧٦هـ) اختصر فيه مقدمة ابن الصلاح. وهو مطبوع.
- ١٠. التقريب والتيسير للنووي أيضا، اختصر فيه مختصره السابق. وهو مطبوع.
- ١١. أقصى الأمل والسول في أحاديث الرسول للشهاب الخويّي أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبادة الشافعي (ت ٦٩٣هـ)، نظم يشتمل على ١٦٠٠ بيتاً. وهو مطبوع.
 - ١٢. الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ). وهو مطبوع.
- ١٣. رسوم التحديث في علوم الحديث للجعبري أبي محمد إبراهيم بن عمر (٣٣٢ه).
 وهو مطبوع.
 - ١٤. تذكرة السامع والمتكلم لابن جماعة، محمد بن إبراهيم (ت٧٣٣ه). وهو مطبوع.

- ١٥. المنهل الروي في الحديث النبوي لابن جماعة (٧٣٣ه) اختصر فيه مقدمة ابن الصلاح.
 وهو مطبوع.
 - ١٦. الخلاصة في علوم الحديث للطِّيبي حسين بن محمد (ت٧٤٣هـ). وهو مطبوع.
 - ١٧. اختصار علوم الجديث لابن كثير (ت٤٧٧هـ) مطبوع.
 - ١٨. النكت على ابن الصلاح للبدر الزركشي محمد بهادر الشافعي (ت٢٩٤ه). مطبوع.
- ١٩. محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح للبُلقيني، سراج الدين أبي حفص عمر
 بن رسلان بن نصر (ت٥٠٨هـ) وهو حاشية على مقدمة ابن الصلاح، مطبوع.
- ٢٠. التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح للزين العراقي (٨٠٥ه) وهو
 نكته على مقدمة ابن الصلاح. مطبوع.
- ٢١. نظم الدرر في علم الأثر المعروفة بألفية العراقي (ت٥٠٥هـ) نظم فيها مقدمة ابن
 الصلاح، وزاد، وهي مطبوعة.
 - ٢٢. فتح المغيث للعراقي أيضا، وهو شرح ألفيته. وهو مطبوع.
 - ٢٣. التبصرة والتذكرة للعراقي أيضا، وهو أيضا شرح ألفيته. وهو مطبوع.
- ٢٤. جواهر الأصول في علم حديث الرسول في لفصيح الهروي، أبي الفيض محمد بن محمد بن على الفارسي (٨٣٧ه)، وهو مطبوع.
 - ٢٥. النكت الوفية بما في شرح الألفية للبقاعي (ت٥٨٨هـ) وهو مطبوع.
- ٢٦. مختصر جامع لمعرفة علوم الحديث للسيد الشريف أبي الحسن علي محمد الجرجاني الحنفي (ت١٣٠٤هـ) وسماه الحنفي (ت٢٦٨هـ) مطبوع. شرحه الشيخ عبد الحي اللكنوي (ت٤٠٦هـ) وسماه "ظفر الأماني" وهو مطبوع كما سيأتي ذكره.
- ۲۷. تنقيح الأنظار للشيخ محمد بن إبراهيم الوزير الصنعاني (ت٨٤٠هـ) مطبوع مع شرحه "توضيح الأفكار" الذي سوف يأتي ذكره.
 - ٢٨. الإفصاح لتكميل النكت على ابن الصلاح" لابن حجر (٥٦ه). مطبوع مع التقييد.
 - ٢٩. نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر. مطبوع.
 - ٣٠. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر نفسه، وهو شرح النخبة. مطبوع.

- ٣١. فتح المغيث في شرح ألفية الحديث للسخاوي (ت٩٠٢هـ) شرح فيه ألفية العراقي. وهو مطبوع.
 - ٣٢. ألفية السيوطي (ت١١٩هـ) مطبوع.
 - ٣٣. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي. مطبوع.
 - ٣٤. فتح الباقي على ألفية العراقي لزكريا بن محمد الأنصاري (ت٥٢٩هـ) مطبوع.
- ٣٥. قفو الأثر في صفو علوم الأثر في المصطلح على مذهب السادة الحنفية لمحمد بن إبراهيم بن يوسف الربعي الحلبي (ت٩٧١هـ) مطبوع.
 - ٣٦. مصطلحات أهل الأثر على شرح نخبة الفكر لمُلاَّ على القاري (ت١٠١٤ه) مطبوع.
- ٣٧. اليواقيت والدرر في شرح شرح نخبة الفكر لعبد الرؤف المناوي (ت١٠٣١هـ) مطبوع.
- ٣٨. المنظومة البيقونية لعمر بن محمد البيقوني (ت ١٠٨٠هـ) مطبوعة تشتمل على ٣٤ بيتاً.
- ٣٩. هجة النظر بشرح شرح نخبة الفكر لأبي الحسن محمد صادق بن عبد الهادي السندي المدني (ت ١١٣٨ه) شرح فيه نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر. وهو مطبوع.
- . ٤. توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار لمحمد بن إسماعيل الصنعاني (ت١١٨٢هـ) مطبوع.
- ١٤. ظفر الأماني في شرح مختصر الجرحاني للشيخ أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي المتوفى سنة (١٣٠٤هـ) مطبوع.
- ٤٢. منهج ذوي النظر في شرح منظومة علم الأثر للشيخ محمد محفوظ بن عبد الله التَّرْمَسِي
 (ت٩٣٢٩هـ) مطبوع، شرح فيه ألفية السيوطى.
 - ٤٢. قواعد التحديث لجمال الدين القاسمي الدمشقي (ت١٣٣٢ه) مطبوع.
 - ٤٤. توجيه النظر إلى أصول الأثر للشيخ طاهر بن صالح الجزائري (١٣٣٨ه). مطبوع.
 - ٥٤. قواعد في علوم الحديث للشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي (ت١٣٩٤هـ) مطبوع.
- ٤٦. المنهل الحديث في علوم الحديث للشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني (ت١٩٤٨م) مطبوع.
 - ٤٧. المنهج الحديث في علوم الحديث للشيخ محمد محمد السماحي. مطبوع
- ٤٨. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث لأستاذي الدكتور محمد محمد أبو شهبة. مطبوع.
 - ٤٩. تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان. مطبوع.

- ٥٠. منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر. مطبوع.
 - ٥١. علوم الحديث أصيلها ومعاصرها. وهو هذا الكتاب.

وكتب أخرى حديثة في مصطلح الحديث غير ما ذكرت.

فقد رأينا من هذه الجولة السريعة لتاريخ علوم الحديث ومصطلحاته أنه نشأ منذ العهد الأول، وواكب مسيرته حتى يومنا هذا في جنب السنة المطهرة، حارساً لها، ومحافظاً عليها من أن يتسرَّب إلى حنبالها زور، أو بهتان، أو تلاعب، أو تغيير، أو بطلان، فيُقوَّلَ رسولُ الله على من أن يقل، ويُدخَلَ على دين الله ما ليس منه، فقد حفظ الله بهذا العلم وما صاحبَه من العلوم، دينه وشريعته بصفة عامة، وحديث رسول الله على بصفة خاصة.

الفصل الثالث

ث	الفصل الثال		
سية أولية	لحات أساء	مصط	
۱۷ – المحدِّث	٩- الإسناد	الحديث	-1
۱۸ – الحافظ	٠١ - الطريق	السنة	-4
١٩ - ا خُبِجَة	١١- الوجه	الخبر	-٣
٠ ٧ - الحاكم	١٢- الاعتبار	الأثو	-£
٧١ – أمير المؤمنين في الحديث	١٣ – المتابع	الماتن	-0
۲۲ – الصحابي	£ 1 - الشاهد	السند	-٦
۲۳- التابعي	10 - المسنَد	السند العالي	-٧
\$ ٧ – تابع التابعي	۱۹ – المسند	السند السافل	-۸

الفصل الثالث مصطلحات أساسية أولية

يجب على كل مبتدئ في علم من العلوم أن يعرف المصطلحات الأساسية لذلك العلم قبل الشروع في مباحثه الجوهرية، ليسهل عليه فهم القضايا المتعلقة به، فالمصطلحات الأساسية الأولية لعلوم الحديث هي: الحديث، السنة، الخبر، الأثر، السند، السند العالي، السند السافل، الإسناد، الطريق، الوجه، الاعتبار، المتابع، الشاهد، المتن، المُسنّد، المُسنّد، المُحدّث، الحافظ، الحُجَّة، الحاكم، أمير المؤمنين في الحديث، الصحابي، التابعي، تابع التابعي.

١- الحديث:

لغـةً: تقدم معناه في اللغة، وهو الجديد، والكلام.

اصطلاحاً: تقدم معناه في الاصطلاح أيضاً، وهو عندنا: "ما أُضِيْفَ إلى رسول الله ﷺ من قول، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ خِلْقِيَّةٍ، أو صفةٍ خُلُقِيَّةٍ، سواء ما كان قبل البعثة، أو ما كان بعدها".

٢- السنة:

لغـةً: هي العادة، والطريقة أو السيرة، حسنةً كانت أو قبيحةً 1. ولكن كلمة "السنة" إذا أُطْلِقَتْ يُراد بِما السنةُ الحسنةُ.

والسنة في اصطلاح المحدثين: مُرادِفةٌ للحديث. وإنما سُمِّيَ بما لأن قوله وفعله وتقريره وصفاته الخُلُقية طريقةٌ متَّبعةٌ لدى المسلمين.

٢١ ابن منظور: لسان العرب: ٢٢٥/١٣.

والسنة عند علماء أصول الفقه: أقواله وأفعاله وتقريراته التي تُثبِتُ أحد الأحكام الخمسة من الوجوب، والتحريم، والندب، والكراهة، والإباحة. وعليه فإن ما لا يثبت أحد تلك الأحكام هو ليس بسنة عند الأصوليين، ومن هنا فإن السنة حسب تعريف الأصوليين ليست إلا تشريعية، فلا يُلتفت إلى قول من ادعى أن السنة تنقسم إلى تشريعية وغير تشريعية، وهو يقصد بها سنة الأصوليين، وبمثّل له بسنّةٍ حسب تعريف المحدثين "٢.

والسنة في اصطلاح الفقهاء مقابل الواجب، أي ما ليس بواجب. وهي عندهم: ما يُثابُ فاعلُه، ولا يُعاقَبُ تاركه، ولكن يُلام على تركه، كصلاة الركعتين بعد صلاة المغرب سنة. واستعمل الفقهاء السنة في مقابل البدعة في مسألة واحدة، وهي: طلاق السنة، وطلاق البدعة. فطلاق السنة: طلاق واحد، في طهرٍ، لا جماع فيه. وطلاق البدعة: ما لم تتوفر فيه هذه الشروطُ الثلاثة "٢٠.

والسنة في اصطلاح المتكلمين مقابل البدعة كقولهم: "أهل السنة والجماعة" في مقابل الخوارج والمعتزلة والشيعة والمرجئة والقدرية والجبرية وغيرها من الفِرَق.

وهذا الاختلاف الذي لاحظناه في تعريف السنة في الاصطلاحات السابقة هو ليس باختلاف في تعريفها، وإنما كلَّ منهم قد عرَّفها بما يَهُمُّه ويتناسب مع العلم الذي تخصّص فيه، فنظرة المحدث للسنة على ألها كل ما يتعلق برسول الله الله وحياته فعرَّفها بما يشمل جميع حياته الأصولي للسنة على ألها الأصل الثاني للأحكام الشرعية فعرَّفها بما يثبت الأحكام من أقواله وأفعاله وتقريراته، ونظرة الفقيه لها على ألها أحد الأحكام الشرعية فعرَّفها بما تقدم، ونظرة المتكلم لها ألها مقابل البدعة، ولاخلاف بين تعريفاقم بعضها مع بعض، لأن كلاً منهم نظر إليها من زاوية اختصاصه واهتماماته، وكلها صحيحة.

۳- الخبسر:

لغـةً: النَّبَأ. وجمعه الأخبار ٢٤.

٢٢ يراجع لذلك كتابي "اتجاهات في دراسات السنة قديمها وحديثها"، ص٥٠٥.

TT عبد الرحمن الجزيري: الفقه على المذاهب الأربعة: ٤٠٠/٤.

۲۴ الفيروزآبادي: القاموس المحيط: ۲۷/۳.

اصطلاحاً: فيه ثلاثة أقوال:

١- الخبر مُرادِفٌ للحديث أي معناهما واحد.

٢ - هو مُغايرٌ للحديث؛ فالحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبرُ ما جاء عن غيره. ومن
 هنا قبل لمن يشتغل بالتاريخ "أخباري"، ولمن يشتغل بالحديث "محدِّث".

٣- هو أعمُّ من الحديث أيْ الحديث خاصٌّ بما جاء عن الرسول ﷺ، والخبرُ ما جاء عن الرسول ﷺ وعن غيره، فبينهما عموم وخصوص مطلق أي: كل حديثٍ خبرٌ، وليس كلُّ خبرٍ حديثاً ٢٠٠٠.

٤- الأثسر:

لغـةً: بقية الشيء. وجمعه آثار: بقاياه ٢٦. واصطلاحاً: فيه أيضاً ثلاثة أقوال:

١- الأثر مرادف للحديث، وعليه سمَّى الإمام الطحاوي كتابيه "شرح معاني الآثار"
 و"بيان مشكل الآثار"، والإمام ابن حرير الطبري كتابه "قمذيب الآثار".

٢- هو مغاير للحديث؛ فالحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والأثرُ ما جاء عن غيره. وحصَّه فقهاء خراسان بما روي عن الصحابة من أقوالهم وأفعالهم وتقريرالهم وأوصافهم ٢٠٠.

٣- هو أعممُ من الحديث؛ فالحديث خاصٌ بالنبي ﷺ، والأثرُ يشمل ما جاء عن النبي ﷺ
 وعن غيره من الصحابة والتابعين. وعلى ذلك كلَّ حديثٍ أثرٌ، وليس العكس.

والمختار الشائع فيه هو أن الأثر للموقوف والمقطوع كما قال ابن حجر ٢٨.

٥- المستن:

يتكوَّنُ الحديثُ النبوي الشريفُ من جزأين، هما: السند والمتن، وصورتهما ما يلي من سنن الإمام أبي داود، قال:

[°] انظر: السيوطي: تدريب الراوي: ٦/١، والترمسي: منهج ذوي النظر: ص٨.

۲۶ القاموس المحيط: ۲۶۳/۱.

۲۷ شرح النخبة: ص ۹۲، والسيوطي: تدريب الراوي: ۱۸٤/۱.

[^]١ ابن حجر، نحبه الفكر: ص٢١، والمبيوطي: التدريب: ١٨٤/١. وسيأتي تعريف الموقوف والمقطوع قريباً بإذنه تعالى.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيْرٍ، أَخْبَرَنَا سفيانُ، قال: حدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سعيدٍ، عن محمدٍ بْنِ إبراهيم التيمِيِّ، عَنْ علقمة بْنِ وَقَاصٍ اللَّيْثِيِّ يقول: سمعتُ عمرَ بْنَ الخطّاب في يقول: قال رسولُ الله على: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرتُه إلى الله ورسوله فهجرتُه إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرتُه إلى دنيا يُصيبُها، أو إلى أمرأةٍ يَنْكَحُها، فهجرتُه إلى ما هاجرَ إليه» ألى الله ورسوله، ومن كانت هجرتُه إلى دنيا يُصيبُها، أو إلى أمرأةٍ يَنْكَحُها،

فالسندُ هو "حدثنا محمد بن كثير ... قال رسول الله ﷺ". والمتن هو: «إنما الأعمال بالنيات ... ما هاجر إليه».

تعريف المتن:

لغــةً: هو يُسْتَعْمَل في اللغة لثلاثة معانٍ:

١) القوي. ٢) الصَلْبُ من الأرض والمرتفع. ٣) الظَهْرُ . ٣.

اصطلاحاً هو: ما ينتهي إليه الإسنادُ ". أو نقول: هو ما بعد السند.

ووجه تسمية ما ينتهي إليه السند بالمتن هو: أن ما ينتهي إليه السند قَوِيٌّ بذكر السند، وبدونه ضعيف. وهذا حسب المعنى الأول. أو أنه صَلْبٌ بالسند وإلاَّ فهو مُفَتَّتٌ. وهذا على المعنى الثاني. أو أنه ظاهرٌ وبارزٌ بالسند وإلاَّ فهو غائب مُسْتَتِر. وهذا على المعنى الثالث.

٦- السند:

لغة: هو ما يُسْتَنَدُ إليه، أو ما يعتمد عليه من حائطٍ أو غيرِه. ويقال: فلانٌ سندٌ أي معتمد ٢٢٠.

اصطلاحاً: قبل: هو الإخبار عن طريق المتن ". وقيل: هو حكاية طريق المتن المتن قلت: الأولى في تعريفه أن نقول: هو ما قبل المتن. أو أنه الطريق الموصِلُ إلى المتن، وهذا الطريق هو عبارة عن رواةٍ رَوَوْا القول أو الفعل أو التقرير أو الصفة.

٢٦ سنن أبي داود، ٢٠٠/١، رقم ٢٠٠١. وانظر: البحاري: الأحاديث: ١، ٥٤، ٢٥٢٩. ومسلم وغيرهما كما تقدم.

[&]quot; المناوي، عبد الرؤف: التوقيف على مهمات التعاريف: ٣٣٤/٢. والفيروزآبادي: المعجم الوسيط: ٨٥٣/٢.

أنا المناوي: التوقيف: ٦٣٤/٢. وابن جماعة: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: ص ٢٩.

٣٦ ابن جماعة: المنهل الروي: ص٣٠. وابن منظور: لسان العرب: ٣٣١/٣. والفيروزآبادي: الملعجم الوسيط: ٤٧١/١.

۲۳ ابن جماعة: المنهل الروي: ص٣٠.

والمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي هي: أن الرواة حيث إنهم عمدة المحدثين في تصحيح الحديث وتضعيفه لذلك سُمِّيَ مجموعُهم سنداً أو حيث إن المحدثين يستندون في الحكم على الحديث إلى الرواة وأحوالهم لذلك سُمِّيَ مجموعُهم سنداً "

٧- السند العالي:

لغة: العالي اسم فاعل من "العلو" وهو ضد السَّفْل.

اصطلاحاً: هو السند الذي قَلَّ عددُ رجاله بالنسبة إلى سندٍ آخرَ وَرَدَ به الحديثُ نفسه.

٨- السند السافل (النازل):

لغة: اسم فاعل من السِّفْل والسُّفْل والنُّزول، وهو ضد العلو.

اصطلاحاً: هو السند الذي كُثُرَ عددُ رجاله بالنسبة إلى سند آخرَ وَرَدَ به الحديث نفسه.

٩- الإسناد:

لغــةً: من أبواب الثلاثي المزيد بحرفٍ "أَفْعَلَ". ومعناه: إضافة الشيء إلى الشيء "

اصطلاحاً: له استعمالان:

٢- هو . معنى السند، وهو الطريق الموصل إلى المتن "". وهو حينئذ اسم يُثنَى ويُحْمَع،
 فيقال: هذان إسنادان، وهذه أسانيد.

٠١- الطــريق:

لغــةً: السبيل الذي يُطْرَق بالأرجل أي يُضْرَب بما٣٠.

۲۰ المناوي: التوقيف على مهمات التعاريف: ۲/۲.

^{°°} انظر: ابن جماعة: المنهل الروي: ص.٣٠.

٢٦ الجرحاني: التعريفات: ٢/٢.

٣٠ المنهل الروي: ص٣٠. والتوقيف على مهمات التعاريف: ٢٥٥/. والتعريفات: ٤٣/٢. ولسان العرب: ٢٢١/٣.

[^] المنهل الروي: ص٠٠. والتوقيف على مهمات التعاريف: ٢٥/٢. والتعريفات: ٤٣/٢.

٣٩ المناوي: التوقيف: ٤٨١/٢.

اصطلاحاً: هو بمعنى السند، ومنه قول المحدثين: "من طريق الثوري" مثلاً.

۱۱- الوجسه:

لغــةً: مجتمع حواس الحيوان . • . وقال الراغب: الجارحة ا أي العضو المعروف.

اصطلاحاً: بمعنى السند، واستعماله عند الترمذي كثير، منه قوله: "حسن غريب من هذا الوجه"، وقوله: "هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه" أي من هذا السند.

1 ٢ - الاعتبار:

لغة: الاستدلال بالشيء على الشيء ٤٠٠.

اصطلاحاً: هو عمليةُ تَتَبُّعِ طُرُقِ حديثٍ انفرد بروايته راوٍ واحدٌ، لِيُعْرَفَ هل شاركه في روايته غيرُه أم لا^{٤٣}.

١٣ – المتابعُ:

لغـــة: اسم فاعل من"تابَعَ يُتابِع متابعةً" بمعنى وافق، فالمتابعُ هو المُوَافِقَ^{£4}.

اصطلاحاً: هو راويُّ حديثِ صحابيِّ واحدٍ، شارَكَ راوياً آخرَ لذلك الحديث، في شيخه أو فيمن فوقه، بلفظه أو بمعناه. والمتابعة على نوعين: التامة، والقاصرة:

أ- المتابعة التامة هي: أن يروي اثنان حديث صحابي واحد عن شيخهما المباشر. مثالها: روى شعبة بن الحجاج، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، عن أبي الدرداء، عن النبي على قال: «أَيَعْجزُ أحدُكم أن يقرأ في ليلةٍ ثُلُثَ القرآن؟» قالوا: وكيف يقرأ ثلث القرآن؟ قال: « قُلْ هُو اللّهُ أَحَدُ ﴾ تَعْدِلُ ثُلُثَ القرآن». والحديث نفسه يرويه سعيد ابن أبي عروبة وأبان العطار عن قتادة به " أ.

¹ انصدر السابق: ٧١٩/٢.

¹ الراغب: المفردات في غريب القرآن: ص١٣٥.

٤٢ ابن منظور: لسان العرب: ٤/٩٧٥، والمعجم الوسيط: ٧/٠٨٥.

[&]quot; انظر: ابن حجر: شرح النخبة: ص ٥٤. والسيوطي: التدريب: ٢٤١/١.

¹¹ المعجم الوسيط: ١/٥٨.

[·] العرجهما مسلم في صحيحه: صلاة المسافرين وقصرها، حديث رقم ٨١١.

فسعيد وأبان متابعان تامان لشعبة، وشعبة متابع تام لسعيد وأبان، بسبب روايتهم جميعاً حديثَ أبي الدراداء عن شيخهما المباشر وهو قتادة.

ب- المتابعة القاصرة (أو الناقصة) هي: أن يروي راويان حديث صحابي واحد، ويجتمعا فيمن فوق شيخيهما أنه مثالها: روى مالك، عن صالح بن كيسان، عن عروة بن الزبير، عن عائشة زوج النبي على قالت: "فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في الحضر والسفر، فأورَّت صلاة السفر، وزيد في صلاة الحضر "٤٧".

والحديث نفسه يرويه الإمام مسلم فقال: "حدثني علي بن حشرم، أحبرنا سفيان بن عيينة، عن ابن شهاب الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة. فاجتمع ابن عيينة مع مالك في عروة الذي هو فوق شيخه صالح⁴⁴. فكل منهما متابع قاصر أو ناقص للآخر.

٤ ١ - الشاهد:

لغيةً: اسم فاعل من "الشهادة"، ومعناها معروف.

اصطلاحاً: هو أن يروي صحابيٌّ متن حديثٍ رواه صحابي آخر، بلفظه أو بمعناه، فحديثُ كلِّ صحابي آخر، بلفظه أو بمعناه، فحديثُ كلِّ صحابي شاهِدٌ لحديث صحابي آخر أن مثاله: حديث «من سمع رحلاً يَنْشُد ضالَّةً في المسجد فليقل: لا ردَّها الله عليك، فإن المساجد لم تُبْنَ لهذا» رواه أبو هريرة وبُرَيدة بن الْحُصَيْب رضي الله عنهما مرفوعاً "، فكلٌّ منهما شاهدٌ للآخر.

٥١ - المستند:

لغــةً: هو اسم مفعول من "الإسناد"، وقد تقدم معناه اللغوي. اصطلاحاً: يُستَعْمَلُ في ثلاثة معان:

الم يُنظر لذلك: شرح النخبة: ص ٥٧-٥٣، والتدريب: ٢٤٢/١.

١٤٦/١ في الموطأ، ١٤٦/١، وقم ١٣٣٥ و مسلم في صحيحه: صلاة المسافرين: حديث وقم ١٨٥.

¹ أحرجه مسلم في صحيحه: صلاة المسافرين: حديث رقم ٦٨٥.

٤١ ينظر: شرح النخبة: ص ٤٥، والتدريب: ٢٤٢/١.

^{· ·} اخرجهما مسلم في صحيحه: برقم ٥٦٨، ٥٦٩. ويَنْشُد أي يطلب. شرح النووي له: ٥٤/٥.

۱ - المسند هو الكتاب الذي جُمِعَتْ فيه الأحاديث على أسماء الصحابة، كلَّ على حدة ٥، مثل مسند أحمد. ومسند الحُميدي. ومسند الطيالسي. وغيرها كثير.

٧- المسند هو الحديث المتصل الإسناد المرفوع إلى النبي ﷺ. فلا يُستعمل إلا في المرفوع والمتصل، كقول المحدثين: "جاء الحديث مسنداً" أي بإسناد متصل مرفوع إلى النبي ﷺ. ومنه سَمَّى البخاري ومسلم صحيحيهما "المسند الصحيح". فكلمة "المسند" في اسم صحيحيهما بهذا المعنى أي أحاديثهما بأسانيد متصلة مرفوعة إلى النبي ﷺ، لا بالمعنى الأول؛ لأن ترتيبهما ليس على أسماء الصحابة، بل على الأبواب الفقهية. وكذلك مسند أبي حنيفة، ومسند الشافعي، ومسند ابن المبارك، ومسند السَّرَّاج، ومسند أبي عوانة، وغيرها كثير أم

"- المسند بمعنى "الإسناد" على أنه مصدر ميمي أي إسنادُ أحاديثَ غيرِ مسندَةٍ " ومنه "مسند الشهاب للقُضَاعي "، و "مسند الفردوس للديلمي " لأن الكتابين (الشهاب والفردوس) ألّفا أولاً، فحُمِعَت فيهما أحاديث بدون أسانيدها، ثم أُسْنِدَت (أي ذُكِرَ لها أسانيد) في كتاب مستقل، وسُمِّيا بالمسند بالمعنى المصدري " .

١٦ – المُستند:

لغــةً: هو اسم فاعل من"الإسناد" وقد تقدم معنى الإسناد.

اصطلاحاً: هو لقبٌ يُطْلَقُ على من يروي الأحاديث بسنده، سواء أكان عنده علمٌ . . معانيها أم ليس له إلا مجرَّدُ الرواية، وهو أدبى درجة في ألقاب المحدثين °°.

١٧ - المُحَدِّث:

لغــةً: اسم فاعل من"التحديث" وهو التكلم والإخبار، فالمحدث هو المتكلّم والمُحْبِر ٥٠٠.

^{1°} الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ٢٨٤/٣، والسيوطي: التدريب: ١٥٤/٢.

^{۲۰} انظر: الخيرآبادي، د. محمد أبو الليث: تخريج الحديث: ص١٣٣-١٣٥.

[°] انظر: السيوطي: التدريب: ٢/١، والكتائي: الرسالة المستطرفة: ص ٧٤.

۱° انظر: الخيرآبادي: تخريج الحديث: ص٩٠-٩١.

^{°°} السيوطي: التدريب: ٢/٣١.

^{°°} المعجم الوسيط: ١٦٦١/١.

اصطلاحاً: هو لقب أرفع من"المسند"، ويُطْلَقُ على من اشتغل بالحديث النبوي، وأحرز فيه صفافٍ ذكروها، فيُطْلَق عليه حينئذ لقب "المحدث". ولكنَّ المُعَرِّفين به اختلفوا في تعريفه، فعرَّف به كلِّ منهم حسب عصره، وحسب إمكانات ومؤهلات أهله:

فقال أبو شامة (ت٦٦٥ه): "علوم الحديث الآن ثلاثة: أشرفها حفظ متونه ومعرفة غريبها وفقهها. والثاني: حفظ أسانيده، ومعرفة رحالها، وتمييز صحيحها من سقيمها. والثالث: جمعه وكتابته، وسماعه وتطريقه، وطلب العلو فيه، والرحلة إلى البلدان"٥٠. قلت: كأن الحافظ أبا شامة يرى أن من توفرت فيه تلك الأنواع الثلاثة يستحق أن يُلَقَّب بالمحدث.

وقال فتح الدين ابن سيِّد الناس (ت٧٣٤هـ): "المحدث في عصرنا هو من اشتغل بالحديث روايةً و درايةً و كتابةً، واطَّلَعَ على كثيرٍ من الرواة والروايات في عصره، وتبصَّر بذلك حتى حفظه، واشتهر فيه ضبطُه" ٨٠٠٠.

وقال السبكي (ت٧٧١ه): "المحدث: من عرف الأسانيد والعلل وأسماء الرجال، والعالي والنازل، وحفظ مع ذلك جملةً مستكثرةً من المتون، وسمع الكتب الستة، ومسند أحمد بن حنبل، وسنن البيهقي، ومعجم الطبراني، وضَمَّ إلى هذا القدر ألفَ جزء من الأجزاء الحديثية. هذا أقل درجاته. وإذا سمع ما ذكرناه، وكتب الطباق ٥٠، ودار على الشيوخ، وتكلم في العلل والوفيات والمسانيد، كان في أول درجات المحدثين، ثم يزيد الله من يشاء ما يشاء "١٠

وعلَّق ابن حجر (ت٢٥٨ه) على كلام أبي شامة السابق قائلاً: "ولا شك أن من جمع الأول والثاني حاز القدح المُعَلَّى، مع قصور فيه إن أخلَّ بالثالث، ومن أخلَّ بجما فلا حظَّ له في اسم الحفاظ، ومن أحرز الأول وأخلَّ بالثاني كان بعيداً من اسم المحدث عرفاً، ومن يحرز الثاني وأخلَّ بالأول لم يبعد عنه اسم المحدث، ولكن فيه نقص بالنسبة إلى الأول، ومن جمع الثلاث كان فقيهاً محدثاً كاملاً، ومن اقتصر على الثاني والثالث فهو محدِّثٌ صِرْفُّ" الم

^{°°} نقله السيوطي عنه في التدريب: ٤٤/١.

^{۸۰} الزركشي: النكت على مقدمة ابن الصلاح: ١-٥٣/١

[&]quot; الطباق هو النحقق من مطابقة الكتاب للنسوخ لرواية الشيخ. ومنه "طباق السماع". انظر كتابي: معجم المصطلحات الحديثية: ص٦٧.

[&]quot; التاج السبكي: معيد النَّعَم ومُبيد النَّقَم: ص٨١. وانظر: التدريب: ١/٥٥-٤٦.

¹¹ ذكره السيوطي عنه في التدريب: ٢/٤٤-٤٥.

وأما الشيخ أحمد شاكر (ت١٣٧٧هـ) فهو بعد أن ذكر لقب الحافظ والمحدث وما قيل فيهما قال: "وأما عصرنا هذا فقد ترك الناسُ فيه الرواية جملةً، ثم تركوا الاشتغال بالأحاديث إلاَّ نادراً، وقليلٌ أن ترى منهم من هو أهلٌ لأن يكون طالباً لعلوم السنة، وهيهات أن تجد من يصح أن يكون محدثاً" "

وقال الشيخ ظفر أحمد التهانوي (ت١٣٩٤ه): "المحدث هو من عَلِمَ طُرُقَ إثباتِ الحديث، وعَلِمَ عدالةً رجاله وجرحهم، دون المقتصِر على السماع"^{١٣}. وهذا التعريف قاله التاج بن يونس والزركشي (ت٤٩٧ه). قال الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة معلّقاً على هذا التعريف: "وهومنظور فيه إلى حال تدنِّي العلم وأهله، لا حال ما ينبغي أن يكون عليه المحدث في عُرْف العلماء السابقين"¹¹

وأما الشيخ الدكتورمحمود الطحان فقال:"المحدث هو من تحمَّلَ الحديثَ روايةً، واعتنى به درايةً، ويطلع على كثير من الروايات وأحوال روالها" كأنه مأخوذ من تعريف ابن سيد الناس المتقدم.

قلتُ: والمحدث في عصرنا – الذي شهد التقنيات الجديدة المتطورة "الكمبيوتر" الذي حلا لأحد الباحثين أن يسميه "حافظ العصر"¹⁷، وخاصةً بعد أن حُفِظَ فيه معظم كتب الحديث وعلومه، ورجاله، وشروحه، والفقه وأصوله- هو:

من له اشتغال مُخْلِص وافر بالحديث وعلومه قراءةً ودراسةً، وبحثاً وتمحيصاً، وعنده علم الأحاديث وطُرُقِها، ورُوَاتِها حرحاً وتعديلاً، وبالمصنفات في الحديث ورجاله، وشروح الحديث، وبصيرة بالتعامل مع الأحاديث في ضوء أحوالها وظروفِها وأسبابِها وعِلَلِها، لا سيما مختلف الحديث ومشكله، مثل الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، والشيخ عبد الفتاح أبو غدة، والشيخ محمد ناصر الدين الألباني، وآخرين.

١٦ أحمد شاكر: الباعث الحثيث شرح احتصار علوم الحديث لابن كثير: ص١٥٢.

۱۲ التهانوي: قواعد في علوم الحديث: ص۲۷.

١٤ قاله في تعليقه على "الرفع و التكميل للكنوي": ص٥٥.

¹⁰ الطحان: تيسير مصطلح الحديث: ص١٧.

¹⁷ الدكتور عبد العظيم الديب في كتابه الصغير "نحو موسوعة شاملة للحديث النبوي الشريف- الكمبيوتر حافظ عصرنا".

١٨ - الحافظ:

لغـةً: اسم فاعل من "الحِفْظ"، وهو ضد النسيان.

اصطلاحاً: هو لقبٌ أرفع من المحدث، ودون الحجة، واختلفت أقوال العلماء في تعريفه مثل اختلافهم في تعريف المحدث:

فقال ابن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ): "الحافظ هو من روى ما يصل إليه، ووعى ما يحتاج إليه"^{٢٧}

وقال ابن سيد الناس (ت٧٣٤هـ) بعد ذكر تعريف المحدث: "فإن انبسط في ذلك، وعَرَفَ أحوال من تقدم من شيوخه، وشيوخ شيوخه، طبقةً طبقةً، بحيث تكون السلامة من الوهم في المشهورين غالبةً، ويكون ما يعلمه من أحوال الرواة كل طبقة أكثر مما يجهله"^{٦٨}

وقال المزي (ت٧٤٢ه): "أقل حد الحفظ الذي إذا انتهى إليه الرجل حاز أن يُطْلَقَ عليه الحافظ هو: أن يكون الرجال الذين يعرفهم ويعرف تراجمهم وأحوالهم وبلداهم أكثر من الذين لا يعرفهم، ليكون الحكم للغالب"٦٩.

وقال ابن المطري، عبد الله بن محمد بن أحمد، عفيف الدين (ت٧٦٥هـ): "الحافظ هو الذي أحاط علمُه بمائة ألف حديث متناً وإسناداً، وأحوال رواته حرحاً وتعديلاً وتاريخاً".٧٠.

وسأل ابن حجر شيخه العراقي (ت٨٠٦هـ) عن حد الحافظ بقوله: وهل يُتسامح بنقص بعض الأوصاف التي ذكرها المزي وأبو الفتح ابن سيد الناس في ذلك لنقص زمانه أم لا؟ فأجاب العراقي قائلاً: "الاجتهاد في ذلك يختلف باختلاف غلبة الظن في وقت ببلوغ بعضهم للحفظ وغلبته في وقت آخر، وباختلاف من يكون كثير المخالطة للذي يصفه بذلك" ١٠٠.

فمن خلال هذه التعريفات يمكن أن يقال: إن الحافظ هو لقبٌ أرفع من المحدث، ودون الحجة، دون تحديد الأوصاف.

١٧ صديق حسن خان القنوحي: أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم: ٢٢٧/١.

۱۸ الزركشي: النكت على مقدمة ابن الصلاح: ٥٣/١.

^{۱۹} ذكره السيوطى عنه في التدريب: ٤٨/١.

^{· ·} صديق حسن خان: أبجد العلوم الرشي المرقوم في بيان أحوال العلوم: ٢٣٧/١.

[٬]۲ التدريب: ۱/ ٤٨.

١٩ - الحُجَّــة:

لغة: ما دُلَّ به على صحة الدعوى من البينة والبرهان. وقيل: الحجة والدليل واحد ٧٠. واصطلاحاً: هو لقب الرفع من الحافظ، ودون الحاكم. وهو من بلغ في الحفظ والإتقان والتدقيق فيما يحفظ.من الأسانيد والمتون مبلغاً أصبح به حجة عند الناس، عامهم وخاصهم، لذلك لُقِّ بالحجة.

وقال ابن المطري: "هو الذي أحاط علمُه بثلاثمائة ألف حديث متناً وإسناداً، وأحوالَ رواته جرحاً وتعديلاً وتاريخاً" " . لُقّبَ به بعض أئمة الحديث، مثل سفيان بن عيينة (ت١٩٨٠هـ)، وسعيد بن منصور (ت٢٢٧هـ)، والدارمي أبو سعيد عثمان بن سعيد (ت٢٨٠هـ)، والطبراني (ت٣٦٠هـ)، والضياء المقدسي (ت٣٤٢هـ)، وغيرهم.

• ٢- الحاكم:

لغةً: اسم فاعل من "الحُكْم" وهو حاكم البلاد. والقاضي ٧٤.

اصطلاحاً: من أحاط علمه بجميع الأحاديث المروية متناً وإسناداً، وحرحاً وتعديلاً، وتأريخاً وعللاً، وغريباً ومختلفاً، وناسحاً ومنسوحاً، وتوفيقاً بين ما ظاهرُه التعارضُ، وشرحاً ومأ ظاهرُه الإشكال بما يوافقه، إلى نحو ذلك من العلوم، ولا يفوته إلا القليل $^{\circ}$. ولُقّب به عدد من أثمة الحديث مثل أبي أحمد الحاكم محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرابيسي ($^{\circ}$ $^$

٧١ – أمير المؤمنين في الحديث:

لغــةً: الأمير صفة مشبَّهة من "الإمارة"، وهو من يتولى الإمارة".

۲۲ الجرحاني: التعريفات: ۱۱۲/۲. وانظر المعجم الوسيط: ۱۹۳/۱.

۲۲۷/۱ صديق حسن خان: أبجد العلوم: ۲۲۷/۱.

٧٠ انظر: المعجم الوسيط: ١٩٧/١، والمعجم العربي الأساسي: ص٣٤١.

[°] أبو شهبة، د. محمد محمد: الوسيط: ص ۲۰.

٧٦ المعجم الوسيط: ٢٧/١، والمعجم العربي الأساسي: ص١٠٦.

اصطلاحاً: هو أرفع المراتب وأعلاها، وهو من فاق حفظاً وإتقاناً وتعمقاً في علم الأحاديث وعللها كلَّ مَنْ سبقه من المراتب والألقاب، بحيث يكون مرجعاً للحكام والحفاظ وغيرهم ٢٠ مثل سفيان الثوري (ت١٦١ه) وشعبة بن الحجاج (ت١٦٠ه)، والبخاري (ت٢٥٦ه) ومسلم (ت٢٦١ه)، والدارقطني (ت٣٨٥ه)، وابن حجر (ت٨٥٢ه).

٢٢ – الصحابي:

لغــة: الصحابي والصاحب مشتق من"الصحبة" وهي المرافقة. سواء أكانت المصاحبة كثيرة أم قليلة^٧٠.

اصطلاحاً: هو – على القول الأصحّ – من لقي النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام؛ ولو تَخَلَّلَت ذلك رِدَّةٌ ٢٩. وسوف يأتي له تفصيل في الباب الثاني إن شاء الله.

٣٢ - التابعي:

لغة : اسم فاعل من "تَبعَهُ" بمعنى مشى خلفه . . وجمعه: التابعون.

اصطلاحاً: من لَقِيَ واحداً من الصحابة فأكثر في حالة إسلامه، ومات على الإسلام؛ ولو تَخلَّلت ذلك ردَّةً. وقيل: هو من صَحِبَ الصحابي. وسوف تكون لنا عودة إليه.

٤ ٢ - تابع التابعي:

لغـة: انظر تعريف التابعي. وجمعه: أتباع التابعين.

اصطلاحاً: من لقي واحداً من التابعين فأكثر في حالة إسلامه، ومات عليه؛ ولو تَخَلَّلَت ذلك رِدَّةٌ.

٧٧ العدوي، عبد الله بن حسين: حاشية لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر: ص٥.

۱نظر: ابن منظور: لسان العرب: ٧/٢. ابن الوزير: العواصم والقواصم: ٣٨٩-٣٨٩٠.

٢٩ انظر: ابن حجر: الإصابة في تمييز الصحابة: ٤/١، والسيوطي: تدريب الراوي: ٢٠٨/٣-٢٠٩٠.

[^] القاموس المحيط للفيروز آبادي: ٩١١/١.

الفصل الرابع مكانة السنة التشريعية والمعرفية ١ - مكانة السنة التشريعية ٢ - مكانة السنة المعرفية

الفصل الرابع

مكانة السنة التشريعية والعرفية

١ – مكانة السنة التشريعية

لا يخفى على دارس السنة النبوية وتاريخ أدوارها التي مرت بها، ألها تلقّت اهتماماً كبيراً وعنايةً بالغةً من المسلمين، منذ ما صدرت عن النبي على قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً، أو صفةً من صفاته الخُلُقية والخِلْقية، ولم يخطر ببال أحدٍ ممن آمن بالله ورسوله أن يحيد عن حديثه الله سنته قِيْدَ شعرةٍ، فضلاً عن إنكارها أو رفض حجيتها، فهذا الخليفة الأول أبو بكر الصديق على أعطى الجدة نصيبها من تركة حفيدها عملاً بفعل الرسول الله الله وكتب عمر بن الخطاب على إلى قاضيه شريح: "اقض بما في كتاب الله، فإن لم يكن في كتاب الله فبسنة رسول الله الله المنه أولا تُحْصَى.

وأما الذي دعاهم إلى اتخاذ هذا الموقف من السنة فهو عدة أمور، منها:

أولاً: الرسول مطاعٌ ومتَّبَعٌ وقدوةٌ:

^{^^} اخرجه مالك في الموطأ: ص٤٠٧، وأبو داود: برقم ٢٨٩٤، والترمذي برقم ٢١٠١، وابن ماحه: برقم ٢٧٧٤.

^{^^} أحرجه النسائي في سننه: ٢٠٤/٨ وسنده صحيح، والدارمي في سننه: ٢٠/١، والبيهقي في سننه الكبري: ١١٥/١٠.

أبو هريرة ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: «كل أمتي يدخلون الجنة إلاَّ من أبي». قالوا: ومن يأبي؟ قال: «من أطاعني دخل الجنة، ومن عصابي فقد أبي» ^^.

وأمرهم الله تعالى باتباع الرسول ﷺ، وجعله شرطاً لحبه: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُعِبُونَ ٱللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبَكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهَ عَنُورٌ رَّحِيبٌ ﴾ [آل عمران: ٣١].

وجعل اتباعه شرطاً لهدايتهم: ﴿ قُلْ يَمَانَيُهَا ٱلنَّاسُ إِنِّ رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَذِى لَهُم مُلْكُ ٱلسَّسَوَتِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَهَ إِلَا هُوَ يُحْتِى وَيُمِيثُ فَعَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِي ٱلْأَتِي ٱلْذِي يُؤْمِثُ بِاللَّهِ وَكَلِمَدِهِ وَاتَبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهَـتَدُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

وجعل في رسول الله ﷺ أسوةً حسنةً: ﴿ لَقَدْكَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أَسْوَةً حَسَنَةً لِمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْكَيْخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَيْرًا ﴾ [الأحزاب: ٢١]. أشار الله عز وجل بمذه الآية إلى أن شأن من يرجو ثواب الله هو اتخاذ النبي ﷺ قدوةً، وأن من لا يرجو الله واليوم الآخر، و لم يذكر الله كثيراً شأنه أن لا يتخذ الرسول أسوةً وقدوةً.

ولا يتحقَّق أيَّ من طاعة الرسول ﷺ واتباعه والاقتداء به إلاَّ بامتثال أوامره واجتناب نواهيه، واقتدائه في أخلاقه وحركاته وسكناته، وجَعْلِها كلها جزءاً من الحياة والعمل بها، وأوامرُه ونواهيه وأخلاقُه وحركاتُه وسكناتُه ما هي إلاَّ سننه وأحاديثه المحفوظة في بطون كتب الحديث ودواوينه.

ثانياً: التمرُّد على السنة علامة الانسلاخ من الإيمان:

في القرآن آيات تُصرِّح بأن التمرد على السنة علامة الانسلاخ من الإيمان، وأن المسلم لا خيار له فيما يقضي به القرآن، أو تقضي به السنة، قال الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيِّنَهُم ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي آنفُسِهِم حَرَبًا مِمَّا قَضَيْت وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُم ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي آنفُسِهِم حَرَبًا مِمَّا قَضَيْت وَيُسَلِمُوا نَسَلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥]. قال ابن القيم: "أقسم الله سبحانه وتعالى بنفسه على نفي الإيمان عن العباد حتى يُحَكِّموا رسوله في كل ما شجر بينهم من الدقيق والجليل، و لم يكتف

^{۸۲} أخرجه البخاري في صحيحه: الاعتصام، برقم ٧٢٨٠.

في إيمالهم بهذا التحكيم بمجرده حتى ينتفي عن صدورهم الحرج والضيق من قضائه وحكمه، ولم يكتف منهم أيضاً بذلك حتى يسلموا تسليماً، وينقادوا انقياداً" ٨٤٠.

وقال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنِ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا فَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُۥ أَمَرًا أَن يَكُونَ لَمُثُمُ الْلِذِيرَةُ مِنَ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْضِ اللَّهَ وَرَسُولُهُۥ فَقَدْ ضَلَ ضَلَلًا مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب: ٣٦]. أشار الله بهذه الآية الكريمة إلى أن المؤمن لا حيار له أمام قضاء الله ورسوله وحكمهما، ليس له إلاَّ القبول والتسليم.

ثالثاً: الرسول مستقل بالتشريع فيما زاد على القرآن:

إن الله سبحانه وتعالى قد أعطى الرسول ﷺ سلطة التشريع؛ فيحلّل ويحرِّم، ويوجب ويَسُنُّ، ويُكرِّه ويبيح، قال تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَتَبِعُونَ الرَّسُولَ النَّيِّ الْأَثْرَى اللَّذِي يَجِدُونَهُ، مَكْنُوبًا عِندَهُمْ فِي النَّوْرَنَةِ وَالْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُونِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكِرِ وَيُجِلُّ لَهُمُ الطَّيِبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْمُعْرَوقِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكِرِ وَيُجِلُّ لَهُمُ الطَّيِبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْمُعْرَوقِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكِي وَيُجِلُّ لَهُمُ الطَّيِبَاتِ وَيَحَرَّرُوهُ وَيَسْمَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالُ الَّتِي كَانَتُ عَلَيْهِمُ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِدِ. وَعَذَرُوهُ وَيَصَدُّوهُ وَاتَبْعُوا النَّورَ الذِي آذِلَ مَعَهُم أَوْلَتِكَ هُمُ الْمُقْلِحُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

رابعاً: الرسول مُبَيِّنٌ للقرآن، وبيائه بيانُ الله:

أما النقطة الأولى "أن الرسول مُبَيِّنٌ للقرآن" فلأن الله جعله مُبَيِّنًا لكتابه في قوله: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكَرَ لِثُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤]. وأما النقطة الثانية "أن

¹⁴ ابن قيم الحوزية: إعلام الموقعين: ٧/١ه.

^{^^} انظر: ابن القيم: إعلام الموقعين: ٨/١. وتفسير ابن كثير: في تفسير هذه الآية: ٨/٥٥١. وتفسير القرطبي: ٥٩٥٩.

بيان الرسول بيان الله" فلأن الله تعالى قال: ﴿لَا يُحَرِّكُ بِهِ ـ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ. وَقُرْهَانَهُ ﴿ وَهُوْهَانَهُ وَهُوْهَانَهُ وَهُوْهَانَهُ وَهُوَهَانَهُ ﴿ وَهُوْهَانَهُ وَهُوْهَا الله وَهُوْهَا الله وَهُوْهَا الله وَهُوْهَا الله وَهُوْهَا الله وَهُ وَلَا الله وَهُوْهَا الله وَهُوْهَا الله وَهُوْهَا الله وَهُوْهَا الله وَهُوْهَانَهُ وَهُوْهَا الله وَهُوْهَا الله وَهُوْهِا الله وَهُوْهُانَهُ الله وَهُوْهُانَهُ وَهُوْهَا الله وَهُوْهُانَا وَهُوْهُانَا وَهُوْهُا لَهُ وَهُوْهُانَا وَهُوْهُانَا وَهُوْهُانَا وَهُوْهُانَا وَاللهُ وَهُوْهُانَا وَاللهُ وَهُوْهُانَا وَاللهُ وَهُوْهُانَا وَاللهُ وَاللهُ وَهُوْهُانَا وَاللهُ وَاللّهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَالْمُؤْمُونُ وَاللّهُ وَالل وَاللّهُ وَالل

خامساً: البيان وحيٌّ من الله إلى الرسول وحياً صريحاً أو تقريرياً:

لما أعطاه الله حق البيان كما ثبت، ولا يتم هذا البيان إلا أن يوحي الله إليه ذلك وحياً حلياً، أو تقريرياً بسكوته على احتهاداته، فثبت منه أن بيان الرسول وحي من الله تعالى.

سادساً: صراحة الرسول بحجية سنته:

هناك عدة أحاديث تُصَرِّحُ بحجية السنة، لا ينكرها إلاَّ مكابر وعنيد، منها:

١- ما رواه المقدام بن مَعْدي كَرِب ﴿ قال: قال رسول الله ﴿ : «أَلا إِني أُونِيْتُ القرآنَ ومثلَه معه، ألا يوشِك رجلٌ شَبْعانُ على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحِلُّوه، وما وجدتم فيه من حرامٍ فحَرِّموه!. وإن ما حَرَّمَ رسولُ الله كما حرَّم الله، ألا لا يَحِلُّ لكم الحمار الأهلي، ولا كل ذي ناب من السبّاع، ولا لقطة مُعاهِدٍ إلا أن يستغني عنها صاحبها، ومن نزل بقومٍ فعليهم أن يَقُروه، وله أن يُعقِّبهم عمثل قِرَاه»، ونحوه عن صحابة آخرين ٢٨.

^{^^} حديث المقدام أخرجه أبو داود واللفظ له برقم ٤٦٠٤، والترمذي برقم ٢٦٦٦ وحسنه، وابن ماجه برقم ٢١ والدارمي ١٠٥٣١. وحديث أبي رافع نحوه عند الشافعي في الرسالة: ص٨٩، وأبي داود برقم ٥٠٦٠، والترمذي برقم ٢٦٦٥ وقال: "حسن صحيح"، وابن ماجه برقم ٢١ والحاكم: ١٠٩١ وصححه هو، ووافقه الذهبي. وحديث أبي هريرة مرفوعاً نحوه عند أحمد: ٣٠٧/٣ وابن ماجه برقم ٢١، وحديث العرباض بن سارية نحوه عند أي داود برقم ٥٠٥، والخطيب في الكفاية: ص٩، وحديث جابر بن عبد الله وابن عباس كليهما عند الخطيب ص٠١. يعقبه أي له أن يأخذ من مالهم قدر قراه عوضاً وعقبي مما حرموه من القرى. وهذا للمضطر الذي لا يجد طعاماً ويخاف على نفسه التلف. معالم السنن للخطابي: ٨/٧ المطبوع مع مختصر المنذري وقذيب ابن القيم لسنن أبي داود.

^{^^} أخرجهما الحاكم: ٩٣/١ وصححهما على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، وانظر: جامع بيان العلم: ٢/ ١٨٠.

سابعاً: حكم العقل بحجية السنة:

يقول العقل بأن الرسول وسنته حجة، يُرجَع إليه في حياته، وإلى ما دُوِّنَ من سننه في الكتب بعد وفاته، وذلك لأن الرسول بمثابة مندوب الله إلينا، كمندوب الملك إلى رعيته، فكما أن بيان المندوب الملكي يقبل دون أدنى شك، كذلك يقبل بيان المندوب الإلهي أيضاً، وما سنة نبينا عليه الصلاة والسلام إلا بيان مراد الله سبحانه وتعالى.

ثامناً: حفظ السنة من الضياع والدخيل علامة حجيتها:

لِمَا تقدَّم من مكانة السنة في التشريع والمعرفة قَيَّضَ الله لها من الوسائل ما حَفِظَها من الضياع والاندثار، من تقوية ذاكرات المسلمين الأوائل، وتدوينها في الدواوين والكتب، ومن الوسائل ما حفظها من الدخيل والحميل مثل إلهامِه في قلوب علماء الأمة الإسلامية تأسيسَ علوم الحديث، وعلم الرجال، وعلم الجرح والتعديل، وعلوم المتن، وغيرها.

٢ – مكانة السنة المعرفية

وإلى جانب كونها مصدراً للتشريع هي مصدر للعلم والمعرفة أيضاً، فكم من أمر خاف أزاحت السنة الستار عن وجهه من أمور الغيب، والعبادات، والمعاملات، والأخلاق، وعلوم الكون والطبيعة، والاحتماع، والاقتصاد، وما إلى ذلك من العلوم والقضايا التي كانت مبهمة في القرآن، فجاءت السنة شارحة لها، ومبنية لمرادها، وكاشفة عن حقائقها ^{٨٩}، قال الله تعالى: ﴿ وَأَنزَلُنَا إِلَيْكَ الذِكَرِ لِنُبَيِّنَ لِلنَاسِ مَا نُزِلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَهُمْ يَنفَكُرُونَ ﴾ (النحل: ٤٤).

^{^^} أخرجه الترمذي برقم ٢٦٦٧ وقال: "حسن صحيع" وابن ماجه برقم ٢٣٧ وأحمد: ٤٣٧/١. وعن زيد بن ثابت عند أبي داود رقم ٣٦٦، وابن ماجه برقم ٢٢٠. وعن جير بن مطعم عند ابن ماجه برقم ٢٣٠.

^{^^} انظر لذلك: السنة مصدراً للمعرفة والحضارة لفضيلة الدكتور الأستاذ يوسف القرضاوي، فقد نجد فيه عدداً لا بأس به من الأحاديث في: الجانب التشريعي في السنة، والجانب المعرفي فيها؛ فتناول القضايا الآتية : المعارف الدينية، والمعارف الإنسانية: مثل التربية، والصحة، والاقتصاد، والعلم التحريبي، والفقه الحضاري، والسلوك الحضاري.

علاقة السنة مع القرآن

 ١- تأكيد السنة لما جاء في القرآن ٧- تفسير السنة لما أُجْمِلَ في القرآن ٣- زيادة السنة عقائد وأحكاماً سكت عنها القرآن

الفصل الخامس علاقة السنة مع القرآن

تتمثُّل هذه العلاقة فيما يلي من المظاهر:

١ – تأكيد السنة وتأييدها لِمَا جاء في القرآن الكريم:

فقد جاء في السنة ما جاء في القرآن تأييداً وتأكيداً له كالأحاديث التي وردت في وجوب الصلاة والزكاة والحج والصوم والصدق، وحرمة أكل مال الغير، والنهي عن الزنا وعقوق الوالدين وشهادة الزور، ونحو ذلك، مثل قوله على: «بُنِيَ الإسلامُ على خمسٍ» وقوله على: «لا يحل مالُ امرئ مسلم إلا بطِيْب نَفْسٍ منه» أو . وقوله: «عليكم بالصدق» أو فإن هذه الأحاديث موافِقةٌ للآيات التي وردت في تلك الأمور، ومؤكدة ومؤيدة لها.

٢ - تفسير السنة وتبيينها لما أُجْمِلَ في القرآن:

أغلب السنة من هذا النوع، ولذلك وصفت السنة بألها مُبَيِّنةٌ للكتاب، وهذا التفسير والتبيين على عدة أوجه، منها:

أ- تفصيل مجمله كالأحاديث التي فَصَّلَت أحكام العبادات والمعاملات التي وردت في القرآن مجملة. مثلاً جاءت الصلاة في القرآن مجملةً، فجاءت السنة وبَيَّنَت عددَ ركعالها وكيفيالها. وكالزكاة التي ذُكِرت في القرآن مجملةً، فبينت السنة مقاديرَها، ونحو ذلك.

ب- بيان مبهمه مثل بيان رسول الله ﷺ الظلمَ في الآية: ﴿ ٱلَّذِينَ مَامَنُوا وَلَرْ يَلْبِسُوٓا إِيمَننَهُم بِظُلْمٍ أَوْلَئِينَ مَامَنُوا وَلَرْ يَلْبِسُوٓا إِيمَننَهُم بِظُلْمٍ أَوْلَئِيكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُهَمّتُدُونَ ﴾ [الأنعام: ٨٦] بأنه الشرك ٩٣. وكبيانه المراد من الخيط الأبيض

٩٠ متفق عليه. صحيح البخاري برقم٨، وصحيح مسلم برقم٢ ١.

^{&#}x27;' أخرجه أحمد: ٧٢/٥، ١١٣، وأبو يعلى: ١٤٠/٣. وانظر مجمع الزوائد للهيشمي: ٣٦٥/٣، ١٧١/٤، ١٧٢.

٩٢ أخرجه مسلم برقم٢٦٠٧، وغيره.

١ رواه البخاري: أحاديث الأنبياء: ٤٦٥/٦ رقم٣٤٣ من الفتح. ورواه مسلم برقم١٢٤ وغيره أيضًا.

والأسود في قوله تعالى: ﴿ وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ حَتَىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُو ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبَيْضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ [البقرة:١٨٧] بأنه سواد الليل وبياض النهار ً ٩٠. ونحو ذلك.

ج- تقييد مطلقه مثل تقييده ﷺ اليدَ في آية السرقة بالرُّسْغُ . ومثل تقييده ﷺ الوصية في الآية: ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِنتَةِ يُومِي يَهَا آؤَ دَيْنٍ ﴾ [النساء: ١١] بالثلث ٢٠. و نحو ذلك.

د- تخصيص عامه مثل تخصيصه الميتة والدم في الآية الكريمة: ﴿إِنْمَاحَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلذَمَ وَلَخَمَ ٱلْمِيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَخَمَ ٱلْمِيْتِ وَمَا أُهِلَ بِهِ. لِغَيْرِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٧٣] بما عدا ميتة السمك والجراد، وبما عدا الكبد والطحال ٩٧

ه- تقعيد ما ورد في القرآن مفرَّقاً مثل ما جاء في القرآن من تحريم الضرر، فقد قال تعالى في تحريم إضرار أحد الوالدين الآخر بسبب الولد: ﴿لَا تُضَكَآرٌ وَالِدَهُ وَالِدَهُ وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ إِلَا فَصَالَ وَ وَقَالَ فِي تحريم إضرار المطلقات بتضييق المساكن أو النفقة عليهن ليخرجن من بيوهن أو يفتدين منكم: ﴿وَلَا نُضَارُوهُنَّ لِلْضَيِّقُواْ عَلَيْمِنَ ﴾ [الطلاق: ٦]. وقال أيضاً في تحريم إضرار المطلقات بتطويل عدهن برجوعات متكررة: ﴿ وَلَا تُمْسِكُوهُنَ ضِرَارًا لِنَعْنَدُوا ﴾ في تحريم إضرار المطلقات بتطويل عدهن برجوعات متكررة: ﴿ وَلَا تُمُسِكُوهُنَ ضِرَارًا لِنَعْنَدُوا ﴾ [البقرة: ٢٣١]. وقال في تحريم إضرار كاتب الدين أو شاهده: ﴿ وَلَا يُضَارُ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيئَهُ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. فحمعت السنةُ النبويةُ ذلك كلّه في قاعدةٍ واحدةٍ، وهي: «لا ضرر، ولا ضرر، ولا

وكذلك ما جاء في القرآن الكريم من تحريم الأمهات الرضاعية والأحوات الرضاعية في قوله تعالى: ﴿وَأَمْهَاتُكُمُ الَّذِي آرْضَعْنَكُمْ وَآخَوَتُكُم مِّرَ الرَّضَاعَةِ ﴾ [النساء: ٢٣] فجمعهما وغيرهما النبي ﷺ في قوله: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» ٩٩

⁴¹ أخرجه البخاري في التفسير و غيره برقم. ٤٥١ و ٤٥١١ ، و مسلم برقم ١٠٩٠ و اللفظ له .

[°] يُنظَر الأحاديث فيه في فتح الباري: الحدود، باب قول الله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقُهُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾: ٩٨/١٢. والتلخيص الحبير: ٧١/٤، وإرواء الغليل للألباني: ٨١/٨ رقم٠٣٤٣ ففيه تحقيق حيد حول ثبوت القطع من الكوع.

¹¹ اقرأ حديث سعد بن أبي وقاص في صحيح البخاري: الوصايا برقم٢٧٤٢ و٢٧٤٤ وفي صحيح مسلم: ١٢٥٣/٣.

^{1۷} انظر حديث ابن عمر عند أحمد: ٩٧/٢، وابن ماجه برقم٦ ٣٣١. وهو صحيح. الألباني: الصحيحة برقم١١١٨.

^{^^} أخرجه الإمام مالك في الموطأ، ٧٤٥/٢، وقم ١٤٢٩. وانظر نصب الراية للزيلعي: ٣٨٤/٤ وهو صحيح.

¹⁹ أخرجه البخاري في صحيحه: ٢٥٠٧ رقم٢٠٠٧.

و- التفريع على أصلِ ذكره القرآن الكريم مثل قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ عَامَنُواْ لَا تَأْكُونَ مِعْنَدُمْ ﴿ النساء: ٢٩] وجاءت تَأْكُلُواْ أَمُولَكُم بَيْنَكُم اللّه الأصل، فحرَّمت بيع الثمار قبل بدو صلاحها، خشية إصابتها بآفةٍ من السنة تفرِّع على هذا الأصل، فحرَّمت بيع الثمار قبل بدو صلاحها، خشية إصابتها بآفةٍ من بردٍ شديدٍ أو رياح عاتية، فلا يحصل للمشتري ما أراده من الثمار، فبأي حقِّ يأخذ البائع من المشتري، قال النبي ﷺ: «أرأيت إذا منع الله الثمرة بم يأخذ أحدُكم مالَ أخيه» "".

٣- زيادة السنة عقائد وأحكاماً سكت عنها القرآن الكريم:

وهذا النوع من البيان هو المُعَبَّر عنه بااستقلال السنة بالتشريع".

فقد زادت السنة في العقائد ما يلى:

- ١. نبوة آدم عليه السلام وغيره من الأنبياء الذين لم يُذْكُروا في القرآن الكريم.
 - وأفضلية نبينا محمد ﷺ على جميع الأنبياء والرسل.
 - ٣. وشفاعته ﷺ العظمى في المحشر.
 - ٤. وشفاعته ﷺ لأهل الكبائر من أمته.
- ومعجزاته ﷺ كلها ما عدا القرآن، ومنها معجزة انشقاق القمر، فإلها مع ذكرها في القرآن تأولوها بما ينافي الأحاديث الصحيحة المصرحة بانشقاق القمر معجزة للرسول ﷺ.
 - ٦. وصفاته ﷺ البدنية وبعض شمائله الخُلُقية.
- ٧. وخصوصياته ﷺ التي جمعها السيوطي في كتابه "الخصائص" مثل دخول الجنة ورؤية أهلها وما أُعِدَّ للمتقين فيها، وإسلام قرينه من الجن وغير ذلك وخصوصياته ﷺ التي جمعها السيوطي في كتابه "الخصائص" مثل دخول الجنة ورؤية أهلها وما أُعِدَّ للمتقين فيها، وإسلام قرينه من الجن وغير ذلك.
 - ٨. والحديث عن بدء الخلق.
 - ٩. والحديث عن صفة الملائكة والجن.
 - ١٠. والحديث عن الجنة والنار، وألهما مخلوقتان.

۱۰۰ أخرجه البخاري: ٧٦٦/٢ رقم٢٠٨٦ ومسلم: ١١٩٠/٣ رقم٥٥٥٠.

- ١١. وأن الحجر الأسود من الجنة.
- ١٢. والقطع بأن العشرة المبشرين بالجنة من أهل الجنة.
 - ١٣. والإيمان بسؤال منكر ونكير في القبر.
 - ١٤. والإيمان بعذاب القبر.
 - ١٥. والإيمان بضغطة القبر.
 - ١٦. والإيمان بالميزان ذي الكفتين يوم القيامة.
 - ١٧. والإيمان بالصراط.
- ١٨. والإيمان بحوضه ﷺ، وأن من شرب منه شَرْبةً لا يظمأ بعدها أبداً.
 - ١٩. ودخول سبعين ألفاً من أمته ﷺ الجنة بغير حساب.
 - . ٢. وسؤال الأنبياء في المحشر عن التبليغ.
- ٢١. والإيمان بكل ما صح في الحديث في صفة القيامة والحشر والنشر.
 - ٢٢. والإيمان بالقضاء والقدر حيره وشره.
- ٢٣. وأن الله تعالى كتب على كل إنسان سعادته أو شقاوته، ورزقه وأجله.
 - ٢٤. والإيمان بالقلم الذي كتب كل شيء.
 - ٢٥. والإيمان بأن القرآن كلام الله حقيقة لا مجازاً.
 - ٢٦. والإيمان بالعرش والكرسي حقيةً لا مجازاً.
 - ٢٧. والإيمان بأن أهل الكبائر لا يخلدون في النار.
 - ٢٨. وأن أرواح الشهداء في حواصل طير خضر في الجنة.
 - ٢٩. وأن الله حرَّم على الأرض أن تأكل أحساد الأنبياء.
 - ٣٠. وأن لله ملائكةً سيَّاحين يبلغون النبي ﷺ سلام أمته عليه.
- ٣١. والإيمان بمجموع أشراط الساعة كخروج المهدي، ونزول عيسى الطَّيْلاً، وخروج الدحال، ودابة الأرض من موضعها، وغيرها مما صحت به الأحاديث.
- ٣٢. وأن المسلمين يفترقون على ثلاث وسبعين فرقةً، كلها في النار إلا واحدة، وهي التي تتمسك بما كان عليه الصحابة من عقيدة وعبادة وهدي.

٣٣. والإيمان بجميع أسماء الله الحسنى، وصفاته العليا مما جاء في السنة الصحيحة كالعلي والقدير وصفة الفوقية والنُّزُول وغيرها.

٣٤. والإيمان بعروجه ﷺ إلى السماوات العلي، ورؤيته آيات ربه الكبرى.

وغيرها من العقائد الإسلامية الصحيحة التي وردت في الأحاديث الثابتة المتواترة أو المستفيضة، وتلقتها الأمة بالقبول، وهي تبلغ المئات '' '.

وزادت في الأحكام ما لا يُعدُّ ولا يُحْصَى، والبعض منها ما يلي:

- ١. تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها١٠٢.
 - ٢. وتحريم الذهب والحرير على الرجال"٠٠.
 - ٣. وتحريم كل ذي ناب من السِّباع ٢٠٠٠.
 - وتحريم كل ذي مِحْلَب من الطيور ١٠٠٠.
 - وإثبات حق الشُّفعة للشريك والجار ١٠٦٠.
- ٦. وإثبات ميراث الجدة من تركة حفيدها١٠٠٠.
 - ٧. ورجم الزاني المُحْصِن ١٠٨.
 - ۸. والحكم بالشاهد واليمين ١٠٩.
 - ٩. ووجوب الدية على العاقلة ١١٠.
- ١٠. وحرمان القاتل من ميراث مقتوله ١١١، وغيرها من الأحكام.

^{&#}x27; ' ذكرها محمد بن إبراهبم الشيباني من إفادات الشبخ الألباني في "الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه": ص٧١٣–٧١٨.

١٠٠ انظر نصب الراية للزيلعي: ٣/٩٦، وإلارواء: ٦/٨٨٦ رقم١٨٨٢ وصححه الشيخ الألباني.

١٠٣ انظر المصدر السابق: ٢٢٣/٤-٢٢٧، والإرواء: ٢٠٥/١ رقم ٢٧٧ وصححه الشيخ الألباني.

¹¹ انظر لمصدر السابق: ٢٢٣/٤-٢٢٧، والإرواء: ٢/٥٠٦ رقم ٢٧٧ وصححه الثيخ الألباني.

^{* &#}x27; انظر المصدر السابق: ١٩٢/٤ - ١٩٣١، والإرواء: ١٤١/٨ رقم ٢٤٨٨ والحديث رواه الجماعة إلا البخاري.

١٠٠ انظر المصدر السابق: ١٧٢/٤ وما بعدها، والإرواء: ٥٣٧٢ رقم١٥٣٢ والحديث متفق عليه.

¹⁷۸ انظر: التلخيص الحبير لابن حجر: ٨٢/٣، والإرواء: ٦٦٤٠ رقم-١٦٨ و ١٦٨١ والحديث صححه الترمذي والحاكم وابن حجر، وضعفه الشيخ الألباني للانقطاع بين قبيصة وأبي بكر الصديق ﷺ. قلت: بل الصواب أنه صحيح. راجم البدر المنير لابن الملقن، ٢٠٦٧ وما بعدها.

١٠٨ انظر: نصب الراية: ٣١٧/٣ وما بعدها، والتلخيص الحبيم: ١١٧/٣، والإرواء: ٣٥٣/٨ رقم٢٣٢ وصححه الشيخ الألباني.

١٠٩ انظر: التلخيص الحبير: ٢٠٦/٤، وحسنه ابن حجر رحمه الله.

١١٠ انظر: المصدر السابق: ٣٠/٤-٣١. والحديث متفق عليه.

^{```} انظر: نصب الراية: ٣٢٨/٤ والتلخيص الحبير: ٥٩/٣، والإرواء: ١١٥/٦ رقم١٦٧٠ و١٦٧١ وصححه الشيخ الألباني.

الفصل السادس حفظ السنة

حفظ السنة بالعمل والمذاكرة وأسبابه

٧- حفظ السنة بالكتابة في عهد الرسول ﷺ

And the state of t ٣- حفظ السنة بالكتابة في القرن الثابي والثالث وما بعدهما

٤- حفظ السنة بتدوينها بالاستقصاء والشمول

٥- كلمة موجزة عن مناهج المصنفات الحديثية

٦- تعریف موجز بأهم کتب الحدیث

الفصل السادس حفظ السنة

١ - حفظ السنة بالعمل والمذاكرة وأسبابه

كانت العرب أُمَّة أُمِيَّة لا تقرأ، ولا تحسب، اللهم إلا العدد القليل منهم، وقد وصفهم الله تعالى بذلك في معرض الامتنان عليهم، فقال عز من قائل: ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمْتِيَنَ رَسُولًا مِنْهُم ﴾ [الجمعة: ٢]. وقال النبي ﷺ: «إنا نحن أمة أمية، لا نحسب ولا نكتب ...» ١١٠. والعرب عانب ذلك - كانوا يضرب بحم المثل في الذكاء وصفاء الطبع وقوة الذاكرة وسرعة الحفظ، وإنك لتحد ذلك في حفظهم لأنسابهم وأشعارهم، وتواريخ وقائعهم وأيامهم، مع الإحاطة والدقة. ولذلك كان الصحابة يحفظون السنة في الصدور، ساعدهم على ذلك أمور، منها:

١- العمل بها، وتطبيقها في حياتهم العملية، قال مجاهد: "كنا مع ابن عمر في سفر، فمر
 مكان، فحاد عنه، فسئل: لم فعلت؟ قال: رأيت رسول الله ﷺ فعل هذا ففعلت"١١٣.

٢- المذاكرة فيما بينهم، يقول عبد الله بن مسعود ﷺ: "تذاكروا الحديث فإن حياته مذاكرته" ألى الم ويقول على بن أبي طالب ﷺ: "تزاوروا، وأكثروا ذكر الحديث؛ فإنكم إن لم تفعلوا يندرس الحديث "ألم ويقول أنس بن مالك ﷺ: "كنا نكون عند النبي ﷺ، فنسمع منه الحديث فإذا قمنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه "١٦١.

١١٢ أحرجه البحاري في صحيحه: الصوم، باب قول النبي: لا نكتب...، رقم ١٨١٤.

١١٣ رواه أحمد في مسنده: ٣٢/٣. وجوَّده المنذري في الترغيب والثرهيب:١/ ٨٢ ، وفيه آثار أخرى .

١١٠ رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث:ص١٤١، وانظر آثارا أحرى في الجامع لأخلاق الراوي للخطيب: ٢٣٦/١.

١١٠ رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث:ص١٤١، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي للخطيب: ٢٣٦/١.

١١٦ رواه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي: ٣٣٦/١ وإسناده ضعيف لضعف يزيد الرقاشي فيه.

واستمر حفظ السنة في الصدور في الصدر الأول من الإسلام، أي في عهد النبي ﷺ، وعهد الخلفاء الراشدين، ومطلع الخلافة الأموية، ويرجع الاعتماد فيه لعدة أسباب:

١- إن العرب كانوا أمة أمية كما ذكرت.

٧- انشغالهم بكتابة القرآن الكريم وعنايتهم به وانصرافهم إليه دون ما عداه.

٣- لهي النبي ﷺ عن كتابة أي شيء غير القرآن مخافة أن يلتبس به كما سِيأتي.

٤ - عدم توفر وسائل الكتابة عند من يستطيع الكتابة منهم؛ لأن الحضارة آنذاك لم تكن قد مدَّت رُواقها مدَّا صحيحاً في قلب الجزيرة العربية، فقد كانوا يكتبون على ما توفر لديهم من حجارة، أو عظام، أو سُعُف نخل، أو جلود ماشية، وقليلاً ما كانت تتوفر لديهم.

٢- حفظ السنة بكتابتها في عهد الرسول ﷺ

وعلى الرغم مما تقدم من عدم كتابة الصحابة السنة كتابةً عامةً، فقد كتب بعض الصحابة مسموعاةم في الصحف حمايةً لها من الضياع والنسيان، يقول عبد الله بن عمرو بن العاص على: "كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله الله اليه أريد حفظه ..."\". ومن تلك الصحف: صحيفة سَمُرَة بن جُنْدُب (ت ٥٨ه)، والصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص (ت ٥٦ه)، وصحيفة عبد الله بن عباس (ت ٦٨ه)، وصحيفة حابر بن عبد الله (ت ٨٧ه)، وصحائف الصحابة الآخرين، ووصلت إلينا بعض هذه الصحائف \".

أ- فمي الرسول ﷺ عن كتابة السنة وتعامل الصحابة معه في حياته:

على الرغم من هذا النهي فقد كتب أولئك الصحابة الأحاديث، فلا يُظَنّ ألهم خالفوا ذلك الحديث، بل إلهم تعاملوا معه تعاملاً سليماً حيث وضعوه في محله، بعد أن أدركوا روح النهى وعلته في ضوء ملابساته، وهي كالآتى:

¹⁹⁷ رواه أبو داود في سننه: العلم، حديث٣٦٤٦ والدارمي في سننه: باب من رخص في كتابة العلم: ١٩٥/١ وأحمد في مسنده: ١٩٢/، ١٩٢، والحاج والحاكم في المستدرك: ١٠٥/١، ١٠٥/، وكلمة "حفظه" تضمل حفظه في الذاكرة، وحفظه من الضياع أيضاً.

١١٨ انظر: د. أكرم العمري: بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ص٢٢٨- ٣٢٩.

۱۱۹ رواه مسلم في صحيحه: ص۲۲۹۸.

١- رغبته على في حفظ القرآن من أي خلط ولبس؛ إذ لم تكن آنذاك أدوات الكتابة من الورق والحبر متوفرة بقدر ما يكفي لكتابة القرآن، ولكتابة الأحاديث وهي كثيرة جداً، مما لو أُذِنَ لجميع الصحابة بكتابة الأحاديث أيضاً إذناً عاماً لربما يلحثهم جميعاً أو بعضهم إلى كتابة القرآن والحديث في ورقة واحدة فيحصل الخلط بينهما.

٢- وعدم إرادته ﷺ شَعْلَ الصحابةِ – عموماً – عن القرآن بغيره.

٣- وحرصه ﷺ على حفظ الأحاديث في الصدور، دون الأتِّكال على المسطور.

فالذين كتبوا الأحاديث هم عرفوا هذه العلة، وأُمِنُوا على أنفسهم الخلط بينهما، وعدم الانشغال عنه بالحديث، وعدم الاتّكال على المسطور، فكتبوا ما سمعوا منه، في حين امتنع الكثيرون منهم عن الكتابة، كل أولئك على حسب اجتهادهم وفهمهم مدلول حديث النهي، حيث إلهم رأوا أن النهي مرتبط بعلةٍ وجوداً وعدماً، وهذا ما ظهر من تعامل الفريقين من الصحابة مع حديث النهي.

ب- استمرارهم في كتابة السنة بعد وفاة الرسول ﷺ:

كانت مواقف الصحابة من كتابة الحديث في حياة النبي مواقف متباينة، فمنهم من كره كتابة الحديث، ومنهم من أجازها، ومنهم من رُوِيَ عنه الأمران، كلَّ على حسب ما أداه إليه اجتهاده وفهمه معنى حديث النهي -كما أشرت إليه سابقاً-، ولكن بعد انتقال النبي الله الرفيق الأعلى أصبح أمر النهي عن كتابة الحديث واضحاً، حيث اكتمل نزول القرآن، وكُتِبَ بتمامه، وأُمِنَ من الاختلاط مع الحديث، ففهموا من هذا أنه لم يَعُد للنهي معنى الآن، فكتبوا الحديث، وشجَّعوا الآخرين على ذلك، يقول عمر بن الخطاب اليه: "قيدوا العلم بالكتاب" من المن ابن عباس الله يأتي أبا رافع الله ويكتب ما عنده من أحاديث رسول بالكتاب الله بن عبد الله بن مسعود الله بن مسعود كتاباً، وكانت له حِمْلُ بعير ١٢٢ وكان ابن مسعود الله يكتب الحديث بيده، قال معن بن عبد الله بن مسعود كتاباً، وحلف لى أنه خط أبيه بيده "٢٢ وقال الحسن بن عمرو بن أمية الضمري: "تحدثت عند أبي وحلف لى أنه خط أبيه بيده "٢٢ وقال الحسن بن عمرو بن أمية الضمري: "تحدثت عند أبي

^{&#}x27;'' رواه الدارمي في سننه: ٢٧/١ اوالخطيب في تقييد العلم: ص٨٧–٨٨ . وابن عبد البر في حامع بيان العلم: ص٩١.

۱۲۱ رواه الخطيب في تقييد العلم: ص ٩١–٩٢.

١٢٢ رواه ابن سعد في الطبقات: ٢١٦/٥.

١٢٢ رواه ابن عبد البر في حامع بيان العلم: ص٩١.

هريرة بحديثٍ فأنكره، فقلت: إني قد سمعته منك، فقال: "إن كنت سمعته مني فهو مكتوب عندي"، فأخذ بيدي إلى بيته، فأرانا كتباً كثيرةً من حديث رسول الله على، فوجد ذلك الحديث، فقال: "قد أخبرتك أني إن كنتُ حدَّنتُك به فهو مكتوبٌ عندي" ١٢٤٠.

فأبو هريرة هذا قد نهاه رسول الله على عن كتابة الحديث ١٢٠، وإذا هو بعد وفاته قد أشار على تلاميذه بكتابة الحديث، فكتبوا أحاديثه، فحفظها أبو هريرة عنده، حتى لا يُعَيَّر، أو يُيدَّل فيها، وحتى تكون تلك الكتب مرجعاً عنده لما يُنسب إليه من الأحاديث الكثيرة التي بَثْها هو في التابعين الذين بلغوا ثمانمائة نفس، كما ذكر الإمام البخاري ١٣٦.

٣- حفظ السنة بكتابتها في القرنين الثاني والثالث وما بعدهما

قد واصلت السنة المطهرة مسيرتها على الكيفية التي تقدم ذكرها، إلى أن انتهى القرن الأول الهجري، ودخل القرن الثاني، فواجهت السنة ظروفاً أكثر خطورة من ذي قبل، وهي خوف ذهابها واندثارها بذهاب حامليها وحفاظها، بجانب ظهور الكثرة الكاثرة من الأحاديث الموضوعة، أو غير المعروفة لدى علمائها وحفاظها، فاقتضت تلك الظروف من علماء الأمة وحكامها اتخاذ إجراءات تكفّلُ حفظ السنة من الاندثار، وصيانتها من الدخيل والحميل، فألقى الله تعالى في قلب الخليفة الأموي الراشد عمر بن عبد العزيز بن عبد الملك (ت١٠١ه) أن يتحرك لذلك العمل بما يلزم، فأصدر مرسوماً خليفيًّا بتدوين السنة وجمعها، فكتب إلى عمله وقاضيه على المدينة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (ت١١٧ه)، وأشار فيه إلى سبب وقاضيه على المدينة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (ت١١٧ه)، وأشار فيه إلى سبب كتابة الحديث، فقال: "انظر ما كان من حديث رسول الله على أو سنة ماضية، أو حديث عَمرة كتابة الحديث، فقال: "انظر ما كان من حديث رسول الله على أو سنة ماضية، أو حديث عَمرة

۱۲۴ رواه ابن عبد البر:٥٥٠. وانظر فتح الباري: ٢٠٧/١.

۱٬۰ قال أبو هريرة: "خوج علينا رسول الله ﷺ ونحن نكتب الأحاديث، فقال: «ما هذا الذي تكتبون؟»، قلنا: أحاديث نسمعها منك. قال: «كتاب غير كتاب الله؟ أندرون ما ضل الأسم قبلكم إلا بما اكتبوا من الكتب مع كتاب الله». أخرجه الحطيب في تقييد العلم: ص٣٤.

١٢٦ انظر لذلك فتح الباري لابن حجر: ٢٠٧/١ في شرح الحديث ١١٣.

١٢٧ انظر: فتح الباري لابن حجر : ٢٠٤/١ و ٢٠٨، والرسالة المستطرفة للكتاني : ص٤.

۱۲۸ رواه ابن سعد في طبقاته: ٣٨٧/٢، والدارمي في مقدمة سننه: ١٣٦/١. وعمرة بنت عبد الرحمن هي أنصارية، وخالة عمر بن عبد العزيز ، نشأت في حجر عائشة رضى الله عنها، وتوفيت عام ٩٩٨.

وكما طلب منه كتابة ما عند عمرة كذلك طلب منه كتابة ما عند القاسم بن محمد بن أبي بكر (ت١٢٠هـ) أيضاً ١٢٩.

وبدأ - فعلاً - ابنُ حزم هذا بجمع الحديث وتدوينه حسب رغبة الخليفة، إلا أنه لم يُقَدَّرْ للخليفة أن يرى نتائج سعي عامله هذا إذ عاجلته الْمَنيَّة، وأولُّ مَنْ حَقَّقَ مبتغاه في حياته هو الإمام الجليل محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت٤٢١ه)، وكان شغوفاً بجمع الحديث والسيرة، فجمع حديث المدينة، وقدَّمه إلى عمر بن عبد العزيز، وأخذ عمر يبعث إلى كل بلدٍ له عليه سلطانٌ دفتراً من دفاتره '١٣

وكانت هذه أولَ محاولةٍ لجمع الحديث وتدوينه بشمول واستقصاء، وهو بذلك مهد الطريق لمن أعقبه من العلماء المصنفين في القرن الثاني الهجري، حيث نشطت فيه حركة تدوين الحديث، ودأب العلماء على ذلك.

هذا، وكان لفُشُوِّ الوضع في الحديث - كما سبق - أيضاً أثرٌ في تأكيدهم على التدوين حفظاً للسنة، ومنعاً للتلاعب فيها كما أشار إليه الإمام الزهري (ت١٢٤ه) في قوله: "لو لا أحاديث تأتينا من قِبَل المشرق تُنْكِرها لا نَعْرفها ما كتبت حديثاً، ولا أَذِنْتُ في كتابه"١٣١.

حقّاً كانت الخلافاتُ السياسيةُ على أشُدِّها في هذا القرن، وكانت الرافضة أكثر الفرق كَذِباً فيه، سئل الإمام مالك – رحمه الله – عن الرافضة فقال: "لا تُكَلِّمهم، ولا تَرْوِ عنهم فإلهم يَكْذِبون" ١٣٢.

وقال الإمام الشافعي — رحمه الله – فيهم: "ما رأيتُ في أهل الأهواء قوماً أشهدَ بالزور من الرافضة"١٣٣

حفظ السنة بتدوينها بالاستقصاء والشمول

وقد آتت تلك الحملة العمرية لتدوين السنة وجمعها ثمارها في أوسع نطاق، حيث حُمِعَت على مدى القرنين الثاني والثالث خاصة، وبعدها عامة، أحاديث كل بلد من البلدان

١٢٩ انظر: تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ص٧١.

١٣٠ رواه ابن عبد البر في حامع بيان العلم وفضله: ص٩٨.

١٣١ أخرجه الخطيب في تقييد العلم: ص١٠٨.

١٢٢ ذكره ابن تيمية في منهاج السنة، ٩/١ ه؛ وابن حجر في لسان الميزان، ١٠/١.

١٣٢ أحرجه أبو نعيم في الحلية، ١١٤/٩ والبيهقي في السنن الكبرى، ٢٠٨/١٠.

الإسلامية على أيدي علمائها، وذلك إما على هيئة الأبواب والموضوعات، أو المسانيد، أو المعاجم، أو الجوامع، أو السنن، أو المصنفات، أو الموطآت، أو المستدركات، أو المستخرجات، أو الأجزاء الحديثية، أو الفوائد، أو الأمالي، أو غيرها، وهذه المدونات الحديثية إما وصلت إلينا مندمجةً في المؤلفات الحديثية الكبرى، أو مخطوطة، أو مطبوعة، والكثيرُ منها التي نحسبها مفقودة، ربما هي توجد في مكتبات تركيا والمغرب وألمانيا والمكتبات الأخرى في أرجاء العالم التي لا توجد لدينا فهارس شاملة عن مقتنياتها العربية 176.

٥- كلمة موجزة عن مناهج المصنفات الحديثية

تختلف مدونات الحديث في القرون المختلفة بعضها عن بعض سمةً وغايةً ومنهجاً.

أ- سمات وغاية ومنهج مؤلفات النصف الأول من القرن الثاني:

فالسمة الغالبة لمؤلفات النصف الأول من القرن الثاني هي: جمع الحديث دون مراعاةٍ لموضوع الحديث، حيث كان الغرض منه حفظ السنة النبوية من الضياع، وصيانتها من أن يتطرَّق إليها الوضع، فجُمِعَتِ الأحاديثُ كيفما اتفق على استعجال وحسبُ، مثل أحاديث زيد بن أبي أنيسة الرهاوي ١٢٥ه، وأبي الزبير المكي ١٣٦ه، وأبيوب السختياني١٣١ه، والزبير بن عدي١٣١ه، وحميد الطويل ١٤٣ه، وهشام بن عروة ١٤٦ه، وعبيد الله بن عمر بن حفص ١٤٧ه، وغيرهم من علماء ذلك العصر.

ب - سمات وغاية ومنهج مؤلفات النصف الثاني للقرن الثاني والربع الأول للقرن الثالث:

أما مؤلفات النصف الثاني للقرن الثاني والربع الأول من القرن الثالث فهي تمتاز بجمع الأحاديث المتصلة بموضوع واحد في مؤلف خاص، فكان لكل باب من أبواب الدين مؤلف خاص به، أو بجمع أحاديث أبواب مختلفة، وضم بعضها إلى بعض في مصنف واحد، و لكن هذين النوعين من المصنفات الحديثية أحاديثهما مختلطة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، وذلك لغرض خدمة التشريع وتسهيل استنباط الأحكام، ومن أمثلة ذلك: موطأ الإمام مالك

١٣٤ انظر لذلك "بحوث في تاريخ السنة المشرفة" للدكتور أكرم العمري: ص٢٢٩.

١٧٩ه، وزهد ابن المبارك ١٨١ه، والجهاد له، والخراج لأبي يوسف ١٨١ه، والآثار، والوصية له، والآثار لمحمد بن الحسن الشيباني ١٨٩ه، ومصنف عبد الرزاق ٢١١ه، وسنن سعيد بن منصور ٢١٩ه، والفتن لنعيم بن حماد٢٢٨ه، والعلم لزهير بن حرب ٢٣٤ه، ومصنف ابن أبي شيبة ٣٣٥ه، والإيمان للعدني ٣٤٣ه، وسنن الدارمي ٢٥٥ه، إلا ألهم بجانب ذلك الخيط لم يهتموا بجمع الصحيح من الأحاديث، ما عدا موطأ الإمام مالك فإن أحاديثه كلها صحيحة كما صرح به أثمة هذا الشأن.

ج- سمات وغاية ومنهج مؤلفات الربع الثاني للقرن الثالث:

أما مؤلفات الربع الثاني للقرن الثالث فهي تمتاز بإفراد أحاديث الرسول على عن أقوال الصحابة وغيرهم، مثل مسانيد: مسدَّد٢٢٨ه، وعلى بن الجعد٣٣٠ه، وابن أبي شيبة ٥٣٥ه، وإسحاق بن راهويه٢٣٨ه، وأحمد بن حنبل ٢٤١ه، وابن حميد ٢٤٩ه. دون تمييز الصحيح من الضعيف، مما يصعب على القارئ تمييز الصحيح من غير الصحيح، إلا إذا كان من أئمة هذا الشأن، ومن ذوي الخبرة في ميدانه.

د- سمات وغاية ومنهج مؤلفات النصف الثاني من القرن الثالث:

وأما النصف الثاني من القرن الثالث فقد شهد أزهى عصور السنة وأسعدها بأئمة الحديث وتآليفهم العظيمة الخالدة، حيث إن مؤلفاهم تمتاز بميزة هامة، وهي التقليل بقدر الإمكان – من الأحاديث الضعيفة، والحذر من إدخالها في كتب الحديث إلا ما بُيِّن ووُضِّح، وهذه ميزة ليست بهيِّنة القيمة إذا علمنا أن كثيراً من الأحاديث الموضوعة قد زيْدَت على السنة، وأن إبعادها عن كتب الحديث يحتاج إلى محدثين ناقدين أوتوا علما وفيراً، وبصيرة نيِّرة في هذا الفن، وهذا قد توافر – بحمد الله – عند الأئمة أصحاب الكتب الستة: البخاري ٢٥٦ه، ومسلم ٢٦٦ه، وأبي داود ٢٧٥ه، والترمذي ٢٧٩ه، والنسائي ٣٠٣ه، وابن ماجه ٢٧٣ه، وبظهور هذه الكتب الستة كأن قد اسْتُوْعِبَتْ معظم الأحاديث الصحيحة والحسنة وقلما شذّ عنها. وسوف تكون لنا عودة إلى هذه الكتب في نماية هذا الباب بإذن الله تعالى.

ه- سمات وغاية ومنهج مؤلفات القرن الرابع حتى نماية القرن الخامس:

واستمرت عملية جمع الحديث وتدوينه في القرن الرابع حتى نهاية القرن الخامس، ومؤلفات هذين القرنين كانت إما على طريقة المسانيد، أو على الأبواب، أو المعاجم، أو على طريقة بيان العلل، أو غير ذلك، على طريقة المستدركات، أو المستخرجات، أو على طريقة بيان العلل، أو غير ذلك، وتفاوتت قيمة هذه المؤلفات نظراً لتفاوت الثقة فيها، لأن من علمائها مَنْ تَحرَّى جمع الصحيح في كتابه مثل الكتب المستخرجة على الصحيحين، أو التي التزمت إخراج الصحيح مثل صحيح ابن جزيمة ١١هم، وصحيح ابن حبان٥٥هم، وصحيح ابن السكن٥٥٣ مثل صحيح ابن جزيمة ١١هم، وصحيح ابن حبان٥٥ هم على الصحيحين. إلا ألهم لم يبلغوا في أواحاديثه محذوفة الإسناد)، ومستدرك الحاكم ٥٠٤ ه على الصحيحين. إلا ألهم لم يبلغوا في تحري الصحيح شأو الإمامين البخاري ومسلم بسبب تساهلهم في التصحيح والتحسين، ولذلك احتاج مستدرك الحاكم خاصةً إلى تعليق الذهبي على أحاديثه ١٣٠، وما زالت فيه أحاديث بحاجة إلى خدمة مماثلة لخدمة الذهبي له، وقد لمستُ مثل تلك الخدمة في مؤلفات الشيخ الألباني مفرقاً مثل إرواء الغليل، والسلسلتين الصحيحة، والضعيفة والموضوعة.

ومنهم من ضمّن في كتبه الصحيح والحسن والضعيف مثل مؤلفات أبي يعلي الموصلي ٣٠٣ه، وابن حرير الطبري ٣١٠هـ ما عدا تهذيب الآثارله -، والطحاوي ٣٣١ه، والخرائطي ٣٣٧ه، والمحاملي ٣٣٠ه، وابن قانع ٣٥١ه، وأبي بكر الشافعي ٣٥٤ه، والطبراني ٣٦٠ه، والآجري ٣٦٠ه، وابن السني ٣٦٤ه، والدارقطني ٣٨٥ه، وغيرهم.

ومنهم مَن مؤلفاتهم هزيلة مثل تصانيف أبي الشيخ ٣٦٩هـ، وابن شاهين ٣٨٥هـ، وابن مردويه ٢١٦هـ، والبيهقي ٤٨٥هـ (ما عدا السنن الكبرى له)، وغيرهم.

و – سمات وغاية ومنهج مؤلفات ما بعد القرن الخامس:

ثم انتقل منهج علم الحديث بعد هذا القرن للدراسات النقدية تصحيحاً، وتضعيفاً، وتجريحاً، وتجديداً، وتجديداً، وتحديد وتجريحاً، وتعديداً، واختصاراً، وشرحاً، وتوقف جمع الأحاديث بالأسانيد المتصلة بالنبي الله الله الله واختصاراً، واختصاراً، وشرحاً، والقاضي عياض ٤٤هم، وابن عساكر ٧١هم، والسلفي ٥٧٦هم، وابن الجوزي ٩٧هم، وابن الجوزي ٩٧هم، وابن

^{10°} لمحات من تاريخ المنة وعلوم الحديث للشيخ عبد الفتاح أبو غدة: ص١٠٠.

الأثير ٢٠٦ه، والضياء المقدسي ٣٤٣ه، وابن الصلاح ٣٤٣ه، وأبا الحسن علم الدين السخاوي ٣٤٣ه، والمنذري ٢٥٦ه، والنووي ٢٧٦ه، وابن دقيق العيد ٢٠٧ه، والمزي ٢٤٧ه، والزيلعي ٣٤٣ه، وابن عبد الهادي ٤٧٤ه، والذهبي ٨٤٧ه، وابن التُركُماني ٥٠٥، وابن قيِّم الجوزية ٢٥١ه، وابن الملقن ٤٠٨ه، والعراقي ٢٠٨ه، والهيثمي ٧٠٨ه، والبوصيري ٥٨ه، وابن حجر ٢٥٨ه، والعيني ٥٥٨ه، وابن الهمَّام ٢٦٨ه، والمُناوي ٢٧٨ه، وقاسم بن قطلوبغا ٩٧٩ه، والسيوطي ٢١٩ه، والقسطلاني ٣٢٣ه، وابن عرّاق ٣٩ه، والمتقي الهندي ٩٧٥ه، والقاري ٤١٠١ه، والمُناوي ٢٠٠١ه، والزرقاني ٢٢٢ه، وغيرهم.

٦- تعريف موجز بأهم كتب الحديث

"الكتب الستة" مصطلَح يُطلِقه أهل العلم على كتب الحديث التالية: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي، والمحتى من سنن النسائي، وسنن ابن ماجه عند علماء المغرب.

وذكر العراقي (ت٩٠٦ه) أنه تساهل مَنْ أطلق الصحيح على كتب "السنن" كأبي الطاهر السّلَفي (ت٢٦٥ه) حيث قال في الكتب الخمسة: "اتفق على صحتها علماء المشرق والغرب. وكالحاكم (ت٥٠٤ه) حيث أطلق على جامع الترمذي "الجامع الصحيح"، وكذلك الخطيب (ت٤٠٣ه) أطلق عليه وعلى النسائي اسم الصحيح "١٠٠٠. وللقنّوجي صديق حسن خان، (ت٢٠٦ه) كتابٌ في الكتب الستة بعنوان "الحطة في ذكر الصحاح الستة". ولا يصح إطلاقه عليها إلا باعتبار الأغلبية لأن غالبها الصحاح والحسان وهي ملحقة بالصحاح، والضعيف منها ربما التحق بالحسن بإطلاق الصحة عليها في باب التغليب.

وكذلك أطلقوا عليها وصفَى "الأصول الستة"، و"الأمهات الست".

"الصحيحان" المراد بمما: صحيح البخاري وصحيح مسلم.

"الشيخان" المراد بهما الإمام البخاري والإمام مسلم.

"السنن الأربعة" المراد بما: سنن أبي داود والترمذي ومجتبي النسائي وابن ماجه.

١٣٦ انظر: العراقي، شرح التبصرة والتذكرة: ص٥٦، والتقييد والإيضاح: ص٦٦.

١- صحيح البخاري

اسم الكتاب:

"الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه" ١٣٧٠.

اسم المصنّف:

هو أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، البخاري، وُلِدَ عام ١٩٤ه في قرية "خَرْتَنْكْ" القريبة من مدينة "بُخَارَى"، وهي الآن في إحدى الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، ونشأ يتيماً، وأخذ يحفظ الحديث وهو دون العاشرة، ورحل في طلب العلم إلى الشام ومصر، والجزيرة مرتين، والبصرة أربع مرات، وأقام بالحجاز ستة أعوام، وما أحصى هو كم مرة دخل الكوفة وبغداد مع المحدثين، وجمع من الحديث أكثر من ستمائة ألف حديث، كان آيةً في الحفظ والذكاء والإتقان، لم يكن محدثاً فحسب، بل كان من الأئمة المحتهدين، يشهد لفقهه واجتهاده تراجم أبواب صحيحه، حتى اشتهر بين العلماء أن الفضل والعلم المعاري في تراجمه"، وشهد له العلماء بالفضل والعلم العلماء.

وتُوُفِّيَ ليلة السبت وقت العِشاء، وهي ليلة عيد الفطر سنة ٢٥٦ه بقريته "حرتنك"، خرج إليها لَمَّا طلب منه والي "بخارى" أن يَحْمِلَ له "الجامع" و"التاريخ" لِيَسْمَعَهما منه، فقال الإمام البخاري لرسوله: قُلْ له: أنا لا أُذِلُّ العلم، ولا أحمله إلى أبواب السلاطين، فأمره بالخروج من "بخارى"، فخرج الإمام إلى "حرتنك" حيث له بها أقرباء، فنزَلها، وسأل الله عز وحل أن يَقْبضَه، فما تمَّ الشهرُ حتى مات، رحمه الله رحمةً واسعةً.

مكانة صحيح البخاري:

هو أصحُّ كتاب بعد كتاب الله، ويحتلُّ المرتبة الأولى في الصحة من بين كتب الحديث على الإطلاق، وهو أولُّ كتاب جمع الأحاديث الصحيحة بحرَّدةً عن غيرها، ولم يستوعب

١٣٧ مقدمة ابن الصلاح: ص ١٢. وانظر: عبد الفتاح أبو غدة: تحقيق اسمى الصحيحين: ص١٠-١١.

۱۳۸ انظر ترجمة الإمام البخاري، والمعرفة عن صحيحه المراجع التالية: تاريخ بغداد: ۲۱-۴ و تاريخ دمشق رقم۹۸، ۲، ۲۰/۰۰، والمنتظم لابن الجوزي، ۲۲/۳۸، ووفيات الأعيان لابن حَلَّكان: ۳۲۹/۳، وتحذيب الكمال لليزّي: ۲۲۱/۳۶، وسير أعلام النبلاء للذهبي: ۲۹/۱۰ وسير الملاء للذهبي: ۲۹/۱۰ وسير الملاء للذهبي: ۲۹/۱۰ وسير الملاء للذهبي ۲۹/۱، وطبقات الخنابلة لأبي يعلى الحنبلي: ۲۷۱/۱، والبداية والنهاية لابن كثير: ۲۹/۱۰ وطبقات الخنابلة لأبي يعلى الحنبلي: ۲۷۱/۱، والبداية والنهاية لابن كثير: ۲۹/۱۰ ومقدمة الفتح لابن حجر: ص۷۶۷.

فيه كل الصحيح من الحديث، فقد ترك منه أكثر مما أثبته فيه لئلا يطول الكتاب. بدأ تأليفة بالحرم الشريف، ولبث في تصنيفه ست عشرة سنة، وأثمّه ببخارى، وما كان يضع فيه حديثاً إلا بعد أن يغتسل، ويصلي ركعتين، ويستخير الله عز وجل في وضعه وتَيَقُن صحته.

ومع ذلك فقد دخل فيه بعض الأحاديث الضعيفة وهماً ١٣٩، وهي معدودة على أصابع اليد الواحدة، ووجود بعض الضعاف فيه خطأً أو وهماً لا يعيبه، ولا ينقص من قدره شيئاً، بل يدل على بشرية عمله؛ لأنهما من لوازم البشر، وقد بذل الإمام البخاري أقصى ما كان يمكن له من الجهد في انتقاء الأحاديث الصحيحة، ولكن بصفته بشراً مجتهداً قد يعرض له ما يعرض لأي مجتهد من خطأ ووهم، ولا كمال إلا لله ولكتابه، وما أحسن ما قيل: "أبى الله الكمال إلا لكتابه"، فكل كتاب - غير كتاب الله - لا يستبعد خطأ صاحبه فيه، أو وهمه. ترتيب الكتاب وعدد أحاديثه:

رتبه على الأبواب الفقهية والموضوعات العلمية، ومجموع الكتب فيه (٩٧) كتاباً، ومجموع الأبواب فيه (٣٤٠) باباً من أبواب العقائد، والأحكام، والرقاق، والآداب، والتفسير، والتاريخ، والسيّر، والشمائل، والفِتَن، والمناقب، ولذلك سمّى كتابه هذا "الجامع". أما تسميته "بالمسند" فلأن الأحاديث فيه مسندة. وعدد جميع ما فيه من الأحاديث الموصولة بلا تكرار (٢٦٠٢). وجملة ما فيه من المعلقات المرفوعة (١٣٤١) حديثاً وصلها في موضع آخر من كتابه ما عدا (١٦٠) حديثاً منها. وجملة ما فيه من المتابعات (٣٤١) حديثاً، وجميع ما فيه بالمكرر (٩٠٨٢) حديثاً. هذا غير ما فيه من الموقوفات على الصحابة، والمقطوعات على التابعين فمن بعدهم.

سبب تكراره للحديث:

وسبب تكراره للحديث فيه هو أن الحديث قد يتضمَّنُ أحكاماً عديدةً، فيورده في مواطن متعددة من الكتاب، وتحت عناوين مختلفة تناسب الحكم المستنبط، ولكن هذا التكرار ليس محرد تكرار، وإنما هو يحمل فوائد إسنادية عديدة كما صرَّح به شارحه الحافظ ابن حجر في مقدمته "هدي الساري".

١٣٦ انظر: مسقر الدميني: مقاييس نقد متون السنة: ص١٢٠، ١٣٦، ١٤٦، ١٨٥، ١٨٥، ٢٣٣، ٢٥٥، ٢٥٦، وغيرها.

تراجم أبوابه وفقهه فيها:

تحتل تراجم أبواب البخاري أهمية كبيرة عند شراحه، ويحتاج بيان المناسبة بينها وبين الأحاديث المذكورة تحتها إلى تأمل ودقة نظر؛ لأن الإمام البخاري أودعها فقهه وفهمه للأحاديث على طريقته العميقة والدقيقة، كما ذكرت أن "فقه البخاري في تراجمه".

ولذلك كتبت في شرح تراجم أبوابه عدة مؤلفات، كما سأذكرها لاحقاً بإذنه تعالى.

وتحدث الحافظ ابن حجر عن أنواع تراجم أبوابه، وأوجهها بالتفصيل. وقال: "وقد جمع العلامة ناصر الدين أحمد بن المنير خطيب الإسكندرية من ذلك أربعمائة ترجمة، وتكلم على ذلك أيضا بعض عليها، ولخصها القاضي بدر الدين بن جماعة وزاد عليها أشياء، وتكلم على ذلك أيضا بعض المغاربة وهو محمد بن منصور بن حمامة السجلماسي، ولم يكثر من ذلك، بل جملة ما في كتابه نحو مائة ترجمة، وسماه "فك أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة"، وتكلم أيضاً على ذلك زين الدين علي بن المنير أحو العلامة ناصر الدين في شرحه على البخاري، وأمعن في ذلك، ووقفت على مجلد من كتاب اسمه "ترجمان التراجم" لأبي عبد الله بن رشيد السبق، يشتمل على هذا المقصد، وصل فيه إلى كتاب الصيام، ولو تم لكان في غاية الإفادة، وأنه لكثير الفائدة مع نقصه" الم

حصائص صحيح البخاري:

- ١. أنه شرط أن لا يُخرِّج فيه حديثاً إلا عند ثبوت اللقاء بين راويه والمروي عنه.
 - ٢. أنه أشد انتقاءً وتحرياً للرواة فلا يخرِّج إلا للرواة الثقات.
- ٣. ما الْتُقِدَ على البخاري من الأحاديث لشذوذ أو علة أقلُّ عدداً مما الْتُقِدَ على مسلم.
 - ٤. أنه كثيراً ما يذكر الآيات المناسبة للباب.
 - ٥. أنه أوضح ما اشتملت عليه الأحاديث من الفوائد الفقهية مع دقة الاستنباط.
 - ٦. أنه إذا جمع عدة أسانيد لرواية حديث فجعل اللفظ للأخير.
 - ٧. أنه لم يضع لصحيحه مقدمة، بل افتتحه ببدء الوحى إلى رسول الله ﷺ.
 - ٨. أنه أكثر من استعمال التعليقات في صحيحه، حيث إلها بلغت (١٣٤١) معلقاً.

۱٤٠ انظر ابن حجر، مقدمة فتح الباري، ص١٢.

٩. أنه أورد أقوال الصحابة وغيرهم.

أهم شروح الكتاب وتراجم أبوابه:

١- فتح الباري في شرح صحيح البخاري: للإمام الحافظ ابن حجر، أحمد بن علي بن
 حجر العسقلاني الشافعي (٧٧٣-٥٠٨هـ) طُبعَ في (١٣) مجلداً، ومقدمة ضافية في مجلد.

٢- عمدة القارئ: للإمام العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى القاهري الدار والوفاة، الحنفي (٧٦٢ - ٥٨٥هـ)، طُبِعَ في (١٢) بحلداً في (٢٥) جزءاً.

٣- مناسبات تراجم البخاري لابن المنير، أحمد بن محمد بن منصور بن أبي القاسم مختار بن أبي بكر الجذامي الإسكندراني المالكي القاضي ناصر الدين أبو العباس (ولد ٢٢٠ وتوفي قتيلا ٦٨٣هـ) ١٤١

٤- المتواري على تراجم البخاري لابن المنير، ناصر الدين على بن محمد بن منصور الجذامي الإسكندراني زين الدين المحدث الفقيه المالكي قاضي الإسكندرية، (٣٩٩هـ)١٤٢.
 وطبع الكتاب، وهو الآن في المكتبة الشاملة٣.

٥- ترجمان التراجم على أبواب البخاري لابن رُشيد، أبي عبد الله محمد بن عمر بن رشيد الفهري السبتي المتوفى سنة ٧٢١ه، ولم يكمله ١٤٣٠

٦- مناسبات تراجم البخاري لبدر الدين بن جماعة (٣٧٣٥ه) مطبوع.

٧- حل أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة، وهي مائة ترجمة للفقيه أبي عبد الله محمد بن منصور بن حمامة المغراوي السجلماسي ١٤٤٠.

٨- شرح تراجم أبواب صحيح البخاري للشاه ولي الله الدهلوي، أبي عبد الله العزيز
 أحمد شاه ولي الله بن عبد الرحيم العمري (ولد١١٧٦ - ت١١١٤هـ) ١١١هم، مطبوع.

٩- الأبواب والتراجم للبخاري للشيخ محمد زكريا الكاندهلوي (ت٤٠٢ه) مطبوع.

١٤١ البابان: هدية العارفين: ١/١٥.

١١٢ حاجي خليفة: كشف الظنون: ١/١١، ١٥٠ والباباني: هدية العارفين: ١٨١١/١.

۱۱۲ حاجي حليفة: كشف الظنون: ٥٤١/١.

١١٤ حاجي خليفة: كشف الظنون: ١/١٥٥.

۱٤٠ إلياس سركيس: معجم المطبوعات: ٨٩١١ و ٨٩١.

٧- صحيح مسلم

اسم الكتاب:

المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله عليه المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله

اسم المصنّف:

هو الإمام مسلم بن حجَّاج بن مسلم، أبو الحسين، القُشَيري، النيسابوري، ولد بمدينة نيسابور سنة ٢٦١هـ، وبنو قشير قبيلة عربية معروفة. طلب الحديث صغيراً، ورحل إلى الحجاز والشام ومصر والعراق، وقدم بغداد أكثر من مرة في طلب الحديث. وتتلمذ على البخاري ومشايخه وغيرهم، واختار صحيحه من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة ١٤٧٠.

مكانة الكتاب:

هو أحد الصحيحين، ويحتلُّ المرتبة الثانية في الصحة بعد صحيح البخاري. وهو أيضاً لا يخلو عن بعض الأحاديث الضعيفة. راجع ما كتبته في مكانة صحيح البخاري.

ترتيب الكتاب وعدد أحاديثه:

زُوَّدَ كتابه بمقدمة ضافية منهجية، ذكر فيها نبذةً جيدةً عن أصول علم الحديث، وصرَّح بشرطه، ورتَّب صحيحه على الأبواب الفقهية والموضوعات العلمية ترتيباً دقيقاً فاق صحيح البخاري، إلاَّ أنه لم يضع عناوين الكتاب كما صنع البخاري، ولكن يدل صنيعه على أن ترتيب الكتاب على الموضوعات الفقهية كان مقصوداً عنده. وأما التراجم الموجودة في صحيحه الآن فهي من وضع شُرَّاحه مثل الإمام النووي وغيره. واقتصر الإمام مسلم كتابه على الأحاديث المرفوعة فحسب، ولا توجد فيه الآثار الموقوفة على الصحابة، إلاَّ نادراً. وفيه من المعلقات (١٦) معلقاً، وجملة أحاديثه (٣٠٣٣) حسب ترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد

١٤٦ انظر: أبو غدة: الإسناد من الدين: ص١٦.

۱۲۷ انظر: تاريخ بغداد للخطيب: ۱۰۰/۱۳ وما بعدها ، وسير أعلام النبلاء للذهبي : ۱۲/۲۵۰-۵۸.

الباقي، وقد عدَّها الدكتور خليل ملاَّ خاطر على ترقيم محمد فؤاد فبلغ عدده (٤٦١٦)، وافق البخاري على تخريج ما فيه سوى (٨٢٠) حديثاً فهو منفرد بها.

خصائص صحيح مسلم:

- ١. جمع طرق الحديث في موضع واحد غالباً مما جعل الوقوف على المطلوب فيه سهلا
 ميسورا. وإنما قلت غالبا لأنه قد وقع فيه ذكر بعض الأحاديث في أكثر من موضع.
- ٢. إذا أسند الحديث فيه إلى جماعة من شيوخه عين مَنْ له اللفظ منهم غالبا، فيقول:
 "حدثنا فلان و فلان و اللفظ لفلان".
- ٣. وإذا أسند إلى جماعة من شيوخه، وكان قد تلقى ذلك الحديث منهم جميعاً بألفاظ التحمل والأداء المختلفة فينبه على ذلك، ومن أمثلة ذلك قوله في باب الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن ما احتنبت الكبائر: "حدثنا يحي بن أيوب وقتيبة بن سعيد وعلي بن حجر كلهم عن إسماعيل قال ابن أيوب: حدثنا إسماعيل بن جعفر –.
 - ٤. أنه صدَّره بمقدمة اشتملت على جمل من علوم الحديث.
- ٥. كثرة استعمال التحويل في الأسانيد، وذلك لجمعه طرق الحديث المتعلقة بموضوع
 معين في موضع واحد، ويوجد التحويل في الأسانيد قليلا في صحيح البخاري.
 - ٦. قلة التعليق فيه إذ بلغت جملة ما فيه من ذلك أربعة عشر موضعاً أو سبعة عشر.
 - ٧. أنه اقتصر فيه على أحاديث رسول الله ﷺ دون أقوال الصحابة وغيرهم.
 - ٨. لم يتعرَّض لاستنباط الأحكام الفقهية.
 - ٩. جودة في الترتيب.

أهم شروح الكتاب:

- ١- شرح النووي الموسوم ب"المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج": للإمام أبي
 زكريا يجيى بن شرف الدين النووي (ت٦٧٦هـ). مطبوع.
- ٢- فتح المُلْهِم لشرح صحيح مسلم: لشيخ الحديث شبير أحمد العثماني الديوبندي
 (ت١٣٦٩ه) لم يكمله، وإنما طُبعَ منه ثلاثة أجزاء، وأكمله أحد أقاربه أو تلاميذه.

٣- سنن أبي داود

اسم الكتاب:

هو "السنن".

اسم المصنِّف:

الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بَشِيْر بن شدَّاد بن عمرو بن عمران الأزدي السحستاني، ولد سنة ٢٠٦ه، وتوفي بالبصرة سنة ٢٧٥ه، تلقى العلم على علماء بلده، ثم ارتحل وطوَّف في البلاد، سمع بخراسان والعراق، والجزيرة والشام والحجاز، ومصر، وقدم بغداد مراراً، ثم نزل إلى البصرة وأقام فيها، تتلمذ على الإمام البخاري وأخذ عنه الحديث، وتتلمذ على الإمام أحمد بن حنبل، وعرض عليه سننه فاستجادها واستحسنها ١٤٨٨ مكانة الكتاب:

كتابه "السنن" في المرتبة الثالثة بعد صحيح مسلم، وفيه صحيح، وحسن، وضعيف، وبعض الموضوعات. أما سكوته عن بعض الأحاديث فليس تصحيحاً أو تحسيناً لها منه، بل هو يشمل ما يُحتجُّ به، وما يُستَشهد به، وهو الضعيف الذي لم يشتد ضعفه، فمن ثَمَّ يُبْحث عن حال ما سكت عنه أبو داود، ويُحْكم عليه بما يليق به.

ترتيب الكتاب وعدد أحاديثه:

رتبه على الأبواب الفقهية والموضوعات العلمية. وعدد أحاديثه (٥٢٧٤) حديثاً حسب ترقيم عزت عبيد الدعَّاس وزميله عادل السيد، ومحمد محي الدين عبد الحميد، إلاَّ أنه قال: "لعل عدد الذي في كتابي من الأحاديث قدر أربعة آلاف وثمانمائة حديث، ونحو ستمائة حديث من المراسيل.

أنواع الأحاديث في الكتاب:

قال الإمام أبو داود في رسالته إلى أهل مكة: "ذكرتُ الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه وهن شديدٌ فقد بيَّنتُه، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالحٌ، وبعضها أصحُّ من بعض".

۱۲۸ انظر: تاريخ بغداد للخطيب: ٩/٥٥-٩٥، وسير أعلام النبلاء للذهبي: ٢٠٣/١٣- ٢٢١-، ورسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه.

١٤٩ رسالته إلى أهل مكة: ص ٣٦. علماً بأن الإمام أبا داود عد كتابه المراسيل من أجزاء السنن.

هذا وقد حلّل البقاعي في "حاشية على الألفية" كلام أبي داود هذا، وانتهى إلى أن هناك ستة أنواع من الأحاديث في كتابه، وهي:

١- الصحيح: ويجوز أن يريد به الصحيح لذاته.

٢- شبهه: ويجوز أن يريد به الصحيح لغيره.

٣- مقاربه: ويجوز أنه يريد به الحسن لذاته.

٤- الذي فيه وهن شديد.

٥- وقوله: (وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح) يفهم منه أن الذي فيه وهن ليس
 بشديد فهو قسم خامس، فإن لم يعتضد كان قسماً صالحاً للاعتبار فقط.

٦- وإن اعتضد صار حسناً لغيره، وصلح للاحتجاج وكان قسماً سادساً.

خصائص سنن أبي داود:

انه يقدِّم رواية الأقدم على الأحفظ.

٢- أنه لا يذكر في الباب إلا حديثاً أو حديثين؛ وإن كان في الباب أحاديث صحاح.

٣- أنه لا يكرر الحديث في باب آخر إلا من أجل معنى آخر تضمنه الحديث.

٤- أنه يورد الروايات بدقة بالغة.

٥- أنه يختصر الحديث الطويل.

٦- أنه استقصى أحاديث الأحكام واستوعبها.

أهم شروح الكتاب:

١- معالم السنن شرح سنن أبي داود للخطابي، أبي سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم بن خطَّاب البُسْتي (ت٣٨٨ه). مطبوع.

٢- عون المعبود شرح سنن أبي داود للعظيم آبادي، أبي الطيب المحدث محمد شمس الحق الديانوي (ت١٣٢٩هـ). مطبوع.

٣- بذل المجهود في حل أبي داود للسهارنفوري، الشيخ خليل أحمد (ت١٣٤٦هـ).

٤- جامع الترمذي

اسم الكتاب:

"الجامع المختصر من السنن عن رسول الله على ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل" كذا قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة '٥٠. وقيل: اسمه "السنن". والراجح في اسمه هو "الجامع" كما حققه الدكتور عتر في كتابه "الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين"؛ لأنه اشتمل على ثمانية أنواع من فنون الحديث، وهي: السير، والآداب، والتفسير، والعقائد، والفتن، والأحكام، والأشراط، والمناقب، التي بسببها يسمى الكتاب المشتمل عليها بالجامع. كما سيأتي. وفيه كتاب الأمثال الذي لا يوجد في باقى الكتب الستة.

اسم المصنِّف:

هو الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة التِّرْمِذِي السُّلَمي، ولد في قرية "بوج" من قرى "تِرْمِذ" سنة ٢٧٠هـ، كان ضريراً، عَمِيَ في آخر عمره، توجه الإمام الترمذي إلى جميع مراكز العلم في عصره، وأخذ الحديث عن شيوخ كثيرين لا يُحْصَى عددهم، فسمع من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين، وكان من خواص تلاميذ الإمام البخاري، وسمع من الإمام مسلم ولكن لم يرو عنه في جامعه إلاً حديثاً واحداً ١٥٠١.

مكانة الكتاب:

هو في المرتبة الرابعة بعد سنن أبي داود. لم يُخرِّجْ فيه إلاَّ حديثاً قد عمل به الفقهاء. وفيه صحيح، وحسن، وضعيف نَبَّهُ عليه، وقليل من الموضوعات.

باعث تصنيفه:

لعل الباعث الذي دفع الإمام الترمذي - رحمه الله - إلى تصنيف كتابه هذا، هو أنه أراد أن يجمع الأدلة التي استدل بما الفقهاء من أحاديث وآثار؛ فيتكلم عليها، ويكشف عن عللها، ويبيِّن حالها من حيث الصحة والضعف؛ فقد قال في كتابه: "وإنما حَمَلنا على ما بيَّنَا

١٥٠ أبو غدة: الإسناد من الدين: ص١٦-١٤.

النظر: سير أعلام النبلاء للذهبي : ٢٧٠/١٣-٢٧١، ومقدمة تحفة الأحوذي للمباركفوري: ٣٣١-٣٦١، وشرح علل الترمذي لابن رجب: ٣٩١-٣٩٧.

في هذا الكتاب من قول الفقهاء وعلل الحديث؛ لأنا سُئلنا عن هذا فلم نفعله زمانًا، ثم فعلناه لما رجوانا فيه من منفعة الناس المعالم.

ترتيب الكتاب وأسلوبه وعدد أحاديثه:

رتبه على الأبواب الفقهية والموضوعات العلمية، وذكر عقب كل حديث درجته إلاً نادراً. ويشير إلى شواهد حديث الباب بقوله: "وفي الباب عن فلان وفلان". وعدد أحاديثه (٣٩٥٦) حديثاً حسب ترقيم إبراهيم عطوة عوض، و(٤٠٥١) حديثاً حسب ترقيم صاحب تحفة الأحوذي، وسبب هذا الاختلاف في عدد الأحاديث ربما يرجع إلى اختلاف النُسنخ لجامع الترمذي.

خصائص جامع الترمذي:

١- ذكر شواهد حديث الباب بقوله: "وفي الباب عن فلان وفلان".

٢- ذكر درجة الحديث صراحة عقب الحديث غالباً.

٣- أنه في أغلب أحيانه يذكر اختلاف الفقهاء وأقوالهم في المسائل الفقهية.

٤ – أنه أيسر من الصحيحين.

٥- أنه أفضل الكتب ترتيبا، وأقلها تكرارا.

٦- أن جميع ما فيه من الحديث هو معمول به عند بعض أهل العلم ما خلا حديثين.

٧- فيه مصطلحات انفرد بها الترمذي مثل "حسن صحيح"، و"غريب" وغيرهما.

أهم شروح الكتاب:

١ - عارضة الأحوذي لشرح الترمذي لابن العربي المالكي، أبي بكر محمد بن عبد الله
 الأشبيلي (ت٤٣٥ه). مطبوع.

٢- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي للمباركفوري، أبي العلي محمد عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم (ت١٣٥٣هـ). مطبوع.

٣- معارف السنن شرح سنن الترمذي للبنوري، الشيخ الجليل محمد يوسف الديوبندي
 (ت١٣٩٧هـ) صدر منه ستة أجزاء، وصل فيه إلى نهاية أبواب الحج.

۱۰۲ شرح علل الترمذي لابن رجب: ١١٦/١.

٥- سنن النسائي

اسم الكتاب:

هو "المحتبى من المسنن". قيل: اختصره الإمام النسائي من كتابه "السنن الكبرى" على طلب من أمير الرملة عقب تقديمه إليه "السنن الكبرى" ١٥٣، ولكنه يُعتبَر كتاباً مستقلاً عنها، وقد وضع فيه روايات حديدة لا توجد في الكبرى، وقدَّم فيه وأخَّر دون التقيد بترتيب الكبرى.

وقد وقع خلاف بين أهل العلم في كتاب "المجتبى" للنسائي هل هو من انتقاء تلميذه الإمام ابن السين، أو هو من صنع النسائي نفسه وقد اختصره من السنن الكبرى، وما ابن السيني إلا راو لهذا المختصر؛ فذهب إلى القول الأول الذهبي وتبعه عليه ابن ناصر الدين، وذهب إلى الثانى فريق كبير من المحدثين وأهل العلم، وهو الحق إن شاء الله.

اسم المصنّف:

هو الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ولد بمدينة "نَسَا" من حراسان سنة ٥٢١ه، وطلب العلم صغيراً، وارتحل وله من العمر خمس عشرة سنة، إلى كثير من البلدان: خراسان والعراق والشام والحجاز ومصر والجزيرة، وقد استوطن مصر إلى سنة ٣٠٣ه، ثم انتقل إلى دمشق، وتُوفِّي في الرملة من فلسطين سنة ٣٠٣هـ

مكانة الكتاب:

المختار عند جمهور العلماء أنه يأتي في المرتبة الخامسة بعد حامع الترمذي، وفيه الصحيح والحسن والقليل من الضعيف. وهناك من قدمه على الترمذي.

ترتيب الكتاب وعدد أحاديثه:

رتبه على الأبواب الفقهية، وفيه (٥٧٦١) حديثاً بترقيم الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة. بدأ بكتاب الطهارة، وانتهى بكتاب الأشربة.

١٠٢ انظر حول من اختصره: فتاوى حديثية، للدكتور الشيخ سعد بن عبد الله آل حميد، ٩١/١ وما بعدها (المكتبة الشاملة٢).

۱۰۲ سير أعلام النبلاء: ١٢٥/١٤-١٣٥، وطبقات الكيرى الشافعية للسبكي: ١٤/٣، والنكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر: ١٤/٨-٤٨٥. والبداية والنهاية: ٢٥٢/١١.

خصائص سنن النسائي:

- ١. أنه أقل الكتب الستة بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً.
- ٢. دقته في استخدام ألفاظ التحمل والأداء وتمييزه بين حدثنا وأخبرنا ونحو ذلك.
- ٣. اهتمامه ببيان العلل، وذلك ببيان الاختلاف بالرفع والوقف أو الوصل والإرسال.
 - ٤. اهتمامه بالمتابعات.
 - ٥. حكمه على الأحاديث أحياناً.
 - إشارته إلى اتجاهه الفقهى في عناوين أبوابه.

أهم شروح الكتاب:

1- زهر الرُّبى على الجحبى للسيوطي (ت٩١١ه)، لا يتعرض الإمام السيوطي فيه للتراجم بشرح ولا تعليق، مع ألها من أولى ما يتكلم عليه في سنن الترمذي، ويترجم للرواة على طريقة المرج باختصار شديد، ويشرح ما يحتاج إلى شرحه من المفردات، وهو أيضاً بإيجاز، ويذكر بعض الفوائد والأحكام باختصار نقلاً عمن تقدمه كالنووي وابن حجر، ويذكر اختلاف الروايات في بعض الألفاظ. وهو مطبوع مع الكتاب.

7- شرح السندي، محمد صادق بن عبد الهادي المدني الحنفي نزيل المدينة المنورة والمتوفى بها سنة (١٣٨ه)، ومن منهجه في التعليق أنه يشرح الترجمة، ويبيّن مراد النسائي، وهذه ميزة، ولا يترجم للرواة لعله اكتفاءاً بها في شرح السيوطي، ويتكلم على فقه الحديث بشيء من البسط، البسط المناسب لواقع الكتاب، وإلا فالكتاب في جملته مختصر أكثر من كلام السيوطي؛ لكنه لا يستوعب الأقوال ولا يستدل لها، ويرجح رأي الحنفية غالباً؛ لأنه حنفي المذهب، يشيد بالنسائي ودقته في الاستنباط، ودقة تراجمه كثيراً، وعلى كل حال فالحاشية تعتبر مكملة لشرح السيوطي، وهي أبسط منه، وهو مطبوع مع السنن.

٤- ذخيرة العقبى في شرح المجتبى للشيخ محمد بن الشيخ على بن آدم بن موسى الأثيوبي الولوي، وهو معاصر وموجود الآن مدرس في دار الحديث الخيرية في مكة، شرح مبسوط حداً، يتوقع أن يصل إلى أربعين مجلداً، لأنه على حد كلامه هو انتهى من المحلد الثامن والعشرين في شرح ستة أجزاء من ثمانية، ولم يطبع منه إلى الآن إلا تسعة مجلدات هذه التسعة في خمس السنن تقريباً أو أقل.

٧- سنن ابن ماجه

اسم الكتاب:

اسمه "سنن المصطفى علا".

اسم المصنِّف:

هو الإمام محمد بن يزيد أبو عبد الله ابن ماجه القزويني، ولد سنة ٢٠٩ه. بمدينة "قزوين"، وهي من أشهر مدن عراق العجم، و"ماجه" لقب أبيه يزيد. رحل في طلب الحديث إلى العراق ومكة والشام ومصر حتى سمع من أصحاب مالك، والليث بن سعد، وتُوفِّي في رمضان سنة ٢٧٣هـ ١٠٥٠.

مكانة الكتاب:

وهو سادس الكتب الستة، وعلى المرتبة السادسة، وفيه الصحيح والحسن والضعيف، وبعض المناكير والموضوعات، لذلك هو دون بقية الكتب الخمسة. وقد استوعب المؤلف في هذا الكتاب الأصول التي انبني عليها الدين الإسلامي، في العقيدة والعبادة والمعاملات.

ترتيب الكتاب وعدد أحاديثه:

قدم المؤلف بين يدي كتابه، بكتاب عنونه بالمقدمة"، وأدرج تحته ٢٤ باباً، تضمنت باباً كبيراً الكلام على اتباع السنة ونبذ البدع والتمسك بالآثار واطراح الرأي، كما تضمنت باباً كبيراً في فضائل الصحابة، بدأ بأبي بكر الصديق في فباقي الخلفاء الأربعة، ثم باقي العشرة، ثم باقي الصحابة، وقد أتت هذه الفضائل مرتبة تحت عناوين فرعية؛ فيقول: "فضائل فلان"، ثم ختم هذا الكتاب بعدة أبواب في فضل العلم. ورتب باقي كتابه على الأبواب الفقهية والموضوعات العلمية الأحرى كما هو الشأن في الكتب الخمسة السابقة، بدأه بكتاب الطهارة وختمه بكتاب الزهد. ومجموع أحاديثه (٤٣٤١) حسب ترقيم الأستاذ محمد فؤاد على الباقي، (١٥٥٦) منها زوائد على الكتب الخمسة.

خصائص سنن ابن ماجه:

١. أنه حسن الترتيب وكثير الأبواب.

^{°°°} سير أعلام النبلاء: ٣٧٧/١٣ - ٢٨١، والبداية والنهاية: ٢٥٢/١١، والرسالة المستطرفة: ص ١٣-١٣.

- ٢. أنه سرد الأحاديث فيه باختصار من غير تكرار.
- ٣. أنه يحتوي على أحاديث غريبة تخلو منها الكتب الخمسة.

أهم شروح الكتاب وزوائده:

١- شرح سنن ابن ماجه، للحافظ علاء الدين مغلطاي، (ت٧٦٢ه). وهو كتاب كبير؛ لكنه لم يكمل، ليس فيها شرح لأحاديث مقدمة سنن ابن ماجه التي يتميز بها، طبع هذا الشرح أخيراً.

٢- ما تمسُّ إليه الحاجة على سنن ابن ماجه لابن الملقن، سراج الدين عمر بن على الشافعي (١٠٤ه) شرح فيه زوائده على الخمسة.

٣- الديباجة في شرح سنن ابن ماجه، لكمال الدين محمد بن موسى الدميري (ت٨٠٨هـ). هو في نحو خمس مجلدات على ما وجدت بخطه. وقال في كشف الظنون: مات قبل تحريره وتبييضه.

٤- مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه للسيوطي (ت٩١١ه). وهو مقارب لشرحه على سنن النسائي، شرح لبعض الألفاظ، لا يعتني بالأسانيد كثيراً. طبع بالهند ٢٨٢ه.

٥- كفاية الحاجة في شرح ابن ماجه للسندي أبي الحسن محمد بن عبد الهادي المدني (ت١٣٨٨ه). أنه يذكر الترجمة ويشرحها، ثم يذكر ما يحتاجه من المتن ويشرحه، ولا يعرج على الأسانيد، فلا يترجم للرواة، ولا يخرج الأحاديث، طبع في القاهرة سنة ١٣١٣ه.

٦- إنجاح الحاجة للشيخ عبد الغني بن أبي سعيد العمري المحدِّدي الدهلوي الهندي ثم
 المدني الحنفي (ت٢٩٦١هـ)، وهو شرح لطيف طُبعَ على هامش السنن في دهلي ١٢٨٢هـ.

٧- ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه لمحمد عبد الرشيد النعماني: تعليقات مختصرة يترجم لبعض الرواة ويشرح بعض الألفاظ التي تحتاج إلى شرح وهو مطبوع هامش حاشية سنن ابن ماجه المطبوعة في الهند في مجلد كبير.

۸- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للبوصيري أبي العباس شهاب الدين أحمد بن
 أبي بكر بن إسماعيل الكناني (ت٨٤٠٥)، وعدد أحاديثه (١٥٥٢)، مطبوع.

٧- موطأ الإمام مالك

اسم الكتاب:

هو "الْمُوَطَّأَ" سماه به لأنه وَطَّأَ (أي سَهَّلَ) به الاستفادة من أحاديثه على الناس، أو لأن علماء المدينه واطأوا عليه (أي وافقوا عليه).

اسم المصنّف:

هو إمام دار الهجرة أبو عبد الله مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي، ولد بالمدينة سنة ٩٣ه، وتوفي بها سنة ١٧٩ه، ولم يغادرها، وتلقى الحديث من علماء المدينة ورُوَّادها مثل الزهري ونافع وغيرهما. ألَّف الموطأ بإشارة من الخليفة العباسي المنصور حين حَجَّ، وقد مكث فيه أربعين سنة يُهذَبه ويُنقِّحه، وانتقاه من مائة ألف حديث كان يرويها ١٥٠٠.

مكانة الكتاب:

لقد عدَّه جمهور العلماء في الطبقة الأولى من طبقات كتب الحديث، قال المحدث الشاه ولي الله الدهلوي: "فالطبقة الأولى منحصرة بالاستقراء في ثلاثة كتب: الموطأ، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم. قال الشافعي: أصح الكتب بعد كتاب الله موطأ مالك، واتفق أهل الحديث على أن جميع ما فيه صحيح على رأي مالك ومن وافقه، وأما على رأي غيره فليس فيه مرسل ولا منقطع إلا قد اتصل السند به من طرق أخرى" $^{\circ \circ}$. قال السيوطي $^{\circ \circ}$: وقد صنف ابن عبد البر كتابا في وصل ما في الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل وقال: "وجميع ما فيه من قوله: "بلغني"، ومن قوله: "عن الثقة عنده" مما لم يسنده، أحد وستون حديثا، كلها مسندة من غير طريق مالك إلا أربعة لا تعرف". وهي:

أحدها: «إني لا أَنْسَى، ولكن أُنسَّى لأَسُنَّ» ١٥٩

١٠٦ انظر: ابن فرحون: الديباج المذهب: ١٠٠١-١٢٦، والسيوطي: تتوير الحوالك على الموطأ: ص٨.

١٥٧ انظر: الشاه ولي الله الدهلوي: حجة الله البالغة: ص٣٨١.

١٥٨ تدريب الراوي للسيوطي: ٢١٢/١.

١٠٩ وفي الموطأ برواية يجيى الليثني: ج١، ص١٠٠، رقمه ٢٢ ولفظه: «إنِّي لأنسَى أَوْ أَنسَّى لأسرَّ».

والثاني: "أن النبي الله أري أعمار الناس قبله أو ما شاء الله من ذلك، فكأنه تقاصر أعمار أمته أن لا يبلغوا مثل الذي بلغه غيرهم في طول العمر، فأعطاه الله ليلة القدر خيراً من ألف شهر "١٦٠.

والثالث قول معاذ: آخر ما أوصاني به رسول الله ﷺ – وقد وضعت رجلي في الغرز – أن قال: «أَحْسنْ خُلُقَك إلى الناس» ١٦١.

والرابع: «ْإِذَا نَشَأَتْ بَحْرِيَّةٌ ثُمَّ تَشَاءَمَتْ فَتِلْكَ عَيْنٌ غُدَيْقَةٌ» ١٦٢.

وقال الإمام ابن الصلاح: "جميع أحاديثه المرفوعة صحيحة"، لذلك من العلماء من قدَّمه على الصحيحين، ومنهم من جعله والصحيحين في مرتبة واحدة، ومنهم من جعله بعد الترمذي أو بعد النسائي. والأصح أنه بعد مسلم في الرتبة. وهو رأي جمهور المحدثين 177.

ترتيب الكتاب وعدد أحاديثه:

كان تدوين السنة في زمان الإمام مالك لا زال في طوره الأول، فكان المؤلفون يجمعون في كتبهم بين الغث والسمين، واختلفت مشارهم في ترتيب ما يجمعون، لكن غلب على كتبهم عدم مراعاة الترتيب الموضوعي فيما بين مادة الكتاب الواحد، فكان للإمام مالك بكتابه هذا قصب السبق في هذا المضمار؛ إذ امتازت مادة كتابه بالترتيب الموضوعي المتميز، على الكتب والأبواب، في تناسق عجيب غير معهود في ذلك العصر؛ فابتدأ بكتاب مواقيت الصلاة، فكتاب الطهارة...، وهكذا حتى ختم الكتاب بذكر أسماء النبي في وجعل كل هذا في أبواب مندرجة تحت كل كتاب، وتحت كل باب عدد من الأحاديث التي تنتظم في سلك واحد مع بعضها، ثم توج كل ذلك بأن جعل مادة الكتاب منتقاة من الأحاديث الصحيحة الذي رواه عنه أهل العلم في كتبهم بعد ذلك بأسانيدهم المتصلة بالإمام مالك، لاسيما الشيخان في صحيحيهما.

١٦٠ الموطأ برواية يجيى الليثي، ج١، ص٣٢١، رقم٦٩٨.

١٦٠ انظر: الشاه ولي الله الدهلوي: حجة الله البالغة: ص٢٨١. والموطأ برواية يجيى الليثي، ج٢، ص٩٠٢. وقم١٦٠٢.

¹¹⁷ انظر: الشاه ولي الله الدهلوي: حجة الله البالغة: ص٢٨١. والموطأ برواية يجيى الليثي، ج١، ص١٩٢، رقم٤٥٦. ومعنى الحديث: إذا أنشأت بحرية أي ظهرت سحابة من ناحية البحر ثم تشاءمت أي أخذت نحو الشام فتلك عين غديقة أي ماء كثير. انظر السيوطي، تنوير الحوالك: ١٥٤/١.

١٦٣ انظر: الرسالة المستطرفة للكتَّاني: ص ٥-٦، ١٣؛ وأبجد العلوم للقنُّوجي: ٣٢٨/٣.

وذكر فيه أحاديث رسول الله ﷺ، وآثار الصحابة والتابعين من أهل المدينة. وجملة ما فيه من الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة (١٨٤٣)

خصائص الموطأ:

١- أنه من أو أثل الكتب في الحديث.

٧- أنه خلا من المقدمة.

٣- أنه رُتِّب على الأبواب الفقهية.

٤- أنه امتلأ بفتاوي الإمام مالك.

شروح الكتاب:

1- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر، (ت ٤٦٣ه)، مطبوع. وهو مرتب على أسماء شيوخ الإمام مالك، لذا من الصعب الوصول إلى أحاديث الموطأ المشروحة فيه، ويذكر المسألة في مواضع عدة من الكتاب، وفي بعض الأحيان يذكرها مرات في المجلد الواحد.

٢- الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار مما رسمه مالك في موطئه من الرأي والآثار لابن عبد البر، مطبوع. وجاء هذا الكتاب تكميلاً للتمهيد، وفيه كلام على فقه الحديث كثير، لكن الكلام على الأحكام فيه أظهر.

٣- تنوير الحوالك على موطأ مالك للسيوطي(ت ١١٩٩)، مطبوع.

٤ - شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك للزرقاني، أبي عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف المالكي المصري (ت ١١٢٢هـ)، مطبوع.

٥- المسوى للشاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي (ت١١٧٦هـ)، شرح جميل ومختصر وموجز، اعتمد فيه على الموطأ في تقرير الفقه المالكي، وضمّ إليه آراء الحنفية والشافعية، وأضرب عن ذكر مذهب الحنابلة؛ لأنه يرى أن هذا المذهب غير منتشر.

٦- أوجز المسالك إلى موطأ مالك للشيخ محمد زكريا الكاندهلوي (ت٢٠١ه).

١٦٤ انظر: تمذيب الكمال للمزي: ٩١/٧٧، وسير أعلام النبلاء: ٨٨/٨.

۸ - سنن الدارمي

اسم الكتاب:

هو "السنن". وقيل: "المسند" بمعنى أن أحاديثه وآثاره كلها مسندة.

اسم المصنّف:

هو الإمام أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بُهْرام الدارمي السمرقندي، ولد سنة ١٨١ه، وتوفي بمرو يوم التروية، ودُفِنَ يوم عرفة يوم الجمعة سنة ٢٥٥ه، رحل في طلب العلم إلى مصر والشام والعراق والحرمين ١٦٥٠.

مكانة الكتاب:

قال العلاَّئي: إنه ليس دون السنن الأربعة في الرتبة، بل لو ضُمَّ إلى الخمسة لكان أولى من ابن ماجه فإنه أمثل منه بكثير، لذلك جعله بعض أهل العلم أحد الكتب الستة عوضًا عن سنن ابن ماجة. وفيه الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمعضلة والمقطوعة ١٦٦٠.

حصائص سنن الدارمي:

١- أنه اشتهر عند المحدثين بالمسند.

٢ - أنه سُمَّاه مغلطائي بالصحيح.

٣- أنه مرتب على الأبواب الفقهية.

٤ - أنه حسن الترتيب.

٥- أنه يمتاز بقلة الرحال الضعفاء.

ترتيب الكتاب وعدد أحاديثه:

قدم بين يدي الكتاب بمقدمة احتوت على عدة أبواب في الشمائل النبوية، وفي اتباع السنة، وفي آداب الفتيا، وفي فضل العلم. ثم شرع في الكتب على الترتيب الفقهي المعتاد، فبدأ بكتاب الطهارة، وختم بكتاب فضائل القرآن. ويضم (٣٥٠٣) حديثاً وأثراً.

١٦٠ انظر ترجمته في تمذيب الكمال: ٢٥ / ٢٠، وسير أعلام النبلاء :٢٢٤/١٢-٢٣٢.

١٦٦ حاجي خليفة: كشف الظنون: ١٦٨٣/٢.

٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل

اسم الكتاب:

هو "المسند" على معنى أن أحاديثه مرتبة على أسماء الصحابة.

اسم المصنّف:

هو الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، إمام المذهب الحنبلي، ولد سنة ١٦٤ه في مدينة بغداد، وبما طلب العلم، وكان يختلف في صغره إلى مجلس القاضي أبي يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة، ثم طلب الحديث، وروى كثيراً من فقه الإمسام السشافعي وحديثه، ورحل إلى اليمن ومصر والشام وغيرها، وكان آيةً في الحفظ والضبط ومعرفة الرجال وعلل الحديث، فقد كان يحفظ ألف ألف (أي مليون) حديث كما قال أبو زرعة الرازي يمليها من حفظه ١٦٤٠. دُعِيَ إلى خلق القرآن فلم يُحِب، فضرب وحُبس وظل على إبائه للباطل، وتوفي ببغداد سنة ٢٤١ه.

مكانة الكتاب وعدد أحاديثه:

احتوى المسند على (٢٧١٠) حديثاً حسب ترقيم دار إحياء التراث العربي ببيروت، روى فيه الإمام أحمد عن (١٠٥٦) صحابياً وصحابيةً من المذكورين بأسمائهم أو كناهم، والمبهمين، وبذلك يُعْتَبَر المسند أجمع كتاب في السنة، ومن جملة أصولها، وفيه زيادات ابنه عبد الله نحو عشرة آلاف حديث، وكل ما في المسند صحيح كما قال أبو موسى المديني، ولكن يرى العلماء أن فيه صحيح، وحسن، وضعيف، ومنكر، وموضوع بقلة.

وقال الشيخ أحمد البنَّاء الساعاتي: "بتتبعي لأحاديث المسند وحدها تنقسم إلى ستة أقسام، ومعرفة ذلك تعتمد على النظر في السند:

¹⁷ الخطيب: تاريخ بغداد: ٢١/٤-٤٢٣، والذهبي: سير أعلام النبلاء: ٢٥٨-٣٥٨، وأبو موسى المديني: خصائص المسد: ص ٢١. المقصود بمليون حديثاً الطرق والأسانيد.

١- قسم رواه عبد الله بن أحمد عن أبيه سماعاً منه، وهو المسمّى ب"مسند أحمد"، وهو كبير جداً يزيد عن ثلاثة أرباع الكتاب، ويظهر ذلك من السند، فكل حديث يقال في سنده: (حدثنا عبد الله، حدثني أبي) فهو من المسند.

٢- وقسم سمعه عبد الله عن أبيه وغيره. وهو قليل جداً.

٣- وقسم رواه عبد الله عن غير أبيه، وهو المسمَّى عند المحدثين بـ"زوائد عبد الله"، وهو كثير بالنسبة للأقسام كلها، عدا القسم الأول. ويُعْرَف ذلك بأن كل حديث يقال في أول سنده: (حدثنا عبد الله، حدثنا فلان) بغير لفظ "أبي" فهو من زوائد عبد الله.

٤- وقسم لم يقرأه و لم يسمعه، ولكنه وحده في كتاب أبيه بخط يده. وهو قليل.

٥- وقسم رواه الحافظ القطيعي عن غير عبد الله وأبيه، وهو أقل من الجميع. ويعرف ذلك من السند، وذلك بأن يكون في أول السند (حدثنا فلان) غير عبد الله وأبيه، فيكون ذلك من زوائد القطيعي "١٦٨". والقطيعي هو أبو بكر، أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شبيب البغدادي القطيعي الحنبلي، راوي "مسند الإمام أحمد" و"الزهد" و"الفضائل"، له. ولد في أول سنة أربع وسبعين ومائتين. مات لسبع بقين من ذي الحجة سنة ثمان وستين وثلاثمائة، وله حمس وتسعون سنة.

ترتيب الكتاب:

رتبه الإمام أحمد على أسماء الصحابة، فأحاديث أبي بكر الصديق الله مثلاً - في مكان واحد تحت عنوان "مسند أبي بكر"، وهكذا أحاديث الصحابة الآخرين، وقدَّم أحاديث العشرة المبشرين بالجنة، ثم أحاديث أهل البيت، وبعد ذلك ليس هناك أي ترتيب.

خصائص مسند الإمام أحمد:

- ١. أنه امتاز بكثرة الروايات.
 - أنه امتاز بحسن السياقة.
- أنه امتاز بثلاثمائة من الروايات الثلاثيات.
- ٤. أنه ما من حديث غالباً إلا وله أصل في هذا المسند.

١٦٨ الساعاني: الفتح الرباني: ١٩/١.

- ٥. أنه أصح المسانيد.
- ٦. أنه لم يفته من الكتب الستة إلا القليل.

شروح الكتاب وغيرها:

- ١. وقد رتبه الشيخ أحمد عبد الرحمن البّنا الساعاتي (ت١٣٧٨هـ) على الأبواب الفقهية والموضوعات العلمية، وسماه: الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني"، ثم شرحه، وسماه "بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني".
- القول المسدد في الذب عن المسند الإمام أحمد، لابن حجر، شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن علي العسقلاني، (ولد ٧٧٣ ٣٥٥ م).

الفصل السابع الرواية والراوي والمروي

١- الرواية وأقسامها وألفاظ تحمُّلها وأدائها
 ٢- الراوي
 ٣- المروي
 ١٠- أنواع كتب الرواية

الفصل السابع **الرواية والراوي والروي**

١- الرواية

أ- تعريفها:

لغــةً: مصدر "روى يروي" معناها: نقل الكلام إلى شخص آخر وحمله إليه ١٦٩.

اصطلاحاً: نَقْلُ الحديثِ وإسنادُه إلى مَنْ عُزِيَ إليه '١٧ بصيغةٍ من صِيَغِ الأداء مثل: حَدَّثَنَا، أو أَخْبَرَنَا، أو سمعتُ، أو عن، أو نحوها كما سيأتي إن شاء الله.

ب- أقسامها: لها قسمان: الرواية باللفظ، والرواية بالمعنى.

١- الرواية باللفظ:

تعريفها: هي أن يؤدِّيَ الراويُّ المرويُّ على لفظه الذي سمعه من شيخه من غير تغييرٍ منه أو تبديلٍ، أو زيادةٍ أو نقصانٍ، أو تقديم أو تأخيرٍ.

حكمها: الرواية باللفظ لا خلاف بين الأئمة في جوازها وقبولها إذا توفرت فيها شروط القبول التي سيأتي ذكرها في مبحث الصحيح والحسن.

عدد المرويات باللفظ: والأحاديث المروية باللفظ قليلة كما قال الأمير الصنعاني (ت٢٥٨ه): "إذ لم ينقل الصحابة اللفظ النبوي إلا في شيء قليل، وأكثر ما يروونه بالمعنى كما هو معروف، ورواية المعنى عمدها فهمه"١٧١.

١٦٩ الفيروز آبادي: المعجم الوسيط: ٣٨٤/١.

۱۲ معن "نقله "أي أخذه ثم تبليغه، فمن لم يُبلّغ شيئاً لا يكون راوياً. ومعنى "وإسناده إلى من عزي إليه" أي نسبته إلى قائله، فلو تحدث بالحديث و لم ينسبه إلى قائله لم يكن ذلك روايةً. منهج النقد لمتر: ص ١٨٨.

١٧١ الأمير الصنعاني: سبل السلام: ١٤٨/٣.

٢- الرواية بالمعنى:

تعريفها: هي أن يُؤَدِّيَ الراويُّ المرويُّ بألفاظٍ من عنده -كلاً أو بعضاً- مع المحافظة على معناه بحيث لا يزيد فيه شيئاً، ولا ينقص منه شيئاً.

حكمها: وهذه منعها بعض المحدثين والفقهاء والأصوليين منعاً باتًا. وأجازها جمهور العلماء بشروط: الاثنان منها يتعلقان بالحديث نفسه، والأربعة منها تتعلق بالراوي.

أما الشرطان المتعلقان بالحديث نفسه فهما:

١ - أن لا يكون الحديث متعبَّداً بلفظه مثل أحاديث الأذان والإقامة وتكبيرات الصلوات وصفة التشهد والأدعية وغيرها.

٢- وأن لا يكون الحديث من جوامع الكلم مثل "إن من البيان لسحراً" ١٧٢٠.

وأما الشروط الأربعة المتعلقة بالراوي فهي:

١- أن يكون الراوي عالماً بالألفاظ ومعانيها ومقاصدها.

٢- وخبيراً بما يحيل المعاني.

٣- وبصيراً بمقدار التفاوت بينها.

٤- وعارفاً بالشريعة ومقاصدها وقواعدها ١٧٣.

ومن لم تتوفر فيه هذه الشروط فلا تجوز له الرواية بالمعنى.

عدد المرويات بالمعنى: وأكثر الأحاديث النبوية مروية بالمعنى، وعمدتما فهمه كما سبق في قول الأمير الصنعاني.

ج- أهم الفروق بين الشهادة والرواية 174:

الرواية	الشهادة
لا يشترط فيها مطلقاً فيقبل خبر الواحد	١ – العدد: شرط فيها
لا يشترط فيها مطلقاً فيقبل خبر المرأة	٧- الذكورة: شرط فيها في بعض المواضع
لا يشترط فيها مطلقاً فيقبل خبر الرقيق	٣- الحرية: شرط فيها مطلقاً
لا يشترط فيها مطلقاً فيقبل خبر الأعمى	٤ – البصر: شرط فيها

١٧٢ أخرجه البخاري في صحيحه برقم ١ ٤٨٥، و ٤٣٤ه، والدارمي برقم ١٥٥٦، وأبو داود برقم ٥٠٠٧، ومالك ١٧٨٣.

^{۱۷۲} انظر للتوسع: الكفاية للخطيب: ١٩٨-٢٠٣، وتوجيه النظر للجزائري: ص ٢٩٨-٣١٢.

۱۷۴ انظر: تدریب الراوي: ۲۳۲/۱.

د- تحمُّل رواية الحديث وأداؤها وألفاظهما:

التحمل: هو أخذ الحديث عن الشيخ بإحدى طرق التحمل.

الأداء: هو رواية الحديث للغير بعد تحمله بأحد ألفاظ التحمل والأداء.

طرق تحمل الحديث وأدائه: وهي ثمانية:

- 1 السماع من لفظ الشيخ: بأن يكون الشيخ يقرأ والطالب يستمع، سواء قرأ الشيخ من حفظه أو من كتابه. ويؤديه بلفظ: سمعت، أو حدثني، أو أخبرني، أو أنبأني، أو قال لي، أو ذكر لي. وهو أعلى أقسام طرق التحمل عند الجمهور.
- Y القراءة على الشيخ: ويسميها أكثر المحدثين "عرضاً": وهي أن يقرأ الطالب والشيخ يسمع، سواء كانت القراءة من حفظ أو كتاب. ويؤديها بلفظ: قرأت على فلان، أو قرئ عليه وأنا أسمع، أو حدثنا قراءة عليه. والشائع عند كثير من المحدثين إطلاق لفظ "أخبرنا" عليها دون غيرها.
- ٣- الإجازة: وهي الإذن، وصورتها: أن يقول الشيخ لأحد طلابه: أجزت لك أن تروي عني صحيح البخاري –مثلاً–. ويؤديها بلفظ: أجاز لي فلان، أو حدثنا إجازة، أو أخبرنا إجازةً. وقد خص المتأخرون لها لفظ"أنبأنا".
- ٤- المناولة: وهي الإعطاء، وصورةما: أن يدفع الشيخ إلى الطالب كتابه، ويقول له: هذا روايتي عن فلان، فأرْوِهِ عني، ثم يُبْقِيْهِ معه تمليكاً أو إعارةً لِيَنْسِخه. ويؤديها بلفظ: ناولني، أو خدثنا مناولةً، أو أخبرنا مناولةً وإجازةً.
- الكتابة: أن يكتب الشيخ مَسْمُوْعَهُ لحاضرٍ أو غائبٍ بخطِّهِ أو أمرِهِ. ويؤديها بلفظ:
 كتب إليَّ فلان، أو حدثني أو أخبرني كتابةً.
- ٦- الإعلام: أن يخبر الشيخُ الطالبَ بأن هذا الحديثَ أو هذا الكتابَ سماعُهُ. ويؤديه بلفظ: أعلمني شيخي بكذا.
- ٧- الوصية: أن يوصي الشيخُ عند موته أو سفره لشخصٍ بكتابٍ يرويه. ويؤديها بلفظ: أوصى إليٌ فلان بكذا، أو حدثني أو أخبرني فلان وصيةً.

٨- الوجَادة: هي مصدر "وَجَدَ يَجِدُ"، وهو مصدرٌ مُولَّدٌ غير مسموع من العرب. وصورها أن يجد الطالبُ أحاديثَ في كتاب أو صحيفةٍ بخط شيخٍ يرويها، يعرف ذلك الطالب خط ذلك الشيخ، وليس له سماع منه، ولا إحازة. ويؤديها بلفظ: وحدتُ في كتاب فلان بخطه، أو قرأتُ بخط فلان كذا. وهي المعمول بما اليوم.

٢- الراوي

تعريفـــه:

لغـة: هو اسم فاعل من "الرواية" بمعنى الناقل.

اصطلاحاً: هو الشخص الذي ينقل الحديث أو الأثر بسنده إلى منتهاهما.

وستأتي شروط قبول الراوي في علم الجرح والتعديل.

٣- المروي

تعريفــــه:

لغـة: هو اسم مفعول من "الرواية" أي المنقول.

اصطلاحاً: هو الحديث أو الأثر الذي نقله الراوي بسنده.

٤ - أنواع كتب الرواية

قد صنف المحدثون على أنواع عديدة من كتب الرواية، وهي كما يلي:

(1) الجوامع: وهي جمعُ "الجامع"، وهو كل كتاب في الحديث، المرتب على الأبواب، الذي توجد فيه أحاديث في جميع موضوعات الدين وأبوابه، وعددها ثمانية أبواب رئيسية هي: العقائد، الأحكام، السير، الآداب، التفسير، الفتن، أشراط الساعة، المناقب. وتشتمل هذه الكتب على الأحاديث المرفوعة، كالجامع المسند الصحيح للبخاري، والجامع للترمذي.

(٢) السنن: وهي جمع "السنة"، وهي كل كتاب انتقى فيه مؤلفه أحاديث الفقية والأحكام في الغالب، ورتبها على الأبواب الفقهية. وهي تشتمل على الأحاديث المرفوعة

فقط، وليس فيها من آثار الصحابة والتابعين إلا القليل. مثل سنن أبي داود، وسنن ابن ماجه، وسنن النسائي، وغيرها. والفرق بينها وبين الجوامع أن الجوامع تشتمل على أحاديث جميع أبواب الدين، بينما السنن خاصة بأحاديث الفقه والأحكام فقط.

- (٣) الموطآت: وهي جمع "الموطأ"، وهو كل كتاب انتقى فيه مؤلفه أحاديث الفقه والأحكام، وآثار الصحابة والتابعين، ورتبها على الأبواب الفقهية. مثل موطأ مالك، وموطأ محمد بن الحسن الشيباني، وغيرهما. والفرق بينها وبين السنن هو أن السنن تختص بالأحاديث المرفوعة فقط، بينما الموطآت تعم الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة.
- (٤) المصنَّفات: وهي جمع "المصنَّف"، وهي مثل الموطآت في التعريف، والفرق بينهما في التسمية فقط، لا غير. مثل مصنَّفُ عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة.
- (٥) المسانيد: وهي جمع "المسنَد"، وهي كل كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث على أسماء الصحابة، فيضع أسماء الصحابة كعنوان هكذا "مسند أبي بكر"، و"مسند عمر بن الخطاب" وهكذا، فيذكر تحته جميع مرويات ذلك الصحابي التي هي عنده. مثل مسند الطيالسي، ومسند أحمد بن حنبل، ومسند أبي يعلى الموصلي.
- (٣) المعاجم: وهي جمع "المعجم"، وهو كل كتاب رتب فيه مؤلفه الأحاديث على أسماء الصحابة أو الشيوخ أو البلدان، على أن تكون هؤلاء الأسماء مرتبة على حروف المعجم. فالفرق بين "مسانيد الصحابة" و"معاجم الصحابة" هو أن أسماء الصحابة في المسانيد غير مرتبة على ترتيب ما، بينما هي مرتبة في المعاجم على حروف المعجم. ولعل هذا هو سِرُّ تسميته بالمعجم.
- (٧) المستخرجات: وهي جمع "المُسْتَخْرَج"، وهو الكتاب الذي يأتي مؤلفه إلى كتاب حديث، فيخرِّج أحاديثه حديثاً حديثاً بسنده، من غير أن يأتي في سنده اسم صاحب الكتاب، فيحتمع مع صاحب الأصل في طبقة من طبقات السند، في شيخه أو فيمن فوقه وحتى في الصحابي. مثل مستخرج الإسماعيلي على صحيح البخاري، ومستخرج أبي عوانة على صحيح مسلم، ومستخرج أبي نُعيم على الصحيحين.

- (٨) المستدركات: وهي جمع "المُسْتَدُّرَك"، وهو الكتاب الذي يأتي مؤلفه إلى كتاب حديثٍ فأكثر، فيستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم.
- (٩) الأجزاء الحديثة: وهي جمع "الجزء"، وهو الكتيب الذي حُمِعَ فيه أحاديثُ شخصٍ واحدٍ من الصحابة، أو مَنْ بعدهم إلى زمن المؤلف، أو التصنيف في مطلب من المطالب المذكورة في صفة "الجامع" كجزء حسن بن عرفة، وجزء القراءة خلف الإمام للإمام البخاري، وجزء رفع اليدين للإمام البخاري أيضاً، وجزء البطاقة لحمزة الكناني (ت٣٥٧ه). وتُنظر أجزاء أخرى في كتابي الجديد "المعجم المفهرس النافع لما ورد من المصادر والمراجع".
- (۱۰) الفوائد الحديثية: وهي الكتب التي تجمع غرائب أحاديث الشيوخ ومفاريد مروياتهم، وتوجد فيها الأحاديث بأسانيد مؤلفيها. مثل الفوائد لسَمُّويَّه، أبي بشر إسماعيل بن عبد الله العبدي (ت٢٦٧ه). والفوائد لأبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي (ت٤٠٤ه). والفوائد لتمّام بن محمد بن عبد الله الرازي (ت٤١٤ه). وهي مطبوعة.
- (11) الأمالي الحديثية: وهي الكتب التي يكتب فيها مؤلفوها الأحاديث التي يقرأها عليهم شيوخهم. مثل الأمالي: لأبي عبد الله حسين بن إسماعيل المِحَامَلي البغدادي (ت٣٩٣هـ). والأمالي: لأبي طاهر محمد بن عبد الرحمن المخلّص البغدادي (ت٣٩٣هـ). والأمالي: لأبي القاسم عبد الملك بن محمد، ابن بشران البغدادي (ت٤٣٠هـ).

وهناك أنواع أخرى ضربنا عن ذكرها صفحاً تجنُّباً من التطويل، ومن شاء فليراجع كتابنا "تخريج الحديث نشأته ومنهجيته".

١٧٠ انظر: الخير آبادي: تخريج الحديث نشأته ومنهجيته، الطريقة السادسة.

الفصل الثامن علم الرواة

١ – علم تاريخ الرواة ونشأته ٢- علم الجرح والتعديل ونشأته

الفصل الثامن

علم الرواة

عرفنا فيما سبق أن الحديث يتكون من جزأين رئيسين، وهما: السند والمتن. وعرفنا أيضاً أن السند هو عبارة عن الرجال الذين رووا ذلك الحديث. وعرفنا كذلك أن من شروط الحديث الصحيح أن يكون رواته عدولاً ضابطين. ومن هنا نشأ علم تاريخ الرواة، وعلم الجرح والتعديل مُتَفَرِّعَيْنِ عن الإسناد، لِيُعْرَف بهما هل رواة الحديث عدول وضابطون، أم لا، وإليكم ما يتعلق بهما من بعض المسائل.

١ - علم تاريخ الرواة

هو علمٌ يُبيِّن أحوال الرواة من تاريخ ولادهم ووفاهم، وشيوخهم وتاريخ سماعهم منهم، وتلاميذهم وبلادهم ومواطنهم، ورحلاهم، وتاريخ قدومهم إلى البلدان المختلفة، وسماعهم من بعض الشيوخ قبل الاختلاط أم بعده وغير ذلك مما له صلة بأمور الحديث.

ونشأ هذا العلم مع نشأة الرواية في الإسلام، واهتم به العلماء ليعلموا صحة ما يدَّعيه الرواة من سماع، وليعرفوا اتصال الأسانيد وانقطاعها، وليعرفوا المرسل من المرفوع وغير ذلك، وكان التاريخ خير سلاح للكشف عن كذب الكذابين، قال سفيان الثوري: "لمَّا استعمل الرواة الكذب استعملنا له التاريخ"١٦٠٠. وقال حفص بن غياث: "إذا الهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين" يعني احسبوا سنه وسن من كتبوا عنه"١٧٧.

وكان من آثار هذا النشاط العلمي أن اجتمعت لدى العلماء ثروة كبيرة من تراجم الرجال وأخبارهم، مبثوثة في المصنفات في الرجال، مثل:

المصنفات في الصحابة، والمصنفات في الثقات خاصةً، والمصنفات في الضعفاء خاصةً، والمصنفات في الثقات والضعفاء معاً، وفي الطبقات، والتواريخ العامة، وتواريخ رجال البلاد

١٧٦ رواه الخطيب بسنده في الكفاية :ص١١٩

۱۲۰-۱۱۹ رواه الخطيب بسنده: الكفاية: ص ۱۲۰-۱۲

المخصوصة، ومعاجم الشيوخ، والكنى والأسماء، والأنساب، والوفيات، والمؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، والمشتبه من الأسماء والكنى والأنساب والألقاب ١٧٨.

نخص منها بالذكر هنا كتباً خاصةً برجال بعض الكتب:

1- قذيب الكمال في أسماء الرحال: للمِزِّي، أبي الحجَّاج يوسف بن عبد الرحمن الدمشقي (ت٤٤٧هـ) طبع في ٣٥ جزءاً. هو في الأصل قمذيبٌ لكتاب "الكمال في أسماء الرجال" للمقدسي أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي الدمشقي (ت٠٠٠هـ) في رجال الكتب الستة: البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، ولكن ترجم المزي في قمذيبه رجال الكتب الستة، ورجال المصنفات الأخرى لأصحاب الكتب الستة - غير مصنفاقهم في التواريخ -، وهي مع رموزها فيه كالآتي:

مد	١٩ – المراسيل له	ي	١٠ – حزء رفع اليدين له	خ	١ - صحيح البخاري
تم	٢٠- الشمائل للترمذي	ز	١١ – جزء القراءة خلف الإمام له	ر	۲- صحیح مسلم
ص	٢١- خصائص على للنسائي	مق	١٢ - مقدمة مسلم في صحيحه	د	٣- سنن أبي داود
سي	٢٢- عمل اليوم والليلة له	ف	١٣- الفرد لأبي داود	ت	٤ – سنن الترمذي
عس	۲۳– مسند علي له	J	٤ ١ – المسائل له	ن	٥- سنن النسائي
کن	۲۶ – مسند مالك له	خد	٥١ – الناسخ له	ق	٦- سنن ابن ماجه القزويني
فق	٢٥ – تفسير ابن ماجه	صد	١٦ – فضائل الأنصار له	خت	٧- تعليقات البخاري
ع	٢٦ - الكتب الستة معاً	ă٤	١٧ – القدر له	بخ	٨- الأدب المفرد له
٤	٧٧ - السنن الأربعة معاً	کد	۱۸ – مسند مالك له	عخ	٩ – خلق أفعال العباد له

٢- تهذيب التهذيب: لابن حجر (ت٨٥٢هـ) اختصر فيه كتاب المزي، طبع في ١٢ جزءاً.

٣- تقريب التهذيب: لابن حجر، اختصر فيه كتابه السابق، وزاد عليه كثيراً من التراجم.

٤- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة (أي مسانيد أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد،
 وموطأ مالك): لابن حجر، ترجم فيه من رجالها مَنْ لم يُتَرْجَمْ لهم في تهذيب الكمال.

٥- مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار: للعيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى الحنفي
 القاهري (ت٥٥٥هـ)، مخطوط.

۱۷۸ انظر للكتب فيها: كابي "تخريج الحديث": ص٢٢١-٢٤٨.

٢- علم الجرح والتعديل ونشأته

علم الجرح والتعديل علم يَبْحَث في الرواة من حيث ما ورد في شألهم من تعديلٍ يَزِيْنُهم، أو تجريحٍ يَشِيْنُهم، وهو متفرِّعٌ عن علم الإسناد كما عرفنا، وقد بدأ الاهتمام به عقب وقوع فتنة مقتل سيدنا عثمان بن عفان شه سنة ٣٥ه، ودخول الوضع في الحديث، مما أدَّى بعلماء الأمة إلى المزيد من التثبت في أمر قبول الحديث، ومعرفة أحوال الرواة، وتمييز القوي من الضعيف، والصادق من الكاذب، فإن كان الراوي عدلاً ضابطاً قُبِلَ حديثُه، وإن لم يكن كذلك رُدَّ، ومن هنا نشأ علم الجرح والتعديل صوناً للشريعة، لا طعناً في الناس، وقد تكلم في الرحال كثيرون من العلماء منذ عهد الصحابة حتى المتأخرين من علماء الأمة:

فمن الصحابة: عمر بن الخطاب (ت٢٣ه) وعبادة بن الصامت (ت٣٤ه) وعلي بن أي طالب (ت٤٠ه) وعبد الله بن سلام (ت٤٣ه) وعائشة (ت٥٧ه) وعبد الله بن عباس (ت٦٣ه) وأنس بن مالك (ت٩٣ه) رضوان الله عليهم أجمعين.

ومن التابعين: سعيد بن المسيب (ت٩٤ه) وسعيد بن جبير (ت٩٥ه) وعامر بن شراحيل الشعبي (ت١٠٤ه) ومحمد بن سيرين (ت١١٠ه).

وفي آخر عصر التابعين (أي في حدود ١٥٠ه) كثر المتكلمون في الرجال بسبب كثرة المتكلّم فيهم من الرجال، منهم سليمان الأعمش (ت٤٨١ه)، ومَعْمَر بن راشد (ت١٥١ه) وهشام الدستوائي (ت٤١٥ه) والأوزاعي (ت٢٥١ه) وشعبة (ت٢٠٦ه) وسفيان الثوري (ت١٦١ه) وحماد بن سلمة (ت٢٦١ه) والليث بن سعد (ت١٢٥ه) والإمام مالك (ت٢١٩ه) وعبد الله بن المبارك (ت١٨١ه) ويحي بن سعيد القطان (ت١٨٩ه) وابن علية (ت٢٩١ه) وسفيان بن عيينة (ت١٩٩١ه) وعبد الرحمن بن مهدي (ت١٩٨ه) وغيرهم.

ثم بدأ العلماء تدوين أقوالهم في الجرح والتعديل في الكتب والمؤلفات، وتفنَّنوا في تنويع هذه المؤلفات، وتقسيمها وتعريفها، كما سبقت الإشارة إليها في علم تاريخ الرواة.

تعريف الجوح:

لغـةً: التأثير في الجسم بالسِّلاح. والجُرْح اسمٌ للحرح. وقيل: الجُرْح يكون في الأبدان بالحديد أو نحوه، والجَرْح يكون باللسان في المعاني والأعراض ونحوها ١٧٩.

اصطلاحاً: هو وَصْفُ الراوي في عدالته أو ضبطه بما يقتضي تليين روايته، أو تضعيفها، أو رَدَّها ١٨٠ بسبب الكذب، أو التهمة بالكذب، أو الفسق، أو البدعة، أو الجهالة، أو سوء الحفظ، أو كثرة الأوهام، أو التدليس.

تعريف التعديل:

لغــةً: تقويم الشيء ١٨٠. وهذا المعنى هو الأنسب لهذا المقام من معانيه الأخرى في اللغة. اصطلاحاً: هو وَصْفُ الراوي في عدالته وضبطه بما يقتضى قبولَ روايته ١٨٢.

الأوصاف التي إذا توافرت في الراوي تُقْبَل روايته:

هذه الأوصاف هي:

أن يكون عدْلاً، وضابطاً ضبط صدر - ضبطاً تامّاً أو أخف بقليل - أو ضبط كتاب. وتتحقق عدالة الراوي بأن يكون: مسلماً، وعاقلاً، وبالغاً، وخالياً من أسباب الفسق، وخوارم المروءة.

وسوف نأتي على تفصيلها في تعريف الحديث الصحيح بإذن الله تعالى.

الأوصاف التي إذا وُجدَتْ في الراوي لا تُقْبَل روايتُه:

أن يكون كاذباً في الحديث، أو متهماً بالكذب، أو فاسقاً، أو مجهولاً، أو مبتدعاً، أو سيئ الحفظ، أو فاحش الغلط، أو مغفلاً، أو كثير الوهم، أو مخالفاً للثقات ١٨٣.

١٧٦ الجوهري: الصحاح: ٣٥٨/١، والزَّبيدي: تاج العروس: ١٣٠/٢، وابن منظور: لسان العرب: ٤٢٣/٢.

^{۱۸} العبد اللطيف، أستاذي الدكتور عبد العزيز العبد اللطيف رحمه الله رحمة واسعة: ضوابط الجرح والتعديل: ص١٠.

١٨١ ابن منظور: لسان العرب: ٢٨١/١١.

١٨٢ العبد اللطيف: ص١١.

۱۸۲ ابن حجر: شرح النجة: ص٣٠.

هـ الجرح والتعديل في العصور المتأخرة:

ثبت جواز الاختلاف على جواز التصحيح في العصور المتأخرة، أو منعه – كما سيأتي –، فإن عدم جواز الجرح والتعديل في العصور المتأخرة، ولا سيما في عصرنا الحالي، مما لا تختلف عليه بداهة العقول، ذلك لأن علم الجرح والتعديل له وظيفتان:

الأولى: نقد الرواة، وما يتعلق به من شروط النقاد وألفاظ النقد ومراتبها وغيرها. وهي صلب علم الجرح والتعديل.

الثانية: نقل ما قيل في الرواة من الجرح والتعديل في عدالته أو ضبطه، وتمحيص ما صح منها وما لم يصح، في عملية نقد داخلي (أي للمتن) وخارجي (أي للسند).

فالوظيفة الأولى حتماً انتهت؛ لأن وسائل معرفة عدالة الراوي وجرحه لا يمكن تطبيقها الآن، وتلك الوسائل هي:

أ- مشاهدة المعدل أو الجارح إياه، وعدم تجربته عليه بما يخرم عدالته من الكذب وغيره، أو تجربته عليه بما يخرمها. هذا إن كان المعدل أو الجارح معاصراً له.

ب- شهرة الراوي بين أهل العلم بالعدالة والخير والثناء الجميل. هذا إذا لم يكن المعدل أو الجارح معاصراً له.

وأما وسائل معرفة ضبطه فهي:

أ- اختباره الشخصي لضبط ذلك الراوي. هذا إذا كان المعدل أو الجارح معاصراً له.

ب- موافقة الثقات المتقنين الضابطين لروايته. وهذا إذا لم يكن معاصراً له. وعليه تحمل تعديلات
 وتجريحات المتأخرين للمتقدمين كالدارقطني والذهبي وغيرهما.

فظهر مما سبق أنه يجب لقبول التعديل أو التجريح أن يكون الجارح والمعدل معاصراً للراوي، ولا يعقل أن يجرح متأخر متقدماً ولم يعاصره، ولم يختبره وحديثه، ولن يكون نقد المتأخر للمتقدم إلا بجهل، أو على أفضل الأحوال لن يكون عادلاً كنقد المتقدمين، لذلك استقر عند الأثمة أن حرح المتأخر عن الراوي لا يُعتدُّ به مع ثبوت توثيقه من متقدم ١٨٤.

١٨٤ انظر مقدمة إعلاء السنن، قواعد في علوم الحديث: ٢٤٥/١.

وغاية ما في هذا العلم في عصرنا، هو الموازنة بين أقوال النقاد في الرواة ومعرفة ألفاظهم ومراميها، وذلك من خلال الرجوع إلى المصنفات والكتب المعروفة في هذا الشأن.

والوظيفة الثانية قد انتهت في جانبها الروائي، فالحاجة إلى الحفظ والإسناد لم تَعُدُّ ضرورةً، فقد استقرت الكتب، وذاعت أقوال السابقين في الرواة، وما زال كمَّ كبيرٌ منها يحتاج إلى تحقيق وتوثيق. والحال هذه فلن تكون وظيفة علماء الحديث في عصرنا إلاَّ الالتزام بالنقل، وتمحيص ما صح مما لم يصح منه، وأيُّ خروج على النقل هو خروجٌ على أصول هذا العلم، وقولٌ بالتشهي والغرض ١٨٠٠.

نكتفي بهذا القدر من مسائل الجرح والتعديل، ومن أراد التوسع في مسائله الأحرى فليراجع الكتب الآتية في الموضوع:

و- الكتب الخاصة بمسائل الجرح والتعديل:

- ١- قاعدة في الجرح والتعديل: للسبكي، عبد الوهاب بن على (ت٧٧١ه).
- ٧- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: للإمام محمد عبد الحي اللكنوي (ت٢٠٤هـ).
 - ٣- الجرح والتعديل: للشيخ محمد جمال الدين القاسمي (ت١٣٣٢هـ).
- ٤ ضوابط الجرح والتعديل: لأستاذي الدكتور عبد العزيز العبد اللطيف (ت ١٤٢١هـ).
 - ٥- الجرح والتعديل: للدكتور أبو لبابة حسين.
 - ٦ دراسات في الجرح والتعديل: لأستاذي الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي.
- ٧ شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال: لأستاذي الدكتور سعدي الهاشمي.

۱۸۰ وينظر: شفيق بن عبد الله شقير: موقف المدرسة العقلية الحديثة من الحديث النبوي الشريف – دراسة تطبيقية على تفسير المنار: ص١٨٩-١٩٠ (المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق وعمان، ط١، ١٩٩٨م).

الفصل التاسع علم معرفة الصحابة والتابعين

أ- معرفة الصحابة ب- معرفة التابعين

الفصل التاسع علم معرفة الصحابة والتابعين

معرفة الصحابة

تعريف الصحابي:

لغــة: هو صفة من "الصحبة"، وهو المرافقة.

اصطلاحاً: هو على الأصح "من لقي النبي ﷺ مسلماً، ومات على الإسلام، ولو تخلّلتُ ذلك الرِّدَّةُ". وقد تقدم تعريفه في "المصطلحات الأساسية".

أهمية معرفة الصحابة:

يجب على طالب الحديث معرفة الصحابة من التابعين وغيرهم؛ لأنها تُحَنِّبه من وقوع الخطأ في الحكم على الحديث، فلا يحكم على الموصول بأنه مرسل، ولا على المرسل بأنه موصول، قال الحاكم: "ومن تبحر في معرفة الصحابة، فهو حافظ كامل الحفظ، فقد رأيت جماعةً من مشايخنا يروون الحديث المرسل عن تابعي عن رسول الله على يتوهمونه صحابياً، وربما رووا المسند عن صحابي يتوهمونه تابعياً "١٨٦.

القرائن التي تُعرَف بما صحبةُ الصحابي:

تُعرَف الصحبة بأحد الأمور الآتية ١٨٧:

١٨٦ الحاكم: معرفة علوم الحديث: ص٢٤.

۱۸۷ انظر: السيوطي: التدريب: ٢١٣/٣.

١- بالتواتر كصحبة الخلفاء الراشدين، وبقية العشرة المبشَّرين بالجنة، وغيرهم، وسواء أكان ذلك بتنصيص القرآن على الصحبة كأبي بكر الصديق ﴿ فِي قوله تعالى: ﴿ إِذْ يَكُولُ لِصَلَحِبِهِ لَا يَحْدَنَ إِنَّ اللّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة: ٤٠] فقد أجمع المفسرون على أنه المراد بالصاحب فيها. أو على ذكر الاسم كزيد بن حارثة ﴿ فَي قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا فَضَىٰ زَيَّدٌ مِنْهَا وَطَرَا زَوَّجَنَاكُهَا ﴾ [سورة الأحزاب: ٣٧].

٢- أو بالشهرة القاصرة عن التواتر، وذلك بورود اسمه في حديث اشتهر على ألسنة الناس، مثل ضِمام بن ثعلبة ١٨٨، وعُكَّاشة بن مِحصَن ١٨٩، وسلمة بن الأكوع ١٩٠، وغيرهم.

٤ - أو بإخبار الصحابي نفسه بأنه صحابي بشرط أن يكون معروف العدالة، وبشرط أن يكون ادّعاؤه بذلك قبل مُضيِّ مائة سنة من وفاة النبي ، فإن ادعاه بعد المائة فلا تقبل دعواه بكذبه فيها كأبي الدنيا الأشج، ومكلبة بن ملكان، ورتن الهندي، فقد أجمع أهل

^{**} ففي الإصابة لابن حجر: "٤٨٦-٤٨٦ برقم ٤١٨ "وقع ذكره في حديث أنس في الصحيحين قال: "بينما نحن عند النبي إلى إذ جاء أعرابي فقال: أيكم ابن عبد المطلب الحديث. وفيه أنه أسلم، وقال: "أنا رسولُ مَنْ ورائي من قومي، وأنا ضمام بن ثعلبة". وأخرجه النسائي والبغوي من طريق عبيد الله بن عمر عن سعيد عن أبي هريرة وفي آخر المتن "وأنا ضمام بن ثعلبة". وكان عمر بن الخطاب يقول: "ما رأيت أحدًا أحسن مسألة، ولا أوجز من ضمام بن ثعلبة". وروى أبو داود من طريق ابن إسحاق عن سلمة بن كهيل وغيره عن كريب عن ابن عباس قال: بعث بنو سعد ضمام بن ثعلبة إلى النبي الله وقي آخره "فما سمعنا بوافد قوم قط كان أفضل من ضمام". قال البغوي: كان يسكن الكوفة".

١٨٩ ففي الإصابة لابن حجر: ٣٣/٤: "عكاشة" - بضم أوله، وتشديد الكاف وتخفيفها أيضا - بن محصن الأسدي من السابقين الأولين، وشهد بدراً، وقع ذكره في الصحيحين في حديث ابن عباس في السبعين ألفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب، فقال عكاشة: ادع الله أن يجعلني منهم. قال: «أنت منهم». فقام آخر. فقال: «سبقك بها عكاشة.

^{&#}x27;'' فغي الإصابة لابن حجر: ۱۰۱۳ رقم ٣٣٩١: سلمة بن عمرو بن الأكوع، أول مشاهده الحديبية وكان من الشجعان، ويسبق الفرس عَدُواً، وبايع النبي ﷺ تحت الشجرة على الموت. روى البخاري من حديثه الذي ورد فيه اسمه على لسان رسول الله ﷺ فقال: حدثنا أبو عاصم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة قال: ثم بايعنا النبي ﷺ تحت الشجرة، فقال لي: «يا سلمة أ ألا تبايع؟» قلت: يا رسول الله! قد بايعت في الأول. قال: «وفي الثاني». ونزل المدينة، ثم تحوَّل إلى الربذة بعد قتل عثمان، وتزوج هناك امرأة، وولدت له أولاداً، فلم يزل بها، حتى قبل أن يموت بليال نزل المدينة.

۱۹۱ كذا ذكر السيوطي في التدريب. وحاء في الإصابة: ۲۰/۲ ارقم ۱۸۳٤: حممة الدوسي روى أبو داود ومسدد، والحارث في مسانيدهم، وابن أبي شيبة في مصنفه ، وابن المبارك في كتاب الجهاد من طريق حميد بن عبد الرحمن الحميري أن رجلاً يقال له حممة من أصحاب النبي الله غزا أصبهان زمن عمر، فقال: اللهم إن حممة يزعم أنه يحب لقاءك، اللهم إن كان صادقاً فاعزم له بصدقه، وإن كان كاذباً فاحمل عليه وإن كره. الحديث، وفيه "أنه استشهد وأن أبا موسى قال: إنه شهيد". قلت: هكذا نص الحديث في جميع المصادر المذكورة، وليس فيه أن أبا موسى شهد بصحبته، وإنما شهد بشهادته.

الحديث على كذبهم، وذلك لما ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر قال: صلى النبي على صلاة العشاء في آخر حياته، فلما سلم قام النبي على فقال: «أريتكم ليلتكم هذه، فإن على رأس مائة لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد» ١٩٢٠. وكان ذلك قبل موته بشهر كما صرحت به رواية جابر عند مسلم ١٩٣٠.

٥- أو بإخبار بعض ثقات التابعين بأن فلانا صحابي، وهذا بناءً على قبول التزكية من
 واحد وهو الراجح. زاده الحافظ ابن حجر.

٦- أو برواية شخصٍ ثقةٍ عن رسول الله ﷺ بتصريح السماع منه، كما يدل عليه صنيع
 المؤلفين في معرفة الصحابة، خاصة الحافظ ابن حجر في الإصابة.

عدالة الصحابة:

الصحابة كلهم عدول عند الجمهور، ومعنى عدالتهم: استقامتهم على الدين، وائتمارهم بأوامره، وانتهاؤهم عن نواهيه، وألهم لا يتعمدون الكذب على رسول الله ﷺ.

وليس معنى عدالتهم ألهم معصومون من المعاصي، أو من السهو، أو الغلط؛ فإن ذلك لم يقل به أحد من أهل العلم، وقد تبت على البعض منهم المعصية أو الخطأ أو السهو.

وأما من لابس منهم الفتن فيُحمَل أمرُه على الاجتهاد المأجور فيه لكل منهم، تحسيناً للظن بهم لأنهم حَمَلة الشريعة، وهم من القرون المشهود لها بالخير ١٩٤٠.

أدلة عدالة الصحابة:

عدالتهم ثابتة معلومة من القرآن الكريم، والسنة النبوية، والإجماع، والعقل.

أما القرآن فقوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّنَدِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱنَّبَعُوهُم بِإِحْسَنِ رَضِي اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ﴾ [التوبة: ١٠٠]. وقوله تعالى: ﴿ لَقَدْ رَضِي اللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ [الفتح: ١٨]. وقوله تعالى: ﴿ لِلْفَقَرَآةِ ٱلْمُهَاجِرِينَ ٱلَّذِينَ ٱخْرِجُواْ مِن دِينرِهِمْ

١٩٢ أخرجه البخاري بأرقام: ١١٦، ٥٣٩، ٥٧٦، ومسلم برقم٢٥٣٧.

۱۹۲ أخرجه مسلم يرقم ۲۵۳۸.

١٩٤ انظر السيوطي: التدريب: ٢١٤/٣.

وَأَمْوَلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضَلا مِنَ اللّهِ وَوِضَونَا وَيَنصُرُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُۥ أَوْلَتِهِكَ هُمُ الصَّندِقُونَ ۞ وَاللّذِينَ تَبُوَءُو الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن مَبْلِهِمْ يَجْبُونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ ﴾ [الحشر:٨-٩]. إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة التي تزكيهم، وتُشيد بفضلهم ومآثرهم، وصدق إيماهم وإخلاصهم، وسمو أخلاقهم، وأي شيء أكبر من شهادة الله الذي علم ما كان وما يكون!! بل من أصدق من الله قيلا!!.

وأجمع أهل السنة والجماعة على أن الصحابة كلهم عدول، لما سقناه من الأدلة. يقول الإمام النووي: "الصحابة كلهم عدول، من لابس الفتن وغيرهم، بإجماع من يُعْتَدُّ به" ١٩٨١. وقال الحافظ ابن حجر: "اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول، ولم يخالف في ذلك إلاَّ شذوذ من المبتدعة "١٩٩١.

ثم إن عدالة الصحابة يشهد العقل بثبوتما لهم، فالله سبحانه وتعالى تكفل بحفظ دينه: ﴿ إِنَّا نَحْتُنُ نَزَّلْنَا اللهِ اللهُ الله

وهذا لا يتأتى مع انتفاء عدالة الجيل الأول الناقل للدين إلى من بعده، وإنما يؤدي إلى انحسار الدين على عصره على، وإلى ضياع سننه وتعطيل شريعته، لا إلى ظهوره وغلبته. قال الإمام الجويني: "والسبب

١١٥ البخاري: بأرقام ٢٠٥٨، ٢٥٥٠، ٦٠٠٤، ٦٢٨٢، ومسلم يرقم ٢٥٣٣، ٢٥٣٤.

١٩٦ أخرجه مسلم برقم ٢٥٤٠. وأخرجه البخاري برقم ٣٤٧٠ ومسلم برقم ٢٥٤١ من حديث أبي سعيد الخدري نحوه.

١٩٧ أحرجه الترمذي برقم ٣٨٦٣ وقال: "حديث غريب"، وابن حبان في صحيحه ٧٣٥٦، كلاهما عن عبد الله بن مغفل.

١٩٨ النووي: التقريب مع شرحه التدريب: ٢١٤/٢. وافظر: شرحه لصحيح مسلم: ١٤٩/١٥.

١٩٩ ابن حجر: الإصابة في تمييز الصحابة: ١٧/١.

في عدم الفحص عن عدالتهم؛ أنهم حملة الشريعة، فلو ثبت وقف في روايتهم لانحصرت الشريعة على عصره، ولَمَا استرسلت سائر الأعصار "٢٠٠٠.

وبالتالي فإن حجب العدالة عن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين يؤدي إلى التناقض مع كتاب الله تناقضاً لا ارتفاع له، ويؤدي إلى الطعن بدين الله عز وجل، لذلك قال الحافظ أبو زرعة الرازي: "إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله على فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول حق، والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدَّى إلينا ذلك كله الصحابة، وهؤلاء يريدون أن يجرحوا شهودنا، ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة" ٢٠٠١.

أكثر الصحابة روايةً للحديث:

۱- أبو هريرة ﷺ: روى ٥٣٧٤ حديثاً.

٢- عبد الله بن عمر بن الخطاب ﷺ: روى ٢٦٣٠.

٣- أنس بن مالك ﷺ: روى ٢٢٨٦ حديثاً.

٤- عائشة الصديقة رضي الله عنها: روت ٢٢١٠ من الأحاديث.

٥- عبد الله بن عباس ﷺ: روى ١٦٦٠ حديثاً.

٦- حابر بن عبد الله ﷺ: روى ١٥٤٠ حديثاً.

٧- أبو سعيد الخدري ١١٧٠ حديثاً.

٨- عبد الله بن مسعود ﷺ: روى ٨٤٨ حديثاً.

٩- عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ: روى ٧٠٠ حديثٍ.

عدد الصحابة:

قد حظي بشرف صحبة رسول الله ﷺ الألوف ممن لا يحصيهم العدد، ولا يجمعهم ديوان، روى البخاري ومسلم في صحيحيهما عن كعب بن مالك قوله: "وأصحاب رسول الله ﷺ، لا يجمعهم كتاب حافظ" يريد بذلك الديوان ٢٠٠٠.

١٠٠ انظر: السيوطي: التدريب: ٢١٤/٢.

٢٠١ ابن حجر: الإصابة: ١٨/١، والسحاوي: فتح للفيث: ١٠٩/٣.

٢٠٠ أخرجه البخاري: يرقم ٤١٥٦، ومسلم يرقم ٢٧٢٩.

وليس هناك إحصاء دقيق لعدد الصحابة، روى الخطيب عن أبي زرعة الرازي، وقد قيل له: أليس يقال: حديث النبي الله أربعة آلاف حديث؟ فقال: "ومن قال ذا؟ قلقل الله أنيابه، هذا قول الزنادقة، ومن يحصي حديث رسول الله الله الله الله عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن روى عنه وسمع". وفي رواية: "ممن رآه وسمعه". فقيل له: يا أبا زرعة! أين كانوا؟ وأين سمعوا منه؟ قال: "أهل المدينة، وأهل مكة، ومن بينهما، والأعراب، ومن شهد معه حجة الوداع، كلِّ رآه، وسمع منه بعرفة" " من المدينة عنه المدينة المدينة المدينة الهدامة الوداع، كلِّ رآه، وسمع منه بعرفة " " " المدينة المدينة

آخرهم موتاً:

قد تبين بعد الاستقراء والتتبع أنه لم يتأخر أحدٌ منهم عن مائة سنة من وفاته هي، مصداقاً للحديث المتفق عليه الذي ذكرناه في ثبوت الصحبة، وآخرهم موتاً على الإطلاق أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي؛ فإنه مات سنة مائة من الهجرة '''. وقيل: سنة اثنتين ومائة. وقيل: سنة سبع ومائة. وقيل: عشر ومائة وهو الذي صححه الذهبي، ويؤيده ما رواه وهب بن جرير بن حازم عن أبيه قال: "كنتُ بمكة سنة عشر ومائة، فرأيتُ جنازة، فسألتُ عنها؟ فقالوا: هذا أبو الطفيل "''. ويدل على أن أبا الطفيل آخرهم موتاً ما رواه الإمام مسلم في صحيحه بإسناده إلى أبي الطفيل قال: "رأيتُ رسول الله على وما على وجه الأرض رجلٌ رآه غيري "''. وكانت وفاته بمكة.

أشهر وأنفع المؤلفات في الصحابة:

١- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد القرطبي (ت٤٦٣٥)، مطبوع وبلغ عدد الصحابة الذين أوردهم فيه (٣٥٠٠ ترجمةً).

٢٠٢ انظر: ابن الجوزي: تلقيح فهوم أهل الأثر: ص ١٠٣، والسيوطي: التدريب: ٢٢٠/٢.

٢٠٠ قاله مسلم في صحيحه: ٨٠٢٠/٤ رقم، ٣٣٤. ورواه الحاكم عن حليفة بن حياط في مستدركه: ٣١٧/٣.

٢٠٥ الذهبي: سير أعلام النبلاء: ٤٦٧/٤.

۲۰۹ صحیح مسلم برقم ۲۳۹۰.

٢- أُسُد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير، أبي الحسن على بن محمد الجزري
 (ت٦٣٠ه)، اشتمل الكتاب على ٢٥٥٤ ترجمة.

٣- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، وهو أجمع كتاب وأشمله في الصحابة، رتب رتبه على حروف المعجم، ولكنه قسَّم تراجم كل حرف إلى أربعة أقسام، ثم رتب تراجم كل قسم على حروف المعجم ترتيباً دقيقاً، والأقسام الأربعة هي:

القسم الأول فيمن تيقن من صحبته.

القسم الثاني في أطفال بعض الصحابة ممن مات النبي على، وهم دون سن التمييز.

القسم الثالث في المحضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم يروا النبي ﷺ، وهم ليسوا صحابةً بالاتفاق، وإنما ذكرهم فيه لمقاربتهم لطبقة الصحابة.

القسم الرابع فيمن ذُكِروا في الصحابة في الكتب المتقدمة وهماً أو خطأً، فذكرهم في هذا القسم، ونبَّه على الوهم أو الخطأ، وهو مطبوع.

لذلك يجب على الباحث أن يحدِّد القسم الذي وحد فيه ترجة الشخص المطلوب، عند الإحالة فيقول مثلاً بالنسبة لصحابي القسم الأول: (ابن حجر: الإصابة في القسم الأول من حرف الألف) وهكذا. ولا يكتفى بذكر الإصابة فقط.

معرفة التابعين

تعریفیه:

لغــة: التابعون جمع تابعي وتابع. وهو اسم فاعل من "تبع يتبع تبعاً وتباعا". يقال: تبع الشيء إذا سرى إثره. ويقال: تبعت القوم تبعا وتباعة إذا مشيت خلفهم. والتابع: التالي ٢٠٠٠. اصطلاحاً: من لقي صحابياً في حالة إسلامه، ومات على الإسلام؛ ولو تخللته الردة ٢٠٠٠.

٢٠٧ ابن منظور: لسان العرب: ٢٧/٨، ومختار الصحاح: ٣١/١، والتدريب: ٢٣٤/٢.

۲۰۸ السيوطي: التدريب: ۲۳٤/۲.

فضل التابعين:

أهمية معرفة التابعين:

تمييز المرسل من المتصل.

المؤلفات فيهم:

١- كتاب معرفة التابعين لأبي المطرّف عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فطيس القرطبي الأندلسي (ت٢٠٠هـ).

٢- تلقيح فهوم الأثر لابن الجوزي (ت٩٧٠هـ). يتضمن فصلا عن التابعين.

٣- جنة الناظرين في معرفة التابعين لمحب الدين محمد بن محمود بن النحار البغدادي
 (ت٦٤٣هـ)^{٢١١}.

٤- التبيين عن مناقب من عرف بقرطبة من التابعين لقاسم بن محمد بن أحمد القرطبي
 (ت٣٤٣هـ)^{٢١٢}م.

المخضرمون من التابعين

المحضرم في اللغة اسم مفعول من "حَضْرَمَ يُحَضْرِمُ خَضْرَمَةً"، ولها عدة معان في اللغة، منها: الخضرمة أن يجعل الشيء بين بين. ومنه شاعر مخضرم، وهو الذي أدرك الجاهلية

٢٠٩ أخرجه البخاري في صحيحه بأرقام: ٢٥٠٨، ٢٤٥٠، ٢٠٦٤، ٢٠٢٢، ومسلم برقم ٢٥٣٣، ٢٥٣٤.

٢١٠ الكتاني: الرسالة المستطرفة: ص ١٠٥.

٢١١ حاجي خليفة: كشف الظنون: ٢٠٧/١.

٢١٢ المصدر السابق: ٢/٣٤٣.

والإسلام أي هو بين الجاهلية والإسلام مثل لبيد وغيره ممن أدركوهما ٢١٣. ومنها: "خضرم الأذن" أي قطعها، ومنه الناقة المخضرمة، وهي التي قُطِعَ شيءٌ يسيرٌ من طرف أذنها لأنها حينئذ بين وافرة الأذن وناقصتها ٢١٤. ومنها: رجل مخضرم ناقص الحسب. وقيل: ليس بكريم النسب ٢٠٠٠.

إلا أن المخضرم في اصطلاح أهل اللغة حسب المعنى الأول، وهو: الذي عاش نصف عمره في الجاهلية ونصفه في الإسلام، سواء أدرك الصحابة أم لا٢١٦.

والمخضرم في اصطلاح المحدثين هو: الذي أدرك الجاهلية في حياة النبي رأسلم ولم يره ٢١٧٠. وإنما سمي به لأنه وقع بين الجاهلية والإسلام على المعنى اللغوي الأول. أو لأنه انقطع عن الصحابة وإن عاصر لعدم الرؤية. وهذا على المعنى اللغوي الثاني. أو لكونه ناقص الرتبة عن الصحابة لعدم الرؤية مع إمكانه. وهذا حسب المعنى اللغوي الثالث.

وعدَّهم الإمام مسلم عشرين نفسا، وهم أكثر من ذلك، ذكرهم السيوطي. منهم: الأسود بن يزيد النخعي (ت٧٤ أو ٧٥ه)، وعمرو بن ميمون الأودي (ت٧٤ه)، وشريح بن هانئ (ت٨٧ه)، وسويد بن غفلة (ت٨٠ه)، والأسود بن هلال المحاربي (ت٨٤ه)، وبشير بن عمرو بن جابر (ت٥٨ه)، سعد بن إياس أبو عمرو الشيباني (ت٩٥ه)، وعبد الرحمن بن مُلّ (ت٩٥ه)، وغيرهم ٢١٨. ذكر معظمهم الحافظ ابن حجر في "الإصابة".

المؤلفات في التابعين المخضرمين:

١- تذكرة الطالب المعلم بمن يقال إنه مخضرم لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن حليل سبط بن العجمي الحلبي (ت ٨٤١ه) جمع فيه منهم ما يزيد على مائة وخمسين تابعياً مخضرماً، وهو مطبوع.

٢١٣ ابن منظور: لسان العرب: ١٨٥/١٢.

٢١٤ الزمخشري: الفائق: ٢/٣٧٦، وابن منظور: لسان العرب: ١٨٥/١٢.

۲۱۰ السيوطي: التدريب: ۲۳۸/۲.

٢١٦ انظر: السيوطي: التدريب: ٢٣٨/٢.

۲۱۷ السيوطي: التدريب: ۲۳۸/۲، وعتر: منهج النقد: ص١٤٨.

۲۱۸ السيوطي: التدريب: ۲۳۹/۲.



الفصل الأول تقسيمات الحديث باعتبارات مختلفة الفصل الثاني تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة الفصل الثالث تصحيح الأحاديث أو تضعيفها في العصور المتأخرة

الفصل الأول

مات الحديث باعتبارات مختلفة

المبحث الأول: أقسام الحديث باعتبار المصدر

المبحث الثاني : أقسام الحديث باعتبار صدوره

عن مصدره

المبحث الثالث: أقسام الحديث باعتبار كثرة

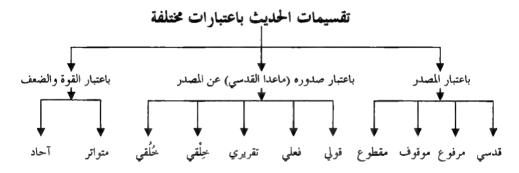
الرواة وقلتهم

الفصل الأول تقسيمات الحديث باعتبارات مختلفة

هذا التقسيم يختلف قليلاً عما ذكرناه في الطبعات السابقة لهذا الكتاب، وذلك لعدم احتوائه على جميع التقسيمات وأقسامها. وبعد النظر والتدقيق رأينا أن نقسم الحديث على هذا التقسيم أي تقسيمات ثلاثية له باعتبارات ثلاثة كالتالي مع الرسم:

التقسيم الأول: أقسام الحديث باعتبار المصدر

التقسيم الثاني: أقسام الحديث باعتبار صدوره عن المصدر التقسيم الثالث: أقسام الحديث باعتبار كثرة الرواة وقلتهم



وإنما اخترت التعبير عن التقسيم الأول ب"اعتبار مصدر الحديث" دون التعبير ب"اعتبار القائل" كما فعلت في الطبعات السابقة للكتاب، وكما هو متبع عند الآخرين؛ ليشمل الحديث (ماعدا القدسي): الفعل، والتقرير، والوصف الخِلْقي، والوصف الخُلُقي أيضاً، بجانب القول؛ لأن النبي على مصدر كل هذا.

بقي هنا إشكال واحد فقط، وهو أن الموقوف والمقطوع ليسا بحديث عندنا كما ذكرنا في السابق، فكيف يصح جعلهما من أقسام الحديث؟ نقول: نعم، هذا إشكال وليس عندي له حل غير القول بأنه يصح في حالات كون الموقوف في حكم المرفوع، وفي حالة كون المقطوع في حكم المرسل، كما سيأتي. أو أنه حديث على مذهب بعض العلماء كما سبق.

وأما "اعتبار صدوره عن المصدر" فهو مني، لم أحده عند من سبقني.

وأما اعتبار القوة والضعف فهو حسب المتبع، وإنما أخرته لأنه يشمل أقسام التقسيمين السابقين جميعها.

المبحث الأول أقسام الحديث باعتبار المصدر

الحديث باعتبار المصدر على أربعة أقسام، وهي: القدسي، والمرفوع، والموقوف، والمقطوع، وإليكم بيانها بالتفصيل:

۱ – الحديث القدسي

أ- تعريفـــه:

لغــةً: القدسي نسبةٌ إلى "القُدُس"، وهو الطهر والنَّزاهة.

اصطلاحاً: ما أضاف فيه رسول الله على قولاً إلى الله عز وحل بقوله صراحةً: "قال الله"، أو "يقول الله"، أو "إن روح القدس نَفَتَ في رُوعي"، أو قال الصحابي: "عن رسول الله على فيما يرويه عن ربه"، أو ما شابه ذلك من الألفاظ.

وقال مُلاَّ على القاري: "الحديث القدسي ما يرويه صدر الرواة وبدر الثقات – عليه أفضل الصلوات وأكمل التحيات – عن الله تبارك وتعالى، تارةً بواسطة جبريل التَّكِينُ، وتارةً بالوحى والإلهام والمنام، مُفَوَّضاً إليه التعبيرُ بأي عبارة شاء من أنواع الكلام"٢١٩.

سُمِّيَ مثلُ هذا الحديث "قدسياً" نسبةً إلى ذات الله الْمُقَدَّسة والْمُنزَّهة عن كل نقص، وعن كل ما لا يليق بشأنه. وقيل: سُمِّيَ به لأن الأحاديث القدسية تدور معانيها حول تقديس الله، وتنزيه ذاته العَلية عن النقائص، وعما لا يليق بشأنه سبحانه. وسُمِّيَ بالإلهي نسبةً إلى الإله. وبالربائي نسبةً إلى الرب '٢٠.

٢١٩ ملا على القاري: الأربعون القدسية: ص٣١٣- مع معجم الأحاديث القدسية.

ب- حکمــه:

قد يكون صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً، أو موضوعاً، ولا يعني كونه قدسياً أن يكون صحيحاً بالضرورة.

ج- أمثلته:

هذا النوع من الحديث قليل جداً بالنسبة إلى الأحاديث النبوية، وإليكم بعض الأمثله له حسب الألفاظ الأربعة الدالة على ذلك:

● مثال لفظ "قال الله":

ما رواه أبو هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: «قال الله: أعددتُ لعبادي الصالحين [أي في الجنة] ما لا عينٌ رأت، ولا أذنَّ سمعت، ولا خطر على قلب بشر»٢٢١.

● مثال لفظ "يقول الله":

ما رواه أبو هريرة ﷺ أيضا قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله عز وجل: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه حين يذكرني، إن ذكرني في نفسه ذكرتُه في نفسي، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ هم حيرٌ منهم، وإن تقرَّبَ إليَّ شِبْراً تقرَّبْتُ إليه ذِراعاً، وإن تقرَّبَ إليَّ ذراعاً تقربتُ إليه باعاً، وإن أتاني يمشى أتيتُه هرولة» ٢٢٢.

مثال لفظ "إن روح القدس نَفَثَ في رُوعي":

ما رواه عبد الله بن مسعود ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «إن رُوْحَ القُدُسِ نَفَتَ في رُوْعي أنه لن تموت نَفْسٌ حتى تستكمِلَ رزقَها، فاتَّقُوا الله، وأجْمِلوا في الطلب، ٢٢٣.

• مثال لفظ "قال الصحابي: "عن رسول الله على فيما يرويه عن ربه":

ما رواه أبو العالية فقال: "عن ابن عباس ﷺ، عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه قال: «لاَ يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ: إنه خَيْرٌ من يُونُسَ بن مَتَّى» ٢٢٤.

٢٢١ رواه البخاري: التوحيد، برقم ٨٤٩٨ من الفتح، ومسلم: الجنة، برقم ٢٨٢٤.

٢٢٧ رواه البخاري - واللفظ له - : ٣٨٤/١٣ رقم٥٠٤/، ومسلم: الذكر: ٢٠٦١/٤ رقم٥٦٧٥.

^{۲۲۶} رواه البخاري: ۲۷٤۱/٦، رقم ۲۱۰۱.

وما رواه أبو إدريس الحَوْلانِ فقال: "عن أبي ذَرِّ، عن النبي ﷺ فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال: «يا عبادي! إِن حَرَّمْتُ الظلمَ على نفسي، وجعلتُه بينكم حراماً، فلا تَظَالموا، يا عِبَادِي! كُلُّكُمْ ضَالًا إِلا من هَدَيْتُهُ فاستهدونِ أَهْدِكُمْ، يا عِبَادِي! كُلُّكُمْ جَارٍ إِلا من كَسَوْتُهُ فاستكسونِ أَطْعِمْتُهُ فاستطعمونِ أُطْعِمْكُمْ، يا عِبَادِي! كُلُّكُمْ عَارٍ إِلا من كَسَوْتُهُ فاستخسونِ أَكْسُكُمْ، يا عِبَادِي! إِنَّكُمْ تُخطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَأَنا أَغْفِرُ الذَّنُوبَ جميعاً فاستغفرونِ أَغْفِرْ لَكُمْ، يا عِبَادِي! إِنَّكُمْ لَن تَبْلُغُوا ضَرِّي فَتَضُرُّونِي وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فاستغفرونِ أَغْفِرْ لَكُمْ، يا عِبَادِي! إِنَّكُمْ لَن تَبْلُغُوا ضَرِّي فَتَضُرُّونِي وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فاستغفرونِي أَغْفِرْ لَكُمْ، يا عِبَادِي! إِنَّكُمْ لَن تَبْلُغُوا ضَرِّي فَتَضُرُّونِي وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي وَاحِدِ مِنْكُمْ وَاحِدٍ مِنْكُمْ وَاحِدٍ مِنْكُمْ وَاحِدٍ مِنْكُمْ وَاحِدٍ مِنْكُمْ وَاحِدٍ مِنْكُمْ وَاحِدٍ كُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّكُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي عِبَادِي! لو أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّكُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي عِبَادِي! لو أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّكُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي عِبَادِي! لو أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّكُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي عِبَادِي! لو أَنَّ أَوْلَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَحِنَّكُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي عَبَادِي! إِنْ اللهَ مَنْ وَحَرَكُمْ وَالْكُونُ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي الْمَانِ مَسْأَلُتُهُ مَا نَقَصَ ذلك مِنَ اللهُ مَنْ وَحَدَى إِلَا كَمَا يَنْقُصُ اللّهَ وَمَنْ وَحَدَ غَيْرًا فَلَا هُو مَنْ وَجَدَ غَيْر فَلَا وَلَوْلَ اللّهُ مِنْ وَجَدَ غَيْرًا فَلَالَهُ وَمَنْ وَجَدَ غَيْر فلك فلا يَلُومَنَّ إِلا نَفْسَهُ مِنْ وَجَدَ غَيْر فلك فلا يَلُومُنَ إِلا نَفْسَهُ وَمَنْ وَجَدَ غَيْر فلك فلا يَلُومُنَ إِلا نَفْسَهُ وَمَنْ وَحَدَ غَيْر فلك فلا يَلُومُ وَلَا فَلَا يُسْتُوا عَلَى أَنْهُ اللّهُ وَلَا اللهُ وَلَا عَلَى اللهُ اللهُ وَلَا لَا الْمُوا فِلَا فَاللّهُ وَلَا فَلَا الْمَا فَالْكُولُ اللّهُ وَلَا فَلْ اللّه

د- الحديث القدسي كلام الله بالمعنى، لا باللفظ:

الرأي الذي استقرَّ عليه العلماء هو أن الحديث القدسي معناه من الله تعالى، ولفظه من الرسول عليه الصلاة والسلام.

وقيل: إنه كلام الله بلفظه ومعناه، ولكن لم يُرِدِ الله به التَّحَدِّي. وبه يفترق القدسي عن القرآن الكريم عند صاحب هذا القول.

ه- حكمة إنزال الحديث القدسي بالمعنى:

الحكمة في ذلك أن الله عز وجل إنما أنزله بالمعنى، لا باللفظ. وذلك لمجرد العلم والعمل، لا للتحدي، ولا للتعبد بتلاوته، خلافاً لما قصده في القرآن الكريم، حيث إنه أُنْزِلَ للعلم والعمل والتحدي والتعبد بتلاوته معاً.

^{۲۲۰} رواه مسلم: البر: ۱۹۹٤/٤ رقم۲۵۷۷.

و- الفروق بين الحديث القدسي والقرآن الكريم:

١ – نزل القرآن كله بواسطة حبريل، ونزل الحديث القدسي بواسطة حبريل، والإلهام، المنام.

٧- القرآن الكريم معجزة باقية إلى الأبد، والحديث القدسي ليس كذلك.

٣– القرآن الكريم متواتر لفظاً ومعنيٌّ، ومحفوظ من التغيير والتبديل، خلافاً للحديث القدسي.

٤- تعيُّنُ قراءة القرآن الكريم في الصلاة، ولا تصح صلاةً من قرأ الحديث القدسي فيها.

٥- حُرْمةُ مَسِّ القرآن للْمُحْدِث، وحرمةُ تلاوته للجُنُب والحائض والنُّفَساء، خلافاً للقدسي.

٦- التعبد بقراءة القرآن على كل حرفٍ منه عشر حسنات كما قال النبي ﷺ: «من قرأ حرفًا من كتاب الله تعالى فله حسنة والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول: الم حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف» ٢٢٦، وليس الأمر كذلك في الحديث القدسي.

٧- حرمة رواية القرآن بالمعنى، وجواز رواية الحديث القدسي به.

ز- الفرق بين الحديث القدسي والحديث النبوي:

الحديث سواء كان قدسياً أو نبوياً، كله صادر عن الله سبحانه وتعالى؛ إما بوحي حلى أو بوحي خفي أي بتقرير من الله تعالى على اجتهاد الرسول ، لأنه الله قال: «ألا إلى أوتيتُ الكتابَ ومثله معه» ٢٢٧ وهذا الْمِثْلُ هو السنة كما جاء التصريح به في أحاديث أخرى.

إذا كان الأمر كذلك فلماذا الفرق في التسمية بأن سُمِّيَ أحدهما بالقدسي والآخر بالنبوي؟ والجواب عن هذا السؤال هو أن الحديث النبوي نُسبَ إلى النبي على باعتباره قولاً له، بينما الحديث القدسي لَمَّا نسبه النبي على إلى الله تعالى صراحة بلفظ: "قال الله، يقول الله، إن روح القدس نفث في روعي" وما شابحه من الألفاظ، سُمِّيَ لذلك بالحديث القدسي توقفاً على النص. فحاصل الفرق أن وجود تلك الألفاظ في الحديث جعله قدسياً، وعدم وجودها فيه جعله نبوياً.

٢٦٦ أخرجه الترمذي: ٥/١٧٥ رقم ٢٩١٠، والبزار في مسنده: ١٩٣/٧ رقم ٢٧٦١. وانظر بجمع الزوائد للهيثمي: ١٦٣/٧.

۲۲۷ رواه أبو داود في سننه: كتاب السنة، باب في لزوم السنة: ١٠/٥ رقم ٤٦٠٤. ورواه غيره أيضاً.

ح- المؤلفات في الحديث القدسي:

- ١- الأحاديث القدسية: للإمام النووي محي الدين أبي زكريا يجيى بن شرف (٣٦٧٦هـ)،
 جمع فيه خمسةً وتسعين حديثاً، وهو مطبوع.
- ٢- المقاصد الحسنة في الأحاديث الإلهية: للأمير علاء الدين أبي الحسن على بن بُلبان الفارسي (ت٧٣٩هـ)، وهو مطبوع.
- ٣- الأربعون القدسية: لملا علي القاري، أبي الحسن نور الدين علي بن سلطان محمد (توفي بمكة سنة ١٠١٤هـ)، ودُفِنَ بقبرة المعلاة بمكة. وهو مطبوع مع "معجم الأحاديث القدسية".
- ٤- الإتحافات السَّنيَّة بالأحاديث القدسية: لعبد الرؤوف المناوي (ت١٠٣١هـ)، جمع فيه
 (٢٧٢) حديثاً بدون أسانيدها، وعزاها إلى مصادرها الأصلية، ورتَّبها على حروف المعجم، مطبوع.
- ٥- الإتحافات السّنيَّة في الأحاديث القدسية: للشيخ محمد المدني بن محمود صالح الطربزوني (ت،١٢٠هـ)، جمع فيه الشيخ ثمانمائة وثلاثة وستين (٨٦٣) حديثاً بدون السند، وعزاها إلى مصادرها الأصلية، وقسَّمها في ثلاثة أبواب: الباب الأول في الأحاديث المبدوءة بلفظ "قال الله". والباب الثاني في الأحاديث المبدوءة بلفظ "يقول الله". والباب الثالث في الأحاديث المبدوءة بألفاظ أحرى، وأحاديث هذا الباب رتبها على حروف المعجم، وهو مطبوع.
- ٦- الأحاديث القدسية: لمجموعة من علماء الأزهر، جمعوا فيه أربعمائة (٤٠٠) حديث بأسانيدها من الكتب الستة وموطأ الإمام مالك.
- ٨- الأحاديث القدسية: للأستاذ جمال محمد على الشقيري، جمع فيه ثلاثمائة وخمسة وثمانين
 (٣٨٥) حديثاً من موطأ مالك والكتب الستة، وهو كتاب معاصر مطبوع.
- ٧- الصحيح المسند من الأحاديث القدسية: للأستاذ أبي عبد الله مصطفى بن العدوي شلباية، جمع فيه (١٨٥) حديثاً بأسانيدها من كتب الحديث الأصلية. مطبوع.

٧- المرفوع

أ- تعريفـــه:

لغــةً: هو اسم مفعول من "الرفع" وهو ضد الوضع. ويقال: رفعتُ الكلام إلى قائله أي وصَّلتُه بسنده إليه ٢٢٨.

اصطلاحاً: هو ما رُفِعَ (أي أضيف) إلى النبي على من قول أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صفةٍ خِلْقيةٍ أو صفةٍ خُلُقية، متصلاً كان أو منقطعاً، فيدخل في المرفوع: المتصل والمنقطع بأنواعه ٢٢٩.

ب- مثالسه:

قول الصحابي أو التابعي: قال، أو فعل، أو كان رسول الله ﷺ كذا. ومنه قول المحدثين: "عن أبي هريرة مرفوعاً".

ج- حكمــه: قد يكون صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً، أو موضوعاً.

٣- الموقوف

أ- تعريفـــه:

لغةً: اسم مفعول من "الوَقْف" وهو السكون. يقال: وقفت الدابَّة إذا أمسكت عن السير ٢٣٠.

اصطلاحاً: هو ما أُضِيفَ إلى الصحابي من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خِلْقية، أو صفة خِلْقية، أو صفة خُلُقية عند الصحابي، ولم يُعَدِّه إلى النبي عَلَّة ويقال له "الأثر" كما صرَّح به ابن حجر ٢٣٦.

۲۲۸ القاموس المحيط: ۳٦٠/۱.

٢٢٩ انظر: الخطيب: الكفاية: ص٢١، وابن الصلاح: المقدمة: ص١٨، وابن حجر: شرح النحبة: ص٩١.

١٢٠ المعجم الوسيط: ١٠٥١/٢.

٢٣١ ابن جماعة: المنهل الروي: ص.٤، وابن حجر: شرح النخبة: ص٩١، والسيوطي: التدريب: ١٨٤/١.

٢٢٢ ابن حجر: شرح النخبة: ص٩٢.

ب- مثاله:

قول الصحابي: مثل ما قال علي بن أبي طالب ﷺ: "حَدِّثُوا الناسَ بما يعرفون، أتريدون أن يُكَذَّبَ اللهُ ورسولُه؟"٢٣٣.

فعل الصحابي مثل ما روى سعيد قال: "إن ابن عباس أصاب من جاريته، وأنه تيمَّمَ فصلَّى بهم وهو متيمِّم "٢٣٤".

تقرير الصحابي مثل أن يقول تابعيُّ: "فعلتُ كذا أمام الصحابي الفلان، ولم يُنكِر عليُّ". كما روى عبد الرزاق عن معمر، عن أيوب، عن يوسف بن ماهك، "أن عبيد بن عمير رأى على ابن عمر قَمَلةً في المسجد، فأخذها فدفنها؛ وابن عمر ينظر إليه ولم ينكر عليه ذلك" ٢٣٥.

صفة خِلْقية لأحد الصحابة مثل ما رواه أبو رجاء العطاردي قال: "كان عمر بن الخطاب رجلاً طويلاً حسيماً، أصلع شديد الصلع، أبيض شديد الحمرة، في عارضيه خفة، سبلته كبيرة، وفي أطرافها صهبة"٢٣٦.

صفة خُلُقية لأحد الصحابة مثل ما رواه زيد بن أسلم قال: أخبرني أسلم أبي، أن عبد الله بن عمر قال: يا أسلم! أخبر نبي عن عمر، قال: فأحبرته عن بعض شأنه، فقال عبد الله: "ما رأيت أحداً قط بعد رسول الله الله من حين قبض، كان أحداً، ولا أجود حتى انتهى، من عمر "٢٣٧.

٢٣٢ أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوماً دون قوم: ٩/١، ٥، وقم١٢٧. ومعناه أنكم إذا حدثتم الناس بما يشتبه عليهم، ولا تدركه عقولهم، فربما يعتقدون استحالته جهلا فلا يصدّقون وجوده، بل ربما كذبوا بما جاء عن الله تعالى أو عن رسوله ﷺ. وفيه دليل على أن المتشابه لا ينبغى أن يذكر عند العامة.

^{۲۲۱} ذكره البخاري معلقاً: التيمم: ٤٤٦/١ من الفتح. وصله ابن أبي شيبة في مصنفه: ٩٣/١ رقم١٠٣٦ والبيهقي في سننه الكبرى: ٢١٨/١ رقم٩٨٠. وقال: إسناده صحيح.

٢٣٠ مصنف عبد الرزاق: ٤٤٦/١ رقم١٧٤٣. وإسناده صحيح.

٢٣٦ أحرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق: ١٧/٤٤ من طريق ابن أبي الدنياء حدثني إبراهيم بن سعيد الجوهري، نا حسين بن محمد، نا جرير بن حاد، السبلة: الشارب. ابن الأثير: النهاية: ٨٤٦/٢. والصُّهْبة مختصَّة بالشَّعَر وهي حُمْرة يعلوها سَواد. المصدر السابق: ١٢٩/٣.

۲۲۷ أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى: ٣٩٢/٣ قال: أخبرنا إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس قال: حدثني أبي عن عاصم بن محمد عن زيد بن أسلم.

ج- الموقوف لفظاً والمرفوع حكماً:

هناك عدة صور للموقوف على الصحابة لها حكم المرفوع، وهي كالتالي:

1- أن يقول الصحابي- الذي لم يُعْرَف بالأخذ عن الإسرائيليات- قولاً مما لا مجال للرأي والاجتهاد فيه، ولا له علاقة ببيان لغة، أو شرح غريب، مثل: إخباره عن الأمور الماضية كبدء الخلق، أو قصص الأمم الماضية، أو أحوال الأمم الغابرة، أو إخباره عن الأمور الغيبية وأحوال الآخرة، أو عما سيحصل في المستقبل كالملاحم والفتن، أو إخباره عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص، أو المواقيت، أو المقادير الشرعية، أو الحدود. كلَّ هذا من قبيل المرفوع مطلقاً.

٢- أن يفعل الصحابي فعلاً مما لا مجال للاجتهاد فيه، مثل: صلاة على بن أبي طالب
 ١٥ صلاة الكسوف، في كل ركعةٍ أكثر من ركوعين ٢٣٨.

٣- أن يقول الصحابي: "كنا نقول كذا"، أو "كنا نفعل كذا"، أو "كنا لا نرى بأساً
 بكذا". فله صورتان:

أ- إن أضافه إلى زمن النبي ﷺ فالصحيح أنه مرفوع، كقول جابر بن عبد الله ﷺ: «كنا نَعْزِلُ على عهد رسول الله» ٢٣٩، خلافاً لأبي بكر الإسماعيلي فإنه قال بأنه موقوف.

ب- وإن لم يُضِفُه إلى زمنه على كقول جابر الله عنها: «كنا إذا صَعِدْنا كَبَّرْنا، وإذا نزلنا سَبَّحْنا» ' أن و كقول عائشة رضي الله عنها: «كانت اليدُ لا تُقْطَع في الشيء التافه» ' أن فهو مرفوع عند الجمهور منهم الحاكم والنووي والعراقي وابن حجر والسيوطي وغيرهم، وذهب آخرون كابن الصلاح ومن قبله الخطيب البغدادي إلى أنه موقوف، ولا يُعَدُّ مرفوعاً ٢٤٢.

^{۲۲۸} انظر: السيوطي: التدريب: ۱۹۱/۱.

^{٢٣٩} أخرجه البخاري: النكاح، باب العزل رقم٧٠٥٠ من الفتح، ومسلم- واللفظ له-: النكاح رقم١٣٧ (١٤٤٠). والعزل هو إخراج المني خارجَ الفرج عند الجماع خشيةً أن تحمل المرأة. انظر، فتح الباري لابن حجر، ١٠٥٦/١.

^{&#}x27; أخرجه البخاري: الجهاد، باب التسبيح إذا هبط وادياً: ٢٩٥٣ رقم٣٩٩ من الفتح. أي في الغزو أو الحج أو غيرهما.

٢٤١ أحرجه أحمد في مسئله: ٢٤٦، ١٠٤٨.

٢٤٦ انظر: السيوطي: تدريب الراوي: ١٨٥/١.

\$ - أن يقول الصحابي: "أُمِرْنا بكذا"، أو "نهينا عن كذا"، أو "من السنة كذا"، مثل: قول بعض الصحابة: «أُمِرَ بلالٌ أن يَشْفَع الأذانَ، ويوتِرَ الإقامةَ» ٢٤٣. وكقول أم عطية رضي الله عنها: «نُهينا عن اتباع الجنائز، ولم يُعْزَمْ علينا» ٢٤٠٠. وكقول أنس على: «من السنة إذا تزوج البِكْرَ على الثيّب أقام عندها سبعاً» ٢٤٠٠. هذا وما جانسه مرفوع على الصحيح المعتمد؛ لأن الآمر والناهي في مثل هذه الأحوال هو النبي على، وكذلك المراد من "من السنة" سنة النبي على، ولا فرق في كل ذلك بين قول الصحابي ذلك في حياة النبي الله أو بعده.

• أن يروي الصحابي في "أسباب النُّزُول"، كقول جابر: «كانت اليهود تقول: من أَتَى امرأتهَ من دُبُرها في قُبُلها جاء الولد أحول، فأنزل الله تعالى: ﴿ فِسَآ أَكُمُ مَرْثُ لَكُمْ فَأَنُوا حَرْثُكُمْ اللهِ تعالى: ﴿ فِسَآ أَكُمْ مَرْثُ لَكُمْ فَأَنُوا حَرْثُكُمْ اللهِ تعالى: ﴿ فِسَآ أَكُمْ مَرْثُ لَكُمْ فَأَنُوا حَرْثُكُمْ اللهِ تعالى: ﴿ فِسَآ أَكُمْ مَرْثُ لَكُمْ فَأَنُوا حَرْثُكُمْ اللهِ تعالى: ﴿ فَانْ لَا اللهِ عَالَى اللهِ عَلَيْ مَا كُولُ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُولِ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الللهُ اللّهُ الله

◄ أن يقول الراوي في حديث عند ذكر الصحابي أو في آخر الحديث: "يرفعه"، أو "ينميه"، أو "يبلغ به"، أو "روايةً"، أو كلمة نحوها، كل ذلك وأمثاله كناية عن رفع الصحابي الحديث إلى رسول الله ﷺ، وحكم ذلك عند أهل العلم حكم المرفوع صريحاً.

مثال "يرفعه": الحديث الذي أحرجه البخاري من طريق شعبة "عن أبي عمران الجوني، عن أنس يرفعه: «أن الله يقول لأهون أهل النار عذاباً: لو أن لك ما في الأرض من شيء كنت تفتدي به؟ قال: نعم. قال: فقد سألتك ما هو أهون من هذا وأنت في صلب آدم، أن لا تشرك بي فأبيت إلا الشرك» ٢٤٧.

مثال "يُنْميه": حديث البخاري عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: «كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمني على ذراعه اليسرى في الصلاة». قال أبو حازم: لا أعلمه إلا ينمي ذلك إلى النبي على قال إسماعيل بن أبي أويس: يُنْمَى ذلك، ولم يقل: يَنْمِي "٢٤٨.

۲۱۳ أخرجه البخاري: ۸۳/۲ رقم/۲۰ من الفتح، ومسلم: ۲۸٦/۱ رقم/۳۷.

٢٤١ أحرجه البخاري: ١٤٤/٣ رقم١٢٧٨، ومسلم: ٦٤٦/٣ رقم٩٣٨.

٢٤٥ أخرجه البخاري: النكاح: ٣١٤/٩ رقم ٢١٤٥، ومسلم: الرضاع: ١٠٨٤/٢ رقم ١٠٦١.

٢٤٦ أخرجه البخاري: التفسير: ١٨٩/٨رقم ٤٥٢٨، ومسلم – واللفظ له -: النكاح، ١٠٥٨/٢ رقم١٤٣٥.

۲۱۷ البخاري: ۱۲۱۳/۳ رقم۲۵۱۳.

۲۲۸ البخاري: ۹/۱۱ وقم۷۰۷. وانظر: ابن حجر: فتح الباري: ۲۲۰/۲.

مثال "يبلغ به": الحديث الذي أخرجه البخاري من طريق سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس يبلغ به النبي الله قال: «لو أن أحدكم إذا أتى أهله قل: بسم الله، اللهم جنّبنا الشيطان، وجنّب الشيطان ما رزقتنا، فقضى بينهما ولد لم يضره» ٢٤٩.

مثال "روايةً": الحديث الذي رواه البخاري أيضاً بسنده "عن أبي الزَّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة هي روايةً: «لا تقوم الساعة حتى تُقاتِلوا قوماً صِغارَ الأعين، ذُلْف الأُنوف، كأنَّ وجوهَهم الْمَجَانُّ المُطَرَّقة» "٢٠.

د- حکمه:

هو مثل المرفوع قد يكون صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً، أو موضوعاً.

ه- حكم الاحتجاج بالموقوف الثابت الذي ليس له حكم المرفوع:

الأصل في "الموقوف الثابت الذي ليس له حكم المرفوع" أن لا يُحْتَجَّ به؛ لأنه قول الصحابي أو فعله، لكنه يُقوِّي بعضَ الأحاديث الضعيفة؛ لأن حال الصحابة كان هو العمل بالسنة. وهو حجة عند طائفة ٢٥١.

و- المؤلفات فيه ومظانه:

١- الوقوف على الموقوف لأبي حفص بن بدر الموصلي (ت ٣٦٣هـ)، مطبوع.

٢- إجمال الإصابة في أقوال الصحابة: للعلائي (ت٢٦١هـ)، مطبوع.

٣- ما أنا عليه وأصحابي للأستاذ أحمد سالم. كتاب معاصر مطبوع.

٤- الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف لابن حجر (ت ٨٥٢هـ) مطبوع.

٥- موطأ مالك (ت١٧٩ه)، ومصنف عبد الرزاق (ت٢١١ه)، وتفسيره، وسنن سعيد بن منصور (ت٢٢٢ه)، ومصنف ابن أبي شيبة (ت٢٣٥ه)، وسنن الدارمي (ت٢٥٥ه)، ومؤلفات ابن أبي الدنيا (ت٢٨١ه) مثل الإخوان، واصطناع المعروف، والتهجد، والتوكل، والشكر، والحلم، والصمت، وذم الدنيا، والصبر، والعظمة، والمرض

٢٤٩ البخاري: ١٥/١ رقم ١٤١.

٢٠٠ البخاري: الجهاد، باب قتال الذين ينتعلون الشعر: رقم الحديث ٢٩٢٩.

٢٠١ انظر: السيوطي: تدريب الراوي: ٢٥٩/١.

والكفارات، وغيرها، وتفسير الطبري (ت٣١٠هـ)، وتفسير ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، والحلية لأبي نعيم (ت٤٣٠هـ)، والدر المنثور للسيوطي (ت٩١١هـ)، وغيرها كثير.

٤ - المقطوع

أ- تعريفـــه:

لغة: هو اسم مفعول من "القطع" ضد الوصل، وهو الإبانة والفصل ٢٥٠٠.

اصطلاحاً: هو ما أُضِيفَ إلى التابعي أو مَنْ دونَه من أتباع التابعين فمن بعدهم، من قول أو نعل أو تقرير أو صفة ٢٥٠٣. ويقال للمقطوع أيضاً "أثر" كما يقال للموقوف كما تقدم.

ب- مثاله:

مثال القول: قول الحسن البصري في إمامة المبتدع: "صَلِّ وعليه بدعتُه"٢٥١.

مثال الفعل: قول إبراهيم بن محمد بن المنتشر: "كان مسروق يُرْخي السُّتْرَ بينه وبين أهله، ويُقْبل على صلاته، ويُخلِّيهم ودنياهم" دم .

ج- حكمــه:

حكمه مثل الموقوف قد يكون صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً، أو موضوعاً.

د- حكم الاحتجاج به إذا صح أو حسن:

لا يُحْتَجُّ به في الأحكام الشرعية؛ لأنه قول أو فعلُ واحد من المسلمين، لكن إن كانت هناك قرينةٌ تَدُلُّ على رفعه فيُعْتَبَر، وعندئذ يكون له حكم المرفوع المرسل، كما سيأتي.

ه- مظانه أي الكتب التي يُظَنُّ وجودُه فيها:

بعض الكتب التي ذكرتُها في الموقوف، لا سيما مؤلفات ابن أبي الدنيا، وحلية أبي نعيم، وتفسير ابن حرير الطبري، وتفسير ابن أبي حاتم، والدر المنثور للسيوطي.

٢٠٢ انظر: القاموس المحيط: ص٩٧١.

٢٠٢ ابن جماعة: المنهل الروي: ص٤٢، وابن حجر: شرح النخبة: ص٩١، والسيوطي: التدريب: ١٩٤/٢.

٢٠٠ ذكره البخاري في صحيحه معلقاً: باب إمامة المفتون والمبتدع: ١٨٨/٢ من الفتح، وقال ابن حجر: وصله سعيد بن منصور.

^{**} أخرجه الإمام أبو نُعَيم الأصبهاني في حلية الأولياء: ٩٦/٢.

المبحث الثاني المبحث الشائي المبحث باعتبار صدوره عن مصدره

سبق تعريف "الحديث" لغة وهو الجديد، والكلام.

وأما تعريفه اصطلاحاً فهو أيضاً تقدم، وهو بتصرف: "ما أُضِيْفَ إلى مصدره ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ خِلْقِيَّةٍ، أو صفةٍ خُلُقِيَّةٍ".

فعرف من تعريفه أنه باعتبار صدوره عن مصادره الأربعة السابقة (غير القدسي فإن الله له قول وتقرير فقط) على خمسة أقسام، وهي:

١ – الحديث القولي:

ما قاله النبيِّ ﷺ، كقوله فيما رواه عمر بن الخطاب ﷺ قال ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، ولكل امرئ ما نوى ...» الحديث. أخرجه البخاري ومسلم ٢٥٦.

٧- الحديث الفعلى:

وهو ما فعله النبي ﷺ، ورآه أحد الصحابة يفعله، فرواه كما قالت أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها: «إن النبي ﷺ كان لا يَدَعُ أربعاً قبل الظهر، وركعتين قبل الغداة» أخرجه البخاري ٢٠٠٧.

٣- الحديث التقريري:

ما سكت عليه النبي ﷺ، وتفصيله: أن يقول أحدٌ من الصحابة قولاً أو يَفعَلَ فعلاً أمامه على أو يَبْلُغَهُ أن فلاناً قال كذا أو فعل كذا، فيسكت ولا يُنْكِرُ عليه. فسكوتُه وعدم إنكاره

٢٠٦ البخاري: كتاب الوحي، الحديث رقم ١، ومسلم: ١٩٥٧٥ رقم ١٩٠٧.

٢٥٧ البخاري: التهجد، باب الركعتين قبل الظهر، ٥٨/٣ رقم الحديث ١١٨٢.

تقريرٌ منه بأنه مشروع؛ لأن النبي لا يسكت على أمرٍ غيرِ مشروعٍ. مثل إقراره ﷺ في الأعياد على لعب الحبشة بالحِراب في المسحد النبوي ٢٠٨.

ومثل إقراره ﷺ على أكل الضَّبِّ على مائدته ٥٠٩

ومثل إقراره ﷺ أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها على لعبها ببنات اللعب ٢٦٠.

٤ – الحديث الوصفي الخِلْقي:

٥- الحديث الوصفي الخُلُقي:

وهو ما يذكره أحد الصحابة من صفة من صفاتِه الخُلُقية، كقول أبي سعيد الخدري الله: «كان النبي الله أشدَّ حياءً من العذراء في خِدْرها»٢٦٢.

وكقول أبي هريرة ﷺ: «ما عاب النبي ﷺ طعاماً قطُّ، إن اشتهاه أكله، وإلاَّ تركه» ٢٦٣.

وأما الأمثلة للموقوفات والمقطوعات فتقدمت للبعض منها في المبحث السابق.

٢٥٨ البخاري: رقم الحديث ٩٥٠. والحراب جمع حَرَّبَة، وهي آلة للحرب من الحديد، قصيرة دون الرمح، محدَّدة.

٢٠٩ البخاري: الذبائح، باب الضب، ٦٦٣/٩ رقم الحديث ٥٥٣٧.

٢٦٠ رواه البخاري برقم ٦١٣٠. وأبو داود: ٥/٢٢٦رقم ٤٩٣١، ٤٩٣٢.

٢٦١ أخرجه البخاري في صحيحه برقم ٣٥٤٧. ربعة: متوسط القامة، فسره بالجسلة الآتية. الطويل البائن: المُفرِط في الطول. أزهر اللون: أبيض مُشرَّب بالحمرة. أبيض أمهق: شديد البياض. آدم: شديد السمرة. جعد قطط: شعره ليس بشديد التدوير بأن لا يتكسَّر و لا يسترسل. سبط: شديد الاسترسال، بل كان بينهما أي كان جعداً رجلاً. ورجلٌ: خبر لمبتدأ محلوف تقديره: هو رجل (فتح الباري في شرح هذا الحديث).

٢٦٢ أحرجه البحاري: رقم ٣٥٦٣. العذراء: الفتاة البكر. عدرهاً: ميثرها، وهو من باب التتميم لأن العذراء في الخلوة يشتدُّ حياؤها أكثر مما تكون خارجةً عنها لكون الخلوة مظنة وقوع الفعل بما (الفتح في شرح هذا الحديث، ٧٧/٦ع).

٢١٢ أخرجه البخاري: رقم ٣٥٦٣.

المبحث الثالث أقسام الحديث باعتبار كثرة الرواة وقلتهم

أقسام الحديث باعتبار كثرة الرواة وقلتهم ينقسم إلى قسمين، وهما: ١- المتواتر. ٢- الآحاد. ومباحثهما في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول المتواتر وأقسامه ٢٠٠

أ- تعريفــه:

لغــةً: هو اسم فاعل من "التواتر" وهو التتابع، يقال: تواتر المطر إذا تتابع نزوله. ويقال: تواترت الإبل إذا جاء بعضها في إثر بعض أي عَقِبه.

اصطلاحاً: هو ما رواه عددٌ كثيرٌ في كل طبقةٍ من طبقات السند، بحيث يستحيل عادةً اتفاقهم على اختلاق ذلك الحديث، ويكون مستندُ انتهائِهم إلى الحديث السّماع، أو غيره من الخواسِّ الخمسِ ٢٦٥. وإنما سُمِّيَ هذا الخبر بالمتواتر لتتابع عدد كثير من الناس على روايته ونقله.

ب- شروط المتواتر:

اتضح من تعريف المتواتر السابق أن للمتواتر أربعة شروط، وهي:

١- أن يرويه عدد كثير:

اختلف العلماء في تحديد هذه الكثرة بعددٍ معيَّنٍ على عِدَّة أقوال:

١ - أقله خمسة: لأن أقل عدد الشاهدين في حد الزنا أربعة، فإذا زِيدَ عليه واحدٌ كان أقوى.

^{**} ينظر النفصيل أكثر في مسائل "الحديث المتواتر" كتاب "الحديث المتواتر" للدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر.

^{*}٢٦ المنهل الروي لابن جماعة: ص٣١، والتدريب: ١٧٦/٢. ومفهوم قوله: "مستند انتهائهم" هو أن تكون ذريعة تلقيهم الحديث.

٢- أقله عشرة: لأنه أول جموع الكثرة، ودونها آحاد. قال به الإصطخري، واختاره السيوطي.

٣- أقله اثنا عشر: لأن ذلك العدد تصح به الجمعة عند الإمام مالك. كأنَّ ذلك العدد هو الكثير، واستُتُوْنِسَ لهذا القول بعدد النقباء من بني إسرائيل في قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدَ أَخَدَ اللهُ مِيثَنَى بَنِحَ إِسْرَتِهِ مِلْ وَبَعَشْنَا مِنْهُمُ أَثْنَى عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ [المائدة: ١٢]. قيل: إنما خُصَّ النقباء بهذا العدد لحصول العلم بخبرهم.

٤- أقله عشرون: وهو قول أبي الهذيل المعتزلي استثناساً بقوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱللَّهِ اللَّهِ الله العدد لحصول العلم بما يخبرون به؛ إذ حصل به الفتح فيحصل بخبره العلم.

و- أربعون: أخذاً بعدد الصحابة الذين لم يَغُرَّهم قدومُ العِير يوم الجمعة؛ فلم يتركوا رسول الله على وهو على المنبر، وهم كانوا أربعين كما جاء في رواية ٢٦٦، فهذا يعني أن هذا العدد من الناس يصلح للاعتماد عليه للتواتر. ولأنه الحد الأدنى لصحة صلاة الجمعة عند الإمام الشافعي.

٦- سبعون: تمسكاً بقوله تعالى: ﴿ وَالْخَنَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبَعِينَ رَجُلًا لِمِيقَائِنَا ﴾ [الأعراف: ٥٥]. وإنما خصهم بذلك لحصول العلم بخبرهم.

V - ثلاثمائة وبضعة عشر: لعدد أهل غزوة الكبرى؛ إذ حصل به الفتح فيحصل بخبره العلم V^{77} .

٨- القول المختار عند جمهور المحدثين والفقهاء وطوائف من المتكلمين هو أن التواتر لا ينحصر في عدد معين؛ لأن قوة البشر قاصرة عن ضبط عدد يحصل به التواتر، وإنما مداره على حصول اليقين الذي لا يمكن إنكاره، أياً كان العدد فوق الثلاثة ٢٦٨؛ لأن اليقين يحصل

[&]quot; روى الدارقطني في سننه: ٤/٢ رقمه عن حابر بن عبد الله قال: بينما رسول الله ﷺ بخطبنا يوم الجمعة إذا أقبلت عير تحمل الطعام حتى نزلت بالبقيع، فالتفتوا إليها وانفضوا إليها، وتركوا رسول الله ﷺ ليس معه إلا أربعون رحلا أنا فيهم". رواه البيهقي في الكبرى: ١٨٢/٣ رقم١٨٢/٥.

١٢٢ السيوطي: التدريب: ٢٧٦/٢-١٧٧.

٢٦٨ ابن حجر، نزهة النظر شرح نخبة الفِكَر: ص٢٤، والسيوطي: تدريب الراوي: ١٧٦/٢.

من كثرة المحبرين تارةً، ومن صفات المُحْبِرين من دينهم وضبطهم أخرى، وأحياناً يحصل اليقين من كون كلِّ من المحبرين أخبر بمثل ما أحبر به الآخر مع العلم بأهما لم يتواطآ، وأنه يمتنع في العادة الاتفاق في مثل ذلك، مثل من يروي حديثاً فيه فصول ويرويه آخر لم يلقه، وتارةً يحصل اليقين لمن عنده من الفطنة والذكاء والعلم بأحوال المحبرين وبما أحبروا به ما ليس لغيره مثل ذلك مثلاً، وتارةً يحصل اليقين بالخبر لكونه روي بحضرة جماعة كثيرةٍ شاركوا المحبِر في العلم ولم يكذّبه أحد منهم؛ فإن الجماعة الكثيرة قد يمتنع تواطؤهم على الكتمان، كما يمتنع تواطؤهم على الكذب، فرب عددٍ قليلٍ أفاد حبرُهم العلم؛ لِما هم عليه من الديانة والحفظ الذي يُؤمن معه كذبُهم أو حطؤهم، وأضعاف ذلك العدد من غيرهم لا يفيد العلم 171.

٧- أن تكون تلك الكثرة في جميع طبقات السند:

فما رواه الواحد في طبقة الصحابة مثلاً، ثم كَثُرَ ناقلوه بعد ذلك، فلا يكون التواتر متحققاً في ذلك الجزء من السند، فلا يكون مثلُ هذا الحديث متواتراً، وإنما هو خبر الواحد.

٣- أن يستحيل عادةً تواطؤهم وتوافقُهم ٧٠٠ على اختلاق ذلك الحديث:

٤- أن يكون مستند انتهائهم إلى الحديث إحدى الحواس الخمس:

والحواس الخمس هي: السماع، والمشاهدة، واللمس، والذوق، والشمّ. مثل أن يقولوا في رواية ذلك الحديث المتواتر: سمعنا رسول الله على قال كذا، أو رأيناه فعل كذا، أو لمسنا - مثلاً - كفه أو شعره فوجدناهما ألين من الحرير، أو شممنا - مثلاً رائحة

۲۱۹ انظر لذلك: ابن تيمية: الفتاوى: ۱۸/۱۸-۵۱، و۲۰۸/۲۰.

۲۲ التواطؤ هو أن يتفق قومٌ على اختراع شيء معين بعد المشاورة والتقرير بأن لا يقول أحد خلاف صاحبه. والتوافق هو حصول هذا الاختراع من غير مشاورة بينهم ولا اتفاق، سواء كان ذلك عن سهو أو غلط، أو عن قصد.

حسمه فوجدناها أطيب من المِسْك، أو ذقنا - مثلاً - ماء جعِرَّانة بعد تفله فيها، فوجدناه حلواً، بعد أن كان مالحاً ٢٧١.

وأما إذا كانت ذريعة تلقيهم ذلك الخبر العقل كالقول بحدوث العالم، وكون العدل حسناً، والظلم قبيحا، فلا يُسمَى الخبر حينئذ متواتراً؛ لأن العلم به لم يحصل بسبب الخبر، وإنما بالعقل.

ج- أحكام المتواتر:

له ثلاثة أحكام:

أ- إنه يفيد علم اليقين الذي يضطر الإنسان إلى التصديق به تصديقاً حازماً، مثل يقين من شاهد أمراً ما بعينيه؛ فلا يتردد في تصديقه.

ب- إنه مقطوع بصحته، ولا يُحْتاج لها إلى البحث عن أحوال رواته؛ لألهم لا يخضعون لقواعد الجرح والتعديل لكثرةم، ولذلك لم يشترط فيه إسلام الرواة، ولا عدالتهم؛ لأن المُعَوَّل عليه هو الكثرة، فلو أن أهل بلدٍ أخبروا بحصول حادثةٍ مَّا، يحصل اليقين بخبرهم؛ ولو كانوا غير مسلمين.

ج- إنه يجب الاعتقاد بصحته كالاعتقاد بصحة القرآن الكريم، فإنكار الخبر المتواتر يُؤدِّي إلى الكفر، ويجب العمل به حسب ما يفيده من الأحكام التشريعية الخمسة.

د- أقسام الحديث المتواتر:

له ثلاثة أقسام: المتواتر اللفظي، والمتواتر المعنوي، والمتواتر العملي:

أ- المتواتر اللفظي: هو ما تواتر لفظه ومعناه. يعني رواه الجميع بلفظ واحد، مثل حديث: «من كذب علي متعمِّداً، فليتبوَّأ مقعدَه من النار». فقد رواه الجَمُّ الغَفيرُ بهذا اللفظ. وقيل: اثنان وستون. وأوصل ابن الجوزي طُرُقه إلى أزيد من التسعين. وأوصلها الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" إلى مائة.

٢٧١ هذه الأمثلة التي ذكرناها لكل حاسة هي فرضية، ذكرناها للتفهيم فقط.

ب- المتواتر المعنوي: وله صورتان:

الأولى: ما تواتر معناه دون لفظه كأن يُروكى معناه من طرق متعددة بألفاظ مختلفة. مثل الأحاديث في مطلق النية، منها: حديث عمر بن الخطاب على عند البخاري ومسلم: «إنما الأعمال بالنيات»، وحديث ابن عباس على عندهما: «ولكن جهاد ونية»، وحديث أبي موسى على عندهما أيضاً: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله»، وحديث عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما عند مسلم: «يبعثون على نياهم»، وحديث ابن مسعود عند أحمد: «رب قتيل بين الصفين الله أعلم بنيته»، وحديث عبادة بن الصامت على عند النسائي: «من غزا وهو لا ينوي إلا عقالا فله ما نوى»، إلى غير ذلك مما يتعسر حصره ٢٠٢٠. وأحاديث الإسراء والمعراج، وأحاديث سؤال الميت في القبر، وأحاديث الدجال، وأحاديث نزول عيسى التيليم، وأحاديث الرجم في الزنا، وأحاديث المسح على الخفين، وأحاديث الحوض، وأحاديث الشفاعة، وأحاديث رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة، والأحاديث في أفضلية أبي بكر الصديق على عيرها.

الثانية: أن يُنقَل إلينا أمر مشترك في وقائع مختلفة، كلُّ واقعةٍ على حِدةٍ لا تصل إلى حد التواتر، فيكون هذا الأمر المشترك بين جميع تلك الوقائع متواتراً تواتراً معنوياً. مثل أحاديث "رفع اليدين في الدعاء" فقد ورد عن النبي على نحو مائة حديث، كل حديثٍ منها فيه أنه على رفع يديه في الدعاء، لكنها في قضايا ووقائع مختلفة، لم تتواتر أيَّة منها: مثل رفعه يديه للدعاء مطلقاً، وبعد الوضوء، وفي صلاة الكسوف، وفي صلاة الاستسقاء، وفي عرفة، ويوم بدر، وفي البقيع، وبعد نزول الوحي أحياناً، وعقب صلاة الفرض أحياناً، وعند طلب سائل منه الدعاء له، أو لقوم، أو على قوم، وغيرها من القضايا والوقائع، ولكنها كلها اشتركت في أمرٍ واحدٍ، وهو أنه في رفع يديه في الدعاء باعتبار مجموع الطرق. وقد جمع الحافظ السيوطي معظم تلك القضايا في تسعة وخمسين (٩٥) حديثاً، ما الطرق. وقد جمع الحافظ السيوطي معظم تلك القضايا في تسعة وخمسين (٩٥) حديثاً، ما الدعاء" وهو مطبوع.

۲۷۲ انظر: ابن حجر: فتح الباري: ۱۱/۱.

ج- المتواتر العملي: وهو ما نقله أهل المشرق والمغرب عن أمثالهم حيلاً عن حيل، لا يختلف فيه مؤمن، ولا كافر منصف غير معاند للمشاهدة: مثل الصلوات الخمس، وصيام شهر رمضان، والحج، والزكاة ٢٧٣. فهذه كلها تواترت تواتراً عملياً عن النبي على، عملها هو، وعمل معه الصحابة، ثم نقل ذلك المسلمون حيلاً عن حيل، حتى يومنا هذا، ولا يختلف في عمومه المسلمون شرقاً وغرباً؛ وإن اختلفوا في بعض الفروع والجزئيات.

ه- وجود الأحاديث المتواترة:

يوجد عددٌ لا بأس به من الأحاديث المتواترة، منها: حديث: "من كذب علي متعمداً فليتبواً مقعده من النار" وهو متواتر لفظي. وحديث الشفاعة، وحديث رؤية الله في الآخرة، وحديث الحوض، وحديث المسح على الخفين، وحديث رفع اليدين عند افتتاح الصلاة، وغير ذلك من الأحاديث المتواترة معنى ولكن الأحاديث المتواترة بالنسبة إلى عدد أحاديث الآحاد قليلة جداً.

و- أشهر المؤلفات في الحديث المتواتر:

لقد اهتمَّ العلماء بجمع الأحاديث المتواترة، وتصنيفها في كتابٍ مستقلِّ، ليسهل الرجوعُ إليها لمن يريد ذلك، فمن تلك المؤلفات:

١- الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة: للإمام السيوطي (ت٩١١ه). رتبه على الأبواب، ونقل فيه الأحاديث المتواترة بأسانيدها من المصادر الأصلية، مع ذكر من أخرجها من أثمة الحديث. في مصنفاتهم، مستوعباً كلَّ حديثٍ رواه عشرةٌ من الصحابة فصاعداً، كما ذكره في كتابه الآتي.

٢- الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة: للسيوطي. حرَّد فيه كتابه السابق، جمع فيه (١١٣) حديثاً متواتراً، وهو مطبوع، كما طبع الكتاب نفسه باسم "قطف الأزهار المتناثرة".

٣- نظم اللآلي المتناثرة في الأحاديث المتواترة: للزَّبِيدي، أبي الفيض محمد مرتضى المصري (ت٥٠٢هـ) وهو مطبوع.

٢٧٣ انظر: ابن حزم: الفِصل في الملل والنَّحَل: ٢١٩/٢-٢٠٠.

٤- نظم المتناثر من الحديث المتواتر: للكتّاني، الشريف محمد بن جعفر (ت١٣٤٥هـ)،
 جمع فيه ثلاثمائة وعشرة (٣١٠) أحاديث، مما هو متواتر لفظاً أو معنى، إلا أن البعض منها لم
 تتوافر فيها شروط المتواتر، وهو مطبوع.

المطلب الثائي الآحاد وأقسامه

لغــة: الآحاد جمعُ أحد بمعنى الواحد كما في لسان العرب. وخبر الواحد في اللغة هو ما رواه شخص واحد ٢٧٤.

اصطلاحاً: هو "ما لم يجمع شروط المتواتر" '٢٥٠. وإنما سُمِّيَ هذا الخبر بالخبر الواحد" - على الرغم من تعدد الرواة في بعض أقسامه - لتماثله خبر الواحد في إفادة الظن، لا اليقين.

ب- أحكام الآحاد:

١- إنه يفيد غلبة الظن إذا توفرت فيه شروط القبول، خلافاً للمتواتر فإنه يفيد اليقين.

٢- إنه غير مقطوع بصحته، فقد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً أو موضوعاً،
 خلافاً للمتواتر فإنه صحيح يقيناً.

٣- إنه لا يجب الاعتقاد بصحته أو حسنه عند توفر شروطهما بل يُظنُّ بهما، فمن تُمَّ إنكارُ الخبر الواحد الصحيح لا يُؤدِّي إلى الكفر، ولكن يجب العمل به حسب ما يفيده من الأحكام التشريعية الخمسة من الوجوب، والندب، والإباحة، والكراهة، والحرمة.

ج- وجود أحاديث الآحاد:

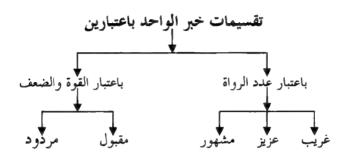
معظم الأحاديث النبوية مروية بطريق الآحاد، فإنها تُمثّل نسبة ، أه منها، أو تزيد عنها، في حين الأحاديث المتواترة لا يتجاوز عددها خمسمائة حديث تقريباً.

۲۷۴ المناوي: التعاريف: ص٣٠٦.

^{1&}lt;sup>۲۰</sup> ابن جماعة: المنهل الروي: ص٣٠٦؛ والمناوي: التعاريف: ص٣٠٦.

د- تقسيمات الآحاد باعتبارين مختلفين:

لخبر الواحد تقسيمان باعتبارين مختلفين، وتحت كل منهما أقسام كالجدول الآتي:



أ- أقسام الآحاد باعتبار عدد الرواة

١- الغريب

أ- تعريفــه:

لغةً: صفة مشبهة من "الغُربة والغرابة" بمعنى اسم الفاعل. وله معنيان فيها:

المنفرد في الجماعة بشيء ما. ٢) البعيد عن وطنه وأقاربه ٢٧٦.

اصطلاحاً: ما يتفرَّد بروايته شخصِّ واحدٌ، في أيِّ موضعٍ وقع التفرُّد به من السند^{٢٧٧}. وهذا يعني أن التفرد قد يكون في بعض حلقات السند، وقد يكون في جميعها. وإنما سُمِّيَ بـ"الغريب" لتفرُّدٍ في سنده.

ب- أقسام الغريب:

وللغريب قسمان: الغريب المطلق، والغريب النُّسْبِي، وتعريفهما ومسائلهما كالآتي:

١ - الغريب المطلق: ويقال له أيضا الفرد المطلق، وهو: ما كان التفرد في أصل سنده.
 وأصل السند هو طرفه الذي فيه الصحابي؛ بأن يرويه صحابيٌّ واحدٌ عن النبي ﷺ ٢٧٨. وإنما سُمِّي

٢٧٦ ابن منظور: لسان العرب: ٦٣٩/١ بقليل من التصرف.

۲۷۷ ابن حجر: شرح نخبة الفكر: ص٣١.

هذا الحديث "الغريب المطلق"؛ لأن الحديث الذي لا يوجد له من الصحابة إلاَّ راوِ واحدٌ لا يوجد له في الدنيا راوِ آخر غيره في طبقته على الإطلاق، فمن ثَمَّ هو يبقى غريباً فرداً إلى الأبد. مثاله: حديث: "إنما الأعمال بالنيات..." تفرَّد عمر بن الخطاب ﷺ بروايته عن النبي ﷺ.

٢- الغريب النّسْبي: ويقال له أيضاً الفرد النسبي، وهو ما حُكِمَ بتفرده بالنسبة لجهة خاصة، أي ما قُيِّدَ بجهةٍ خاصةٍ، وقد نَوَّعَه الحافظ ابن حجر إلى أربعة أنواع:

أ- ما قُيِّدَ برواية شخص عن شخص كقولهم: تفرد بهذا الحديث فلان عن فلان. مثل ما أخرجه البخاري قال: حدثنا خلاد بن يجيى، قال: حدثنا عبد الواحد بن أيمن، عن أبيه، قال: أتيتُ جابراً على فقال: إنّا يومَ الخندق نحفر، فعرضت كُدْيَةٌ شديدةٌ، فحاؤوا النبي على فقالوا: هذه كدية عَرَضَتْ في الخندق؟ فقال على: «أنا نازل». الحديث ٢٧٩.

فهذا الحديث تفرَّد بروايته عبد الواحد عن أبيه من حديث حابر بن عبد الله ﷺ، وإلا فهو روي عن غير حابر. مثل البراء بن عازب عند أحمد والنسائي وأبي يعلى ٢٨٠٠. وعبد الله بن عباس عند الطبراني ٢٨١. وعبد الرحمن بن عوف عند البيهقي ٢٨٢.

ب- ما قُيد ببلد معين كقولهم: تفرد بهذا الحديث أهل مكة، أو أهل المدينة، أو أهل المشام، مثل: ما رواه أبو داود عن أبي الوليد الطيالسي عن همام عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال: "أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر"، قال الحاكم: "تفرد بذكر الأمر فيه أهل البصرة من أول الإسناد إلى آخره" ٢٨٣.

ج- ما قُيِّدَ برواية أهل بلد عن شخص. مثاله ما رواه عبد الله بن بُرَيدة عن أبيه يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «القضاة ثلاثة، فاثنان في النار، وواحد في الجنة. فأما الاثنان فقاضٍ قضى بغير الحق وهو لا يعلم، فهو في النار، وقاضٍ قضى بغير الحق، وهو لا يعلم، فهو في النار،

۲۷۸ المصدر السابق.

۲۷۹ البخاري: المغازي، غزوة الخندق: رقم ۲۰۱.

٢٨٠ أخرجه أحمد في مسنده: ٣٠٣/٤ وقم١ ١٨٧١ والنسائي في الكبرى برقم٨٥٨، بإسناد حسن كما قال ابن حجر في الفتح: ٣٩٧/٧.

٢٨١ أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: ٣٧٦/١١ رقم٢٠٥٢.

TAT أخرجه البيهقي في دلائل النبوة: ٣٩٨/٣ رقم١٣٠٦.

٢٨٢ انظر: الحاكم: معرفة علوم الحديث: ص٥٦. وذكر أمثلة أخرى أيضاً.

وأما الواحد الذي هو في الجنة فقاضٍ قضى بالحق فهو في الجنة». فقد تفرد برواية هذا الحديث الخراسانيون. قال الحاكم: "تفرد به الحراسانيون؛ فإن رواته عن آخرهم مراوزة"٢٨٤.

د- ما قَيِّدَ برواية شخص عن أهل بلد، قال ابن حجر: وهو عكس الذي قبله، وهو قليل جداً، وصورته أن ينفرد شخص عن جماعة بحديث تفردوا به ٢٨٠.

ه- والنوع الحامس وهو: ما قَيِّدَ برواية أهل بلد عن أهل بلد أخرى. مثل ما رواه الحاكم من حديث الحسين بن داود بن معاذ البلخي، قال: ثنا الفضيل بن عياض، قال: ثنا منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله على: «يقول الله عز وجل للدنيا: يا دنيا! اخدمي من خدمني، وأتعبي يا دنيا! من خدمك».

قال الحاكم: "هذا حديث من أفراد الخراسانيين عن المكيين؛ فإن الحسين بن داود بلحيٌّ، والفضيل بن عياض عِدادُ في المكيين "٢٨٦.

فالغريب النسبي ليس تفرداً مطلقاً بأن لا يُرْوى ذلك الحديث إلاَّ من طريق واحد، بل هو تفرُّدُ مقيَّدٌ بجهة أو صفة خاصة كما تقدم.

ج- حكم الغريب بنوعيه:

الغريب قد يكون صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً وهو الغالب، وقد يكون موضوعاً.

د- أشهر المؤلفات في الحديث الغريب:

١ - غرائب مالك: للإمام الدار قطني (يوجد له بعض الأجزاء في المكتبة الظاهرية بدمشق).

٧- الغرائب والأفراد: للدار قطني، طبع أطرافُه لابن القيسراني، (ت٧٠٥هـ) في خمسة أجزاء.

٣- السنن التي تفرُّد بكل سنةٍ منها أهل بلدة: للإمام أبي داود السحستاني.

ه- أشهر مَظانٌ الحديث الغريب:

١- مسند البزار. ٢- المعجم الأوسط للطبراني ٢٨٠٠.

٢٨٤ الحاكم: معرفة علوم الحديث: ص٩٩. وأصل الحديث أخرجه أبو داود: الأقضية، برقم ٣٥٧٣، والترمذي: الأحكام، برقم ١٣٢٢.

۲۸۰ ابن حجر: النكت على ابن الصلاح: ۲۰۷/۲.

٢٨٦ الحاكم: معرفة علوم الحديث: ص ١٠١.

۲۸۷ انظر: ابن حجر: النكت على ابن الصلاح: ۲۰۸/۲.

٢- العزيز

أ- تعريفــه:

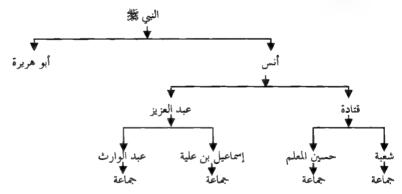
لغةً: هو صفة مشبّهة من "عَزَّ يَعِزُّ عِزَّا وعِزَّةً" بمعنى قليل ٢٨٨. أو صفة مشبهة من "عَزَّ يَعَزُّ عِزَّا" بمعنى قَويّ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَعَزَزْنَا بِثَالِثِ﴾ أي قُويناه بثالث ٢٨٩

اصطلاحاً: هو ما لا يكون رواته أقل من اثنين في كل طبقة؛ وإن زاد عليهما في بعض الطبقات لا في جميعها؛ لإنه إن زاد عليهما في جميع الطبقات فيصبح مشهوراً كما سيأتي.

ب- مثالـه:

ما رواه أنس بن مالك ﷺ، والبخاري عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم، حتى أكون أحبَّ إليه من والده، وولده، والناس أجمعين» متفق عليه.

فهذا الحديث رواه عن رسول الله ﷺ اثنان: أنس وأبو هريرة. ورواه عن أنس اثنان: قتادة وعبد العزيز بن صهيب. ورواه عن قتادة: شعبة وحسين المعلم. ورواه عن عبد العزيز اثنان: إسماعيل بن عُليَّة وعبد الوارث بن سعيد. ورواه عن كلِّ واحدٍ منهم جماعة ٢٩١٠. انظر الرسم التالي:



۲۸۸ الجوهري: الصحاح: ۸۸۵/۳، وابن منظور: لسان العرب: ۳۷٦/۰.

٢٨٩ الأمير الصنعاني: توضيح الأفكار: ٦/٣٠ ٤، ولسان العرب: ٣٧٥٤٠٦/٥. والآية من سورة يس رقم ١٤.

٢٦٠ ابن حمر: شرح النخبة: ٢٩، وتوضيح الأفكار: ٢٠٦/٢.

٢٩١ انظر: صحيح البحاري: الإيمان، رقم ١٥، ومسلم: الإيمان، رقم ٤٤، والنسائي: ١١٤/٨ - ١١١٠.

ج- حکمــه:

قد يكون العزيز صحيحا، أو حسناً، أو ضعيفاً، أو موضوعاً، ولا يلزم من كونه عزيزاً أن يكون صحيحاً لا محالة.

د- المؤلفات فيه:

لا توجد فيه مؤلفات مستقلة فيما أعلم، وذلك ربما لقلة وجوده.

٣- المشهور

لغــة: هو اسم مفعول من "الشهرة" أي معروف بين الناس، ودائر على ألسنتهم.

اصطلاحاً: ما لا يكون رواته أقل من ثلاثة في جميع الطبقات، أو زاد عليهم في بعض الطبقات لا في جميعها، أو زاد في جميعها بشرط أن لا تبلغ تلك الكثرة حد التواتر. وسُمِّي الطبقات لا في جميعها، أو زاد في جميعها بشرط أن لا تبلغ تلك الكثرة حد التواتر. وسُمِّي المشهوراً" لشهرته بين الناس لكونه رواه ثلاثة على الأقل في كل طبقة، والثلاثة جماعة ٢٩٢.

ب- مثالــه:

حديث: «قنت رسول الله ﷺ شهراً بعد الركوع، يدعو على رعل وذكوان». رواه عن النبي ثلاثة، وهم: أنس بن مالك، وابن عباس، وخفاف بن أبماء الغفاري ﷺ. ورواه عن أنس: قتادة وأبو مجلز وإسحاق بن عبد الله وعاصم. ورواه عن قتادة: سعيد بن أبي عروبة وشعبة ويزيد بن زريع. وعن شعبة جماعة. وكذلك رواه عن أبي مجلز: سليمان التيمي وغيره. ورواه عن سليمان جماعة. وكذلك رواه عن إسحاق: مالك وهمام وغيرهما. ورواه عن مالك جماعة ٢٩٣٣.

ج- المشهور اللغوي:

وقد يُطْلَقُ "المشهور" على المعنى اللغوي، وهو: "ما اشتهر على ألسنة الناس، من غير توفر شروط المشهور الاصطلاحي فيه"، فيشمل المشهور اللغوي الصور الآتية:

٢٠٢ ابن حجر: شرح النخبة: ص٢٨، والأمير الصنعاني: توضيح الأفكار: ٤٠٧/٣.

٢٩٣ انظر السيوطي: التدريب: ٢٧٤/٧، ومعظم كتب الحديث.

- ١- ما له إسناد واحد، مثل حديث: «إنما الأعمال بالنيات...».
- ٢- ما له إسنادان فأكثر، مثل حديث الحب كما في مثال "العزيز".
- ٣- ما له أكثر من إسنادين مثل حديث القنوت كما في مثال "المشهور".
- ٤ ما لا يوجد له إسناد أصلاً، مثل حديث: "نَحْرُكم يومُ صومِكم". لا أصل له ٢٩١

د- حكم المشهور الاصطلاحي واللغوي:

قد يكونان صحيحين، أو حَسَنين، أو ضعيفين، أو موضوعين. ولا يلزم من شهرتهما أن يكونا صحيحين لا محالة. ولكن إن صح المشهور الاصطلاحي فتكون له مِيْزَةٌ تُرَجِّحه على العزيز والغريب عند التعارض.

ه- أهم المؤلفات في المشهور اللغوي:

لا توجد في المشهور الاصطلاحي مؤلفات، وإنما توجد في المشهور اللغوي فقط، أهمها:

١- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: للسّخاوي محمد

بن عبد الرحمن (٣٠٢٠) وهو مطبوع. جمع فيه ألفاً وثلاثمائة وستة وخمسين (٩٠٦ه)

٢- كشف الخفاء ومُزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: للعَجْلوني إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الدمشقي (ت١٦٢٦ه)، لخص فيه ما كتبه في الأحاديث المشتهرة كلِّ من: ابن حجر والسخاوي وابن الديبع والسيوطي، وزاد عليهم زيادات، وهو أجمع كتاب في هذا الباب، يشتمل على (٣٢٨٢) حديثاً ٢٩٥٠. وهو مطبوع.

• المستفيض

لغــةً: هو اسم فاعل من "استفاض الخبر" إذا انتشر. اصطلاحاً: فيه خلاف بين العلماء على ثلاثة أقوال:

٢٩٤ ابن حجر: شرح التخية: ص٣٨-٢٩، والأمير الصنعاني: توضيح الأفكار: ٢٠٨/٣.

٢٩٠ يراجع لمعرفة المزيد من الكتب فيه، كتابي "تخريج الحديث" الطريقة الثانية، ص٧٤.

١- إنه مُرادِفٌ للمشهور الاصطلاحي.

٢- إنه أخص من "المشهور" بأن يكون عدد الرواة ثلاثة في "المستفيض" من أول السند إلى آخره، و لم يشترط صاحب هذا القول في "المشهور" ذلك العدد في طبقة الصحابي، وإنما بعدها، فعلى هذا: كلَّ مستفيض مشهور"، وليس العكس.

٣- إنه أعم من "المشهور" أي عكس القول الثاني، فعليه: كل مشهور مستفيض، وليس العكس ٢٩٦.

باعتبار القوة والضعف

خبر الواحد - سواء كان قدسياً أو مرفوعاً أو موقوفاً أو مقطوعاً، وسواء كان قولياً أو فعلياً أو تقريرياً أو وصفاً خِلْقياً، وسواء كان غريباً أو عزيزاً أو مشهوراً، - ينقسم باعتبار القوة والضعف إلى قسمين، هما: المقبول والمردود ٢٩٧:

١ - المقبول:

لغـةً: هو اسم مفعول من "القبول" وهو ضد الرد والرفض.

اصطلاحاً: هو ما ترجُّحَ صِدْقُ راويه.

حكمه: وحوب الاحتجاج والعمل به. وله عدة أقسام كما سيأتي بإذن الله تعالى.

٢- المردود:

لغــة: هو اسم مفعول من "الرد" بمعنى الرفض ضد القبول. فالمردود بمعنى المرفوض.

اصطلاحاً: هو ما لم يترجَّحْ صدقُ راويه.

حكمه: لا يُحْتَجُّ و لا يُعْمَل به على التفصيل الآتي مع أقسامه في مبحثه بإذن الله تعالى.

٢٦٦ انظر: ابن حجر: شرح النخبة: ص٢٨، والأمير الصنعاني: توضيح الأفكار: ١٧٣/٢.

٢٩٧ انظر الطحَّان: تيسير مصطلح الحديث: ص ٣٢.

١- الحديث المقبول وأقسامه

ينقسم "الحديث المقبول" إلى قسمين رئيسين هما: الصحيح والحسن، وكُلٌّ منهما ينقسم إلى قسمين هما: لذاته، ولغيره. وبذلك تبلغ أقسام "الحديث المقبول" أربعة أقسام، هي: الصحيح لذاته، والصحيح لغيره، والحسن لذاته، والحسن لغيره. وإليكم مسائلها بالتفصيل:

١ – الصحيح لذاته

أ- تعريفــه:

لغة: "الصحيح" صفة مشبَّهة من "الصحة"، وهي خُلُو الجسم من الأمراض. فالصحيح ضد المريض.

اصطلاحاً: هو ما اتصل سنده، بنقل العَدْل، تامِّ الضبط، عن مثله من أول السند إلى آخره، من غير شُذوذٍ، ولا علةٍ قادحةٍ ٢٩٨٠. وإنما سُمِّيَ هذا الحديث "صحيحاً لذاته" لأنه اكتسب هذه الصفة من ذات السند والمتن، لا من خارجهما.

ب_ شروط الصحيح لذاته:

ظهر من تعريف "الصحيح لذاته" أن له خمسة شروط، وأوَّلُ من فَصَّلَها الإمام الشافعي رحمه الله (ت٤٠٤ه) ٢٩٩ وهي: ١) اتصال السند. ٢) عدالة الرواة. ٣) تمام ضبطهم. ٤) سلامته من الشذوذ. ٥) سلامته من العلة. والثلاثة الأولى خاصة بالسند، والأخيران مشتركان بين السند والمتن، وتفصيلها كالآتي:

١ - اتصال السند:

وهو أن يكون جميع رواته قد أحذوا الحديث ممن فوقهم مباشرةً.

۲۹۸ انظر: ابن حجر: شرح النخبة: ص۳۷، والسيوطي: التدريب: ۱۹۹/۱.

٢٩٩ انظر: كتابه المعروف "الرسالة": ص٣٧٠ بتحقيق أحمد شاكر.

ويدل على هذا الأخذ المباشر ألفاظُ التحمُّل والأداء التي يستعملها الرواة، مثل: حدثني، حدثنا، أخبرني، أخبرنا، أنبأني، أنبأنا، سمعت، سمعنا. كل هذه الألفاظ وأمثالها صريحة في الأخذ والسماع مباشرة من الشيخ. وأما ألفاظ: "عن فلان، أن فلاناً قال، قال فلان، وأمثالها" فهذه ليست صريحة في الأخذ والسماع مباشرة، وإنما تحتمل للسماع ولغير السماع، لذلك إذا استعملها ثقةٌ غير مدلِّس فتُحْمَلُ على الأخذ المباشر. وأما إذا استعملها الله تعالى.

خرج هذا الشرط كل ما ليس بمتصل كالمعلق، والمرسل، والمعضل، والمنقطع، والمدلّس، والمرسل الخفي (كما سيأتي إن شاء الله)؛ لأنه إذا لم يكن متصلاً فمعناه أنه سقط من سنده واحدٌ أو أكثر، ويحتمل أن يكون ذلك الساقط ضعيفاً، فلا يكون الحديث صحيحاً.

٢ - عدالة الرواة:

العدالة مَلَكَةٌ تَحْمِلُ المرء على ملازمة التقوى والمروءة "... وتتحقق عدالة الراوي باحتماع الأمور الآتية: أن يكون مسلماً، وبالغاً، وعاقلاً، وغيرَ فاسقٍ، وغيرَ مخروم المروءة.

شرح تعريف العدالة:

1- الإسلام: وهو شرط في الأداء فقط، وليس للتحمل، فالكافر إذا سمع الحديث من النبي النبي الله أو غيره، في حالة كفره، ثم رواه بعد إسلامه، فيُقبَل حديثه هذا لزوال المانع "". مثل التَّنُوخي رسول هرقل وفي رواية: رسول قيصر - سمع منه الله في حالة كفره، وروى ما سمعه بعد إسلامه، كما قال السيوطي "". ومثل حديث جبير بن مطعم المتفق عليه «أنه سمع النبي المغرب بالطور»، وكان قد جاء في فداء أسرى بدر قبل أن يسلم. وفي رواية للبخاري: "وذلك أول ما وقر الإيمان في قلبي """. وأما إذا حدث به حالة كفره فلا يقبل إذ لا يؤمن عليه الكذب.

٣٠٠ ابن حجر: شرح النخبة: ٣٨٠.

٢٠١ ابن الصلاح: مقدمته: ص ٢٤١.

٢٠٠ السيوطي: التدريب: ١٩٦/١.

٢٠٢ أخرجه البخاري في صحيحه برقم ٢٨٨٥، و٣٧٩٨.

٢- البلوغ: لأنه مناط تحمُّل المسؤوليات والالتزام بالواجبات. وهو أيضاً شرط للأداء وليس للتحمل، فإذا سمع الطفل المميِّز، وأدَّاه بعد البلوغ تُقْبَل روايتُه، وأما إذا حدَّثَ به في صِباه فلا تُقبَل *** لعدم اتسامه بالجِدِّ والانضباط في غالب أحواله، ولعدم شعوره بالمسؤولية أمام الله.

٣- العقل: ليحصل الصدق ويضبط الكلام، وفاقده لا يحصل له ذلك.

٤ - سلامته من أسباب الفسق: والفسق هو ارتكاب الكبائر، والإصرار على الصغائر، والابتداع ببدعةٍ مُكفِّرةٍ أو مُفسِّقةٍ. فمعنى كون الراوي غيرَ فاسق أن لا يكون مرتكباً للكبائر، ولا مصرراً على الصغائر، ولا مبتدعاً ببدعةٍ مُكفِّرةٍ أو مُفسِّقة. وإنما لا يُقبَل حديثه إذ لا يؤمن عليه الكذب.

هـ سلامته من خوارم المروءة: والمروءة وهي آدابً إنسانية تَحْمِلُ الإنسانَ على
 التحلّي .عماسن الأخلاق وجميل العادات، والتخلّي عن مساوئ الأخلاق وسيئ العادات.

خوارم المروءة أمران:

أ- الصغائر الدالة على الخِسَّةِ كسرقة لُقْمةٍ أو شيءٍ حقيرٍ، أو التطفيف بالشيء اليسير.

ب- المباحات التي تُسبّب الاحتقار، وتَذهب بكرامة الإنسان ووقاره وهيبته، كالبول في الطريق، والأكل في الطريق، وكثرة المزاح والضحك الخارجة عن حد الأدب والاعتدال، وغيرها من الأمور التي المرجع فيها العُرْف والعادة. ومعيوبيتها ترجع إلى العرف والعادة، أي ما يعتبر عيباً في العرف والعادة. وهما يختلفان باختلاف الزمان والبيئة، فقد يكون الشيء خارقاً للمروءة في عصر دون عصر، أو بيئة دون بيئة، فمثلاً جعل العلماء قديماً المشي عاري الرأس، والأكل في المطعم، خارقين للمروءة، وهما في زماننا ليسا مُخلِّين ها "".

فمعنى "كون الراوي غير مخروم المروءة" أن لا يصدر عنه ما يُذْهِب وقارَه وهيبتَه من أقوال، ولا ما يجعله مَعيباً عند الناس من أفعال.

وخرج بشرط العدالة حديث الكافر والفاسق، والمجنون والصبي، والمجهول والمبهم.

٢٠٤ ابن الصلاح: مقدمته: ص ٣٤١.

[&]quot;" انظر: السخاوي: فتح المفيث: ٢٨٨/١، والفيومي: المصباح المنير: ٣٣٤/٣ مادة: "مرا".

وتُعْرِف العدالة بأحد الأمرين الآتيين:

1- الاستفاضة والشهرة: بأن يشتهر الراوي بالعدالة والصدق واستقامة الأمر ونباهة الذكر، ويشيع الثناء عليه بالثقة والأمانة مثل: الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبوعة، والقاضي أبي يوسف ومحمد بن حسن الشيباني صاحبي الإمام أبي حنيفة، وشعبة، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، ويجيى بن مَعين، وعلي بن الْمَدِيني، وأمثالهم. فهؤلاء الأئمة لا يُحتاج فيهم إلى البحث عن عدالتهم، أو إلى أقوال أئمة الجرح والتعديل فيهم.

7 تعديل أثمة الجرح والتعديل من معاصريه في أغلب الأحيان: وذلك في حق مَنْ خَفِي آمره ممن لم يبلغ درجة الاشتهار بين الناس "": بأن يُنُصَّ إمامٌ – من أهل هذا الشأن ممن يُقبَل قوله في الجرح والتعديل – على عدالة الراوي. هذا على الصحيح الذي اعتمده ابن الصلاح "" وغيره. وقيل: لا بد من تعديل اثنين على الأقل. وقد توسع ابن عبد البر في هذه المسألة توسعاً لم يرتضه بعض المحققين، وذلك أنه قال: "كل حامل علمٍ معروفِ العناية به فهو عدل محمول أمرُه على العدالة حتى يتبين حرحه "".

ويُقبل تعديل العبد والمرأة إذا كانا عارفين بما يجب أن يكون عليه العدل وما يحصل به الجرح، وذلك لأنه يُقبل خبرُهما فيقبل في الجرح والتعديل.

٣- ضبط الراوي:

أي يكون جميع رواته على تمام الضبط. وهو على نوعين ٢٠٩:

أ- ضبط صَدْرٍ: وهو أن يحفظ الراوي ما سمعه من شيخه بحيث يتمكن من استحضاره
 متى شاء، من حين سماعه إلى حين أدائه وروايته لتلاميذه.

ب- ضبط كتاب: وهو محافظته على كتابه، وصيانته عن أن يدخل فيه تغييرٌ مَّا، من
 حين سماعه فيه وتصحيحه إلى أن يؤدِّي ويروي منه، ولا يعيره إلاَّ لمن يثق فيه.

و يُعْرَفُ الضبط بما يلي من أنواع المقارنة:

٣٠٦ الخطيب: الكفاية في علم الرواية: ص١٤٧، والسيوطي: التدريب: ٣٠١/١.

٣٠٧ ابن الصلاح: مقدمته: ص١٠٩.

٣٠٨ ابن الصلاح: مقدمته: ص٥٠٥، وانظر: عتر: منهج النقد في علوم الحديث: ١٠٤-١٠٠.

٣٠٩ انظر مباحثه في: ابن الصلاح: مقدمته: ص٢١٨، والسخاوي: فتح المغيث: ٢٨٦/١.

١- مقارنة روايات عددٍ من أصحاب رسول الله ﷺ بعضها مع بعض.

٢- مقارنة روايات محدثٍ واحدٍ في أزمنةٍ مختلفةٍ.

٣- مقارنة روايات عددٍ من التلاميذ لشيخ واحدٍ.

٤- مقارنة رواية المحدث ورواية أقرانه أثناء الدرس.

٥- مقارنة الكتاب مع الذاكرة، والكتاب مع الكتاب.

٦- مقارنة رواية الراوي مع النصوص القرآنية.

فإن وافقت رواية الراوي مع ما تقدم من أنواع المقارنة فهو ضابط، ولا تَضُرُّ مخالفتُه النادرة، فإن كثُرت مخالفته وندرت موافقته، اختلَّ ضبطه و لم يُحْتَجَّ بحديثه ٣١٠.

وتخرج من شرط الضبط أحاديثُ كلِّ مَنْ ليس عنده هذا الضبط.

٤ - سلامته من الشذوذ:

أي لا يكون الحديث شاذاً. والشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، أو لجماعةٍ من الثقات. وسيأتي مزيد من التفصيل في مبحث "الشاذ" بإذن الله تعالى.

٥- سلامته من العلة القادحة:

أي لا يكون الحديث معلولاً. والعلة هي سببٌ خفيٌّ يَقْدَح في صحة الحديث، مع أن ظاهرَه السلامةُ منه، كوهم الثقة وما شابحه، كما سيأتي في مبحث "المعلول" إن شاء الله.

وإنما وُضِعَ هذان الشرطان الأخيران -سلامته من الشذوذ والعلة- لتنقية الأحاديث التي دخل في أسانيدها أو متولها وهم من الثقات.

ج- مثال الحديث الصحيح لذاته:

ما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه فقال:

"حَدَّثَنا عبد الله، قال: أخْبَرَنا مالكٌ، عن ابن شهاب، عن محمد بن جُبَيْر بن مُطْعِم، عن أبيه، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ «قرأ في المغرب بالطور» "^{٣١١}.

٢٠٠ الطيبسي: الخلاصة: ص٨٦. وانظر أيضاً: الأعظمي: منهج النقد عند المحدثين: ص ص٦٧.

هذا الحديث صحيح لذاته؛ لأن سنده متصلٌ من أوله إلى آخره كما دلت عليه ألفاظ التحمل والأداء التي استعملها الرواة وهم ثقات غير معروفين بالتدليس، ورجاله عدول، ضابطون ضبطاً تامَّا، وهو سالمٌ من الشذوذ، والعلة.

د– حکمـــه:

يجب العمل به في العقائد، والعبادات، والمعاملات، والأحكام الأخرى، والفضائل والآداب وغيرها من القضايا الشرعية، وذلك بإجماع المحدثين والأصوليين والفقهاء.

ه- مراتب الصحيح لذاته:

لحديث الصحيح لذاته سبع مراتب، وهي:

١- ما اتفق عليه البخاري ومسلم، ويقال له: "متفق عليه". وهي أعلى المراتب.

٧- ثم ما انفرد البخاري عن مسلم.

٣- ثم ما انفرد به مسلم عن البخاري.

٤- ثم ما كان على شرطهما، ولم يُخرِّجاه في صحيحيهما.

٥- ثم ما كان على شرط البخاري، ولم يخرجه في صحيحه.

٦- ثم ما كان على شرط مسلم، ولم يخرجه في صحيحه.

٧- ثم ما صَحَّ عند غيرهما من أئمة الحديث، ثما لم يكن على شرطهما أو على شرط أحدهما، مثل أن يكون الحديث صحيحاً عند ابن خُزيَمة مثلا، أو عند ابن حبان، أو عند غيرهما.

و- المراد من شرط الشيخين أو شرط أحدهما:

ومعنى كون الحديث على "شرط الشيخين، أو على شرط أحدهما" هو أن يكون ذلك الحديث مروياً من طريق رجال البخاري ومسلم، أو رجال أحدهما، في الأصول، لا رجالهما أو أحدهما في المتابعات والشواهد، مع توفر باقى شروط الصحة ٢١٢.

٢١١ البخاري: كتاب الأذان: برقم٥٧٦.

٣١٢ انظر: ابن حجر: شرح النحبة: ص٤٤.

ز- معنى قول المحدثين: "هذا حديث صحيح"، و"هذا حديث غير صحيح":

ومعنى قول المحدثين في حديث: "هذا حديثٌ صحيحٌ" هو أن أغلب الظن أن الشروط الخمسة توافرت فيه ظاهراً، لا أنه مقطوعٌ بصحته في حقيقة الأمر، وذلك لإمكان نسيان أو خطأ أو وهم الثقة.

وكذلك قولهم في حديث: "هذا حديث غير صحيح" معناه أن أغلب الظن أنه غير صحيح لعدم توافر شروط الصحة فيه ظاهراً، لا أنه خطأً أو نسيانٌ أو وهم الوكذب في حقيقة الأمر، وذلك لإمكان إصابة من هو كثير الخطأ أو النسيان أو الوهم، أو لاحتمال صدق من هو كذاب "".

ح- عناية المحدثين بالسند من صميم عنايتهم بالمتن:

إن الهدف الأساس لنقد السند هو حدمة المتن؛ لأنه متى ما كان الرواة من الثقات الأثبات كان الاطمئنان إلى صحة ما نقلوه أكثر؛ إذ من الأمر الطبيعي في البشر أن يقع الخبر الذي ينقله الصادق الضابط في أنفسهم موقعاً حسناً، ويقع ما ينقله الكاذب أو كثير النسيان والخطأ موقع الشك والريبة، وعلى هذا فاعتناء المحدثين بالإسناد هو من صميم اعتنائهم بالمتن المنقول به.

ط- صحة السند أو حسنه لا يستلزم صحة المتن أو حسنه:

مما اتفق عليه المحدثون جميعاً أن صحة السند أو حُسنه لا تستلزم صحة المتن أو حُسنه، وكذا العكس. وقد أكدوا أنه قد يصح السند أو يحسن لاستجماعه شروط الصحة أو الحُسن، ولا يصح المتن أو لا يحسن لشذوذ أو علة فيه، وكذا العكس، أي قد لا يصح السند أو لا يحسن لعدم استجماعه شروطهما، ويصح المتن أو يحسن لورود دلائل على صحته أو حُسنه من وسائل أحرى كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

يقول ابن القيم (ت٧٥١ه): "وقد علم أن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث، وليست موجبة لصحته؛ فإن الحديث إنما يصح بمجموع أمور، منها: صحة

^{۳۱۲} انظر: السيوطى: التدريب: ٧٦-٧٥/١.

سنده، وانتفاء علته، وعدم شذوذه ونكارته، وأن لا يكون روايه قد خالف الثقات أو شذ عنهم"" الله عنهم" " " الله عنهم" " " الله عنهم" " " الله عنهم " " الله

ي- المؤلفات الخاصة بالحديث الصحيح:

أولها صحيحُ الإمام البخاي، ثم صحيح الإمام مسلم، وهما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى، ثم موطأ الإمام مالك، رحمهم الله تعالى.

ك- مظان الأحاديث الصحيحة:

هي معظم كتب الحديث غير الخاصة بالضعيفة والموضوعة، مثل: صحيح ابن حزيمة، وصحيح ابن حبريمة، وصحيح ابن حبان، والمستدرك على الصحيحين للحاكم، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، وشرح معاني الآثار للطحاوي، وغيرها كثير.

٢- الصحيح لغيره

تعريفه اصطلاحاً: هو في الأصل حديث حَسن لذاته، وُجدَت له طريق أو طرق أخرى مثله أو أحسن منه "". سُمِّي "الصحيح لغيره" لأن صحته لم تأت من ذاته، وإنما جاءت من انضمام غيره إليه.

ب- مرتبتــه:

هو أقل من الصحيح لذاته، وأعلى من الحسن لذاته الآتي، فلذلك يُقَدَّم الصحيح لذاته عليه، ويقدم هو على الحسن لذاته، عند التعارض بينهما.

ج– حکمـــه:

يُحْتَجُّ به كالصحيح لذاته في العقائد والأحكام، والعبادات والمعاملات، والأخلاق والآداب، وغيرها من شؤون الدنيا والآخرة.

٢١٤ ابن القيم: الفروسية: ص٢٤٥-٢٤٦. وانظر حوله ابن الصلاح: المقدمة: ص١١٣، والتدريب مع التقريب وغيرهما.

٢١٥ ابن حجر: شرح النخبة: ص٤٦.

د- مثال ارتقائه بمثله:

ما رواه أبو داود والترمذي والحاكم وغيرهم من طريق عبد الملك بن الربيع بن سبرة، عن أبيه، عن حده، قال: قال رسول الله على: «عَلَموا الصبيّ الصلاة ابن سبع سنين، واضربوه عليها ابن عشر» واللفظ للترمذي "١٦. وقال الترمذي: "حديث سبرة بن معبد الجهني حديث حسن صحيح". وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم، فقد احتجّ بعبد الملك بن الربيع بن سبرة عن آبائه". ووافقه الذهبي. وقال النووي: "حديث حسن "٣١٧".

قلتُ: والقول بتحسينه أولى من تصحيحه؛ لأن عبد الملك بن الربيع قال الذهبي فيه: "صدوق إن شاء الله، ضَعَّفَه يحيى بن معين فقط" "١٦٨. وقال ابن حجر: "وَثَقَه العجلي" "١٩٦. ثم الإمام مسلم لم يحتج به في الأصول، وإنما ذكره في المتابعات، كما قال ابن حجر "٢٠.

ولعل من صحَّحه صَحَّحه لشاهده الذي رواه أبو داود وأحمد وابن أبي شيبة والحاكم وغيرهم من طريق سوَّار أبي حمزة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حده، قال: قال رسول الله ﷺ: «مُرُوا أولادَكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر سنين... » ٣٢١.

وسوار أبو حمزة حديثه صدوق له أوهام ٣٢٢، ومثله في مرتبة الحسن لذاته. وبانضمام هذا الحديث إلى حديث سبرة بن معبد أصبح حديث سبرة صحيحاً لغيره بطريق مثلِه.

ه- مثال ارتقائه بأحسن منه:

ما رواه الترمذي وأحمد وغيرهما من طريق محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لو لا أن أَشُقَّ على أميّ لأمرتهم بالسّواك عند كل

٣٦٦ أبو داود: السنن: ٣٣٢/١ رقم٤٩٤، والترمذي: الجامع: ٢٥٩/٢ رقم٧٠٤، والحاكم: المستدرك: ٢٠١/١.

٢١٧ النووي: رياض الصالحين: ص١٤٨ رقم٧٠٣.

٣١٨ الذهبي: الميزان: ٧٥٤/٢، والمغني في الضعفاء: ٧٠٥/٢.

۲۱۹ ابن حجر: التقريب: ص۲۱۸.

٣٢٠ ابن حجر: تمذيب التهذيب: ٣٩٣/٦.

٢٦١ أبو داود: ٣٣٤/١ رقم ٤٩، وأحمد: ١٨٧/١، وابن أبي شيبة: المصنَّف: ٣٤٧/١، والحاكم: ١٩٧/١.

٣٢٢ ابن حجر: التقريب: ص ١٤٠.

صلاة» "٢٢". قال الترمذي: "حديث أبي هريرة صحيح، وإنما صح لأنه قد روي من غير وحه "٢٢". قلت: إنما قال الترمذي ذلك لأن "محمد بن عمرو صدوق، في حفظه شيء، وحديثه في مرتبة الحسن "٣٢٥". وله متابعات بعضها صحيح فقد أخرج البحاري ومسلم من طريق أبي الزّناد عبد الله بن ذكوان، عن الأعرج، عن أبي هريرة مثله"، فبانضمامه إلى طريق محمد بن عمرو أصبح طريق محمد بن عمرو صحيحاً لغيره بطريق أحسن منه حالاً.

٣- الحسن لذاته

أ- تعريفــه:

لغةً: الْحَسَنُ صفةً مشبَّهةٌ من "الْحُسن" ضد القبح. فالحسن هو الجميل ٢٢٦.

اصطلاحاً: هو ما اتصل سنده من أوله إلى آخره، بنقل العدل، الضابط ضبطاً أخف من ضبط رواة الحديث الصحيح، دون شذوذ، ولا علة ٣٢٧.

وسُمِّيَ هذا الحديث "حسناً لذاته" لأن حُسْنه جاء من ذات السند والمتن، لا من خارجهما.

والفرق بينه وبين الصحيح لذاته هو خفة ضبط بعض أو جميع رواة الحسن لذاته، بينما رواة الصحيح لذاته تامُّو الضبط.

ب- شروط الحسن لذاته:

ظهر من تعريف الحسن لذاته أن له خمسة شروط أيضاً، وهي:

- ١) اتصال السند.
 - ٢) عدالة الرواة.
- ٣) كون ضبط رواته أخفَّ قليلاً من ضبط رواة الصحيح لذاته.

٣٢٣ الترمذي: الطهارة، ٣٤/١ وقم٢٢، وأحمد: المسند: ٢٥٩/٢ والطحاوي: شرح معاني الآثار: ٤٤/١.

٣٢١ بتصرف قليل.

٢٠٥ ابن حجر: أجوبة عن أحاديث وقعت في مصابيح السنة ووُصِفت بالوضع: ٣١٠/٣.

٣٢٦ ابن منظور: لسان العرب: ١١٤/١٣.

٢٢٧ ابن حجر: شرح النخبة: ص20.

٤) سلامته من الشذوذ.

٥) سلامته من العلة. وتقدم تفصيل هذه الشروط في تعريف الصحيح لذاته.

ج- حکمــه:

هو كالصحيح في الاحتجاج به في العقائد، والعبادات والمعاملات، وغيرها.

د- مرتبتسه:

هو في المرتبة بعد "الصحيح لغيره"، وقبل "الحسن لغيره"، فإذا تعارض مع الصحيح لذاته أو الصحيح لغيره فيقدَّما عليه، وكذلك إذا تعارض هو مع الحسن لغيره يُقدَّم عليه.

ه- مثاله:

ما رواه الإمام الترمذي في جامعه، فقال: "حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا جعفر بن سليمان الضُّبَعي، عن أبي عمران الْحُوني، عن أبي بكر بن أبي موسى، قال: سمعتُ أبي بحضرة العدوِّ يقول: قال رسول الله ﷺ: «إن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف».

قال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث جعفر بن سليمان الضبعي "٣٢٨". قلت: رجاله الأربعة ثقات، غير جعفر بن سليمان الضبعي فإنه خف ضبطه، فلذلك نزل حديثه عن مرتبة الصحيح لذاته إلى الحسن لذاته، ولا يمكن ترقيته إلى الصحيح لغيره إذ ليس له طريق آخر أو شاهد كما أشار إليه الترمذي بلفظ "غريب لا نعرفه ...".

و- مظان الحديث الحسن لذاته:

معظم كتب الحديث، خاصةً جامع الترمذي وهو الأصل في معرفة الحسن، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، وسنن الدارقطني، وسنن البيهقي.

٢٦٠ الترمذي: الجهاد، ٣٠٠/٥ مع التحقة. وفي النسخة المطبوعة بتحقيق أحمد شاكر جاء كلام الترمذي هكذا: "صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث جعفر الضبعي" (١٨٦/٤).

٤ – الحسن لغيره

أ- تعريفه:

اصطلاحاً: هو "حديثٌ ضعيفٌ ضعفاً خفيفاً، تقوَّى بتعدُّد طُرُقِه "٢٦، أو بإحدى الطرق الثلاثة الأحرى التي زدتما في الفصل الثالث لهذا الباب.

يُسْتفاد من هذا التعريف أن الحسن لغيره في الأصل حديث ضعيف يرتقي إلى درجة الحسن لغيره بشرطين، وهما:

١- أن يكون ضعفه حفيفاً: بأن يكون سببُ ضعفه سوء حفظ أحد الرواة، أو الانقطاع في السند، أو الجهالة في الرواة. ومن ثم فيستجق للترقية إلى الحسن لغيره الأحاديث الآتية: المعلق، والمرسل، والمعضل، والمنقطع، والمدلس، والمرسل الخفي، وحديث المحتلط والمتلقن والمجهول والمبهم ٢٣٠.

وأما إذا كان ضعفه شديداً: بأن يكون سببُه الكَذِبَ، أو التهمةَ بالكذب، أو الفسقَ، أو مخالفةَ الثقات، أو الوهم، فحينئذٍ لا يرتقي إلى درجة الحسن لغيره.

فمن ثُمَّ لا يرتقي إلى الحسن لغيره الأحاديث التالية: الحديث الموضوع، والمتروك، وحديث الفاسق (المنكر). وكذلك الحديث الشاذ بأنواعه الستة: المدرج، والمقلوب، والمزيد في متصل الإسناد بشروطه، والمضطرب، والمصحَّف، والمحرَّف. وكذلك المنكر، والمعلول؛ لأن هذه الأحاديث لا فائدة في ترقيتها لأن العمل بمقابلها من أضدادها: غير المدرج، وغير المقلوب، وغير المزيد في متصل الإسناد، وغير المضطرب، وغير المصحف، وغير المحرف، والمحفوظ، والمعروف، وغير المعلول. ولنا عودة إلى هذه النقطة في فصل مستقل كما قلنا.

٢- أن يكون قد رُوِيَ من طريق آخر مثلِه، أو أقوى منه ٣٣١، أو اعْتُضِدَ بإحدى الطرق الثلاثة الأخرى التي زدتما في الفصل الثالث لهذا الباب. وسيأتي المثال قريباً بإذن الله.

٢٢٩ ابن الصلاح: مقدمته مع التقييد والإيضاح: ص٣٣.

٣٠٠ وسوف نتكلم على هذه النقطة في فصل مستقل بإذن الله تعالى.

٢٣١ انظر: ابن الصلاح: مقدمته مع التقيد: ص٣٦-٣٧، وابن حجر: شرح النخبة: ص٨٣، وابن جماعة: المنهل الروي: ص٣٦.

ب- مرتبتــه:

هو في المرتبة الأخيرة للمقبول، فيُقَدَّم عليه ما سبق من الأنواع الثلاثة عند التعارض.

ج- حکم<u>ـــ</u>ه:

هو مقبولٌ يُحْتَجُّ به في العقائد والأحكام، والعبادات والمعاملات، والأخلاق والآداب.

د- مثال ارتقاء الضعيف بمثله الضعيف:

قال الترمذي: "حدثنا علي بن حُجْر، حدثنا حَفْص بن غِياث، عن حجاج، عن عطية، عن ابن عمر، قال: «صليتُ مع النبي الظهرَ في السفر ركعتين، وبعدها ركعتين».

وقال الترمذي: "هذا حديث حسن [أي لغيره]، وقد رواه ابن أبي ليلى عن عطية ونافع عن ابن عمر" ثم ذكره بسنده، وقال فيه أيضاً: "هذا حديث حسن [أي لغيره]""". قلت: وذلك لأن الحجاج وهو ابن أرطاة في الطريق الأول صدوق كثير الخطأ والتدليس، وابن أبي ليلى وهو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى في الثاني صدوق سيئ الحفظ حداً، لذلك ضعّفت مروياقهما. وإنما حسَّن الترمذي حديثيهما بتعاضد كلِّ منهما بالآخر.

ه- مثال ارتقائه بأقوى منه:

ما روي من طريق خُصَيف، عن عكرمة وبحاهد وعطاء، عن ابن عباس، أن النبي على قال: «الحائض والنَّفَساء إذا أتتا على الوقت تغتسلان وتحرمان وتقضيان المناسك كلها غير الطواف بالبيت» "٣٦". هذا الحديث ضعيف لأن "خصيفاً وهو ابن عبد الرحمن الحراني صدوق سيئ الحفظ، خلط بآخره "٢٢٤"، إلا أن له شاهِدَين: من حديث عائشة أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما "٣٥، وحديث جابر رواه البخاري ومسلم "٣٠. فبذلك ارتقى حديث ابن عباس الضعيف ضعفاً خفيفاً بحديث عائشة وجابر الصحيحين إلى الحسن لغيره.

٢٣٢ الترمذي: الجمعة، باب ما جاء في التطوع في السفر: ٢٣٧/٢ رقم ٥٥٤٤٩، ٥٥٤٤٩.

٣٣٣ أبو داود: المناسك: ٧٧٧/ رقم ٤٧٤٤، والترمذي: الحج: ٣٧٣/٣ رقم، وأحمد: ٣٦٤/١.

٣٢٤ ابن حجر: التقريب: ص٩٦، وبرهان الدين الحلبي: الاغتباط بمن رمي بالاختلاط: ص٥٥.

^{٢٣٥} البخاري: الحيض برقم ٣١٠، و٣٤، ١٤٨١، ٤١٣٤، ومسلم: الحج، ٨٧٠/٢ – ٨٨٠ رقم، ١٢١.

٢٢٦ البخاري: برقم ١٦٩٣، ومسلم: الحج، ١٨١/٢ رقم ١٣١٣.

و- صفات الحديث المقبول:

تبين مما سبق من مباحث الأقسام الأربعة للحديث المقبول أن للحديث المقبول صفات، إذا توفرت في حديثٍ يكون الحديث مقبولاً يُحتجُّ به، وإلا فلا، وهذه الصفات هي:

1- اتصال السند. 1- وعدالة الرواة. 1- وسلامة السند والمتن من الشذوذ. 1- وسلامتهما من العلة القادحة. 1- وكمال ضبط الرواة كما في الصحيح لذاته. 1- أو تفرُّد مَنْ ضبطه أخف قليلاً من ضبط ضبط رواة الصحيح كما في الحسن لذاته. 1- أو اعتضاد حديث مَنْ ضبطه أخف قليلاً من ضبط رواة الصحيح بأحد طرق الترقية. 1- أو ضعف الحديث بالانقطاع في السند أو سوء ضبط أو حهالة أحد رواته أو جميعهم، واعتضاده بأحد طرق الترقية كما في الحسن لغيره 1-

٢ - الحديث المردود وأقسامه

هو- كما تقدم - "ما لم يترجح صدق راويه"، وذلك بسبب فَقْد شرطٍ أو أكثر من شروط القبول التي سبق ذكرها.

ب- أسباب رد الحديث والأقسام المترتبة عليه:

أسباب رد الحديث كثيرة، ولكنها - في الجملة - تنحصر في سببين رئيسين، وهما:

١ – سَقُطُّ من الإسناد. ٢ – طعنٌ في الراوي.

وتحت كلُّ منهما أقسامٌ متعددة كما في الجدول الآتي بعد قليل.

لقد قَسَّمَ العلماء الحديثَ المردودَ إلى أقسامٍ كثيرةٍ، أوصلها بعضهم كأقسام عقلية وخيالية إلى ثلاثمائة وواحد وثمانين (٣٨١) قسماً، أو خمسمائة وعشرة (٥١٠) أقسام.

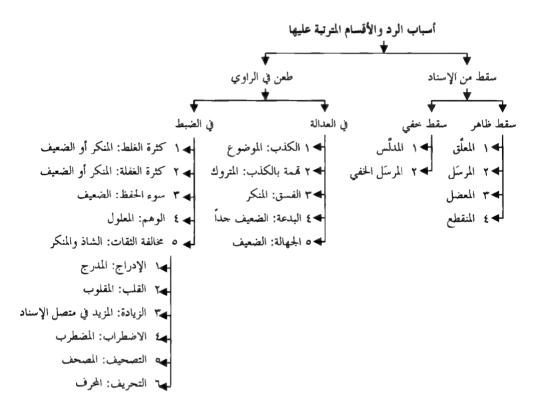
ولكنها حسب التقسيم الواقعي الموجود في الأحاديث هي تسعة وأربعون (٤٩) قسماً كما قال الجافظ العراقي ٣٢٨.

٣٣٧ انظر: العراقي: شرحه لألفيته: ١١٣/١، وابن حجر: النكت على ابن الصلاح: ٤٩٣/١.

۳۲۸ انظر السيوطي: تدريب الراوي: ۱۷۹/۱.

وأطلقوا على كثيرٍ من تلك الأقسام أسماءً خاصةً بها، مثل: المعلَّق، والمرسَل، والمعضل، والمنقطع، والمدلَّس، والمرسل الخفي، والموضوع، والمتروك، والمنكر، والشاذ، والمدرج، والمقلوب، والمزيد في متصل الإسناد، والمضطرب، والمصحَّف، والمحرَّف، والمعلول.

ومنها ما ليس له اسم خاص، فسَمَّوه باسم عام وهو "الضعيف" مثل حديث المبتدع، والمجهول، والمبلقِّن، وسيئ الحفظ، والمختلط كما في الجدول الآتي:



وقبل أن نتكلم عن هذه الأقسام التي لها اسم خاص نودٌ أن نتحدث أولاً عن "الضعيف" الذي يُعْتَبر الاسم العام لنوع المردود.

الضعيف ومسائله

لغـةً: الضعيف صفة مشبهة من "الضعف"، وهو ضد القوة، فالضعيف ضد القوي.

اصطلاحاً: هو ما لم تحتمع فيه صفات القبول. وله تعريفات أخرى، وإنما اخترنا عليها هذا التعريف؛ لأنه أخصر وأجمع وأدق كما قال الحافظ ابن حجر ٣٣٩.

ب- مراتبــه:

تتفاوت مراتب الحديث الضعيف بحسب تفاوت ضعف الحديث شدةً وخفةً، وبحسب الصفة التي فقدت من صفات القبول... وهكذا؛ فإننا نرى أنه يمكن أن يُقسَّم الضعيف إلى مراتب، بعضها أشد ضعفاً من البعض الآخر، وكلما كان الحديث أشدَّ في الضعف كان أبعد عن إمكانية قبوله للتقوية في حال وجود عاضد، وكلما خفَّت درجة الضعف كانت إمكانية جبر الضعف الذي فيه وإمكانية ارتقائه للحسن لغيره أكثر.

ومن أسباب الضعف الشديد في الحديث أن يكون الحفاظ قد حكموا على الحديث به لفقدان صفة العدالة – ماعدا الجهالة – في أحد رواته، فإذا فقدت هذه الصفة في اثنين من الرواة مثلاً كان الحديث أشد ضعفاً من الحديث الذي فقدت هذه الصفة في واحد من رواته، وإذا كانوا ثلاثة اشتد السند وهياً، وهكذا. وعلى هذا فمراتب الضعيف كالتالي:

- الْمُضَعَّف (وهو المختلف في تضعيفه وتصحيحه).
 - ٢. ثم الضعيف.
 - ٣. ثم الضعيف حداً.
 - ٤. ثم المنكر.
 - ٥. ثم الواهي.
 - ٦. ثم أوهى الأسانيد.
 - ٧. ثم الموضوع، وهو شرُّ أنواعه ٣٠٠.

٣٣٩ ابن حجر: النكت على ابن الصلاح: ٤٩١/١. وانظر ابن جماعة: المنهل الروي: ص ٣٨، والسيوطي: تدريب الراوي: ١٧٩/١.

٢٤٠ الطحان: تيسير مصطلح الحديث: ص٣٦٤ ونور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث: ص٣٨٩-٢٩٠.

ج- حكم رواية أو ذكر الحديث الضعيف:

يجوز رواية أو ذكر الحديث الضعيف من غير بيان ضعفه بشرط أن لا يتعلق ذلك الحديث بالعقيدة، أو الحلال والحرام، أو الأحكام الشرعية الأخرى، ويجوز روايته أو ذكره إذا كان في المواعظ، أو الترغيب والترهيب، أو الفضائل والقصص، وما شابه ذلك. هذا ما عليه جمهور المحدثين منهم: سفيان الثوري (ت١٦١ه)، وابن المبارك (ت١٨١ه) وابن مهدي (ت١٩٨٨)، وأحمد بن حنبل (ت٢٤٦ه)، وأبو زكريا العنبري (٣٤٤ه).

ولكن من أراد أن يذكر حديثاً ضعيفاً بدون سنده، فعليه أن يذكر صيغةً تُشْعِرُ بضعفه كأن يقول: "رُوِيَ عنه على كذا"، أو "يُرْوَى عنه كذا"، أو "بَلَغَنَا عنه كذا"، أو "ورد عنه كذا"، أو "جاء عنه كذا"، أو "تُقِلَ عنه كذا" وما أشبه ذلك من صِيَغِ التمريض. ولا يجوز له أن يذكره بصيغة الجزم، فلا يقول: "قال أو يقول رسول الله على"، أو "عن رسول الله على"، أو "عن رسول الله على"

وأما الحديث الصحيح أو الحسن بنوعيهما فيُذْكر بصيغة الجزم، ويَقْبَح أن يُذْكر بصيغة من صيغ التمريض.

وإذا رأى شخص حديثاً بإسناده ضَعْف فالاحتياط فيه أن يقول: "هذا الحديث ضعيف بهذا الإسناد"، ولا يقول: "هذا الحديث ضعيف"، أو "ضعيف المتن" لاحتمال أن يكون له إسناد آخر صحيح أو حسن لم يطلع عليه.

وأما إذا قال إمام حافظ في حديث: "إنه لم يُرو من وجهٍ صحيحٍ"، أو "حديث ضعيف" مُبيِّناً ضعفَه، فهذا كافٍ للحكم على ذلك الحديث بالضعف متناً وسنداً".

ه- حكم العمل بالحديث الضعيف:

قد تعدَّدت في العمل بالحديث الضعيف آراء أهل العلم، واختلفت الأقوال والمذاهب، وتتلخص هذه المذاهب في ثلاثة، هي:

الله الموالهم في: الخطيب: الكفاية في علم الرواية: ص١٣٤-١٣٤، وابن الصلاح: مقدمته: ص٩٣ بتحقيق عتر.

٣٤٧ السيوطي: التدريب: ٢٩٦/١-٢٩٨، والأمير الصنعاني: توضيح الأفكار: ١٠٨/٢-١٠٩٠.

٣٤٢ القاسمي: قواعد التحديث: ص١٢١.

المذهب الأول: لا يُعْمَل بالحديث الضعيف مطلقاً، مهما خفت درجة ضعفه فلا يُلْتَفت إلى الحديث الضعيف، لا في الأحكام، ولا في سواها من أمور الشرع. وهو مذهب الإمام يحيى بن معين وأبي بكر بن العربي وابن حزم الظاهري وغيرهم "". قلت: ومعهم أحمد محمد شاكر والشيخ الألباني رحمهما الله تعالى أيضاً.

المذهب الثاني: يُعْمَلُ به مطلقاً (أي في الأحكام الشرعية والفضائل والمناقب) بشرطين، وهما: ١) لم يشتدَّ ضعفه. ٢) ولم يكن في الباب سواه. وهذا قول الإمام أحمد وأبي داود السحستاني وعددٍ من الأئمة. ويُنْقَل هذا عن الإمام أبي حنيفة والإمام مالك أيضاً. يقول الإمام أحمد: "ضعيف الحديث أحبُّ من رأي الرحال" وقد قدَّم الإمام أبو حنيفة عدداً من الأحاديث الضعيفة على القياس، فقد عمل بحديث الوضوء بالنبيذ في السفر مع مخالفته للقياس، وبحديث إعادة الوضوء بالقهقهة في الصلاة مع مخالفته للقياس.

المذهب الثالث: يُعْمَل به في الفضائل والمناقب، والترغيب والترهيب فقط، ولا يُعْمَل به في الحلال والحرام فضلاً عن العقائد. وهو مذهب الجمهور، وذكروا للعمل به شروطاً، وهي:

1- أن يكون ضعفه غير شديد، فالحديث المعلق، والمرسل، والمعضل، والمنقطع، والمدلّس، والمرسل الخفي، وكذلك حديث المختلط، والمتلقّن، والمجهول، والمبهم. هذه كلها تُقبل في الفضائل؛ لأن ضعفها خفيف غير شديد، يمكن أن ترتقي إلى الحسن لغيرها إذا اعتضيدت بإحدى طرق الترقية. وأما حديث الكاذب، والمتهم بالكذب، والفاسق، والمبتدع، والحديث الشاذ والمنكر بأنواعهما: المدرج والمقلوب والمضطرب والمصحف والمحرف، والمعلول، كل هذه لا تُقبل حتى في الفضائل والترغيب والترهيب كما قلنا من قبل.

٢- أن يكون ذلك الحديث الضعيف في فضلِ عملٍ، أو ثوابِ عملٍ، أو عقابِ عملٍ، ترغيباً فيه، أو ترهيباً منه، بشرط أن يكون ذلك العمل مندرجاً تحت أصلِ عامٍ مشروعٍ (أي

٢٤٠ ابن حزم: الفِصَل في الملل والأهواء والنَّحَل: ٨٣/٢. وقد ضعف اللكنوي هذا المذهب في "الأجوبة الفاضلة": ص٥٥.

[&]quot; الأحكام لابن حزم: ٢٣٦/٦؛ وإعلام الموقعين لابن القيم: ٢٦/١؛ وتدريب الراوي للسيوطي: ١٦٨/١.

٢٤٦ انظر تعليقات الشيخ أبي غدة على الأجوبة الفاضلة: ص٤٨.

يكون ذلك العمل ثابتاً أصلاً من القرآن أو الأحاديث المقبولة من قبل) مدحاً أو ذمًّا، جملةً وتفصيلاً، كبرِّ الوالدين، وصلة الرَّحِم.

والحكمة في ذلك هي مطلق الاتعاظ بما في ذلك الحديث من الترغيب والترهيب، بحيث يكون روايته وسماعه حافزاً على العمل به إذا كان أمراً محموداً، وعلى تركه إذا كان مذموماً. قال ابن حجر الهيتمي المكي: "قد اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال؛ لأنه إن كان صحيحاً في نفس الأمر فقد أُعْظِيَ حقه من العمل به، وإلاً لم يترتب على العمل به مفسدة تحليل، ولا تحريم، ولا ضياع حقّ للغير "٢٤٧".

وأما إذا كان الحديث في الترغيب في عمل، أو الترهيب من عمل، غير منصوص عليه في الشرع جملة وتفصيلاً، كالخِصاء لمن حشيي العَنَت، والتعبد بالقيام في الشمس، والتعبد بالصمت، وغيرها من الأعمال من هذا القبيل، فالترغيب أو الترهيب في مثلها لا يصح؛ إذ لا يوجد في الشرع، ولا أصل له يُرَغّب في مثله، أو يُحَذّر من مخالفته.

 7 ان لا يشتمل ذلك الحديث الضعيف على تفصيلاتٍ أو تقديراتٍ أو تحديداتٍ زائدةٍ على ما ثبت في الصحيح؛ فإن ذلك يَدْخل في البدعة الإضافية – كما قال الشاطبي 7 كحديثٍ ضعيفٍ ورد في فضيلة عملٍ في وقتٍ معينٍ، وعلى صفةٍ معينةٍ، مثل: حديث صلاة الرغائب 7 ، وحديث التوسعة على العِيال يوم عاشوراء، ومائة ركعة ليلة النصف من شعبان، وحديث صوم نهارها، ونحوها من الأحاديث.

ولا يقال فيها: إن أصل الإعالة، أو أصل الصلاة، أو أصل الصوم مشروع، بل يقال: ما زاد على أصل الإعالة أو الصلاة أو الصوم لم يثبت به تشريع، والعبادات أمور توقيفية. وقِسْ على هذا سائر العبادات كالصدقة والذكر والقراءة ونحوها؛ لأن مشروعية مطلق التنفل بالصلاة أو الصوم أو الذكر لا يستلزم مشروعيتها بتلك التفصيلات والتحديدات، حتى يثبت بدليل شرعي مقبول.

٣١٧ ابن حجر الهيتمي، فتح المبين في شرح الأربعين: ص٣٦. وانظر: اللكنوي: الأجوبة الفاضلة: ص٤١-٤٢.

٣٤٨ الشاطبي: الاعتصام: ١٩٤/١. وينظر أيضاً منه: ١٥٣/١-١٥٥٠.

٣٤٦ وهي تُصَلَّى في ليلة أول حمعة من رجب بين المغرب والعشاء، اثنتي عشرة ركعةً، يفصل بين كل ركعتين ببسملة، يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب و﴿إِنَّا أَنزُلْنَاهُ فِي لِيَّاةِ الْقَدْرِ﴾ ثلاث مرات.

٤- وزاد العز بن عبد السلام: أن لا يُشْهَر ذلك الحديث بين الناس، لئلا يتسبب لعمل إنسانٍ بحديثٍ ضعيفٍ فيُشَرِّعَ ما ليس بشرع، أو يرى بعضُ الجُهَّال فيظن أنه سنة صحيحة.

وزاد ابن دقيق العيد: أن لا يُعْتَقَد ثبوتُه عند العمل به، بل يعتقد الاحتياط والخروج
 من العهدة؛ لئلا يُنْسِب إلى النبي ﷺ ما لم يقله.

٦- وأن لا يعارِضه دليلٌ آخرُ أقوى منه، لأنه حينئذٍ يُعْمَل بالأقوى، لا بالضعيف "٥٠.

و- مثال الحديث الضعيف المتوافرة فيه تلك الشروط:

ما رواه الإمام الترمذي من طريق عبد المنعم – صاحب السِّقاء – قال: حدثنا يجيى بن مسلم، عن الحسن وعطاء، عن جابر بن عبد الله، أن رسول الله على قال لبلال: «يا بلال! إذا أذّنت فترسَّلْ في أذانك، وإذا أقمت فاحدُرْ، واجعل بين أذانك وإقامتك قدْرَ ما يفرغ الآكل من أكله، والشارب من شربه، والمُعتصِر إذا دخل لقضاء حاجته، ولا تقوموا حتى ترويي». وقال الترمذي عقبه: "حديث جابر هذا لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث عبد المنعم، وهو إسناد مجهول، وعبد المنعم شيخ بصري" المنعم.

فهذا الحديث ضعيف لجهالة عبد المنعم، والضعف الناتج عن الجهالة ضعف خفيف كما عرفنا من قبل، وهو يحض على التأني في الأذان، والإسراع في الإقامة، وترك وقت كاف بين الأذان والإقامة يتَّسع للاستعداد للصلاة. وهذه الأمور من قبيل فضائل الأعمال، وهي داخلة في إطار قواعد الشرع العامة، ومِنْ ثَمَّ قال باستحباب مراعاة هذه الأمور عددٌ من الفقهاء، عملاً بهذا الحديث.

ز- الضعيف ضعفاً خفيفاً يصلح للتقوية والترجيح:

اتفق العلماء على أن الحديث الضعيف ضعفاً خفيفاً يصلح لتقوية ضعيف آخر مثله، كما سيأتي مفصلاً في مبحث مستقل إن شاء الله تعالى ٢٥٠٠.

[&]quot; انظر لمسائل هذا المبحث: التدريب للسيوطي: ٢٩٨/٢، وتوجيه النظر للجزائري: ص٢٨٩، وقواعد التحديث للقاسمي: ص١١٧، ٢٩٨، والأحربة الفاضلة للكنوي: ص٤١، والعمل بالحديث الضعيف للشيخ أشرف بن سعيد: الكتاب بأكمله.

٣٠١ الترمذي رقم ١٩٥. والترسُّل: التأتُّي. والحدر: الإسراع. والمعتصر: الذي يقضى حاجته من البول أو البراز، تأهباً للصلاة.

٣٥٢ وينظر كذلك: التهانوي: قواعد في علوم الحديث: ص١١١.

وأفاد ابن القيم أن الحديث الضعيف يصلح للترجيح بين نصين متأرجحين، أو معنيين متغايرين، قال: قال: "روت عائشة عن النبي على ﴿ أَلَّا تَعُولُوا ﴾ قال: «لا تجوروا». وهذا المروي عن النبي على ولو كان من الغرائب فإنه يصلح للترجيح"٣٥٣.

ح- من مضار التسامح بالعمل بالحديث الضعيف في الفضائل:

لقد رأينا أن العمل بالحديث الضعيف مشروط بشروط، ولكن من الناس من غلب عليهم طابع التصوف أو الغلو في الزهد أو التظاهر بمظاهر، لم يلاحظوا تلك الشروط، لا عند ذكر الأحاديث الضعيفة بل والموضوعة، ولا عند العمل بها، فبتصرفهم هذا دخل في الدين ما ليس منه، وترتبت عليه كثير من المفاسد، وإليكم بعضها:

- ١- عدم الأمن من خلط الصحيح بالضعيف في الفضائل وما شاكلها، لا سيما مع ذكرها
 دون بيان حالها ودرجتها.
- ٢- الوقوع في مغبّة الكذب على رسول الله ﷺ، وذلك بنسبة ما لم يقله أو لم يفعله إليه، خاصةً ممن لا يُعنّون بتمحيص الأخبار والتفتيش عنها، وإنما يعتمدون فيها على مجرد النقل من متساهل أو متسامح أو غير المتخصص في هذا العلم.
- ٣- الوقوع في مضار الابتداع في الدين من جرّاء العمل بما لم يثبت في الشرع، لا سيما في الأحاديث المتضمّنة لتفصيلات وتقديرات وتحديدات، كتخصيص عبادة مشروعة في الأصل بزمان أو مكان، أو بصفة أو هيئة معينة، أو عدد معين، أو الاحتفال به، أو نحو ذلك مما لم يرد إلا من طريق ضعيف، فلا تقوم به الحجة.

ط- أمثلة للأحاديث الضعيفة التي فقدت شروط التقوية:

١- حديث مشهور: «من حفظ على أمتي أربعين حديثاً بعثه الله يوم القيامة فقيهاً عالماً». حكم عليه الأئمة بالضعف على الرغم من كثرة طرقه، وتباين مخارجها ٢٥٠، فقد روي عن ثلاثة عشر صحابياً، وبطرق متعددة كلها معلولة ٣٥٥٠

^{٢٠٢} أبن القيم: تحفة المودود بأحكام المولود: ص١٧. وحديث عائشة أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره، ٨٦٠/٣ رقم ٤٧٦١ وقال: قال أبي: هذا حديث خطأ، الصحيح عن عائشة موقوف؛ والطحاوي في مشكل الآثار: ٤٢٦/١٤ رقم ٥٧٠٠.

٢- وحديث عائشة رضي الله عنها قالت: أسخنتُ ماءً لرسول الله ﷺ في الشمس ليغتسل به، فقال: «ياحميراء! لا تفعلي؛ فإنه يورث البرص» "٥٠". فقد روي من خمسة طرق، لا تخلو أسانيدها من وضاع، أو كذاب، أو متروك.

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". وقال الذهبي: "ابن عياض لا أعرفه، ولقد كنت زماناً طويلاً أظن أن حديث الطير لم يجسر الحاكم أن يودعه في مستدركه، فلما علقت هذا الكتاب رأيت الهول من الموضوعات التي فيه، فإذا حديث الطير بالنسبة إليها سماء"^٥٠. وسئل الحاكم نفسه عن حديث الطير فقال: "لم يصح، ولو صح لما كان أحد أفضل من علي بعد رسول الله الله المحققة" "٥٠.

ي- أشهر المؤلفات في الحديث الضعيف:

هي كثيرة، اخترنا البعض منها، ورتبناها على ثلاثة أنواع:

Tot انظر: ابن حجر: النكت على ابن الصلاح: ١٥/١.

^{°°°} انظر للاطلاع على طرقه: المرتضى: مناهج المحدثين: ص٩٤-١٠٩.

٢٥٦ الزركشي: النكت على ابن الصلاح: ٢١٦/٦) الميوطي: البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر: ١٠٧٧/٣) والزيلعي: نصب الراية: ١/ ١٠١ وابن حجر: التلخيص الحبير: ١٠٠١.

٢٥٧ الحاكم: المستدرك: ٣٠/٣.

٢٥٨ الذهبي: ميزان الاعتدال: ٣٥/٥٦، والمغني: ٧٨٨٥.

٢٠٩ نقله السيوطي في البحر الزاعر: ٨٦٢/٢.

أولاً: الكتب التي قيل: إن فيها أحاديث ضعيفة فقط، وهي:

١- نوادر الأصول في أحاديث الأصول: للحكيم الترمذي، أبي عبد الله محمد بن علي بن الحسن(ت ٢٩٥ه أو قيل غير ذلك)، وهي ثلاثمائة أصل إلا تسعة في نحو ثلاثة أسفار. طبع الكتاب بحذف أسانيده، ولم أطلع على طبع أصل الكتاب.

٢- مسند الشهاب في المواعظ والآداب: للقُضاعي، لشهاب الدين أبي عبد الله محمد بن سلامة (ت٤٥٤هـ)، مطبوع ٣٦٠.

٣- مسند فردوس الأخبار بمأثور الخطاب: للديلمي، أبي منصور شَهْر دار بن شِيروَيْه (ت٥٥٨هـ). أصل الكتاب "فردوس الأخبار بمأثور الخطاب" لوالده أبي شجاع شيرويه بن شهردار المتوفى سنة (ت٥٩هـ) ٣٦٦ مطبوع ٣٦٦.

ثانياً: الكتب الخاصة بنوع من أنواع الحديث الضعيف:

- ١- المراسيل لأبي داود (ت٢٧٥هـ)، وهو مطبوع.
- ٢- العلل لابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، وهو مطبوع.
- ٣- العلل الكبرى للدارقطني (ت٥٨٥هـ): وهو مطبوع أيضاً.
- ٤- المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن قيِّم الجوزية (ت٧٥١هـ)، وهو مطبوع.
 - ٥- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني (ت ٢٤١هـ)، مطبوع.

ثالثاً: كتب تراجم الرواة الضعفاء المذكورة فيها بعض الأحاديث الضعيفة:

- ١- الضعفاء الكبير للعُقَيلي (ت٣٢٢هـ)، وهو مطبوع.
- ٧- معرفة المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان (ت٥٤هـ)، مطبوع.
 - ٣- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (ت٣٦٥هـ)، وهو مطبوع.
 - ٤ ميزان الاعتدال للذهبي (ت٧٤٨هـ)، وهو مطبوع.
 - ٥- لسان الميزان لابن حجر (ت٢٥٨هـ)، وهو مطبوع.

[&]quot;٦٠ وانظر البيان الكامل عنه في كتاب "تخريج الحديث"، ٩١.

٢٦١ وانظر التفصيل عنه في كتابي "تخريج الحديث"، ص٦٧.

٢٦٣ هذه الكتب الثلاثة؛ فقد كتب السيوطي في مقدمة "الجامع الكبير" جملة من المصنفات الحديثية، وبيَّن أن بحرد عزو الحديث إلى واحد منها يدل على ضعفه، وذكر منها هذه الثلاثة (كثر العمال للمتقى الهندي: ١٠/١).

أ- أقسام الحديث المردود بسبب السقط من السند

١- المراد بالسقط:

هو انقطاع سلسة الإسناد بسقوط راو أو أكثر، عمداً من بعض الرواة أو عن غير عمد، من أول السند، أو من آخره، أو من أثنائه، سقوطاً ظاهراً أو خفياً.

ب- أنواع السقط اثنان ٢٦٣:

1 - سقطٌ ظاهرٌ: وهو ما يعرفه الأئمة الحُدَّاق وغير الحذاق. ويُعْرَف هذا السقط من عدم حصول اللقاء بين الراوي والمروي عنه؛ لأنه لم يُدرِك عصرَه، أو أدرك ولكنه لم يجتمع به، وليست له منه إجازة، ولا وجادة. وأنواعه: المعلَّق، والمرسل، والمعضل، والمنقطع.

٣- سقطٌ خفِيٌّ: وهو ما لا يعرفه إلا الْحُذَّاق المطَّلِعون على طرق الحديث وعلل الأسانيد. وهو على نوعين: المدلَّس، والمرسل الخفي. وإليكم بيان هذه الأنواع مفصَّلة:

١ – المعلَّق

لغَـةً: هو اسم مفعول من "التعليق"، وهو قطع الاتصال "". ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَن تَسَـتَطِيعُوۤا أَن تَصَـدِلُواْ بَيْنَ النِّسَـــَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُم ۖ فَلَا تَعِيــلُوا كُلُ ٱلْمَيْـــلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةً ﴾ ""، والمعلقة في الآية: المرأة التي لا يعاشرها زوجها، ولا يطلّقها.

اصطلاحاً: هو ما حُذِفَ من أول إسناده راوِ واحدٌ، أو أكثرُ، أو السند كلُّه.

وسُمِّيَ هذا الحديث معلقاً بسبب اتصالِه بالجهة العليا، وانقطاعِه من الجهة الدنيا، فصار كالشيء المقطوع عن الأرض، والموصول من الأعلى بالسقف أو نحوه.

٣٦٣ ابن حجر: شرح النخبة: ص٦٦.

٢٦٤ المعجم الوسيط: ٢٢٢/٢.

٣٦٠ سورة النساء: ١٣٩.

ب- مثالــه:

قول البخاري مثلا: "قال مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ كذا".

وقوله: "قال الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي علي كذا".

وقوله: "قال مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ كذا".

وقوله: "قال ابن عباس عن النبي ﷺ كذا".

وقوله: "قال رسول الله ﷺ كذا".

كل هذا وأمثاله يُسمَى معلقاً؛ لأن بين قائله (وهو البخاري) وبين من ذكر اسمه في بداية السند عدة رواة محذوفين.

ج- حکمــه:

هو مردود غير مقبول؛ لأن سقوط الراوي من السند يستلزم عدمَ العلم بحاله، من أنه ثقة أم ضعيف؟ فالاحتياط في باب الدين يقتضي عدمَ قبول هذا الحديث وأمثاله، إلا أنه إذا رُوِيَ من طريقِ آخرَ موصولٍ، فيرتقي بذلك إلى الحسن لغيره، فحينئذٍ يُقْبَل.

د- مثال ارتقائه إلى الحسن لغيره:

ما قال الإمام البخاري: "ويُذكّر عن عثمان ﷺ أن النبي ﷺ قال له: «إذا بِعْتَ فكِلْ، وإذا ابْتَعْتَ فَاكْتُلْ» ٢٦٦.

قال الحافظ ابن حجر: "رواه الدار قطني من طريق عبد الله بن المغيرة، وهو صدوق، عن منقذ مولى عثمان، وقد وُثِقَ، عن عثمان به ٣٦٧. وتابعه عليه سعيد بن المسيب أخرجه أحمد في المسند، إلا أن في إسناده ابن لهيعة ٣٦٨. ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه من حديث عطاء عن عثمان، وفيه انقطاع. فالحديث حسن لما عضده من ذلك ٣٦٩.

وانظر أمثلة أخرى في "تغليق التعليق" لابن حجر.

٢٦٦ البخاري: البيوع، باب الكيل على البائع والمعطي: ٧٤٨/٢.

٢٦٧ انظر ستن الدار قطبي: ٨/٣.

١٦٨ مسند أحمد: ١/٢٦، ٧٥.

٢٦٦ ابن حجر: هدي الساري مقدمة فتح الباري: ص١٨٥-١٩، وتغليق التعليق: ٣٣٥/٣ وما يعدها.

ه- حكم معلقات البخاري ومسلم في صحيحيهما:

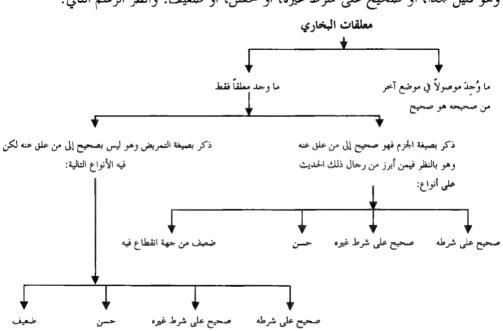
أما معلقات البخاري- وهي (١٣٤١) معلقاً- فحكمها كالآتي ٣٧٠:

١- ما ذكره البخاري موصولاً في موضع آخر من صحيحه، فهذا لا غبار على صحته.

٧- ما لا يوجد فيه إلاَّ معلقاً، و لم يصله في موضع آخر، فهو على صورتين:

أ- ما أورده بصيغة الجزم، مثل: قال أو يقول فلان، أو ذَكرَ أو يَذْكُرُ فلان، أو روى أو يروي فلان، أو ما شابه ذلك، فهذه الصيغة تعتبر حكماً بصحة الحديث إلى من علقه عنه فقط، فإذا جزم به عن النبي على أو عن الصحابي عنه فهو صحيح. وأما إذا كان الذي على الحديث عنه دون الصحابة فلا يحكم بصحة الحديث حكما مطلقا، بل يتوقف على النظر فيمن أبرز من رجاله. فتتنوع هذه الأحاديث إلى صحيح على شرطه، أو صحيح على شرط غيره، أو حسن، أو ضعيف من جهة انقطاع يسير في إسناده، لا من جهة قدح في رجاله.

ب- ما أورده بصيغة التمريض، مثل: ذُكِرَ أو يُذْكَر عن فلان، أو قيل أو يقال، أو رُوِيَ أو يُروِيَ أو يُروِيَ أو يُروِيَ أو يُروَى عن فلان، أو ما شابه ذلك، فهو ليس بصحيح إلى من علق عنه، بل فيه صحيح على شرطه وهو قليل جداً، أو صحيح على شرط غيره، أو حسن، أو ضعيف. وانظر الرسم التالى:



^{۳۷} انظر: ابن حجر: تغليق التعليق: ۸/۲ وما بعدها.

ومعلقات البخاري هذه قد خدمها الحافظ ابن حجر-رحمه الله-، فوصل أسانيد جميع معلقاته في كتاب "تغليق التعليق"، وهو مطبوع.

وأما معلقات مسلم فهي اثنان وأربعون (١٤) معلقاً فقط كما قال النووي، أو (١٧) معلقاً كما قال السيوطي، وتحقّقَتْ صحتُها كما بيّنه النووي ٣٧١.

٧- المرســل

أ- تعريفـــه:

لغةً: هو اسم مفعول من "الإرسال"، منه "أرسل الطائر" أي أطلقه. فالمرسل هو المطلق غير المقيَّد ٢٧٦.

اصطلاحاً: هو الحديث الذي سقط من آخر إسناده مَنْ بعدَ التابعي، سواء كان التابعي كبيراً أو صغيراً. مثل أن يقول التابعي: "قال رسول الله على كذا، أو فعل كذا، أو فعل بداه بحضرته كذا، أو نحو ذلك". وسُمِّيَ بالمرسَل لأن المرسِلَ كأنه أطلقه، ولم يقيِّده براو معروف "٢٧٣.

ب- مثاله:

ما أخرجه الإمام أبو داود في "المراسيل" فقال: "حدثنا وهب بن بقية، عن حالد، عن يونس، عن الحسن البصري قال: قال رسول الله على: «إذا صلَّى أحدُكم للقوم، فَلْيَقَدِّرِ الصَّلاةَ بأضعفهم؛ فإن وراءه الكبيرَ، والضعيفَ، وذا الحاجة، والمريضَ، والبعيدَ» ٢٧٤.

والحسن البصري تابعي، ولم يُبيِّنْ مَنْ حدَّثه بهذا الحديث، فقد يكون المحذوف اثنين: صحابياً وتابعياً آخر سمعه منه الحسن البصري، وهذا التابعي ربما يكون ضعيفاً، فاقتضى الاحتياط في الدين أن يؤخذ هذا الاحتمال الأسوأ، فيُحكمَ عليه بالضعف ٣٠٥. وبذلك تبيَّنَ

۲۷۱ النووي: شرح صحيح مسلم: ۱۹/۱-۱۹، والسيوطي: التدريب: ۱۱۷/۱.

٣٧٢ المعجم الوسيط: ٣٤٤/١، وابن حجر: شرح النخبة: ص٤٣، والأمير الصنعاني: توضيح الأفكار: ٣٨٤/١.

٣٧٣ العلاتي: جامع التحصيل: ص١٤، وابن حجر: النكت على ابن الصلاح: ٣/٢٥، والصنعاني: توضيح الأفكار: ١/ ٣٨٣.

۲۷۱ أبو داود: المراسيل: ص٩١.

[°]۲۷ السيوطي: التدريب: ١٩٨/١. ويُنظَر: مقدمة مسلم: ٣٠/١، مقدمة ابن الصلاح مع التقييد: ص٥٨، والكفاية للخطيب: ص٥٥، وجامع التحصيل للعلائي: ص١٦٨، وشرح الألفية للعراقي: ١٣٨/١.

أن المرسل ضُعِّفَ على أساس أنه معضل، وإلاَّ لو فرضنا المحذوف واحداً فلا يكون ذلك المحذوف إلاَّ صحابياً، ومن ثَمَّ لا يكون الحديث ضعيفاً؛ لأن جهالة الصحابي لا تضر.

ج- حكم مراسيل التابعين ٣٧٦:

المرسل في الأصل ضعيف - كما تقدمت الإشارة إليه من أن ضعفه على أساس أنه معضل - ولكن العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم اختلفوا في حكم مرسل التابعي والاحتجاج به؛ لأن الساقط منه غالباً ما يكون صحابياً، والصحابة كلهم عدول، لا يضرُّ عدم معرفتهم. وبحمل الأقوال في مراسيل التابعين ثلاثة، وهي:

القول الأول: ضعيف مردود، وهو قول جمهور المحدثين، مثل الإمام مسلم والترمذي وابن عبد البر وابن الصلاح وغيرهم، وهو قول كثير من أصحاب الأصول والفقهاء أيضاً، وحجة هؤلاء هو الجهل بحال الراوي المحذوف الذي يحتمل أن يكون غير الصحابي.

القول الثاني: مذهب الأئمة الثلاثة – أبي حنيفة ومالك وأحمد في القول المشهور عنه – وطائفةٍ من أهل الفقه والأصول، أنه صحيح يُحتجُّ به، بشرطين:

١) أن يكون الْمُرْسِلُ ثقةً.

وعُرِفَ من حاله أنه لا يرسل إلا عن ثقة ٣٧٧.

وحجتهم أن التابعي الثقة لا يستحِلَّ لنفسه أن يقول: قال رسول الله إلا إذا سمعه من ثقة، وإلا فتصرُّفُه هذا يضرُّ بثقته. وقد بالغ الأحناف فيه، فقوَّوه على المسند المتصل، مُعَلِّلين ذلك بأن من أسند فقد أحالك، ومن أرسل فقد تكفَّلَ لك ٣٧٨.

وقبل الحافظ ابن عبد البر إرسالَ المرسِلِ إذا كان معروفاً أنه لا يرسل إلا عن ثقات، وأما إذا كان يرسل عن الثقات وغيرهم فمرسله لا يُقْبَل ٢٧٩.

٣٧٦ انظر: مسلم: ٣٠/١، وفتح المغيث للعراقي: ٢٧/١، والتدريب: ١٩٨/١، وشرح شرح النحبة لملا على القاري: ص٤٠٣.

٣٧٧ والحامل لمن كان لا يرسل إلا عن ثقة على الإرسال أسباب - كما قال ابن حجر-: منها أن يكون سمع الحديث من جماعة ثقات، وصح عنده، فبرسل اعتماداً عبى صحته عن شيوخه. ومنها أن يكون نسي من حدثه وعرف المنن فذكره مرسلاً؛ لأن أصل طريقته أن لا يحمل إلا عن ثقة. ومنها أن لا يقصد التحديث بل يذكره على وجه المذاكرة أو على جهة الفتوى فيذكر المن لأنه المقصود في تلك الحالة دون السند، ولا سيما إذا كان السامع عارفاً عن روى فتركه لشهرته، وغير ذلك من الأسباب. انظر الأمير الصنعاني: توضيع الأفكار: ٢٩٩/١.

٣٧٨ فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت للعلامة عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري – مطبوع مع المستصفى: ١٧٤/٢.

٣٧٩ التمهيد: ١٧/١.

القول الثالث: هو قول الإمام الشافعي ومذهبه، وهو قبول مراسيل كبار التابعين فقط مثل سعيد بن المسيَّب وأمثاله. وهذه المراسيل لها حالتان عند الإمام الشافعي:

الأولى: أن شاركه الحفاظ فأسندوه ٣٨٠، فتُقْبَل.

الثانية: لم يشاركه أحد من الحفاظ ٣٨١، وإنما هو متفرد به، فهذا يُقْبَل بأحد الشروط الآتية:

١- إنه جاء مرسلاً من وجه آخر من طريق غير رجاله.

٢- أو إنه اعتضد بقول صحابيٌّ أو فتوى أكثر العلماء.

٣– أو إن المرسِلَ إذا سمَّى المحذوفَ فلا يُسمِّي إلا ثقة.

وقيل: إن الشافعي لا يحتجُّ بالمرسل إلا بمراسيل سعيد بن المسيب؛ لأنه تتبَّعها فوجدها مسندةً من وجوهٍ أخر. ولكن الإمام النووي حقَّقَ أن الشافعي يحتجُّ بمراسيل سعيد بن المسيب وغيره إذا استكملت الشروط التي ذكرناها ٢٨٣، وأما مراسيل غير كبار التابعين فقد قال الإمام الشافعي ما نصُّه: "لا أعلم منهم واحداً يُقْبَلُ مرسلُه" ٢٨٣.

د- تقوية المرسل بتعدد طرقه:

قد اتضح من البيان السابق أن المرسل يتقوى عند الشافعي بالشروط التي ذكرناها. وأما جمهور المحدثين فالظاهر أنه يتقوى عندهم إذا جاء من وجه آخر مثله أو أقوى منه، فيرتقي إلى الحسن لغيره؛ لأن ضعفه خفيف يمكن جبره ٣٨٠، إلا أنه دون المتصل في الحجة.

ه- مثال ارتقائه بأحسن منه:

ما رواه عبد الرزاق عن معمر، عن يزيد بن يزيد بن جابر - أحسبه - عن مكحول قال: «جعل رسول الله على للفرس العربي سهمين، ولفارسه سهماً يوم خيبر» ٣٨٠٠.

٣٨٠ أي رُوِيَ من طريقِ آخر مسندِ صحيح.

٢٨١ أي لم يُستنده أحد من الحفاظ أي لم يرو مسنداً موصولاً.

۲۸۲ السيوطي: التدريب: ۱۹۹/۱.

٣٨٣ الشافعي: الرسالة: ص٢٥٥ الفقرة ١٢٧٧.

^{۲۸۴} انظر: الزركشي: كتاب النكت على ابن الصلاح: ص٧٤٥.

^{۲۸۰} عبد الرزاق: المصنف: ۱۸۰/۵ رقم ۹۳۱۹.

ومكحول تابعي صغير، فهو مرسل ضعيف، إلا أنه ارتقى إلى الحسن لغيره بما رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن ابن عمر «أن رسول الله ﷺ جعل للفرس سهمين، ولصاحبه سهما» ٢٨٦.

و- حكم مراسيل الصحابة:

مرسل الصحابي هو "ما أخبر به الصحابي من قولِ أو فعلِ رسول الله ﷺ، ولم يسمعه منه، أو لم يشاهده مباشرةً، إما لصغر سنه، أو تأخر إسلامه، أو غيابه من مجلسه ﷺ، وإنما رواه سماعاً من غيره من الصحابة، دون ذكر ذلك الصحابي في السند". ومن هذا النوع أحاديث كثيرة لصغار الصحابة كابن عباس وابن الزبير وغيرهما.

والصحيح المشهور في حكمه أنه صحيح محتجٌّ به؛ لأن احتمال رواية الصحابة عن التابعين نادر جداً، وإذا رووا عنهم بيَّنوا ذلك، فإذا لم يبيِّنوا وقالوا "قال رسول الله" فالأصل فيه ألهم سمعوه من صحابي آخر، وعدم ذكر الصحابي لا يضر كما تقدم. قال الإمام السيوطي: "وفي الصحيحين من ذلك – أي مراسيل الصحابة – لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة، وكلهم عدول، وروايتهم عن غيرهم نادرة، فإذا رووها بيَّنوها، بل أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين ليس بأحاديث مرفوعة، بل إسرائيليات أو حكايات أو موقوفات "٢٨٧".

وشذً عنهم الأستاذ أبو إسحق الإسفراييني والباقلاني، فقالا بعدم قبول مراسيل الصحابة لاحتمال تلقيهم عن بعض التابعين الذين هم ربما ضعفاء. وروي كذلك عن الإمام الشافعي ٣٨٨.

ز- أشهر المؤلفات في مراسيل التابعين:

- ١ المراسيل للإمام أبي داود، وهو مطبوع.
- ٢– المراسيل للإمام ابن أبي حاتم، وهو مطبوع.
- ٣- جامع التحصيل الأحكام المراسيل للعالائي أبي سعيد خليل بن كَيْكَلْدي (ت ٢٦١هـ)،
 مطبوع.

٣٨٦ أخرجه البخاري برقم ٢٧٠٨، و٣٩٨٨، ومسلم برقم ٧٧٦٢.

٣٨٧ السيوطي: التدريب: ٧/١. وانظر القاسمي: قواعد التحديث: ص١٤٣٠.

۲۸۸ ابن حجر: النكت على ابن الصلاح: ۲۸/۲ ٥.

٣- المعضــل

أ- تعريفــه:

لغــة: هو اسم مفعول من "الإعضال"، وهو الإعياء والإتعاب والإضعاف، يقال: "أعضل بي الأمر" إذا ضاقت على قيه الحِيَلُ. وأعضله الأمر: غلبه ٣٨٩.

اصطلاحاً: هو "ما سقط من إسناده اثنان أو أكثر على التوالي"، سواء أكان ذلك السقوط في أول السند فيحتمع حينتا مع المعلق، أو في آخره فيحتمع عند أو في أثنائه فلا يكون إلا معضلاً. وإنما سُمِّيَ هذا معضلاً؛ لأن الراوي الذي أعضله (أي حذف منه راويين متواليين) كأنه أعياه وأضعفه، بحيث لم ينتفع به من يرويه عنه "٣٩.

ب- مشاله:

ما رواه الحارث بن أبي أسامة عن شيخه معاوية بن عمرو، ثنا أبو إسحق، عن الأوزاعي، عن هارون بن رئاب قال: "بعث رسول الله على بعثاً، ففُتِحَ لهم، فبعثوا بشيرَهم إلى رسول الله على فبينًا هو يخبره بفتح الله لهم، وبعدد مَنْ قَتَلَ الله منهم قال: فتفردت برجل منهم، فلما غَشِيتُه لأقتله قال: إني مسلم؟» قال: يا رسول الله! فلما غَشِيتُه لأقتله قال: إني مسلم؟» قال: يا رسول الله! إنما قال ذلك متعودًا. قال: «فهلا شققت عن قلبه!؟» قال: وكيف أعرف ذلك يا رسول الله!؟ قال: «فلا لسانه صدَّقت، ولا قلبه عرفت، إنك لقاتله، اخرج عني فلا تصاحبني». قال: ثم إن الرجل تُونِفي فلفظتْه الأرض مرتين، وألْقِي في بعض الأودية". فقال بعض أهل العلم: "إن الأرض لتواري من هو أنتن منه، ولكنه موعظة" "أن الأرض لتواري من هو أنتن منه، ولكنه موعظة" "

قال البوصيري فيه: "هذا إسناد رجاله ثقات، وهو معضل؛ فإن هارون بن رئاب الأسيدي البصري العابد إنما روى عن التابعين عن الحسن وابن المسيب وأشباههما" "٩٢".

٣٨٦ ابن منظور: لسان العرب: ٢١/١٥٤، والقاموس المحيط: ص١٣٣٥، وتوضيح الأفكار للأمير الصنعاني: ٣٢٧/١-٣٢٨.

[&]quot; ابن حجر: شرح النخبة: ص ٢٠، والسيوطي: التدريب: ٢١١/١، والأمير الصنعاني: توضيح الأفكار: ٢٢٨/١.

٣٦١ أعرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده كما في بفية الباحث بزوائد مسند الحارث للهيشمي: ١٥٠/١ رقم٤٤ وإتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للبوصيري: ١٤٨/١.

٣٦٣ البوصيري: إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: ١٤٩-١٤٩.

ج- مثال ارتقائه بأحسن منه:

حدیث هارون بن رئاب السابق، إذ رواه عمران بن حُصَین هی. أخرجه ابن ماجه من طریقین کلاهما ضعیف ۳۹۲، فبذلك أصبح حدیث هارون بن رئاب حسناً لغیره.

د- حکمــه:

هو ضعيف، بل هو أسوأ حالاً من المرسل لكثرة المحذوفين من غير الصحابة في إسناده، ولكنه إذا رُوِيَ من طريق آخر مثله أو أحسن منه حالاً يرتقي إلى الحسن لغيره، ويُقْبَل ٣٩٥، كما حصل لمعضل هارون بن رئاب.

ه- مظانُّ الأحاديث المعضلة:

١- الموطأ للإمام مالك (ت٧٩ه).

٢- السنن للإمام سعيد بن منصور (ت٢٢٧هـ) ، طبع ما وجد منه في جزأين.

٣- مؤلفات ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، وأكثرها مطبوعة.

٤ – المنقطع

أ- تعريفــه:

لغـــةً: هو اسم فاعل من "الانقطاع"، وهو ضد الاتصال، فالمنقطع هو غير المتصل.

اصطلاحاً: هو ما سقط من أثناء سنده: راوٍ واحدٌ، أو اثنان فأكثر على غير التوالي.

هذه الصورة هي التي خصَّها المتأخرون من العلماء للمنقطع، وإلاَّ فالمنقطع يشمل لغةً كلَّ صور سقوط الراوي من السند، سواء أكان في أول السند، أو في آخره، أو في أثنائه، وسواء أكان الساقط واحداً، أو اثنين: على التوالي، أو على غير التوالي^{٣٩٦}.

٢٩٢ ابن ماجه: الفتن، باب الكف عمن قال لا إله إلا الله: ٢٩٦/٢، ١٢٩٧.

٢٦٠ كما في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للبوصيري: ٤٤٦-٤٤٠/١.

٣٩٠ الخطيب: الجامع لأخلاق الراوي: ١٩١/٣، وابن حجر: النكت على ابن الصلاح: ٥٨٢/٢، والصنعاني: التوضيح: ٣٢٩/١.

ب- مشاله:

ما رواه عباس الجشمي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إن سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له، وهي سورة تبارك الذي بيده الملك» ٢٩٧٠.

هذا السند منقطع بين عباس الجشمي وأبي هريرة كما قال الحافظ ابن حجر٣٩٨.

ج- مثال ارتقائه إلى الحسن لغيره:

حديث أبي هريرة السابق حيث له شاهد من حديث أنس رواه الطبراني ٢٩٩٠. صححه ابن حجر والهيثمي ٤٠٠٠. فارتقى بذلك حديث أبي هريرة الضعيف بالانقطاع إلى الحسن لغيره بحديث أنس الصحيح.

وما رواه الإمام أبو داود وغيره من طريق حسان بن إبراهيم، عن ليث، عن مجاهد، عن أبي الخليل، عن أبي قتادة، عن النبي الله «أنه كره الصلاة نصف النهار، إلا يوم الجمعة» الله عن أبي الخليل،

أبو الخليل لم يسمع من أبي قتادة كما قال أبو داود عقب رواية هذا الحديث، فالسند منقطع بينهما. إلا أن له شاهداً أخرجه الإمام الشافعي (ومن طريقه البيهقي) عن شيخه إبراهيم بن محمد بن أبي يجيى، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة عليه: «أن رسول الله الله عليه عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة» أبي ورجاله ثقات غير إبراهيم بن محمد بن أبي يجيى فوثقه الإمام الشافعي، وتركه الآخرون لرأيه في القدر، فارتقى به إلى الحسن لغيره بمثله.

د- حکمــه:

هو ضعيف لا يحتجُّ به، وذلك للجهل بحال الساقط، ولكنه إذا رُوِيَ من طريق آخر مثله أو أحسن منه يرتقي إلى الحسن لغيره، كما حصل لحديثي أبي قتادة وأبي هريرة السابقين.

٢٩٦ ابن حجر: شرح النخبة: ص٣٦-٦١، والسيوطي: التدريب: ٢٠٧١، والأمير الصنعابي: توضيح الأفكار: ٢٠٢٤/١.

٢٧٧ أخرجه أبو داود: ربقم ١٤٠٠، والترمذي برقم ٢٨٩١، وقال الترمذي: حسن أي لغيره. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

٢٩٨ ابن حجر: التلخيص الحيير: ٢٣٤/١.

٣٩٩ رواه الطبراني: الصغير: ٢٩٦/١ رقم٤٩٠.

^{**} ابن حجر: التلخيص الحبير: ٢٣٤/١ والهيشمي: مجمع الزوائد: ١٢٧/٧.

^{··} أبو داود: ٢٠٣/١ رقم ١٠٨٣. والبيهقي: السنن الكبرى: ٢٦٤/٦ رقم٤٢٢٣، وابن عبد البر: التمهيد: ٢٠/٤.

١٠٠ الشافعي: الأم: ٣٣٨/١ والبيهقي: السنن الكبرى: ٣٦٤/٢ رقم ٢٣٤٤.

ه- كيفية معرفة التعليق والإرسال والإعضال والانقطاع:

يُعْرِف ذلك كله بالطرق الآتية:

١- المقارنة بين أسانيد الحديث المختلفة وجمع طرقه المتعددة، فيكشف ذلك.

٢- معرفة تواريخ الرواة، ومعرفة مواليدهم ووفياهم، حتى تعلم المعاصرة واللُّقيا بين
 الرواة بعضهم لبعض، أو عدم إمكان ذلك.

٣- حكم أحد الأئمة بعدم سماع راوٍ معينٍ ممن روى عنه.

٥- المدلس

أ- تعريف المدلس:

لغة: هو اسم مفعول من "التدليس"، وهو مشتق من "الدَّلَس"، وهو الظلمة، واختلاط الظلام بالنور. أما التدليس في اللغة فهو كتمان البائع عيب السِّلعة عن المشتري^{*•}.

اصطلاحاً: هو الحديث الذي يحصل فيه التدليس. والتدليس في الاصطلاح هو إخفاء الراوي عيباً، وتحسينه لظاهره. سُمِّيَ بالمدلس لاشتراك التدليس اللغوي والاصطلاحي في الخفاء، وتغطية وجه الصواب فيهما أنها.

ب- أقسام التدليس:

للتدليس عدة أقسام، نخص بالذكر منها ثلاثة، وهي: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ، وتدليس التسوية:

١- تدليس الإسناد: هو "رواية الراوي عمن قد سمع منه، ما لم يسمعه منه، من غير أن يذكر أنه سمعه منه، بلفظ يحتمل للسماع ولغير السماع "٥٠٠ مثل: "عن فلان قال"، أو "أن فلاناً قال"، أو "قال فلان"، ليوهِمَ غيرَه أنه سمعه منه. وأما إذا صَرَّحَ – عند روايته ذلك

^{7، ا} القاموس المحيط: ص٧٠٣، ولسان العرب: ٨٦/٦، التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي: ١٦٧/٢، وشرح النخبة لابن حجر: ص ٤٢، وتوضيح الأفكار للصنعان: ٣٤٦/١.

٤٠٠ انظر: الأزهري: تمذيب اللغة: ٣٦٢/١٦، وابن حجر: شرح نخبة الفكر: ص٤٢، والنكت على ابن الصلاح: ٣١٤/٢.

[°] العراقي: التقييد والإيضاح: ص٨٠، وابن حجر: النكت على ابن الصلاح: ٦١٤/٢.

الحديث المدلّس- بالسماع أو التحديث فيقول: سمعته يقول كذا، أو قال: حدثنا كذا، فحينئذ لم يكن مدلّساً، بل يصبح كاذباً فاسقاً.

مثّل له ابن الصلاح بما رواه الحاكم من طريق إبراهيم بن محمد السُّكَّري، قال: ثنا علي بن خَشْرَم، قال: قال لنا ابن عُيينة: "عن الزهري". فقيل له: سمعته من الزهري؟ فقال: "لا، ولا ممن سمعه من الزهري. حدثني عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري"^{5.7}. ففي هذا المثال كان قد أسقط ابن عيينة اثنين من الرواة بينه وبين الزهري كما ظهر ذلك في جوابه بعد سؤاله عن ذلك.

مثال آخر: أخرج الحاكم من طريق أبي عوانة، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذرِّ، أن النبي على قال: «فلانٌ في النار ينادي: يا حنَّان! يا منَّان!». قال أبو عوانة: قلت للأعمش: سمعتَ هذا من إبراهيم؟ قال: لا، حدثني به حكيم بن حُبير عنه" عنه الأعمش راوياً واحداً بينه وبين إبراهيم.

٣- تدليس التسوية: هو "رواية حديثٍ من طريقٍ فيه راوٍ ضعيفٌ بين ثقتين لقي الآخر، فيُسْقِط المدلِّسُ الضعيف، ويروي عن الثقتين "^{٢٠٨}، فيصبح السند ثقةً عن ثقةٍ، لِيُحْكَمَ له بالصحة.

هذا شرُّ أنواع التدليس لما فيه من تغرير شديد. وأشهر من كان يفعله "الوليد بن مسلم القرشي" حيث كان يروي عن شيخه "الأوزاعي" أحاديث يرويها الأوزاعي عن شيوخ له ضعفاء عن شيوخ ثقاتٍ أدركهم الأوزاعي، فيُسقِط الوليدُ أسماء الضعفاء من أسانيد تلك الأحاديث، ويسوِّيها عن الثقات أن ومنهم أيضاً "بقية بن الوليد".

مثل ما حدث الوليد بن مسلم، فقال: حدثنا الأوزاعي عن نافع مولى ابن عمر...". وكان عليه أن يقول: حدثنا الأوزاعي عن عبد الله بن عامر عن نافع. فالأوزاعي ونافع ثقتان، وعبد الله بن عامر ضعيف، فأسقط الوليدُ "عبدَ الله بن عامر" لكونه ضعيف، وجعل

^{1,1} الحاكم: معرفة علوم الحديث: ص١٠٤، وابن الصلاح: المقدمة مع التقييد: ص٧٩.

١٠٧ الحاكم: معرفة علوم الحديث: ص١٠٥.

^{**} العلامي: حامع التحصيل: ص١٦١-١١٧، والعراقي: التقييد والإيضاح: ص٧٨، وابن حجر: نكته على ابن الصلاح: ٢/ ٦٣١.

¹¹ انظر: المزي: تمذيب الكمال: ٩٧/٣١، والعلاتي: حامع التحصيل: ص١١٨.

السند عن الأوزاعي عن نافع مباشرةً، علماً بأن نافعاً من شيوخ الأوزاعي، إلا أنه لم يسمع هذا الحديث منه.

ومثل ما رواه ابن أبي حاتم عن أبيه، قال: سمعت أبي - وذَكَرَ الحديث الذي رواه إسحق بن راهُوْيَه عن بقية: حدثني أبو وهب الأسدي، عن نافع، عن ابن عمر حديث: «لا تحمدوا إسلام المرء حتى تعرفوا عُقْدة رأيه» - فقال أبي: هذا الحديث له علة قَلَّ مَنْ يفهمها، روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو عن إسحق بن أبي فروة، عن نافع، عن ابن عمر، وعبيد الله كنيته أبو وهب وهو أسدي، فكنَّاه بقية ونسبه إلى بني أسد كيلا يُفْطَن له، حتى إذا تَرَكَ إسحق لا يُهْتَدَى له. قال: وكان بقية من أفعل الناس لهذا "١٠١١.

لاحظوا هنا أن "عبيد الله بن عمرو ونافع" ثقتان، وبينهما "إسحق بن أبي فروة" ضعيفٌ، فأَسْقطَه بقيةُ تحسيناً لظاهره، وجعل السندَ ثقةً عن ثقةٍ.

٣- تدليس الشيوخ: "هو رواية الراوي عن شيخ حديثاً سمعه منه، ويُسَمِّه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه، على خلاف ما اشتهر به بين الناس تعميةً لأمره" أن وممن كان يفعل ذلك "عطية بن سعد العوفي"، قال الإمام أحمد عن عطية هذا: "هو ضعيف الحديث، بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي [محمد بن السائب، المتهم بالكذب] فيأخذ عنه التفسير، وكان يكنيه بأبي سعيد، فيقول: قال أبو سعيد، قال أبو سعيد" أنه قلت: و"أبو سعيد" كنية الكلبي، لكنه لم يشتهر بها، كان يفعل عطية ذلك ليوهم أنه إنما يروي عن أبي سعيد الخدري الله المنه الخدري الله المنه الم

ومَثَّل له ابن الصلاح بما كان يفعله أبو بكر بن مجاهد المقرئ، حيث كان يحدُّث عن شيخه أبي بكر عبد الله بن الإمام أبي داود السجستاني، فيقول: "حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله". يريد بذلك "عبد الله بن الإمام أبي داود السجستاني"^{٢١٦} الذي ضعَّفه والدُه، فذكر "أبا داود" بكنية هو غير معروف بها، لكيلا يُعرَف "عبد الله بن أبي عبد الله" هذا من هو.

الله أي حاتم: علل الحديث: ١٥٤/٢ رقم١٩٥٧، والعلائي: حامع التحصيل: ص١١٧، والسيوطي: التدريب: ٢٢٤/١.

¹¹¹ الخطيب: الكفاية: ص٠٧٥، وابن الصلاح: المقدمة مع التقييد: ص٨٠، والسيوطي: التدريب: ٢٢٨/١.

١١٦ انظر: ابن رحب: شرح علل الترمذي: ٢٩٠/٣.

١١٢ ابن الصلاح: المقدمة مع التقييد: ص٨٠، والسيوطي: التدريب: ٢٢٨/١.

ولعلكم لاحظتم أن هذا القسم من التدليس ليس فيه إسقاط راوٍ من السند، ولا إيهامُ سماعٍ ما لم يسمع، ولكن فيه إخفاء عيب في السند. ويُسَمِّي العلماء هذا الفعل "تجويداً" فيقولون: "جَوَّده فلانٌ" أي ذكر مَنْ فيه مِنَ الأجواد الثقات، وحذف غيرهم ٤١٤.

ج- الفرق بين هذه الأقسام الثلاثة:

تدليس الإسناد يُسقِطُ فيه الراويُّ المدلِّسُ شيخَه من السند بأحد الأسباب الآتية، كما في مثاله في مبحثه حيث أسقط فيه الأعمش شيخة حكيم بن جُبَير بينه وبين إبراهيم.

وتدليس التسوية لا يُستقط فيه الراويُّ المدلِّسُ شيخه بل يُسقِط فيه راوياً ضعيفاً آخرَ غيرَ شيخِه بين ثقتين لقي أحدهما الآخرَ، كما في مثاله في مبحثه حيث أسقط فيه الوليد بن مسلم بين شيخه الأوزاعيِّ ونافع مولى ابن عمر رواياً اسمه عبد الله بن عامر وهو ضعيف.

وأما تدليس الشيوخ فلا يُسْقِطُ فيه الراويُّ المدلَّسُ أحداً، لا شيخه، ولا راوياً آخر، وإنما يتصرف في اسم شيخه فقط.

د- أسباب التدليس¹¹:

١- ضعف الشيخ.

٢- تأخر وفاة الشيخ، بحيث شارك المدلِّسَ في السماع من ذلك الشيخ جماعةٌ دونه.

٣- صِغَرُ سنِّ الشيخ، بحيث يكون أصغرَ من الذي يروي عنه.

٤ - كثرة الرواية عن الشيخ، فلا يحب المدلِّسُ الإكثار من ذكر اسمه على نمطٍ واحدٍ.

٥- علو السند.

ه- طبقات المدلسين وحكم روايتهم:

ذمَّ بعض الأئمة التدليس بصفة عامة ذماً شديداً، وكرهوه لما فيه من الإيهام وتغطية وجه الصواب، وقد قسَّمَ الحافظ ابن حجر المدلِّسين إلى خمس طبقات، وهي:

السيوطي: التدريب: ١٨٨/١.

^{**} الخطيب: الكفاية: ص ٢٠، وابن دقيق العيد: الاقتراح في بيان الاصطلاح: ص ٢١٤.

١- من لم يوصف به إلا نادراً: مثل يجيى بن سعيد الأنصاري، وهشام بن عروة،
 وغيرهما. كان ينبغي أن لا يُعد هؤلاء في المدلسين. تُقبل عنعناتُهُم، إلا ما ظهر من الأحاديث أهم دلسوا فيها، والمحذوف ضعيف.

٢- من احتمل الأئمة تدليسهم، وأخرجوا لهم في الصحيح لإمامتهم وقلة تدليسهم في جنب ما رووا مثل سفيان الثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة مثل سفيان بن عيينة. تُقبَل عنعناهم أيضاً كالطبقة السابقة، إلا ما ظهر من الأحاديث ألهم دلسوا فيها، والمحذوف ضعيف.

٣- من أكثروا من التدليس، واختلف الأئمة في أمرهم بين قابلٍ لهم مطلقاً، ورافضٍ لهم مطلقاً، ومقيدٍ لهم: فقبِلَ ما صرَّحوا فيه بالسماع، دون ما لم يصرِّحوا فيه وهو قول الجمهور. مثل أبي الزبير محمد بن مسلم المكي.

٤ - من اتفق الأئمة على أفم لا يحتجُّ بشيء من حديثهم إلا ما صرَّحوا فيه بالسماع،
 وذلك بكثرة تدليسهم عن الضعفاء والجهولين، مثل بقية بن الوليد الدمشقى.

٥- من ضُعِفوا بأمر آخر مع التدليس: حديثهم مردود؛ ولو صرَّحوا بالسماع أو بالتحديث، مثل "عبد الله بن لَهِيعة" حيث إنه ضُعِّف بأمرين معاً: التدليس، والاختلاط بعد احتراق كتبه ، إلا فيما رواه عنه عبد الله بن المبارك وعبد الله بن وهب وعبد الله بن يزيد المقرئ وعبد الله بن مسلمة القعني؛ فإلهم سمعوا منه قبل احتراق كتبه واختلاطه ٢١٦.

و – تقوية الحديث المدلس بأحسن منه:

صرَّح بعض الأئمة بارتقاء الحديث المدلس إلى الحسن لغيره، بشرط أن لا يُعرَف المحذوف، فإنه إذا عرف يحكم له بما يليق بحاله. قال الحافظ ابن حجر: "ومتى توبع السيئ الحفظ بمعتبر كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز، والمستور، والإسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يُعْرَف المحذوف منه، صار حديثهم حسناً لا لذاته" المحذوف منه، صار حديثهم حسناً لا لذاته "الإسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يُعْرَف المحذوف منه، صار حديثهم حسناً لا لذاته "الإسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يُعْرَف المحذوف منه، صار حديثهم حسناً لا لذاته "لا لذاته"

٢١٦ ابن حجر: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس.

٤١٧ ابن حجر: نزهة النظر شرح نخبة الفكر: ص٨٣.

مثل ما رواه يحيى بن سعيد، عن المثنى بن سعيد، عن قتادة، عن عبد الله بن بُرَيدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «المؤمن يموت بعرق الجبين» أبيه، عن النبي ﷺ قال: «المؤمن يموت بعرق الجبين» أبيه،

هذا الحديث ضعيف بعنعنة قتادة المعروف بالتدليس، ولم يَرِد تصريحٌ منه بالسماع في أي طريق من الطرق المذكورة، إلا أن له متابعاً وشاهداً ارتقى بحما إلى الحسن لغيره.

أما المتابع فقد أخرجه النسائي من طريق محمد بن معمر، ثنا يوسف بن يعقوب، ثنا كهمس، عن ابن بريدة، عن أبيه مرفوعاً مثله. وإسناده حسن لذاته ١٩٩٠.

وأما الشاهد فقد رواه الطبراني عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً مثله. وإسناده يمحيح ٤٢٠.

و- أهم الكتب المؤلفة في المدلسين:

- ١- أسماء المدلسين: هو ضمن كتاب جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي
 (ت٧٦١ه)، والجامع مطبوع.
- ٢- قصيدة في المدلسين للإمام شهاب الدين أبي محمود أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسي
 (ت ٧٦٥ه)، بلغ عدد المدلسين فيها مع زيادات محقّقيها (١٨٩) مدلساً، وهي مطبوعة.
- ٣- التبيين في أسماء المدلسين لسِبْط بن العجمي، إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي (ت ٨٤١هـ).
- ٤- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ)، قسم فيه المدلسين على خمس طبقات كما تقدم، وبلغ عددهم ١٥٢ مدلساً، وهو مطبوع.
 - ٥- أسماء المدلسين للسيوطي (ت١١٩هـ)، وهو مطبوع.
- ٦- إتحاف ذوي الرسوخ بمن رُمِي بالتدليس من الشيوخ للشيخ حمَّاد بن محمد الأنصاري، مالي الأصل، نزيل المدينة، ذكر فيه مائة وواحدا وستين (١٦١) من المدلسين، وهو مطبوع.

^{*} أخرجه الترمذي: برقم ٩٨٢، والنسائي: ٦/٤، وابن ماجه: برقم١٤٥٢، وأحمد: ٥٠/٥٥، والحاكم: ٣٦١/١. ومعنى الحديث أن عرق جبيته حال موته علامة إيمانه، أو هو عبارة عن شدة الموت.

٤١٩ النسائي: ٤/٤.

^{47 ا}الطبراني: المعجم الأوسط: ٣٠٤/٣، والهيثمي: بمجمع الزوائد: ٣٢٥/٣.

الْمُعَنْعَنُ والْمُؤَنَّنُ ٢١٤

المعنعن والمؤنن ليسا قسمين مستقلين للحديث الضعيف، وإنما لهما علاقة بالحديث المدلّس، لذلك يجدر بنا أن نعرف بهما وبأحكامهما بعد مبحث الحديث المدلس.

أ– تعريف المعنعن:

لغةً: هو اسم مفعول من "العَنْعَنَة"، وهي يمعنى قول القائل: "عن فلان، عن فلان". اصطلاحاً: ما يؤديه الراوي بلفظ "عن" من غير بيان للتحديث أو الإحبار أو السماع.

ب- تعريف المؤنن:

لغة: هو اسم مفعول من "الأُنْنَة"، وهي بمعنى قول القائل: " أن فلاناً قال". اصطلاحاً: ا يؤديه الراوي بلفظ "أن" من غير بيان للتحديث أو الإخبار أو السماع.

ج- حکمهما:

الصحيح في عنعنة الراوي وما شابحها ألها محمولة على الاتصال، بشرط أن يكون مستعمِلُهما ثقة غير مدلِّس، وأن يمكن اللقاء بينه وبين من روى عنه بالعنعنة. وأما إذا كان معروفاً بالتدليس وعنعن فلا تُقْبَل إلاَّ ما صرَّح فيه بالسماع أو الإخبار أو التحديث.

٦- المرسل الخفي

لغــةً: المرسل تقدم تعريفه. أما الخفي فهو صفة مشبَّهة من "الخفاء"، ضد الجلي.

اصطلاحاً: هو "ما يرويه الراوي عمن عاصره ولم يلقه، أو لقيه ولم يسمع منه شيئاً". وإنما سُمِّيَ بالمرسل الخفي لأن إسقاط الراوي من مثل هذا السند خفيٌّ لا يُدرَك إلا بالبحث ٤٢٦.

٢١١ انظر لهما: توضيح الأفكار للصنعاني: ٥٩٣١، والتدريب للسيوطي: ٢٢٤/١، وتيسير مصطلح الحديث للطحان: ص٨٦.

٢٠٥/١ السيوطي: التدريب: ٢٠٥/٢.

ب- طرق معرفته:

فقد ذكر العلائي في "جامع التحصيل" ٤٢٢ لمعرفته ثلاثة طرق، هي:

1- أن يُعرَف عدم اللقاء بين الراوي والمروي عنه مع كولهما في عصر واحد، بمعرفة التاريخ، أو بنص إمام مطلع على ذلك. مثل ما رواه ابن ماجه من طريق عمر بن عبد العزيز عن عقبة بن عامر هم مرفوعاً: «رحم الله حارسَ الْحَرَس» أنا . قال المزي: "عمر بن عبد العزيز لم يلق عقبة بن عامر "^{٤٢٥}؛ لأن عمر بن عبد العزيز ولد في حدود سنة ستين للهجرة، بينما كانت وفاة عقبة بن عامر سنة ثمان و خمسين للهجرة. أي قبل ولادة عمر بسنتين.

٢- أن يُعرف عدم سماع الراوي عن المروي عنه بأن يصرِّح الراوي نفسه بعدم السماع، أو نص إمام على ذلك. مثل حديث أبي عبيدة عن ابن مسعود قال: خرج النبي ﷺ لحاجته؛ فقال: «التمِسْ لي ثلاثة أحجار». قال: فأتيتُه بحجرين وروثة. فأخذ الحجرين وألقى الروثة، وقال: «إنها ركس». قال الترمذي: "أبو عبيدة لم يسمع من أبيه "٢٦".

٣- أن يذكر الراوي الحديث عن رجل، ثم يقول في رواية أخرى: نُبِّمْتُ عنه، أو أُخْبِرتُ عنه، ونحو ذلك. مثل ما أخرجه الترمذي من طريق الوليد بن مسلم: أخبرني ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة بن شعبة...". قال الترمذي: "وهذا معلول ... سألتُ أبا زرعة ومحمد بن إسماعيل [يعني البخاري] فقالا: ليس بصحيح؛ لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور عن رجاء بن حيوة قال: حُدِّثْتُ عن كاتب المغيرة، مرسل"٢٧٠.

ج- الفرق بين المرسل الخفي والمدلَّس بتدليس الإسناد أو التسوية:

هو أن المدلَّس تدليسَ إسناد أو تسوية يختص برواية راو عن شيخ سمع منه ما لم يسمعه منه، بينما المرسل الخفي يختص برواية الراوي عمن لم يسمع منه، سواء لقيه أو لم يلقه. وأن في التدليس إيهاماً للسماع، وليس في الإرسال ذلك الإيهام لعدم وجود السماع أصلاً.

٢٠٠ العلائي: حامع التحصيل: ص ١٤٥-١٤٦. والعراقي: شرح ألفيته: ٣٠٧/٢.

¹¹⁴ ابن ماجه: برقم ٣٧٧١. قال المناوي: «رحم الله حارس الحرس» بفتح الحاء والراء، اسم الذي يحرس، والحارس الحافظ. وفي رواية بدله "الجيش". وظاهر صنيع المصنف أن هذا هو الحديث بكماله، وكأنه وهم، بل بقيته كما في الفردوس وغيره: «الذين يكونون بين الروم وعسكر المسلمين ينظرون لهم ويحذرونهم». المناوي: فيض القدير : ٥/٤ ٣.

^{٤٢٥} المزي: تحفة الأشراف: ٣١٤/٧.

^{٢٢٦} الترمذي: الطهارة، باب ما جاء في الاستنجاء بالحجرين: ٢٨/١ رقم١١٠.

٤٢٧ الترمذي: باب ما جاء في المسح على الخفين أعلاه وأسفله: رقم٩٧.

د- حكمه مع مثال ارتقائه إلى الحسن لغيره:

ضعيف لأنه منقطع، ولا يعرف حال الساقط، إلا أنه يرتقي إلى الحسن لغيره إذا جاء من طريق آبي عبيدة بن عبد الله بن طريق آبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن عبد الله قال: «لعن الله المتنمصات، والمتفلّجات، والمتوشّمات، المغيّرات خلق الله». فأتته امرأة فقالت: أنت الذي تقول كذا وكذا؟ قال: وما لي لا أقول ما قال رسول الله عليها؟ ٩٨٠٠.

هذا الإسناد ضعيف لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه شيئاً كما عرفنا. وله متابع رواه البحاري ومسلم من طريق علقمة عن عبد الله مرفوعاً مثله ٢٢٩ ارتقى به إلى الحسن لغيره.

ه- المؤلفات فيه:

١- التفصيل لمبهم المراسيل للخطيب البغدادي.

٢- المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس - دراسة نظرية وتطبيقية على مرويات الحسن البصري:
 للأستاذ الشريف حاتم بن عارف العوني، كتاب معاصر مطبوع.

ب- أقسام الحديث المردود بسبب الطعن في الراوي

المراد بالطعن:

هو حرح الراوي في عدالته، أو ضبطه، أو في كليهما.

أسباب الطعن في الراوي ٢٠٠٠:

أسباب الطعن في الراوي عشرة أمور، خمسةٌ منها تتعلق بالعدالة، وخمسة بالضبط.

¹⁷⁴ النسائي: ٨/٨٨٨. النامصة: هي المرأة التي تنتف الشعر من وجهها. والمتنمصة: التي تأمر من يفعل بما ذلك. المتفلجة: التي تفعل الفلج أي الفرجة بين الثنايا والرباعيات رغبة في التحسين. والمتوشمة: هي التي يُفعَل بما الوشم، وهو أن يفرز الجللد بإبرة، ثم يُحشَى بكحل أو نيل، فيزرق أثره، أو يخضرُ (انظر لها كلها: النهاية لابن الأثير).

٢٦٦ البخاري: اللباس: يرقم ٥٩٣١، ٥٩٣٩، ٥٩٤٣، ومسلم: اللباس: برقم ٢١٢٥.

¹⁷ ينظر لذلك: ابن حجر: شرح النخبة: ص ٦٨ بتصرف قليل مني.

أ- الأمور المتعلقة بالطعن في العدالة:

- ١- الكذب، وحديث الكذَّاب: "الموضوع".
- ٧- التهمة بالكذب أو الوضع، وحديث المتَّهم بالكذب أو الوضع: "المتروك".
- ٣- الفسق، وحديث الفاسق اسمه "المنكر" على رأي من لم يشترط في "المنكر" المخالفة.
 - ٤- البدعة، وحديث المبتدع الغالي، وحديثه في بدعته يُسمَّى باالضعيف حداً ".
 - ٥- الجهالة، وحديث المجهول عيناً أو حالاً أو اسماً يسمَّى بالضعيف" فقط.

هذه كلها لا ترتقي إلى "الحسن لغيره"، غير حديث المجهول فإنه يمكن أن يرتقي إليه إذا رُويَ من طريق آخر أحسن منه حالاً، أو له عواضد أخرى كما سيأتي بإذن الله تعالى.

ب- الأمور المتعلقة بالطعن في الضبط:

١- فحش الغلط، وحديثه يُسمَّى "المنكر" إن خالف الآخرين، وإلاَّ فيُسمَّى "الضعيف".

- ٢- كثرة الغفلة، وحديثه أيضاً "المنكر" إن حالف الآخرين، وإلا فيسمى "الضعيف".
- ٣- سوء الحفظ، وحديثه أيضاً "المنكر" إن خالف الآخرين، وإلاَّ فيسمى "الضعيف".
 - ٤ وهم الثقة، وحديثه يسمى "المعلول، أو المعلَّل، أو المُعلِّ".
- ٥- مخالفة الثقات. فإن كان المخالِفُ ثقةً فحديثه شاذ، وإن كان ضعيفاً فحديثه منكر.
 ويتفرَّع عن هذه المخالفة الأقسام الآتية: المدرج، والمقلوب، والمزيد في متصل الإسناد،
 والمضطرب، والمصحَّف، والمحرَّف.

وأحاديث الثلاثة الأُول إذا رُوِيَت من طريق آخر أقوى منها، وهي موافقة لها، أو له عواضد أخرى كما سيأتي، فترتقي بها إلى "الحسن لغيره"، وأحاديث الأخيرين (أي وهم أو مخالفة الثقة بجميع أقسامها) لا ترتقي إلى "الحسن لغيره" بأي حالٍ من الأحوال؛ لألها تُتْرك، ويُعْمَل بمقابلها.

وإليكم تفصيل مباحث كل هذه الأنواع على ترتيب الأشد فالأحف.

١ – الموضوع

تعريفــه:

لغــةً: هو اسم مفعول من "وضع على فلانٍ يضع وضعاً" أي ألصق به ٢٦١.

اصطلاحاً: "ما احْتُلِقَ على النبي ﷺ أو غيره، من قول، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ، كَذِباً وزوراً". وسُمِّيَ هذا باللوضوع" لأن واضعه ألصقه بمن نسبه إليه.

وإنما سُمِّيَ الموضوع "حديثاً" إما لكون الحكم عليه حكماً ظنياً أغلبياً لما ظهر للمحدث من قرائن تدل على كونه كذباً، أو بالنظر إلى زعم واضعه "ت"، أو لشمول تعريف الحديث له وهو "ما أضيف إلى النبي على من قول ...". ولعل هذا ما أشار إليه السخاوي بقوله عند ذكر الجواب عن ذلك: "أجيب بإرادة القدر المشترك، وهو ما يحدث به""²⁷⁷.

مرتبتــه:

هو شرُّ الأحاديث الضعيفة وأقبحها.

حكم روايته أو ذكره:

لا تحل روايته أو ذكره لأحدٍ عَلِمَ حالَه، إلاَّ مع بيانِ أَنَّه موضوع، لما رواه الإمام مسلم مرفوعاً: «من حدَّث عنِّي بحديثٍ يُرَى أنه كَذِبٌّ فهو أحد الكاذِبَيْنَ» ^{٢٣٤}.

عقاب الكذب على رسول الله ﷺ في الدنيا:

لقد أفتى عددٌ من الأئمة بتعزير من فعل ذلك، قال أبو العباس السَّرَّاج: "شهدتُ محمد بن إسماعيل البخاري؛ ودُفِعَ إليه كتابٌ من محمد بن كرَّام، يسأله عن أحاديث، منها: سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه رفعه: «الإيمان يزيد ولا ينقص»؟ قال: فكتب على ظهر الكتاب: "من حدَّث بهذا استوجب الضربَ الشديد والحبس الطويل" من حدَّث بهذا استوجب الضربَ الشديد والحبس الطويل" من حدَّث بهذا استوجب الضربَ الشديد والحبس الطويل.

¹⁷¹ القاموس المحيط: ص٩٩٧. والأمير الصنعاني: توضيح الأفكار: ٦٨/٢.

٤٣٢ عمر فلاتة: الوضع في الحديث: ١١١٠/١-١١١.

¹⁷⁷ السخاوي: فتح المغيث: ٢٥٣/١.

¹⁷² مسلم: مقدمة صحيحه: ١٨/١.

^{٢٥} ذكره ابن حجر في نكته على ابن الصلاح: ٨٥٨/٢. وانظر السخاوي: فتح المغيث: ٣٥٤/١.

الموضوع باعتبار نسبته إلى من ليس له على قسمين:

١- أن يضع الواضع كلاماً من عند نفسه، ثم ينسبه إلى النبي ﷺ، أو إلى غيره.

مثال ما وُضِعَ على النبي ﷺ: "لو أحسن أحدُكم ظنَّه بحجرٍ لنفع". وضعه عُبَّادُ الأصنام ٢٦٦٠.

مثال ما وُضِعَ على الصحابي: ما وضعتْه الرافضة على علي بن أبي طالب على من أنه قال: "لَمَّا غسَّلتُ النبي على اقتصلتُ ماء محاجر عينيه، فشربته، فورثتُ علم الأولين والآخرين" ٢٣٧٠.

٢- أن يأخذ الواضعُ قولاً لصحابيً - مثلاً -، أو تابعي، أو حكيم، أو من الإسرائيليات، فينسبه إلى رسول الله ﷺ لِيَروْجَ ذلك القول بين الناس، ويَنال القبولَ عندهم.

مثال قول الصحابي: "أَحْبِبْ حبيبَك هوناً مَّا، عسى أن يكون بغيضَك يوماً مَّا، وأَبْغِضْ بغيضَك هوناً مَّا". الصحيح أنه قول علي بن أبي طالب على الله على اله

مثال قول التابعي: "كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل" هو قول الخليفة الراشد الخامس عمر بن عبد العزيز ^{٤٣٩} رحمه الله تعالى.

مثال قول الحكيم: "المعدةُ بيتُ الدَّاء، والحِمْيةُ رأسُ كل دواء" هو من أقوال طبيب العرب الحارث بن كلدة "٤٤.

مثال الإسرائيليات: "ما وَسِعَني سمائي، ولا أرضي، ولكن وسعني قلبُ عبدي المؤمنُ". قال ابن تيمية: هو مذكور في الإسرائيليات، وليس له إسناد معروف عن النبي الله المناد على النبي الله المناد على النبي الله المناد على النبي الله المناد على النبي الله المناد المناد على النبي الله المناد ال

المسخاوي: المقاصد الحسنة: رقم الحديث ٨٨٣، ومُلاُّ على القاري: الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: ص٢٨٦.

در السخاوي: المقاصد الحسنة: رقم الحديث ٦٧٥. اقتصلت: قطعت. المحاجر جمع الْمَحْجر. محجر العين ما دار بها.

٣٨، رواه الترمذي في حامعه: البر: ٣٦٠/٤ رقم ٣٠٠٣، وابن الجوزي: العلل المتناهية: ٢٤٨/٢ رقم ٢٠٢٥.

⁷⁷⁴ رواه ابن أبي الدنيا في ذم الدنيا: ص١٠٤ رقم٣١٦ وأبو نعيم في الحلية: ٥/٥٠٥. وانظر: العجلوني: كشف الحفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: ١٢٨/٢ رقم٢٠٠٠.

¹¹¹ المصدر السابق: ٢١٤/٢ رقم ٢٣٢٠.

الما ابن تيمية: مجموع الفتاوى: ١٨/. وانظر السحاوي: المقاصد الحسنة: ص٣٧٣ رقم ٩٩٠.

نشأة الوضع في الحديث وجذوره التاريخية

تكاد كلمة مؤرخي السنة تتفق على أن الوضع في الحديث، والكذب على رسول الله بدأ في الظهور بعد مقتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان ، والذي نتج عنه افتراق الأمة الإسلامية إلى شيع وأحزاب، والتباس الحق مع الباطل، والإخلاص مع الهوى، والحقيقة مع التأويل، غير أن الأحداث المصاحِبة لمقتله لتُلقي ظلالاً على أن الوضع في الحديث لم يظهر على أفق الإسلام إلا كإحدى حلقات المؤامرة ضد الإسلام والمسلمين، التي دبرها ونسج خيوطها أبناء الأمم المنكوبة على أيدي المسلمين من اليهود والنصارى والفرس، بحدف النيل من الإسلام والمسلمين، ثم تطور الوضع في الحديث من هدف إلى هدف، ومن سبب إلى سبب، بدأ من فضائل الصحابة، وانتهى بالأغراض الشخصية، وأتى من خلاله على جميع جوانب الحياة الخاصة والعامة، ونحن هنا نحاول أن نقدّمها حسب تسلسلها الزمني بقدر المستطاع، ونقسمها تقسيماً غير مسبوق إلى أسباب مقصودة أولاً، ثم إلى أسباب غير مقودة ثانياً.

أولاً: الأسباب المقصودة للوضع في الحديث ٢٤٠٠

1- الانتقام من الإسلام والمسلمين:

هو أول الأسباب للوضع ظهوراً، دبَّرته الأمم المنكوبة على أيدي المسلمين من اليهود والنصارى والمحوس، للانتقام من الإسلام والمسلمين، ونفَّذه أحدُ أبناء يهود اليمن، وهو عبد الله بن سبأ الذي حاء إلى المدينة متستراً بمسوح الإسلام، وتحرك هنا وهناك للاستطلاع على أماكن الضعف في الخلافة، فوجد ما أراد، فسوَّل له شيطانه لخلق العداء بين المسلمين، فأظهر حبه للرسول على وآل البيت، ووضع حديث وصاية على بن أبي طالب: "إنه كان ألف نبي، ولكل نبي وصى، وكان على وصى محمد". وقال أيضا: "محمد خاتم الأنبياء، وعلى خاتم ولكل نبي وصى، وكان على وصى محمد".

ئَنْ يَنظر تفصيل هذه الأسباب في مقالي "الجذور التاريخية للوضع في الحديث" المنشور في بجلة إسلامية المعرفة، العدد ١٦، عام ١٩٩٩م.

الأوصياء" "أن وروى الشيعة عن بريدة مرفوعاً: "لكل نبي وصي، وإن علياً وصيى ووارثي "أن وعن سلمان الفارسي مرفوعاً: "وصيي علي بن أبي طالب "أن وعن أنس قال: قلت لسلمان: سئل رسول الله في مَن وصيه فقال له سلمان: قال: مَن كان وصي موسى؟ قال: يوشع. قال: فإن وصيي ووارثي ... وحير من أخلف بعدي علي "أن وغيرها من الأحاديث في هذا المعنى.

واستطاع عبد الله بن سبأ من خلال أفكاره وتحركاته قتل الخليفة عثمان بن عفان ، وتفريق المسلمين بين شيعة على وأنصار معاوية، وخلق العداء الدائم بينهم، وضرب بعضهم رقاب بعض، وحقق بهذا ما كانت تصبو إليه أمته من الانتقام من الإسلام والمسلمين.

٧- نصرة الأحزاب والأهواء السياسية:

نتيجةً للخلاف القائم على أشدًه بين شيعة على وأنصار معاوية ظهر اتجاه تأييد إمام الفريق بأحاديث في فضله، وأحاديث في ذم خصومه، فقام به كل فريق؛ وإن كان نصيب الشيعة منه كنصيب الأسد من فريسته. كما وضع بعض الجهلة من أهل السنة أحاديث في فضل الشيخين وعثمان انتصاراً لهم، والبعض منهم وضعوا أحاديث في فضائل الخلفاء الأربعة مجتمعة رأبا للصدع بين أهل السنة والشيعة.

فوضعت الشيعة أحاديث في المادة التي خلق منها دليلاً على ميزته وفضله، وفي سبقه للإسلام واستقرار الإيمان في قلبه قبل غيره ٤٤٠، وفي أنه خير الناس مطلقاً، ويكفرون من ينكر ذلك، وفي توعد من لا يحبه، فضلاً عمن يبغضه ويشنأه، وفي أنه وارثه على، وأنه وصيه بعده ١٤٠٠ – وقد تقدم البعض منها –، وقد أُلفت في مثالب الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كتب لو بحثنا عن مؤلفيها لوجدناهم من الشيعة، ووضعوا أحاديث في ذم معاوية عليه

١٤٢ ابن حرير الطبري: تأريخ الأمم والملوك: ٣٤٠/٤.

الله السيوطي: اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: ١/٥٩/١.

¹¹⁰ المصدر السابق: ٢٥٨/١.

٤٤٦ الصدر السابق: ٣٩٨/١.

^{**} انظر لمادته وسبقه للإسلام: ابن الجوزي: الموضوعات: ٣٣٩/١، و٣٤١-٣٤١.

^{***} انظر لخيريته، وتوعد من يبغضه، ووراثته ووصايته: المصدر السابق: ٣٤٦/١، ٣٤٩-٣٤٩، ٣٨٥-٣٨٦.

على لسان رسول الله ﷺ يأمر فيها بقتله، ويوعده على ولايته، ويدعو عليه وعلى عمرو بن العاص ﷺ بالإركاس والدع في النار أنه بل لم يقتصروا على ذلك، بل ألحقوا بني أمية كلهم، وتقوّلوا على رسول الله ﷺ أنه قال: "إن الله عناهم بقوله: ﴿ وَالشَّجَرَةُ ٱلْمَلْعُونَةُ فِي النَّارِ وَاللهُ اللهُ ال

وقابلهم من أهل السنة بعض الجهلة ممن أخذهم العزة بالإثم، قابلوا الشر بمثله، فوضعوا أحاديث في فضل الشيخين وعثمان بن عفان التصاراً لهم، مع أهم في غنى عن ذلك كله، وأحاديث في فضائل الخلفاء الراشدين الأربعة مجتمعين رأباً للصدع بين أهل السنة والشيعة "٥٠، كما وضعوا أحاديث في فضل معاوية، فزعموا أن رسول الله على قال: "الأمناء ثلاثة أنا وجبريل ومعاوية"، وأن الله خصه بقلم من ذهب دون سائر كتبة الوحي، أهداه إليه، وأن النبي المح أعطاه سهاماً أو سفرجلات، ووعده أن يلقاه بهن في الجنة، إلى غير ذلك من الأحاديث التي يلمح فيها الناظر ألها افتراء محض، ووضعوا أحاديث أخرى في فضائل الصحابة عامة أيضا عمل يعكس الصراع الفكري والسياسي بين الأحزاب المختلفة، إما نصرةً لأحزاكم وأهوائهم، وإما رغبةً في فك الخلافات بين الناس المتصارعين.

٣- نصرة المذاهب العقدية:

وفي الربع الأخير من القرن الأول (سنة ٧٥- ٨٦ه) ظهرت على أفق الإسلام فرق القدرية والجبرية، والمرجئة والجهمية بأفكار غريبة في باب العقائد، ووضعوا أحاديث في نصرة مذاهبهم العقدية وآرائهم الفاسدة، وقابلهم من أهل السنة من أخذهم العزة بالإثم، فوضعوا أحاديث في ذم تلك الفرق، منها:

النظر لقتله ووعيده على الولاية والدعاء عليه وعلى عمرو بن العاص: المصدر السابق: ٢٤/٣-٢٦، و٢٨.

^{**} سورة الإسراء: ٦٠. انظر: الطبرسي: مجمع البيان في تفسير القرآن: ٥٥٤/٠.

افع الخليلي: الإرشاد: ١/٠٤٠.

^{tot} المنار المنيف: ص١١٦.

^{۱۰۲} الموضوعات: ۲/۱ -۳۱۳ وما بعدها.

tot المصدر السابق: ٢٣/٢-٣٦، والسيوطي: اللآلي المصنوعة: ١٢٨/١.

وضعت القدرية حديث: "إذا كان يوم القيامة، وجمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد، فالسعيد من وجد لقدمه موضعاً، فينادي مناد من تحت العرش: ألا من برّاً ربه من ذنبه وألزمه نفسه فليدخل الجنة"٥٠٠.

فرد عليها مخالفوها من أهل السنة بحديث ذكروا فيه خصومة أبي بكر وعمر في القدر، فقال أبو بكر: يقدر الله الخير ولا يقدر الشر، وقال عمر: بل يقدرهما جميعا الله، وذكروا أن النبي الله أخبرهم بأن جبريل وميكائيل وقعا في الخصومة نفسها، وأنه الله قضى فيها بين أبي بكر وعمر بقضاء إسرائيل بين جبريل وميكائيل، فقال: "أوجب القدر خيره وشره، وضره ونفعه، وحلوه ومره من الله عز وجل، فهذا قضائي بينكما..."، ثم قال: "يا أبا بكر! إن الله لو لم يشأ أن يُعصى ما خلق إبليس ... "آه، وغيره من الأحاديث على هذا النمط.

ووضعت المرجئة حديث: "قدم وفد ثقيف على رسول الله على، فقالوا: جئناك نسألك عن الإيمان أيزيد أو ينقص؟ قال: "لا، الإيمان مثبت في القلب كالجبال الرواسي، وزيادته كفر، ونقصانه كفر". فرد عليهم مخالفوهم بوضع حديث: "الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص" دونقص" .

ووضع مخالفو هذه البدع من جهلة أهل السنة حديثاً جعلوه عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله على: "إن الله لعن أربعة على لسان سبعين نبياً"، قلنا: من هم يا رسول الله؟ قال: "القدرية والجهمية والمرجئة والروافض"، قلنا: يا رسول الله ما القدرية؟ قال: "الذين يقولون: الخير من الله، فمن قال غير ذلك فعليه لعنة الله"، قلنا: فما الجهمية؟ قال: "الذين يقولون: إن القرآن مخلوق، ألا إن القرآن غير مخلوق، فمن قال غير ذلك فعليه لعنة الله"... إلى أن سألوه عن المرجئة والروافض، وعرفهم مخلوق، فمن قال خير ذلك فعليه لعنة الله"... إلى أن سألوه عن المرجئة والروافض، وعرفهم بين أهل السنة والجماعة وأهل البدع والنحل الأخرى.

[&]quot; انظره في المصدر السابق: ٢٧٢/١-٣٧٤. رواه العقيلي في الضعفاء الكبير: ١٨٧/١ رقم٣٣٣. قال الشوكايي في الفوائد المجموعة: ص٥٠٥: "آفته حعفر بن حسر بن فرقد وهو قدري فوضعه على مذهبه". ومن مذهبهم أن من أقر بالذنب وباء به ونزه ربه فقد أشبه أباه آدم، ومن أشبه أباه فما ظلم. انظر ابن القيم: طريق الهجرتين: ص٥٦٠١.

⁶⁰⁷ انظره في المصدر السابق: ٢٧٢/١-٢٧٤. والخصومة هذه رواها ابن بطة في الإبانة: ٣١٢/٢.

٤٠٧ انظر الحديثين في المصدر السابق: ١٣١-١٣١.

١٥٨ المصدر السابق: ٢٧٦/١.

٤ - تنفير الناس عن الإسلام:

تولى كبره جماعة من الزنادقة والملحدين الذين اندسوا في صفوف المسلمين لإفساد الدين عليهم، وإيقاع الشكوك في قلوهم، وظهروا على مدى القرن الثاني في عهد الخلفاء العباسيين المنصور (١٣٦-١٥٨ه) والمهدي (١٥٨-١٦٩ه) وهارون الرشيد (١٧٠-١٩ه) العباسيين المنصور (١٣٦-١٩٨ه) والمهدي (١٥٨-١٩٩ه) وهارون الرشيد (١٧٠-١٩ه)، ووضعوا في مختلف مجالات الإسلام، خاصة العقيدة، آلافاً من الأحاديث مما تستهجنه النفوس، وتستحيله العقول، قاصدين بذلك تشويه صورة الإسلام، وإظهاره بمظهر الدين اللامعقول، ليتنفر عنه الناس، ويسخروا منه.

فوضعوا في وصف الذات الإلهية أحاديث تتنافى مع تنزيه الله سبحانه عن مشابحة الحوادث، منها حديث: "قيل: يا رسول الله!مم ربنا؟ قال: ... خلق خيلاً، فأجراها فعرقت، فخلق نفسه من ذلك العرق" وضعه محمد بن شجاع الثلجي (البغدادي ت٢٦٦هه)٥٠٩.

وحديث: "رأيت ربي يوم النفر على جمل أورق، عليه جبة صوف أمام الناس"^{٤٦٠}. وحديث: "إن الله إذا غضب انتفخ على العرش حتى يثقل على حملته"^{٤٦١}

ووضع محمد بن سعيد الشامي المصلوب حديث: "أنا خاتم النبيين، لا نبي بعدي، إلا أن يشاء الله"، زاد في الحديث الصحيح هذا الاستثناء: "إلا أن يشاء الله" لدعم ما كان يدعو إليه من الإلحاد والزندقة والتنبؤ ٢٦٦، وكان يقول: "لا بأس إذا كان كلاماً حسناً أن تضع له إسناداً" ٢٦٠.

قال ابن الجوزي: "ولقد أدخل جماعة من الزنادقة في أحاديث الصفات أشياء يقصدون ها عيب الإسلام وإدخال الشك في قلوب المسلمين "٢٤٤.

و لم يكتفوا بذلك في محاولتهم لتشويه العقيدة الصافية، بل اختلقوا أحاديث يحلون فيها الحرام، ويحرمون الحلال، فهذا عبد الكريم (أو محمد) بن أبي العوجاء، لما أُخِذ وأُتِيَ به إلى

^{**} ابن الجوزي: الموضوعات: ١٠٥/١. وانظر الذهبي: الميزان: ٣٧٥٣-٥٧٩.

^{&#}x27;1' على القاري: الأسرار المرفوعة في الأحبار الموضوعة: ص ١٢٦ حديث ٤٧٧.

¹⁷¹ ابن حبان: المحروحين: ١٦٥/١.

٢٦٤ السيوطي: تدريب الراوي: ٢٨٤/١.

٢٦٤ الذهبي: الميزان: ٣٦٢/٣، والسيوطي: التدريب: ٢٨٤/١.

^{٤٦٤} ابن الجوزي: الموضوعات: ١٢٧/١.

والي المنصور على البصرة والكوفة محمد بن سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس العباسي (٢٤ هـ - ١٥٥ه)، وأيقن بقتله قال: "لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث، أحرم فيها الحلال، وأحل فيها الحرام، ولقد فطركم في يوم صومكم، وصَوَّمتكم في يوم فطركم "٢٠٠.

واعترف بعضهم بوضع الأحاديث على إثر توبته وندمه، قال ابن لهيعة (ت١٧٤ه): دخلت على شيخ وهو يبكي، فقلت له: ما يبكيك؟ قال: "وضعت أربعمائة حديث، أدخلتها في برنامج الناس، فلا أدري كيف أصنع "٢٦٦.

وقال الخليفة المهدي: "أقر عندي رجل من الزنادقة أنه وضع أربعمائة حديث، فهي تجول في أيدي الناس"^{٤٦٧}.

وقال حماد بن زید (ت۱۷۹ه): "وضعت الزنادقة علی رسول الله أربعة عشر ألف حدیث "۲۶۸.

٥- العصبية للقبيلة والجنس والبلد:

أقرب زمن لظهور هذه الظاهرة هو القرن الثاني، حيث استقر العرب في المدن المفتوحة، واختلطوا بالأعاجم، بجانب إيثار الخلفاء بعض القبائل والشعوب، وتفضيلهم بعض الأجناس على الأخرى، فوضعت أحاديث في فضل قبيلة وجنس وبلد مقابل أخرى.

فقد وضع هلال بن عبد الرحمن الحنفي (من القرن الثاني) حديثاً نسبه إلى جابر بن عبد الله أن رجلاً قُتل بالمدينة، لا يُدرى من قتله، فقال النبي ﷺ: "أبعده الله، إنه كان يبغض قريشاً" (٤٦٩ .

ووضع يحيى بن أبي سليمان المديني (من القرن الثاني) حديث: "دعوني من السودان، إنما الأسود لبطنه وفرجه".

١١٥ ابن الجوزي: الموضوعات: ١/٣٧، والسيوطي: التدريب: ٢٨٤/١.

¹⁷¹ ابن حبان: المحروحين: ٦٣/١.

٤٦٧ ابن الجوزي: الموضوعات: ٢١/٣٣-٣٨.

²⁷ المصدر السابق: ١/٨٥، والسيوطي: التدريب: ٢٨٤/١.

٤٦٩ ابن عراق: تتريه الشريعة: ٢٨/٢.

ووضع عنبسة بن سعيد البصري (من القرن الثاني) حديث: "الزنجي إذا شبع زبي، وإذا حاع سرق، وإن فيهم لسماحة ونجدة"^{٤٧٠}.

ووضع يحيى بن بُرَيِّد بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (من القرن الثاني) حديث: "أحبوا العرب لثلاث: لأني عربي، والقرآن عربي، وكلام أهل الجنة عربي" أ

ووضع إسماعيل بن زياد السكوني قاضي الموصل (من القرن الثاني) حديث: "أبغض الكلام إلى الله تعالى الفارسية، وكلام الشيطان الخوزية، وكلام أهل النار البخارية، وكلام أهل الجنة العربية" ٤٧٢.

ووضع عمر بن موسى بن وجيه الأنصاري الدمشقي (من القرن الثاني) حديث:"إن الله إذا غضب أنزل الوحي بالعربية، وإذا رضي أنزل الوحي بالفارسية"^{٢٧٣}، وفي روايةٍ"جعفر بن الزبير" الدمشقى نزيل البصرة (ت فيما بين ١٤٠-١٥هـ).

أما الأحاديث التي وضعت في فضل المدن فهي كثيرة - كما أشرت إليها - منها:

حديث: "إني لأعرف أرضاً يقال لها البصرة أقومها قبلة، وأكثرها مساحد ومؤذنين، يدفع الله عنها من البلاء ما لم يدفع عن سائر البلاد" وضعه محمد بن يونس الكديمي البصري (ت٢٨٦ه)

وحديث: "يأتي على الناس زمان يكون أفضل الرباط رباط حده" وضعه محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني مولى ابن عمر (من القرن الثاني) ٤٧٥.

وحديث: "إذا ذهب الإيمان من الأرض وحد ببطن الأردن" وضعه أحمد بن كنانة الشامي ٢٠٠٠ الذي يروي عن مقسم (ت١٠١ه) وابن المنكدر (ت١٣٠ه) وغيرهما، ويروي عنه عثمان الطرائفي (ت٢٠٢ه) وغيره ٤٧٠٠.

[·] ٤٠٠ انظر حديث السودان والزنجي في المصدر السابق: ٣١/٢.

المن عراق: ٣٠/٣. والألباني: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ١٨٩/١-١٩٣، رقم ١٦١و١٦١.

٢٧٦ ابن الجوزي: الموضوعات: ١١١/١، واللهيي: الميزان: ٢٣٠/١.

٢٧٢ ابن عدي: الكامل: ٥/١٦٧، وابن الجوزي: ١١١/١.

¹⁷¹ ابن الجوزي: العلل المتناهية: ٣١٢/١.

٤٧٠ ابن عراق: ٢/٢)، والذهبي: الميزان: ٣١٧/٣.

٢٧٠ ابن الجوزي: العلل المتناهية: ٢١١/١، وابن عراق: تتريه الشريعة: ٧/٢.

٧٧ الذهبي: الميزان: ١٢٩/١.

وأحاديث أخرى كثيرة في فضائل أو مثالب بعض البلاد الأخرى مثل مكة والمدينة وبيت المقدس، ودمشق والإسكندرية ومصر وطبرية، وصنعاء وبغداد، وعسقلان وقزوين ونصيبين، والقسطنطينية، وإنطاكية.

٦- الرغبة في صلاح الناس وزهدهم:

أصحاب هذه الرغبة هم المنسوبون إلى الزهد والصلاح، والورع والتقوى، يضعون الأحاديث على رسول الله على ليرغبوا بها الناس في عمل الخير، ويرهبوهم عن الشر والمعاصي، ويرققوا قلوبهم، ويبدو من تواريخ وفيات أصحاب هذا السبب أنه ظهر أيضا في القرن الثاني عندما لاحظوا أن الناس انشغلوا بالدنيا عن الآخرة، أو عن القرآن بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق، فوضعوا أحاديث في فضل القرآن والصلاح والزهد، والترغيب والترهيب.

فهذا أبو عصمة نوح بن أبي مريم المروزي الذي تولى قضاء مرو في حياة الإمام أبي حنيفة، في خلافة أبي جعفر المنصور، وتوفي سنة ١٧٣ه، وضع أحاديث في فضائل القرآن سورة سورة عن عكرمة عن ابن عباس، فقيل له: من أين لك هذا عن عكرمة، وليس عند أصحابه هذا؟ فقال: "إني رأيت الناس أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق، فوضعت هذا الحديث حسبة"

وقال ابن مهدي (ص١٩٨٠ه) لميسرة بن عبد ربه الفارسي ثم البصري (من القرن الثاني): "من أين جئت بهذه الأحاديث: من قرأ كذا كان له كذا؟ قال: وضعته أرغب الناس"٤٧٩.

وأخرج ابن الجوزي قول بعضهم: "إنا اجتمعنا فرأينا الناس قد رغبوا عن القرآن، وزهدوا فيه، وأحذوا في هذه الأحاديث، فقعدنا فوضعنا لهم هذه الفضائل، حتى يرغبوا فيه"^{٤٨٠}.

وهذا عبد الله بن المسور الهاشمي المدائني (من علماء القرن الثاني)، قال علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ): "كان عبد الله بن المسور يضع الحديث على رسول الله على، ولا يضع إلا ما فيه

۲۷۰ ابن الجوزي: الموضوعات: ۲/۰۱۱، والذهبي: الميزان: ۲۷۹/۴-۲۸۰.

¹⁴¹ ابن حبان: المحروحين: ٦٤/١.

^{۱۸۱} ابن الجوزي: الموضوعات: ج۱، ص۲٤۱.

أدب وزهد، فيقال له في ذلك، فيقول: إن فيه أجراً "٤٨١.

وهذا غلام الخليل أحمد بن محمد بن غالب الباهلي، زاهد بغداد (ت٢٧٥ه) الذي أغلقت أسواق بغداد على موته، وضع كثيراً من الأحاديث في الرقائق، قد سئل عنها فقال: "وضعناها نرقق بما قلوب العامة"^{٤٨٢}. وذكر الإمام أبو داود أنه وضع أربعمائة حديث^{٤٨٢}.

وقد وضع هؤلاء الكذبة أحاديث في فضائل القرآن وثواب قارئيه، وأحاديث تشرع صلواتٍ متعددةً في أوقات معلومة، وأيام مخصوصة لأغراض شتى، وصلواتٍ في مناسبات خاصة مثل ليلة عاشوراء، والنصف من شعبان، وعيد الفطر، وغيرها، وأحاديث تحمل الناس على الطاعة والزهد، والتحلي بكريم الخصال وفضائل الأعمال ⁶¹.

وهذا الصنف من الكذبة أشدهم ضرراً بالدين، وأكثرهم خطورةً عليه، لألهم أدخلوا في الدين ما ليس منه، مستغلّين ثقة الناس بهم، وشهرتَهم بين الناس بالزهد والصلاح والتدين والتقوى، يقول ابن الصلاح (ت٦٤٣ه) في مقدمته: "والواضعون للحديث أصناف، وأعظمهم ضرراً قوم من المنسوبين إلى الزهد، وضعوا الأحاديث احتساباً فيما زعموا، فتقبل الناس موضوعاتهم ثقةً منهم بهم، وركوناً إليهم "٢٨٦.

صدق ابن الصلاح رحمه الله، فقد دخلت عن طريقهم في فضائل الأعمال والأوراد والأذكار، والزهد والرقائق، وغيرها، أحاديث لا سلطان لها سوى أنها جاءت عن أناس مشهورين بالزهد والصلاح، فقبلت على أنها صحيحة، فانتشرت بذلك بدع وخرافات لا قِبَل لها في الإسلام، لذلك لا نكاد نسمع وعظاً لبعض المرشدين، أو محاضرةً لبعض الأساتذة

١٨١ ابن الجوزي: الموضوعات: ١/١١، الذهبي: الميزان: ١٤١/١.

٤٨٢ الخطيب: تاريخ بغداد: ٧٩/٥.

مع الذهبي: الميزان: ٢/٤٠/٠، وابن حجر: لسان الميزان: ٢٤١/٣.

¹¹⁴ انظر: السيوطى: التدريب: ٢٨٣/١.

^{1&}lt;sup>00</sup> انظر لذلك: الدكتور عمر فلاتة: الوضع في الحديث: ٢٦٥/١–٢٦٩.

٤٨٦ ابن الصلاح: المقدمة (تحقيق الدكتورة عائشة): ص١١٣.

أو حطبةً من خطيب، إلا ونجد فيها شيئاً من تلك الأحاديث الموضوعة، وهذا أمر خطير جداً يخشى عليهم جميعاً أن يدخلوا بسببه تحت وعيد قوله ين «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» - وهو حديث متواتر - فإنهم وإن لم يتعمدوا الكذب مباشرة فقد ارتكبوه تبعاً لنقلهم الأحاديث التي يقفون عليها جميعاً، وقد أشار إلى هذا المعنى قوله ين «كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع» وهو حديث صحيح رواه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه.

٧- نصرة المذاهب الفقهية:

مما لا يسع أحداً إنكارُه أن الخلاف بين الأثمة المجتهدين في بعض المسائل الفقهية الفرعية أمر طبيعي، ناجم عن الأدلة ذاتها، وهو أمرٌ أذن به الشرع دفعاً للعنت، ورفعاً للحرج، ووعد للمجتهدين بالأجر والثواب، ولا نجد أحداً من الأئمة المجتهدين عاب مَنْ خالفه فيما ذهب إليه، بل – على عكس ذلك – كل منهم كان يجلَّ الآخر، ويحترمه ويحترم آراءه، وربما يأخذ عنه، ولكن الجهلة وسخفاء العقول وضعفاء الذمة من أتباعهم اتخذوا من هذه الخلافات طريقاً إلى الجدل العقيم، وتراشقوا التهم فيما بينهم، وكل منهم رفعوا من قدر إمامهم حتى عرَّشوه على الثريا، وانتقصوا من لم يقلدوه حتى دسُّوه في الثرى.

ويبدو لي أن هذه العصبية المذهبية ظهرت بعد وفاة الإمام الشافعي (ت٢٠٤ه)، واشتدت حتى ذهبت بمم إلى أبعد مدى في الحقد والكراهية، ودفعت بمم إلى أن يضعوا أحاديث في أحاديث فيما ذهب إليه من آراء وأقوال تقديساً له ولآرائه.

فهذا مأمون بن أحمد السلمي (من القرن الثالث، دخل الشام حسب قوله سنة ، ٢٥ه) قيل له: ألا ترى إلى الشافعي ومن تبعه بخراسان؟ فقال: حدثنا أحمد [هو ابن عبد الله الجويباري، أحد الكذابين] وذكر سنده عن أنس مرفوعاً: "يكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة، هو سراج أمتي، هو سراج أمتي"، قال الخطيب: هكذا حدث به في بلاد خراسان، ثم حدث به في العراق، وزاد فيه: "وسيكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس، فتنته أضر على أمتي من فتنة إبليس "٢٨٠٤.

^{**} الخطيب: تاريخ بغداد: ٥/٩٠، وابن الجوزي: الموضوعات: ٤٨/٣، وابن عراق: تتريه الشريعة: ٣٠/٣، والذهبي: الميزان: ٣٠٩٣.

وروى ابن عدي من طريق أحمد بن عبد الله الجويباري المذكور عن أنس مرفوعا: "سيأتي من بعدي رجل يقال له النعمان بن ثابت، ويكنى أبا حنيفة، ليَحْيَيَنَّ دينُ الله وسنتي على يديه "^^^.

وبالمقابل من ذلك وضع مروان بن سالم الجزري حديثا في فضل الإمام الشافعي، يقول: "عالم قريش - يعني الشافعي - يملأ الأرض علماً "١٩٩٩.

ومن هذا القبيل ما وضعه البعض ثلبا بأهل الحديث مثل ما وضعه محمد بن شجاع الثلجي الحنفي البغدادي (ت٢٦٦ه) في التشبيه كما سبق.

ومما وضعوه في شأن بعض مسائل الفقه حديث: "المضمضة والاستنشاق للجنب ثلاثاً فريضة" أو عديث: "من رفع يديه عند الركوع والرفع فلا صلاة له" أو عديث: "من أفرد الإقامة فليس منا" أو المقابل منها حديث: "رفع الأيدي في الصلاة من الاستكانة من الاستكانة من الاستكانة وحديث: "لا يجتمع على مؤمن خراج وعشر " وما إلى ذلك من أحاديث في المسائل المختلف فيها بين الأحناف والشوافع خاصة.

٨- الأغراض الدنيوية الشخصية:

ليست الدنيا خِلُواً منذ فجرها عن أمثال من يُضَحُّون بدينهم وقيمه الجليلة في سبيل حطام يجمعونه، ومَنْزلةٍ ينشدولها، وشهرةٍ يكتسبولها، إيثاراً لدنياهم على أخراهم، وتفضيلاً لعاجلهم على آجلهم، وهذا الذي رأيناه بوضوح تحت هذا السبب للوضع في الحديث، فيأتي وضَّاعٌ، ويضع الحديث في فضل هوى أميره أو خليفته، ويأتي قاصٌّ فيضع الحديث في القصص والوعظ، وتاجرٌ في فضل سلعه التجارية، وأعمى في فضل قيادته، ووضَّاعٌ في ذم المعلم على ضربه ابنه، ومناظرٌ لإقناع خصمه، ومتكفِّفٌ في فضل إنجاز حاجته، وعالِمٌ في

^{**} ابن عدي: الكامل: ١٨٢/١، والخطيب: تاريخ بفداد: ٣٨٩/٢، وابن الجوزي: الموضوعات: ٤٩/٢.

^{*} الشوكان: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: ص. ٤٦، والذهبي: الميزان: ٤١،٩١-٩.

٤٩٠ ابن عراق: تنزيه الشريعة: ٦٧/٢.

⁽⁹⁾ المصدر السابق: ٧٩/٢.

٤٩٢ المصدر السابق: ٧٩/٢.

^{٤٩٢} ابن الجوزي: الموضوعات: ٩٩/٣.

١٩٤ المصدر السابق: ١١/١٥١، والسيوطي، اللآلي المصنوعة: ٧٠/٧.

فضل إطعامه، وما إلى ذلك من الأغراض الدنيوية الأحرى الشخصية، ولما كان أصحاب هذا السبب من مختلف القرون فيما بين القرن الثاني والخامس أخرناه عن سابقاته في الترتيب، وتتمثل تلك الأغراض الدنيوية الشخصية فيما يأتي:

أ. التقرب إلى الحكام:

واضع الحديث على رسول الله على بغرض التقرب إلى الملوك والحكام يأتي إليهم، ويتملقهم بالباطل، فيضع لهم من الأحاديث ما يؤيدهم فيما هم عليه من ظلم، أو لهو، أو بطالة، أو فساد، إلا أن حوادث الكذب على رسول الله على لله الغرض قليلة لا تبلغ عدد أصابع اليد الواحدة ومن عرف بوضع الحديث تملقاً للملوك:

ومقاتل بن سليمان بن بشر البلخي (ت٠٥٠ه): قال الخليفة المهدي: لما أتانا نعي مقاتل اشتد ذلك علي، فذكرته لأمير المؤمنين أبي جعفر، فقال: "لا يكبر عليك فإنه كان يقول: انظر ما تحب أن أحدثه فيك حتى أحدثه"^{٤٩٩}. وقال المهدي أيضاً: قال لي مقاتل: "إن شئت وضعت لك أحاديث في العباس"، فقلت له: لا حاجة لي فيها".

⁴⁹⁰ انظر لذلك: الدكتور عمر فلاتة: الوضع في الحديث: ٢٧٠/١.

⁶⁹¹ السَّبَق ما يُجْعل من المال رهناً للفائز في المسابقة. والمراد بالخف: الإبل، وبالنصل: السهم، وبالحافر: الفرس.

۴۹۷ الخطیب: تاریخ بغداد: ۳۲۳/۱۲۳–۳۲۶.

⁴⁹⁴ المصدر السابق: ٣٢٤/١٢.

٤٩١ المصدر السابق: ١٦٧/١٣.

^{...} المصدر السابق: ١٦٧/١٣.

ووهب بن وهب أبو البختري القاضي القرشي المدني (ت٢٠٠ه): قال أبو سعيد العقيلي: لما قدم الرشيد (ت٩٩ه) المدينة أعظم أن يرقى منبر رسول الله ﷺ في قِباء أسود ومنطقة، فقال أبو البختري: "حدثني جعفر بن محمد عن أبيه، قال: نزل جبريل على النبي ، وعليه قباء ومنطقة مخنجراً فيها بخنجر" ". وقال زكريا الساجي: بلغني أن أبا البختري دخل على [هارون] الرشيد وهو قاض -، وهارون إذ ذاك يطير الحمام، فقال: هل تحفظ في هذا شيئاً؟ فقال: حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ كان يطير الحمام، فقال: الحمام، فقال: الحمام، فقال: الحمام، فقال: المن الحمام، فقال: المن الحمام، فقال: الحمام، فقال: المن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي الله كان يطير الحمام، فقال: الحرج عني، لولا أنه رجل من قريش لعزلته "٠٠"

وقال الدكتور الأدلبي: "وربما كان بعض ما وضع في الفضائل سببه التقرب إلى الحكام، كالذي ورد في دمشق وحمص بالنسبة إلى الأمويين، وفي بغداد بالنسبة إلى العباسين".

ب. القصص والوعظ:

دور القصاص والواعظين في وضع الأحاديث كبير لا يستهان به، حملهم على ذلك حب التكسب للدريهمات، وابتزازهم للعوام على أن يأتوا بغرائب الأخبار، وعجائب الحكايات، وخوارق الأساطير المختلقة الهائلة التي تَشْدَهُ السامعين، وتفتح الأفواه والآذان، وتبكى العيون، وتحزن القلوب، فمما وضعه القصاص والواعظون:

حديث: "من قال: لا إله إلا الله يُخْلَقُ من كل كلمة طيرٌ، منقاره من ذهب، وريشه من مرحان ..." حدث به قاص في مسجد الرصافة بين يدي أحمد بن حنبل ويجيى بن معين عنهما وهما لا يدريانه، وأخذ في قصة نحو عشرين ورقة ''°.

وحديث: "إن في الجنة شجرة يخرج من أعلاها الحلل، ومن أسفلها خيل بلق من ذهب، مسرجة بالدر والياقوت، لا تروث ولا تبول، ذوات أجنحة، فيجلس عليها أولياء الله، فتطير بحيث شاؤوا"٥٠٠

٠٠١ المصدر السابق: ١٣/٢٥٤.

٢٠٠ المصدر السابق: ١٣/١٥٠.

^{***} الأدلى: منهج نقد المان عند علماء الحديث النبوي: ص٥٣-٥٤.

^{°°} ابن حبان: المحروحين: ١/٥٨، وابن الجوزي: الموضوعات: ١٩٦/١.

^{°°°} ابن عراق: ۳۷۸/۲.

قال الشيخ أبو غدة: "وقد كثرت أكاذيب القصاص واختراعاتهم للأحاديث على لسان رسول الله ﷺ، وطفحت كتب الموضوعات من أحاديثهم ومختلقاتهم، وألّف في كشفها جمهرة من العلماء، منهم الشيخ ابن تيمية: أحاديث القصاص، والحافظ العراقي: الباعث على الخلاص من حوادث القصاص، والحافظ السيوطى: تحذير الخواص من أكاذيب القصاص" ٥٠٠٠

قلت: وقبل الإمام ابن تيمية ألف الإمام ابن الجوزي "كتاب القصاص والمذكرين" نبه فيه على خطرهم البالغ، فقال: "والقاص يروي للعوام الأحاديث المنكرة، ويذكر لهم ما لو شمّ ريح العلم ما ذكره، فيخرج العوام من عنده يتدارسون الباطل، فإذا أنكر عالم قالوا: قد سمعنا هذا بالخبرنا وحدثنا"، فكم قد أفسد القصاص من الخلق بالأحاديث الموضوعة!! وكم لون قد اصفر بالجوع!! وكم هائم على وجهه بالسياحة!! وكم مانع نفسه ما قد أبيح!! وكم تارك رواية العلم - زعماً منه- مخالفة للنفس في هواها في ذلك!! وكم مؤتم أولاده بالزهد وهو حي!! وكم معرض عن زوجته لا يوفيها حقها، فهي لا أيم، ولا ذات بعل !! وكم

ج. تنفيق سلعة من السلع التحارية:

قد اندفع بعض من آثر الدنيا على الآخرة إلى وضع الأحاديث في فضل بعض السلع التجارية، لتنفيقها وترويجها، فقد وضعت أحاديث في فوائد بعض الأطعمة وفضائله كالعدس، والباذنجان^{٥٠}، وبعض الفواكه كالرمان، والعنب^{٥٠} وبعض الجبوب كالحلبة '۱°. وبعض البقول كالهندباء، والجرجير '۱°. وبعض أنواع الحلوى كالفالوذج '۱۰°. وبعض الأشربة "۱۰°

وقد وضع محمد بن حجّاج اللخمي الواسطي نزيل بغداد (١٨١ه) حديثاً في فوائد

^{**} مبد الفتاح أبو خدة: لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث: ص٥٩-٩٥.

^{°·°} الموضوعات: ٣٢/١.

^{**} انظر للعدس والباذنجان: ابن الجوزي: الموضوعات: ٢٩٤/٢، و٣١/٣.

^{**} وانظر للرمان والعنب المصدر السابق: ٢/٥٢٥، ٢٨٦.

[°]۱۰ المصدر السابق: ۲۹۷/۲.

٥١١ وانظرر للهندباء والجرحير المصدر السابق: ٢٩٨/٢، ٢٩٩.

^{11°} المصدر السابق: ٢١/٣.

[°]۱۲ المصدر السابق: ۳/۵۰.

الهريسة عن حذيفة مرفوعاً: "أطعمني جبريل الهريسة، لأشد بما ظهري لقيام الليل" ١٤،، وكان محمد بن حجاج هذا صاحب هريسة ٥٠٠٠.

ووضع فضالة بن حسين الضبي (من القرن الثاني) حديث: "ما عرض على النبي ﷺ طيب فرده" قال ابن عدي: "انفرد بروايته فضالة، وكان عطاراً، فاتُّهِمَ كهذا الحديث لينفق العطر"١٦٥

كما وضع هناد بن إبراهيم النسفي (ت٥٥٥ه) أحاديث في فضل البطيخ، منها حديث طويل جاء فيه: "أمَا أنه طعام أكله آدم في الجنة، فرَنَّ إبليس زنة تحت تخوم الأرض السابعة لما علم أن آدم أكلها، وقال: أخاف أن لا يبقى معي أحد من ذريته في النار إلا وخرج منها فإن الله بارك عليها وعلى من أكلها، فكيف يكون في النار من تبارك عليه الجبار"، وسمعت رسول الله عليه يقول: "ماؤها رحمة، وحلاوةا مثل حلاوة الجنة" المائه

وكذلك وضعت أحاديث في فضل بعض الحرف والصناعات، وذم البعض، منها حديث: "عمل الأبرار من رجال أمتي الخياطة، وأعمال الأبرار من النساء الغزل"^{١٨٥}. وحديث: "أكذب الناس الصباغون وحديث: "أكذب الناس الصباغون والصواغون"^{٢٥}، وغيرها من الأحاديث التي يظهر فيها ألها من عمل بعض المستفيدين منها ^{٢٥} مادياً أو معنوياً.

د. أغراض أخرى متفرقة:

فقد وضع محمد بن عبد الملك الأنصاري المدني (من القرن الثاني) - وكان أعمى - أحاديث في فضل قيادة الأعمى، منها حديث: "من قاد أعمى أربعين خطوة وجبت له الجنة" ٢٢°.

[°]۱۱ المصدر السابق: ۱۷/۳. والهريسة طعام يتخذ من الحنطة واللحم. العظيم آيادي، عون المعبود، ٩٩/١.

[°]۱۰ الذهبي: ميزان الاعتدال: ٩/٣ . ٥.

۱۱° ابن حجر: لسان الميزان: ٤٣٥/٤.

^{۱۷}ابن الجوزي: الموضوعات: ۲۸۰/۲.

[°]۱۸ المصدر السابق: ۳٤/۲.

^{۱۱۹} ابن الجوزي: العلل المتناهية: ٢٨/٢ –١٢٩.

[°]۲ على القاري: الأسرار المرفوعة: ص٠٠٠، حديث١٥٥٨، والألباني: سلسلة الضعيفة: ١٧٦/١ رقم ١٤٤.

[°]۲۱ انظر: الدكتور عمر فلاتة: الوضع في الحديث: ٣٨١/١.

^{٢٢°} الفتني: تذكرة الموضوعات: ص١٣٦، والذهبي: الميزان: ٦٣١/٣.

ووضع نفيع بن الحارث أبو داود الأعمى (من القرن الثاني) وكان سائلاً يتكفف الناس حديث: "ما من غني إلا سيود أنه كان أعطي قوتاً في الدنيا"، وهو من تلاميذ أنس بن مالك"^{٢٤٥}.

ذكر عن محمد بن إسحاق بن حرب اللؤلؤي البلخي (من القرن الثالث) أنه كان عند المناظرة يضع في الحال، ويضع للكلام إسناداً ٥٢٥.

ووضع عبد العزيز بن الحارث التميمي الحنبلي (ت ٣٧١ه) حديثاً ليدفع به خصمه، قال عمر بن المسلم: حضرت مع عبد العزيز بعض المجالس، فسئل عن فتح مكة، فقال: عنوة، فطولب بالحجة، فقال: حدثنا عبد الله حدثني أبي عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أنس أن الصحابة اختلفوا في فتح مكة أكان صلحاً أو عنوة؟ فسألوا عن ذلك رسول الله على فقال: "عنوة"، قال ابن المسلم: فلما قمنا سألناه، فقال: "صنعته في الحال أدفع به الخصم"٢٦٠.

ووضع أبو محمد عبد الله بن عطاء الإبراهيمي (ت٤٧٦ه) حديث: "أدوا الزكاة، وتحرَّوا بما أهل العلم فإنهم أبر وأتقى"، وضعه مستطعماً للعوام، وكان يركب الأسانيد على المتون ٢٠٠٠.

^{°۲۳} ابن حبان: المحروحين: ١/٦٦.

[°]۲۱ ابن حجر: تمذیب التهذیب: ۱۰/ ۲۷۱–۲۷۲.

[°]۲۰ ابن حجر: لسان الميزان: °/٦٦.

٢٦ الخطيب: تاريخ بغداد: ٢٦١/١، الذهبي: الميزان: ٢٢٥/٢. وعبد العزيز من رؤساء الحنابلة.

^{°۲۷} ابن حجر: لسان الميزان: ۲۵۵/۳.

ثانياً: الأسباب غير المقصودة للوضع في الحديث

إن الأسباب التي تحدثت عنها في السابق، والتي قصدها أصحابها، لم تكن قد دفعت أصحابها إلى الوضع في الحديث والإقدام عليه لولا كانت هناك أسباب أحرى جانبية ساعدهم على ذلك، فانتهزوها فرصة ذهبية للافتراء على النبي المعصوم في واتخذوها حسراً للوصول إلى أغراضهم وغاياهم، ومن أهم تلك الأسباب المساعدة حسبما توصلت إليها خمسة كالآتى:

١ - عدم تدوين السنة في القرنين الأولين:

لقد وجَّه النبي ﷺ اهتماماً خاصاً لحفظ القرآن الكريم، فأمر بحفظه في الذاكرة، وبكتابته في الوسائل المتوفرة لديه، فكان عدد من الصحابة يكتبون الوحي بين يديه فور نزوله، وبذلك أصبح القرآن محفوظاً سليماً بعيداً عن عبث العابثين بالتحريف أو النقص أو الزيادة.

وأما الحديث فكما قال الشيخ السباعي: "لم يكن شألها كذلك رغم ألها مصدر من مصادر التشريع في عهد الرسول "٢٨°، فلم يأمر الله بكتابته، بل لهى عنها - إن كان صحيحاً لحكمة موقتة علمها الله ورسوله، أو خشية التباس القرآن مع الحديث، أو أن لا يجعل كتاب يضاهي القرآن قبل كمال نزوله، فانكف الصحابة -باستثناء البعض منهم - عن كتابة الحديث في حياته الله وبعد وفاته أيضاً، لئلا ينشغل به الناس عن القرآن، وسار على لهجهم التابعون أيضاً، وكان يُتَلقَى من الأفواه إلى الصدور، وظل الأمر على عدم كتابته رسمياً، أو بالتوسع، إلى أن حيف عليه الضياع بذهاب حملة الحديث، والكذب من أصحاب الأهواء والأغراض.

فلو كان الحديث كله مكتوباً ومدوناً كما كان القرآن لكان محفوظاً من الاندثار والنسيان من ناحية، ومن التزوير والاختلاق من ناحية أخرى، ولَمَا تجرّاً أحد على وضع الأحاديث خوفاً من افتضاح أمره، ولَما اختلط الصحيح منها مع المكذوب، ولَما اتَّهِمَ بالكذب من الهم، ولَما لاح للمستشرقين ومن معهم منفذ للتشكيك في السنة.

^{۲۸} السباعي: السنة ومكانتها: ص٥٨-٥٩.

بل هنالك ما يدل على أن انتشار الأحاديث الموضوعة كان أحد عوامل تدوين السنة، يقول الإمام الزهري (ت٥٦ ١ه): "لولا أحاديث تأتينا من قِبَل المشرق، ننكرها لا نعرفها، ما كتبت حديثاً، ولا أذنت في كتابته "٢٥٠، والإمام الزهري هذا أحد أولئك الذين وَجَّه إليهم عمر بن عبد العزيز رحمه الله أمره بتدوين السنة، فجمع أحاديث المدينة، وقدمه إلى عمر بن عبد العزيز، فبعث عمر إلى كل أرض له عليها سلطان دفتراً من دفاتره "٥٠.

٧- تفرق الصحابة في البلاد المفتوحة:

اقتضت السنة بوصفها مصدراً تشريعياً ثانياً بعد القرآن، دائماً لكل زمان ومكان، عاماً لكافة الناس والبشر، في كل مصر وعصر، أن يولي النبي على جل اهتمامه لحفظها وصيانتها، ونشرها وتبليغها، لتبقى عاملاً قوياً إلى الأبد، وحجة ماضية إلى آخر الناس، فحث صحابته على حفظها ونشرها بقوله: «نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً، فحفظه حتى يبلغه غيره، فرب حامل فقه ليس بفقيه» "". وفي رواية أخرى: «نضر حامل فقه ليس بفقيه» "". وفي رواية أخرى: «نضر الله امرءاً سمع منا شيئاً، فبلغه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع» "". وفي حديث آخر: «ألا ليبلغ الشاهد الغائب» "". وعندما ودَّع الرسول على وفد عبد القيس بعد ما علمهم قال لهم: «... احفظوه، وأخبروا به من وراء كم» "".

وعملاً بما سبق من الأوامر المطلقة أو المقرونة بالترغيب نمض الصحابة لتبليغ سنته إلى

^{٥٢٩} الفسوي: المعرفة والتاريخ: ٦٣٧/١، والخطيب: التقييد: ص١٠٨-١٠٨.

[°]۲۰ ابن عبد البر: حامع بيان العلم: ص٩٨.

٣٦ أخرجه أبو داود رقم ٣٦٦٠؛ والترمذي: الحديث ٢٦٥٨؛ وصححه الترمذي وابن حجر كما في فيض القدير: ٢٨٥/٦.

[°]۲۲ أخرجه الترمذي: حديث ٢٦٥٧. وقال: "حسن صحيح"، وصححه ابن حبان والحاكم أيضا.

[°]T۲ البخاري: العلم: رقم ٧٦، ومسلم برقم١٦٧٩، و١٣٥٤.

٥٣٤ أخرجه مسلم: الإيمان، برقم ٢٤.

^{٢٥٥} حديث متواتر أخرجه البخاري: العلم، حديث ١٠٧؛ ومسلم في مقدمة صحيحه: ج١، ص١٠، برقم٣.

[°] آخرجه مسلم في المقدمة: ج١، ص١٠، برقمه.

من لم تبلغه، خاصة بعد وفاته الأمر الذي اضطرهم للخروج من المدينة، والرحلة إلى أماكن شيق من أرض الله دعاة، أو فاتحين، أو أمراء، أو قضاة، فكانوا بالجزيرة، ومكة، والطائف، واليمامة، واليمن، والبحرين، ومصر، والشام، والكوفة، والبصرة، وخراسان، والمدائن، وأصبهان، وبرقة، وسمرقند، وسحستان، وبث كل واحد منهم في ناحيته، وفي البلد الذي هو به، ما وعاه وحفظه عن رسول الله الله من الأحاديث، وسمع منهم من التابعين، ومنهم من أتباع التابعين مَنْ لا يُحصى كثرةً من مختلف الأجناس، وفي مختلف البقاع.

ففي غمرة هذه الكثرة، وافتقاد ضابط الصحة للرواية في ذلك الزمان؛ غافَل الكذابون الناس، ووضعوا ما شاءوا، وتعذّر بل استحال حصر ما وضعوه على وجه اليقين، وأدرك ابن عباس -رضي الله عنهما- أوائل ذلك الزمن، فقال متحسراً: "كنا نحدث عن رسول الله عليه أذ لم يكن يُكذّب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول؛ تركنا الحديث عنه "٣٧٥

وكان العراق والشام أكثر البلاد كذباً في الحديث؛ وإن كان نصيب العراق فيه أكبر من الشام حيث كانت مسرحاً للحوادث المؤسفة والفتن المؤلمة، فلذلك تدهورت سمعة العراقيين العلمية في الأقطار المختلفة منذ فترة مبكرة، فقالت عائشة رضي الله عنها: "يا أهل العراق! أهل الشام خير منكم، خرج إليهم نفر من أصحاب رسول الله على كثير، فحدثونا بما نعرف، وجما لا فحدثونا بما نعرف، وحرج إليكم نفر قليل من أصحابه، فحدثتمونا بما نعرف، وبما لا نعرف عمرو بن العاص في مكة: "إن من أهل العراق قوماً يكذبون ويكذبون ويسخرون "٣٥ وقال الزهري (ت١١٤ه): "إذا سمعت بالحديث للعراقي فاردد به، ثم اردد به "٤٠٠ حتى جعلها الإمام مالك (ت١٧٩ه) داراً للضرب، ذكر له الإمام عبد الرحمن بن مهدي (ت١٩٨ه) أن ما سمعه من الحديث بالمدينة خلال أربعين يوماً يسمعه في يوم واحد بالعراق، فقال مالك: "من أين لنا دار الضرب التي عندكم!! تضربون بالليل و تنفقون بالنهار "١٤٥»

[°]۳۷ رواه مسلم في مقدمة صحيحه: ١٢/١-١٣٠.

^{۳۸}ابن عساكر: التاريخ الكبير: ۳۲۷/۱.

⁷⁷⁰ ابن سعد: الطبقات: ٢٦٧/٤.

[°]۱۰ ابن عساكر: ۲۲۷/۱.

[°]٤۱ ابن تيمية: منهاج السنة النبوية: ٢٦٨/٢.

٣- تساهل بعض الخلفاء مع الوضاعين:

ومن جملة الأسباب التي ساعدت الوضع في الحديث، خاصة في الدولة العباسية كما قال الشيخ السباعي: "تساهل الخلفاء والأمراء مع الوضاعين، لأهم لو وقفوا منهم موقف الجد، وقضوا على رؤسائهم - كما هو حكم الله في مثل هذه الحالة - لما انتشرت ظاهرة الوضع ذلك الانتشار، بل رأينا مع الأسف أن خليفةً كالمهدي رغماً عن اعترافه بكذب غياث بن إبراهيم وزيادته في الحديث تقرباً إلى هواه، كافأه بعشرة آلاف درهم ... وما تقوله الرواية من أنه أمر بذبح الحمام لأنه كان سببا في هذه الكذبة، فهو مدعاة للعجب ... إذ كان خيراً للمهدي أن يؤدب هذا الكاذب الفاجر، ويترك الحمام من غير ذبح، بدلا من أن يذبح الحمام ويترك من يستحق الموت حراً طليقاً ينعم بمال المسلمين، بل نحن نرى للمهدي تساهلا أخرام مع كذاب آخر وهو مقاتل بن سليمان البلخي، فقد قال له مقاتل: "إن شئت وضعت لك أحاديث في العباس وبنيه" فقال له المهدي: لا حاجة لي فيها ثم لم يفعل معه شيئا. بل نجد أهم ذكروا عن الرشيد وقد روى له أبو البختري الكذاب حديثاً مكذوباً أن النبي بل نجد أهم ذكروا عن الرشيد وقد روى له أبو البختري الكذاب حديثاً مكذوباً أن النبي النجر ع عنى لو لا أنك من قريش لعزلتك" وقد كان هذا الكذاب قاضيا للرشيد.

"إن هذه المواقف مما يحاسب الله عليها هؤلاء الخلفاء إن صحت عنهم تلك الروايات. وإذا كنا نذكر لهم فضل تعقبهم للزنادقة الذين أفسدوا دين الإسلام، فإننا لا ننكر أن من الدوافع التي حملتهم على تعقبهم بالقتل هو ألهم كانوا خارجين على حكمهم بدليل أننا لم نرهم فعلوا بالكذابين والوضاعين الذين تقربوا إليهم بالكذب على رسول الله إرضاء لأهوائهم، عُشْر ما فعلوه مع الخارجين على حكمهم، ولقد كان القصاص يملأون المساجد بأكاذيبهم على مسمع من الأمراء والملوك، وكان الكذابون من الزهاد وغيرهم يسرحون ويمرحون دون أن يجدوا من يضرب على أيديهم ويوقفهم عند حدهم. ولو لا أن هيأ الله لدينه العلماء الأثبات والأئمة الحفاظ في كل مصر وعصر، يذبون عن شريعة الله تحريف المحرفين، ويجردون سنة رسول الله من كل ما خالطها من يذبون عن شريعة الله تحريف المحرفين، ويجردون سنة رسول الله من كل ما خالطها من دس وتحريف، لكانت المصيبة شاملة، ولكانت معالم الحق في دين الله مدروسة

ومطموسة، لا نستطيع أن نهتدي إليها إلا بشق الأنفس، وهيهات أن نصل إلى لباب الحق لو لا نهضة السلف الجبارة التي قاوموا بها الوضع والوضاعين، وحفظوا بها حديث رسول الله من الكذب والكذابين إلى يوم الدين "٤٢٥

٤ - ابتلاء الراوي بمن يدس في كتابه أو يلقنه ما ليس من حديثه:

ومن الأسباب المساعدة لدخول الوضع في الحديث، ابتلاء بعض المحدثين ممن فيهم غفلة، برجال سوء - من ربيب أو ابن أو جار أو وراق أو غيره- يدسون في كتبهم أو يلقنونهم أحاديث موضوعة ومناكير، وهم لا يشعرون، فيروونها على أنها من أحاديثهم، منهم:

١- حماد بن سلمة بن دينار البصري (ت١٦٧ه) ثقة وتغير حفظه بأَخرَةٍ. نقل ابن الجوزي عن ابن عدي أن ابن أبي العوجاء كان ربيب حماد بن سلمة، وأنه كان يدس في كتبه أحاديث أنه .

7- قيس بن الربيع الكوفي (ت٦٦٠ه أو ١٦٨ه) صدوق تغير. قال ابن غير: إن الناس اختلفوا في أمره، وكان له ابن سوء فكان هو آفته، نظر أصحاب الحديث في كتبه، فأنكروا حديثه وظنوا أن ابنه غيّرها"٥٠٠. وقال فيه ابن حبان: "رأيته صدوقا مأمونا حيث كان شابا، فلما كبر ساء حفظه، وامتحن بابن سوء فكان يدخل عليه الحديث، فيحيب فيه ثقة منه بابنه"٢٠٠ وقال عفان: "كنت أسمع الناس يذكرون قيسا، فلم أدر ما علته، فلما قدمت الكوفة أتيناه فحلسنا إليه، فحعل ابنه يلقنه..."٧٠٠. وقال عمرو بن سعيد: كنت في مجلس أبي داود الطيالسي بالبصرة، فذكر قيس بن الربيع. فقالوا: لا حاجة لنا فيه. فقال: اكتبوا فإن له في صدري سبعة آلاف تتحلحل"٨٤٥ وقال أحمد: "كان له ابن يأخذ حديث مسعر وسفيان والمتقدمين، فيدخلها في حديث أبيه وهو لا يعلم"٤٩٠٠.

١٠٠ السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: ص٨٨ـــ ٨٩ بقليل من التصرف في مكان واحد.

^{°1°} هو الذي قتله المنصور العباسي كما تقدم.

^{**} ابن الجوزي: الموضوعات: ١٠٠/١، وابن حجر: التقريب، برقم ١٤٩٩.

^{°°°} ابن حبان: الجحروحين: ٧٨/١، ٢١٩/٢. والتقريب، برقم ٥٥٧٣.

^{13°} المصدر السابق: ٢١٨/٢.

[°]٤٧ المصدر السابق: ٢١٩/٢.

¹⁰ الذهبي: ميزان الاعتدال: ٣٩٤/٣.

¹¹⁰ لمصدر السابق: ٣٩٦/٣.

٣- عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي المصيصي الخراساني. قال ابن حبان: "كان له ابن سوء يدخل عليه الحديث عن مالك وإبراهيم بن سعد وذويهم" وقال أيضا: "كان تُقلَّب له الأحبار فيجيب فيها، كان آفته ابنه". وقال أيضا: "ولعله أُقلِب له على مالك أكثر من مائة وخمسين حديثا، فحدث كما كلها... وروى عن مالك وإبراهيم بن سعد نسخة طويلة أكثرها مقلوبة "٥٠

٤- عبد الله بن صالح كاتب الليث بن سعد، المصري (ت٢٢٣ه) صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة، وقعت المناكير في حديثه من قبل جار له سوء، قال ابن خزيمة: "كان له جار بينه وبينه عداوة، فكان يضع الحديث على شيخ عبد الله بن صالح، ويكتب في قرطاس بخط يشبه خط عبد الله، ويطرح في داره في وسط كتبه، فيحده عبد الله فيحدث به، فيتوهم أنه خطه وسماعه، فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره" "٥٠٥

٥- سفيان بن وكيع بن الجرّاح الرؤاسي الكوفي (ت٢٤٧ه). قال البخاري: "يتكلمون فيه لأشياء لقنوه إياها" " وقال ابن أبي حاتم: "أشار أبي عليه أن يغيّر ورّاقه فإنه أفسد حديثه، وقال له: لا تحدث إلا من أصولك. فقال: سأفعل. ثم تمادى وحدث بأحاديث أدخلت عليه " وقال ابن حبان: "كان شيخا فاضلا صدوقا، إلا أنه ابتلي بوراق سوء، كان يدخل عليه، فكُلّم في ذلك، فلم يرجع " " "

7- جماعة من أهل المدينة: امتحنوا بحبيب بن أبي حبيب الورّاق، المصري، ثم المدين، الخراساني الأصل، كاتب مالك (ت٢١٨ه). يروي عن مالك وربيعة، وكان يورّق بالمدينة على الشيوخ، ويروي عن الثقات الموضوعات، وكان يدخل عليهم ما ليس من أحاديثهم، فمن سمع بقراءته عليهم فسماعه لا شيء ٥٠٠٠

[.] ۵۰ المحروحين: ۲۷/۱.

^{···} المحروحين: ٣٩/٢، ٤٠. وابن حجر: لسان الميزان: ٣٣٤/٣–٣٣٠.

^{°°}۲ المحروحين: ۲/۰۲. والميزان: ۲/۰۶–2٤٥.

۳°° الميزان: ۲/۳۷۲.

^{°°°} المحروحين: ١/٩٥٩، والتقريب، برقم ٢٤٥٦.

^{°°°} المحروحين: ١/٧٧، ٣٦٥. الميزان: ١/٢٥٤.

٧- هانئ بن المتوكل الإسكندراني (ت٢٤٢ه) روى عنه أهل مصر والغرباء، كان يُدْخل عليه لما كبر، فيحيب، فكثر المناكير في روايته، فلا يجوز الاحتجاج به بحال ٥٠٠٠.

٨- داود بن يزيد الأودي الكوفي (ت١٥١ه)، هو عم الشعبي ويروي عنه أيضا، ضعيف، قال ابن حبان: قال أحمد: لقن غياث ٥٠٠ داود الأودي عن الشعبي عن علي قال: "لا يكون مهر أقل من عشرة دراهم" فصار يحدث ٥٠٠.

هؤلاء وغيرهم ابتلوا بأولتك الرجال الذين ساءت طينتهم، وأملى عليهم الشيطان أن يتصرفوا في كتب أولئك المحدثين، استغلالاً لغفلتهم أو لثقتهم بحم، فأفسدوا عليهم أحاديثهم، فاستحقوا الترك.

٥- خطأ الراوي بالوهم أو النسيان:

لعلى لا أكون مجازفاً في عدّ خطأ الرواة من الأسباب المساعدة للوضع في الحديث، إذا عرفنا أن الكذب إنما هو عدم مطابقة الشيء للواقع، سواء حصل ذلك بالتعمد أو بالخطأ، خاصة إذا أدركنا أن عدداً لا يستهان به من الموضوعات قد تسللت إلى حمى حديث رسول الله على عن هذا الطريق، طريق خطأ الرواة - ثقاتٍ أو ضعفاء - بالوهم أو النسيان "، والذي لم يعصم منه إنسان مهما كان ضابطا يقظا في عموم الأحوال، ويرمي هذا السبب بحذوره إلى عصر الرواية بجميع طبقاتها، ما عدا طبقة الصحابة، فإن الأوهام المنسوبة إليهم إما غير ثابتة، أو غير مسلم بها، خاصة التي اكتشفتها أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في روايات بعض الصحابة، ونكتفي بذكر بعض الأمثلة متوخيا فيها ما صرَّح فيه حذاق الفن بوهم الراوي أو نسيانه، أو ما اطلعنا عليه من خلال جمع طرق الحديث الأحرى:

١- ما ذكره الإمام الذهبي في ترجمة "نعيم بن حماد الخزاعي" من حديث «تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة، أعظمها فتنةً على أمتي قوم يقيسون الأمور برأيهم، فيحلون الحرام

^{°°°} المحروحين: ٧٨،٩٧/١. الميزان: ٢٩١/٤.

٨٠٥ هو غياث بن إبراهيم الذي حدث للمهدي حديث "لا نصل ..." وزاد "ولا جناح" كما تقدم ذكره.

٢٠° الهروحين: ٧٨/١، ٧٨٩، ١٨٩. الميزان: ٢/١٧-٢٧. التقريب برقم١٨١٨. وقول على هذا بهذا الطريق أخرجه الدار قطني في سننه (المهر، ٣/٥٥ رقم١ مع التعليق المفنى، حديث إلكادمي بباكستان).

^{°&}lt;sup>7°</sup> من أفضل مظان ذلك: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، التي صدرت منها أربعة عشر حزءًا.

ويحرمون الحلال». قال محمد بن علي بن حمزة المروزي: سألت يجيى بن معين عن هذا فقال: ليس له أصل. قلت: فنعيم؟ قال: ثقة. قلت: كيف يحدث ثقة بباطل؟ قال شُبّه له. إلا أن الذهبي - بعد أن ذكر ثلاثة متابعين آخرين لنعيم عن شيخه عيسى بن يونس - قال: "هؤلاء أربعة، لا يجوز في العادة أن يتفقوا على باطل، فإن كان خطأ فمن عيسى بن يونس"¹¹⁰. وكلا الراويين من الثقات خاصة عيسى بن يونس⁷¹⁰؛ وإن كان في نعيم كلامٌ من قبل حفظه ⁷¹⁰

٧- ما رواه أبو داود من طرق عن قتادة عن الحسن البصري عن سمرة بن جندب أن النبي على قال: «من قتل عبده قتلناه، ومن جدع عبده جدعناه» ^{٥١٤}. ورواه كذلك الترمذي والنسائي وابن ماجه ^{٥١٥}. ولكن ورد في إحدى طرق أبي داود زيادة، وهي أن الراوي بعد روايته نص هذا الحديث عن قتادة قال: "ثم إن الحسن نسي هذا الحديث، فكان يقول: "لا يقتل حر بعبد "٢٠٥. وقد دوفع عن الحسن نسيانه، وأوِّل بتأويلات، ولكنه لا يضر بهذه القاعدة التي ذكرنا تحتها هذا الحديث إذ نص فيه قتادة بنسيان الحسن، والحسن لا خلاف في ثقته وإن اختلف في سماعه من سمرة، والراجح عند البخاري وغيره ثبوت سماعه منه ٢٥٥

٣- ما رواه أبو داود من طريق همام حدثنا قتادة عن الحسن عن سمرة عن رسول الله عنال: «كل غلام رهينة بعقيقته، تذبح عنه يوم السابع، ويحلق رأسه، ويُدَمَّى» فكان قتادة إذا سئل عن الدم كيف يصنع به؟ قال: "إذا ذُبحت العقيقة أُخِذت منها صوفة، واستُقبِلت به أوداجها، ثم توضع على يافوخ الصبي حتى يسيل على رأسه مثل الخيط، ثم يغسل رأسه بعد، ويحلق الله على أبو داود: "وهذا وهم من همام "ويدمى"، وخولف وإنما قالوا: "يُسمَّى". ثم أكد أبو داود قوله هذا بأن روى ذلك الحديث عن زملاء همام الآخرين بلفظ "يسمى" أكد أبو داود قوله هذا بأن روى ذلك الحديث عن زملاء همام الآخرين بلفظ "يسمى" أكد أبو داود قوله هذا بأن روى ذلك الحديث عن زملاء همام الآخرين بلفظ "يسمى" أدى

^{°11} ميزان الاعتدال: ٢٦٧/٤-٢٦٨.

^{٥٦٢} ابن حجر: التقريب، ترجمة رقم ٥٣٤١.

^{۹۲°} المصدر السابق: حديث ٧١٦٦.

٥٦٤ أبو داود: الديات، حديث ٢٥١٧. وهو حديث صحيح.

٥٠٠ الترمذي: الديات، حديث ١٤١٤؛ النسائي: القسامة، حديث ٤٧٤١؛ ابن ماجه: الديات، حديث ٢٦٩٥.

٥٦٦ أبو داود: حديث ٤٥١٧.

٩١٠ الخطابي: معالم السنن: الديات: ٩/٤، حديث٩١.

^{^^^} أبو داود: حديث ٢٨٣٧، ورواه: أحمد: ٥/٧١–١٨٠ والدارمي: ٨١/٢. والبيهقي: ٢٩٩/٩.

٥٦٩ أبو داود: عقب الحديث، ٢٨٣٨. والترمذي: الأضاحي، حديث ٢٥٢١ وهو حديث صحيح.

وقال ابن حبان: "وهذا قول شريك قاله عقيب حديث الأعمش عن أبي سفيان عن جابر: يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم ثلاث عقد. فأدرج ثابت في الخبر، وجعل قول شريك كلام النبي علي ثم سرق هذا من ثابت جماعة ضعفاء، وحدثوا به عن شريك "٧٣٥

قرائن الحديث الموضوع

لقد وضعت هذه القرائن حقيقةً لمعرفة الوضع في حديثٍ كوَّن أحد الوضاعين إسناده من الثقات، إلاَّ أن الأمثلة التي ذُكِرت لتلك القرائن كلها معلولة سنداً قبل المتن، وهي:

١ – إقرار واضع الحديث بوضعه:

إقرار واضع الحديث بوضعه، أقوى الأدلة على الوضع لأنه صريح، ولأن "الاعتراف سيد الأدلة" كما يقال، وهذا يقتضي أن لا يعد الإقرار من القرائن، ومع ذلك عدَّه العلماء منها، وذلك لاحتمال أن يكون ذلك الكذاب المعترف كاذباً في إقراره ذلك، فلا يكتفى

[°]V. ابن ماحه: حديث ١٣٢٧ تحقيق الأعظمي.

[°]۱۱ السندي: شرح ابن ماجه: الصلاة، باب ما جاء في قيام الليل (دار الجبل، بيروت): ۴۰۰/۱.

[°]۲۲ الذهبي: الميزان: ۲۷٦/۱.

[°]۲۲ ابن حبان: المجروحين: ۲۰۷/۱. وينظر: العجلوني: كشف الخفاء: ۳۷۸/۱.

بإقراره فحسب، بل يجب التثبت من صدقه في إقراره هذا "٥٠". كما فعل ذلك أبو عصمة بن أبي مريم، حيث أقرَّ على نفسه بوضع حديثٍ طويلٍ في فضائل القرآن سورةً سورةً، ورفع إسنادَه إلى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما كما تقدم. وأخرج البخاري في "التاريخ الصغير"٥٠٥ عن عمر بن صبح- أحد الوضَّاعين- أنه قال: "أنا وضعتُ خطبة النبي الله".

٧- ما في حكم الإقرار، وله أشكال منها:

أ- أن يحدث الراوي بحديثٍ عن شيخ، ويُسْأَلَ الراوي عن مولده، فيذكر تاريخاً يُعلَم يقيناً أن الشيخ المروي عنه قد مات قبله، كما حصل مع مأمون بن أحمد الهروي أنه لما ادعى أنه سمع من هشام بن عمار، سأله ابن حبان: متى دخلت الشام - أي ورويت عن ابن عمار-؟ فقال: سنة خمسين ومائتين. فقال له ابن حبان: فإن هشاماً الذي تروي عنه مات سنة خمس وأربعين ومائتين ٥٢٦

ب- كذلك أن يدَّعي الراوي أنه سمع شيخاً في بلدٍ، وعُلِمَ يقيناً أن ذلك الشيخ لم يدخل ذلك البلد، ومن ذلك ما حصل مع سهيل بن ذكوان، قال: لقيتُ عائشة بواسط. قال الذهبي: وهكذا يكون الكذب؛ فقد ماتت عائشة قبل أن يَخُطَّ الحجَّاج مدينة واسط بدهر ٥٧٠.

٣- شهرة الراوي بالوضع:

وجود أحد المشهورين بوضع الحديث في سند حديث مَّا قرينة على أنه ذلك الحديث موضوع، منهم "مأمون بن أحمد الهِرَوي"، قيل له: ألا ترى إلى الشافعي ومن تبعه بخراسان؟ فقال: حدثنا أحمد بن عبد الله [الجُويباري - أحد الوضاعين]، حدثنا عبد الله بن معدان الأزدي، عن أنس مرفوعاً: "يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس أضر على أمتي من إبليس ..." الحديث. وقد سبق ذكره.

[°]۱۶ انظر: ابن حجر: شرح النحبة: ص٦٤، والسيوطي: التدريب: ٢٧٥/١.

[°]۲° البخاري: التاريخ الصغير: ۲۹۲/۲.

٧٦ ذكره الذهبي في الميزان: ٣٠٩/٣.

۷۷° الذهبي: الميزان: ۲٤٣/٢.

٤- تناقض الحديث مع القرآن أو قواعد الدين:

هناك أمور قطع بما القرآن، فأصبحت معلومةً من الدين بالضرورة، كموعد قيام الساعة، فإذا جاء حديثٌ يذكر أن الساعة ستقع في يوم كذا، فهو كذب مناقِضٌ لصريح القرآن. ومنه حديث: "ولد الزنا لا يدخل الجنة إلى سبعة أبناء " فإنه مناقض لقوله تعالى: "ولا نَزُرُ وَانِرَهُ وَزَرَ أُخْرَىٰ ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

ومن المخالف لقواعد الدين حديث: "لو حسَّن أحدكم ظنه بحجر لنفع الله به" فإنه مخالف لإحدى قواعد الدين، وهي التوحيد، وتقدم هذا الحديث.

٥- تناقض الحديث مع ما جاءت به السنة الثابتة:

من المخالف لصحيح السنة النبوية: الأحاديث التي تُصرِّح بأن من يُسمَّى محمداً أو أحمد لا يدخل النار. قال ابن القيم: "وهذا مناقض لما هو معلوم من دينه الله أن النار لا يُجار منها بالأسماء والألقاب، وإنما النجاة منها بالإيمان والأعمال الصالحة"٥٧٩.

وردَّت بمذه العلة السيدة عائشة رضي الله عنها عدة أحاديث، منها:

حديث قطع المرأة والحمار والكلب الصلاة. ردَّته بحديث صحيح معمول به، وهو ألها كانت معترضةً بين يدي رسول الله ﷺ كاعتراض الجنازة، وهو يصلي ٥٨٠.

وحديث: «الماء من الماء» ردَّته بحديث: «إذا جاوز الختانُ الختانَ فقد وجب الغسل» ٥٨١.

^{°&}lt;sup>۷۸</sup> السيوطي: اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: ١٩٤/٢.

^{۷۹}ابن القيم: المنار المنيف: ص٥٧.

^{°^٬} رواه مسلم في صحيحه: ٣٦٦/١ رقم١٢٥.

^{^^}١ رواه ابن الجارود في المنتقى: ص٣٣ رقم ٩١ والبيهقي في سننه الكبرى: ١٦٥/١ رقم. ٧٥.

۸۲ رواه مسلم: ۱۱۹۹/۳ رقم۱۵۶۸.

^{۸۲°} رواه مسلم: ۱۱۹۹/۳ رقم۱۵۶۸.

^{۸۱} رواه النسائي في المحتبى: ۳۱۰/۷ رقم۲۷۱.

هذه الروايات تعارضها رواية أبي هريرة أن رسول الله على قال: «إن كان في شيء مما تداويتم به خير فالحجامة» ٥٠٠ وروى الإمام مسلم عن أنس أنه سئل عن كسب الحجام؟ فقال: "احتجم رسول الله على، حجمه أبو طيبة، فأمر له بصاعين من طعام ... وقال: «إن أفضل ما تداويتم به الحجامة أو هو من أمثل دوائكم» ٥٠٠ وروى الإمام مسلم عن ابن عباس «أن رسول الله على احتجم، وأعطى الحجام أجره واستَعَطَ» ٥٠٠.

و بجانب معارضتها للأحاديث الثابتة هذه الروايات تحط من شأن حرفة الحجامة والاكتساب منها، والإسلام يُمَحِّد العمل والاحتراف ٥٨٠، والحجامة ليس حرفة فقط، بل هي نوع من الطب، فكيف ينظر إليها بالشكل الذي تصوِّره هذه الروايات؟.

فبسبب ذلك، وبما فيها من إهانةٍ لحرفةٍ من الحِرَف الشريفة، وهو مخالف لمقاصد الشريعة، رفض العلماء قبول الروايات التي فيها ذم الحجامة أو حرفة أخرى.

٦- مخالفة الحديث للإجماع:

مثل حديث: "من صلى ليلة الجمعة ثمان ركعات، يقرأ في كل ركعةٍ فاتحة الكتاب مرة، وخمساً وعشرين مرةً ﴿ قُلْ هُو اللّه الحمعة ثمان ركعات، يقرأ في كل ركعةٍ فاتحة الكتاب مرة، وخمساً وعشرين مرةً ﴿ قُلْ هُو اللّه الله على الله على محمد النبي الأمي، يجعل الله عز وجل ذلك كفارة لما تركه من الصلوات، ولو ترك الصلاة مائة سنة، وغفر الله له الذنوب كلها، وكتب له بكل ركعة مدينةً في الجنة، وأعطاه بكل آية قرأها حوراء ... " فهذا مخالف للإجماع من أن شيئاً من العبادات يُسْقِط كلَّ الفوائت بالغة ما بلغت. ولذلك قال ابن الجوزي: "موضوع بلا شك، وكأن واضعه من جَهَلة القُصَّاص ... وكيف تقوم ركعات يسيرة يتطوع بها مقام صلوات كثيرة مفروضة، هذا محال "٥٩٥.

^{°°°} رواه أبو داود في سننه: ٤/٤ رقم٧ ٣٨٥ وابن ماجه في سننه: ١٥١/٣ رقم٣٤٧٦. وهو حسن.

۸۲° رواه مسلم في صحيحه: ۱۲۰۶/۳ رقم۱۵۷۷.

^{^^} رواه مسلم في صحيحه: ٣/٥٥/٣ رقم١٢٠٤. واستعط: أخذ السُّعوط وهو ما يُجعل من الدواء في الأنفو. ابن الأثير: النهاية في غريب الأثر: ٢٦٨/٣.

^{^^^} روى البخاري: ٢٣٠/٣ رقم١٩٦٦ عن المقدام ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: «ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود الطَّيُّةُ كان يأكل من عمل يده». وروى أيضاً: ٧٣٠/٣ رقم١٩٦٨ عن أبي هريرة ﷺ يقول: قال رسول الله ﷺ: «لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير من أن يسأل أحدا فيعطيه أو يمنعه». وغيرهما من الأحاديث في تمحيد العمل اليدوي والاحتراف.

^{۸۸۹} ابن الجوزي: الموضوعات الكيرى: ۱۳٥/۲.

٧- تكذيب الحِسِّ والمشاهدة والتجربة العلمية الصحيحة للحديث:

لا يماري أحد ممن آمن بالله ورسوله في أن الحديث الصحيح يتوافق دائماً مع فطرة الإنسان، ويُصَدِّقه الحِسُّ والمشاهدة، وتُؤيِّده التحربة العلمية الصحيحة، فمِنْ ثَمَّ إذا نُسِبَ إلى النبي على حديثٌ يُناقِض هذه الفطرة، أو يُكذِبه الحسُّ أو التحربة فهو حديثٌ موضوع:

مثل حديث: "لا يولد بعد المائة مولود الله فيه حاجة" • أين هذا من الأئمة الذين قعدوا لنا قواعد الشريعة ونشروا العلوم، وقاموا من الأعمال بما لا نزال نعيش به على موائدهم العلمية.

ومنه حديث: "الباذنجان لِمَا أُكِلَ له" وضعه الزنادقة كما قال السخاوي ٥٩١. وقد أثبتت التجربة أن هذه الدعوى كاذبة لأن الباذنجان لا يصلح لكل الأمراض والأسقام، بل إنه يُسَبِّب التبخُّرُ وانتفاخ البطن عموماً.

٨- عدم وجود الحديث في الدواوين الحديثية:

إذا فتَّشَ عن الحديث إمام من أهل الاستقراء في الحديث، فلا يجده في دواوين السنة وكتب الحفاظ والمحدثين والرواة، فهذا قرينة على أن الحديث موضوع؛ لأن خُلوَّ مجموع كتب الحديث من حديثٍ مَّا دليلٌ على عدم وجود أصلٍ له، وذلك بعد استقراء الأحاديث كلها في المصنفات الحديثية، قال السيوطي: "وأما الآن فالعمدة على الكتب المدونة، فمن حاء بحديث غير موجود فيها فهو ردِّ" ٥٤١.

٩- ركاكة اللفظ والمعنى:

إذا كان الحديث ركيك اللفظ والمعنى، بحيث يعلم العارف باللسان العربي الفصيح أنه لا يصدر عن فصيح، فضلاً عن أفصح الفصحاء وأبلغ البلغاء سيدنا رسول الله على، مثل الحديث الذي يقول: "إن لله مَلكاً من حجارةٍ، يقال له عِمارة، يَنْزِل على حمار من حجارة كل يوم، فيُسَعِّر الأسعارَ" هو ركيك اللفظ والمعنى معاً.

^{°°°} ابن الجوزي: الموضوعات: ۱۹۲/۳.

[°]۱۱ السحاوي: المقاصد الحسنة: ص١٤١ وقم ٢٧٩.

۹۲° انظر تدریب الراوي له: ۲۳٤/۱.

٩٦٠ القاري: الأسرار المرفوعة: ٤٤٣/١. وموضوعات ابن الجوزي: ٢٣٩/٢، واللآلي: ١٤٤/٢، والمنار الهنيف: ص١٨٣.

• ١ - اشتمال الحديث على مبالغات لا يقول مثلها النبي ﷺ:

مثل أن يذكر الحديث الثواب العظيم على العمل اليسير، والعذاب الشديد على الذنب الصغير، مثل ما رُوِيَ: "من قال لا إله إلا الله خلق الله من تلك الكلمة طائراً، له سبعون ألف لسان، لكل لسانٍ سبعون ألف لغة، يستغفرون الله له"^{٩٤} ومثل ما رُوِيَ: "من طوَّل شاربه في دار الدنيا طوَّل ندامته يوم القيامة، وسلَّط عليه بكل شعرة على شاربه سبعين شيطاناً، فإن مات على ذلك الحال لا تُستجاب له دعوة، ولا تَنْزل عليه رحمة..." وذلك لأن أكثر ما يقال في تطويل الشارب أنه خلاف الأولى، وهو لا يستحق ذلك الوعيد الشديد.

إلا أي لم أطلع في كتب أهل العلم بالحديث على معيار لحد تلك المبالغة، فكم تكون الزيادة حتى يصدق عليها ألها "مبالغة" فيحكم بها على الحديث بالوضع، وكم لا، فإن هناك أحاديث في الكتب الستة فيها أمثال تلك المبالغات، مثل حديث فضل سورة الإخلاص، وغيره من الأحاديث. غير أي أرى أن يستأنس مع هذه القرينة بقاعدة أخرى نعملها وهي: أنه إذا وجد حديث فيه مبالغة، وهو غير موجود في مدونات حديثية معروفة فهو دليل وضعه. والله أعلم.

١١- اشتمال الحديث على بدعةٍ من البدَع المفسِّقة، والراوي من الداعين إليها:

مثل أن يكون الحديث في فضائل على ﷺ، وراوي ذلك الحديث شيعي رافضي، أو في الإرجاء وراويه مرجئ، أو في القدر وراويه قدري، ولذلك أمثلة كثيرة، منه: القول المنسوب إلى على ﷺ: "عبدتُ الله مع رسولِ قبل أن يعبده أحدٌ من هذه الأمة خمس سنين أو سبع" وأحد رواته "حَبَّة بن جُويَن العُرَني" وهو واهٍ في الحديث، وغالٍ في التشيع.

º۱۰ الأسرار المرفوع للقاري: ١٦/١ ، ٤، والمنار المنيف لابن القيم: ص٥٣، وكشف الخفاء للعجلوبي: ١٢/٢ .

^{°°°} ابن الجوزي: الموضوعات: °۲/۳، والسيوطي: اللآلي: ۲٦٧/٢.

^{°&}lt;sup>11</sup> أخرجه الحاكم وسكت عليه، وقال الذهبي: باطل (المستدرك: ١٢/٣). قلتُ: لعله قال: عبدت الله ولي سبع سنين.

• جهود العلماء في مقاومة الوضع في الحديث

اتبع علماؤنا -رحمهم الله- جملةً من الطرق والقواعد، استطاعوا من خلالها مقاومة الوضع في الحديث، وتمييز الموضوعات وكشفها، وهذه الجهود تنقسم إلى نوعين: جهود وقائية، وجهود علاجية، وهي كالآتي:

أ- الجهود الوقائية:

هذه الجهود تتمثل في أن علماءنا حثّوا تلاميذَهم على ضرورة التثبّت في الرواية، والتحرّي عند أخذها، بل الاقتصار في الأخذ على أهل الشأن العارفين به؛ لأن في الاقتصار على الأخذ منهم السلامة من الوقوع في الوهم والخطأ. ظهر ذلك كله في وقت مبكر جداً من حياة المسلمين العلمية، نتيجة أحداث الفتنة التي أطلّت بقرنها زمن سيدنا عثمان بن عفان عني . يقول التابعي الجليل الإمام محمد بن سيرين: "كانوا لا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فيُنظَرَ إلى أهل السنة فيؤخذ كلامهم، ويُنظرَ إلى أهل البدع فلا يؤخذ كلامهم، ويُنظرَ إلى أهل البدع فلا يؤخذ كلامهم، ويُنظرَ إلى أهل البدع

وقصة ابن عباس رضي الله عنهما مع بُشَير بن كعب العدوي معروفة، عند ما لم يستمع ابن عباس إلى أحاديثه، فقال ابن عباس رداً على استنكاره: "إنّا كنا مرةً إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول على ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعبَ والذّلولَ، لم نأخذ من الناس إلاً ما نعرف" ٩٨٠ .

٩١٠ أخرجه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: ١٥/١.

٩١٠ أخرجه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: ١٣/١.

فاستطاع علماؤنا بتلك الجهود الوقائية صيانة الحديث من دخول الموضوعات التي دخلت فيه من طريق "الأسباب غير المقصودة للوضع" كما ذكرنا.

ب- الجهود العلاجية:

هذه الجهود التي بذلها العلماء لمقاومة الوضع في الحديث، استهدفوا فيها "الكَذَبة والوضَّاعين من الرواة"، وهي تتمثَّل فيما يلى:

١- فضح أمر الوضاعين والكذبة، والكشف عن أحوالهم على رؤوس الأشهاد:

رأى أئمة الحديث أن التثبت في الرواية، والامتناع عن رواية أحاديث الكذابين كوسيلةٍ للقضاء عليها ليس كافياً، حيث إنه علاجٌ سلبيٌّ، لذلك فقد سلكوا طريقاً آخر من طرق العلاج، يحملون فيه الكذابين على ترك كذبهم وتجنبه، وهو إظهار حال هؤلاء الرواة، وكشف أمرهم، وفضحهم والتشهير بهم لدى الأوساط، حتى يُعرَفوا، ويُتنكَّب طريقهم، وممن عُرِفَ عنهم ذلك العلاج جماعة من كبار أئمة الحديث ونقاده، منهم: سفيان الثوري ومالك وشعبة وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهم ٥٩٠٠.

٢- المبادرة إلى جمع الأحاديث وتدوينها:

لقد شاع تدوين الحديث وجمعه في مطلع القرن الثاني الهجري، بعد أن كان قد صُنِّف عددٌ من المدونات قبل هذا التأريخ، وقد أشار الإمام الزهري (ت٢٤ ه) إلى أن انتشار الأحاديث الموضوعة أحد أسباب هذه المبادرة، يقول: "لولا أحاديث تأتينا من قِبَلِ المشرق، نُنْكِرها لا نعرفها، ما كتبت حديثاً، ولا أذنت في كتابته"."

وكان تدوين الحديث من أهم العوامل التي حالت دون وصول الوضاعين إلى أغراضهم بوضع الحديث، ووضعت حداً من استمرارهم في وضع الحديث، فكان في تلك المبادرة حفظ للسنة، ومنع للتلاعب فيها، وأصبحت فيما بعد تلك المدونات والمصنفات من المصادر التي يعتمدها العلماء لمعرفة الصحيح من الضعيف والموضوع.

٩٩٠ انظر نصوص أقوالهم في كتاب "الوضع في الحديث" للدكتور عمر فلاته الجز الثالث.

^{``} أخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ: ٢٣٧/١، والخطيب في تقييد العلم: ص١٠٧–١٠٨.

٣- جمع الكذبة والوضَّاعين في الكتب:

إن المتتبِّعَ لكتب الجرح والتعديل، والمستقرئ لها، ليرى أن الكتب المؤلفة في هذا الشأن كثيرة، وقد أُلِّفَ بعضُها في القرن الثاني الهجري، مما يدل على مدى اهتمام العلماء بهذا اللون من الكتب، إلاَّ أن جمع الكذبة في كتب خاصةٍ بهم قد تأخر عن التأليف في الجرح والتعديل، وهذه المصنفات كالتالي:

كتاب الضعفاء لكلًّ من: ابن المديني (ت٢٣٤هـ)، وابن البرقي (ت٢٩٦هـ)، والبخاري (ت٢٥٦هـ)، والجوزجاني (ت٢٥٩هـ)، والبرذعي (ت٢٩٦هـ)، وابن الجارود (ت٢٩٩هـ)، والنسائي (ت٣٠٠هـ)، والساجي (ت٣٠٠هـ)، والدولابي (ت٢٠١هـ)، والعُقَيلي (ت٢٢٣هـ)، والجرجاني (ت٣٢٣هـ) وعنوان كتابه "الشجرة في أحوال الرجال"، وابن السكن (ت٣٥٣هـ)، وابن حبان (ت٤٥٣هـ) واسم كتابه "معرفة المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين"، وابن عدي (ت٢٥٥هـ) وكتابه "الكامل في ضعفاء الرجال"، والأزدي (ت٣٠٤هـ)، والدارقطني (ت٣٨٥هـ)، وغيرهم كثير الم

٤- جمع الأحاديث الموضوعة، وبيان حالها ونقدها سنداً ومتناً:

وقد اعتنى أئمة الحديث بجمع الأحاديث الموضوعة في الكتب، غير أن التصنيف فيه كان متداخلاً ضمن كتب العلل التي هي معروفة منذ القِدَم عن الجهابِذة النقّاد مثل: ابن معين، وابن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن سعيد القطّان.

وكانت كتب العلل تشتمل على ذكر كثير من الأحاديث الموضوعة، ثم أُفْرِدَتْ تلك الأحاديث في كتب مستقلةٍ متأخراً، البعض منها تعرفها من النقطة التالية:

ج- أشهر المؤلفات المطبوعة في الأحاديث الموضوعة:

١- تذكرة الموضوعات لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت٧٠٥هـ).

٢- الأباطيل للحوزقاني الحسن بن إبراهيم (ت٤٣٥ه).

٣- الموضوعات الكبرى لابن الجوزي، أبي الفُرَج عبد الرحمن بن الجوزي (ت٩٧٥هـ).

¹¹¹ انظر لذلك: فلاتة: الوضع في الحديث: ٣٨٧/٣-٤٥١.

٤- المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر(ت٥٥١).

٥- اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطى (ت٩١١هـ).

٦- تَنْزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الموضوعة لابن عرَّاق، على بن محمد (٣٦٦هـ).

٧- سلسلة الضعيفة والموضوعة للألباني، محمد ناصر الدين (ت٢١٤١هـ/٩٩٩م).

٧- المتــروك

أ- تعريفــه:

لغـة : هو اسم مفعول من "الترك" وهو ضد الأخذ. واصطلاحاً: هو ما في إسناده راو متَّهمٌ بالكذب، أو الفسق ٢٠٠٠ وسبب الهامه بالكذب أنه عُرِفَ عنه الكذبُ في كلامه العادي مع الناس؛ وإن لم يثبت عليه الكذب في حديث رسول الله عليه.

ب- مثاله:

ما رواه الحاكم من طريق إسحاق بن بشر الكاهلي، ثنا شريك، عن قيس بن مسلم، عن أبي عبد الله الجدلي، عن أبي ذر في قال: "ما كنا نعرف المنافقين إلا بتكذيبهم الله ورسوله، والتخلف عن الصلوات، والبغض لعلي بن أبي طالب في " وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم، لم يخرجاه". وخالفه الذهبي فقال: "بل إسحاق بن بشر متهم بالكذب" ".

ج- مرتبتـــه: هو بعد الموضوع. وهو لا يرتقي إلى "الحسن لغيره" كما تقدم.

٣- المنسكر

ا– تعريفـــه:

لغــة : هو اسم مفعول من "الإنكار"، وللإنكار معنيان في اللغة:

أ- الإنكار بمعنى الجحود، أي ضد الإقرار. و"المنكر الاصطلاحي" ليس منه.

١٠٢ ابن حجر: شرح النحبة: ص ٦٤، ٦٨. وقارنُ بالتدريب: ١/٠١٠-٢٤١.

٢٠٠ الحاكم: للستدرك: ١٣٩/٣ رقم٤٦٤٣.

ب- الإنكار بمعنى عدم المعرفة، أي ضد المعرفة ٢٠٠٠. ومنه هذا "المنكر".

اصطلاحاً: الراجح في تعريفه ما ذهب إليه ابن حجر واعتمده، وهو "ما رواه الضعيف مخالِفاً لما رواه الثقة". ومقابله يُسَمَّى "المعروف" . و"المعروف" هو: ما رواه الثقة وخالفه فيه الضعيف.

وقيل: المنكر ما في إسناده راو فَحُشَ غلطُه، أو كثرت غفلته، أو ظهر فسقه ٢٠٠٠.

وقيل: ما تفرَّد به الراوي، ثقةً كان أو ضعيفاً، وسواء خالف الثقة أو لم يخالف. وهو الذي يحمل عليه حرح المتقدمين به.

ب- مثاله على التعريف الأول:

ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حُبيِّب بن حَبيب الزَّيَّات، عن أبي إسحاق السَّبِيعي، عن العَيْزار بن حُريث، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «من أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وصام، وقرى الضيف، دخل الجنة». وحبيب بن حبيب الزيات ضعيف الحديث. ورواه غير حبيب من الثقات عن أبي إسحاق، عن ابن عباس موقوفاً عليه، وهو المعروف ٢٠٠٠

ج- مثاله على التعريف الثابي:

ما رواه النسائي وابن ماجه من رواية أبي زُكَير يجيى بن محمد بن قيس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «كلوا البلحَ بالتمر؛ فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان»

قال النسائي: "هذا حديث منكر، تفرد به أبو زكير، وهو شيخ صالح أخرج له مسلم في المتابعات، غير أنه لم يبلغ مبلغ مَنْ يُحْتَمَل تفرُّدُه".

د- مرتبته:

هو بعد "المتروك" وهو ضعيف شديد الضعف لضعف راويه من جهة، ومخالفته للثقات من جهة ثانية. والحديث المنكر لا يصلح ليترقى إلى "الحسن لغيره"؛ لأن العمل بمقابله وهو "المعروف".

١٠٠ القاموس المحيط: ص٦٢٧، والمعجم الوسيط: ٢/١٥٩.

^{۲۰۵} شرح النحبة: ص٥١، ٥٢.

١٠٦ ابن حجر: شرح النجه: ص٦٨، والسيوطي: التدريب: ٢٤٠/١.

١٠٠ ابن حجر: شرح النحبة: ص٥٥، والسيوطي: التدريب: ١/٢٥، والفهيي: للغني: رقم الترجمة ١٣٠٩.

^{11^} رواه النسائي: السنن الكبرى: ١٦٦/٤ رقم ١٦٦٧٧، وابن ماجه: ١١٠٥/٢ رقم ٣٣٣٢.

٤ - الشـــاذ

أ- تعريفــه:

لغــةً: هو اسم فاعل من "الشذوذ" وهو الانفراد، فالشاذ هو المنفرد.

واصطلاحاً: هو ما رواه الثقة مخالِفاً لمن هو أوثق منه، أو لجماعةٍ من الثقات ٦٠٩. ومقابِلُه "المحفوظ": وهو ما رواه الأوثق أو الثقات، وخالفه أو خالفهم فيه ثقة.

وفي تعريف الشاذ أقوال أخرى تركناها لأنها ليست المعتمدة.

ب- الفرق بينه وبين المنكر:

هو أن الراوي المخالِفُ في المنكر ضعيف، وهو في الشاذ ثقة.

ج- مرتبته وحكمه:

هو بعد المنكر، وهو ضعيف مردود، ولا يرتقي إلى "الحسن لغيره"، ويُعْمَل بمقابله "المحفوظ".

د - مثاله في السند:

ما رواه الترمذي وابن ماجه من طريق سفيان بن عُيينة. والنسائي من طريق ابن جريج، كلاهما عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن ابن عباس: "أن رجلاً مات على عهد رسول الله ﷺ، و لم يدَعْ وارثاً، إلاَّ عبداً هو أعتقه، فأعطاه النبي ﷺ ميراثه". ".

فقد اتفق كُلَّ من سفيان بن عينة وابن حريج على رواية هذا الحديث متصلاً مرفوعاً، وخالفهما حماد بن زيد فرواه مرسلاً حيث قال في روايته: "عن عمرو بن دينار، عن عوسجة أن رجلا...". و لم يذكر "ابن عباس"، وكلهم ثقات، وعليه فإن رواية حماد يُحْكَم عليها بأنها شاذة، وعلى رواية ابن عيينة وعبد الملك بن جريج بأنها محفوظة، ولذا قال أبو حاتم: "المحفوظ حديث ابن عيينة" ١١١

١٠٩ المعجم الوسيط: ٢/٦٧١؛ وابن حسر: شرح النخية: ص٥٠-٥٠.

١١٠ الترمذي: ٢٢٣/٤ رقم ٢١١، وابن ماجه: ٢/٩١٥ رقم ٢٧٤٣، والنسائي في الكبرى: ٨٨/٤ رقم ٢٣٦٧. وينظر شرح النحبة: ص.٥.

١١١ ابن أبي حاتم: علل الحديث: ٥٢/٢.

هـ مثاله في المتن:

حديث المغيرة بن شعبة عن النبي ﷺ «أنه توضَّأ ومسح على خفيه». فقد رواه بمذا اللفظ جمعٌ من الرواة، وهم: عروة ٢١٦ وحمزة ٢١٣ ابنا المغيرة، ومسروق بن الأجدع ٢١٠، والزهري ٢١٥، والأسود بن هلال ٢١٦، ورَوَّاد كُاتب المغيرة ٢١٧، وغيرهم، كلهم عن المغيرة بن شعبة.

وخالفهم جميعًا هزيل بن شُرَحبيل عن المغيرة، فرواه بلفظ: «أن رسول الله ﷺ مسح على الجوربين والنعلين» ٦١٨. ولذلك يُحْكم على رواية هزيل بالشذوذ.

مخالفة الثقات والأنواع المترتبة عليها

عَرَفنا في تعريف المنكر والشاذ أن مخالفة الثقات تجعل الحديث منكراً أو شاذاً، وهي أن يخالف راو واحدٌ ثقتين فأكثر، سواء كان ذلك الراوي المخالِفُ ثقةً كما في الشاذ، أو ضعيفاً كما في المنكر، وينتج عن هذه المخالفة (أي الشاذ والمنكر) ستة أنواع، وهي: المدرج، والمقلوب، والمزيد في متصل الإسناد، والمضطرب، والمصحَّف، والمحرَّف ٢١٦، وإليكم ييانها:

أ- المُلدرَج

لغــةً: هو اسم مفعول من "الإدراج" وهو الإدخال، فالمدرج هو المُدْخَل. واصطلاحاً: هو ما أُدْخِلَ في سنده أو متنه ما ليس منه بطريقةٍ تُوهِم أنه منه.

٦١٢ رواه البحاري برقم ١٨٢، ومسلم برقم ٢٧٤.

۱۱۳ رواه عبد الرزاق: برقم ۷٤٩.

١١٢ رواه البخاري برقم ٣٦٣، ومسلم برقم ٢٧٤.

١١٥ رواه عبد الرزاق: يرقم ٧٤٧.

رو . کرون. دو ۱۳۰۰ ۱۱۶ رواه مسلم برقم ۲۷۶.

١١٧ رواه أبو دلود برقم ١٦٥، والترمذي برقم ٩٧، وابن ماحه برقم ٥٥٠.

١١٨ أخرجه أبو دلود: يرقم ١٥٩، والترمذي: برقم ٩٩، والنسائي: برقم ١٣٠.

¹¹⁴ انظر: ابن حجر: شرح النخبة: ص ٦٩ وما بعدها.

ب- صور الإدراج في السند:

الصورة الأولى: أن يروي جماعة الحديث بأسانيد مختلفة، فيرويه عنهم راوٍ فيجمع الكلَّ على إسناد واحدٍ من تلك الأسانيد ولا يُسِنّن، مثاله:

ما رواه عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان الثوري، عن واصل ومنصور والأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شُرَحْبيل، عن عبد الله بن مسعود، قال: قلتُ: يا رسول الله! أيُّ الذنب أعظم؟ قال: «أن تجعل لله نداً وهو خلقك» '٦٢.

فإن هذا الحديث يرويه سفيان من طريقين، كالتالي:

أ- سفيان عن منصور والأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله.

ب- سفيان عن واصل عن أبي وائل عن عبد الله. بدون ذكر "عمرو بن شرحبيل" في هذا السند ٢٢١.

فَجَمْعُ ابن مهدي أولئك الثلاثة في ذلك السند، مع ذكر "عمرو بن شرحبيل" فيه يُوهِمُ أن "عمرو بن شرحبيل" موجود في طريق "واصل" أيضاً، مع أنه ليس فيه، فذكره في سند "واصل" إدراج.

الصورة الثانية: أن يكون متن حديثٍ عند راوٍ: طرفٌ منه بإسناد، وطرفٌ منه بإسناد آخر، فيأتي شخصٌ فيروي ذلك الحديث عنه كاملاً بالإسناد الأول.

مثاله ما رواه أبو داود ٢٠٢ من طريق زائدة وشريك، عن عاصم بن كُليب، عن أبيه، عن وائل بن حُجْر في صفة صلاة رسول الله ﷺ قال فيه: "ثم جتتهم بعد ذلك في زمانٍ فيه بردٌ شديدٌ، فرأيتُ الناسَ عليهم جُلُّ الثياب، تحرَّكُ أيديهم تحت الثياب".

فقوله: "ثم جئتهم ذ..." إلى آخر الحديث ليس بهذا الإسناد، وإنما أُدْرِجَ عليه، ويرويه عاصم عن عبد الجبار بن وائل، عن بعض أهله عن وائل

الصورة الثالثة: أن يكون عند الراوي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين، فيرويهما راو عنه مقتصراً على أحد الإسنادين، أو يروي أحدهما بإسناده الخاص به، ويزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في الأول.

٢٠٠ رواه هكذا: أحمد: ٤٣٤/١ رقم ٤٦٣١، والبيهقي: ١٨/٨. وانظر: التدريب: ٢٣٠/١.

٦٢١ رواهما هكفا: الترمذي: التفسير ٣٣٦/٥ رقم ٣١٨٢، والنسائي: رقم ٤٠١٤، واليهقي: ١٨/٨، وغيرهم.

١٢٢ رواه أبو داود: الصلاة، باب رفع الينين في الصلاة: رقم الحليث ٧٢٦.

٦٢٦ أخرجه أحمد: رقم الحديث ١٨٣٩٧. وانظر: تدريب الراوي للسيوطي: ٢٣٠/١.

مثاله ما رواه أبو يعلى في مسنده من طريق مالك عن الزهري، عن أنس، أن رسول الله ﷺ قال: «لا تَباغضوا، ولا تَحاسدوا، ولا تَدابروا، ولا تَنافسوا» ٦٢٤

فقوله: "لا تنافسوا" مدرج من حديث آخر مرويِّ بإسنادٍ آخر من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ٢٠٠٠.

الصورة الرابعة: أن يسوق المحدث إسناد حديث، ثم يعرض له أمرٌ، فيأتي بكلام من عند نفسه، لا علاقة له بالإسناد المسوق، فيظن أحد السامعين في بحلسه أن هذا الكلام هو متن لذلك الإسناد، فيرويه على ذلك. مثاله ما تقدم ذكره أن ثابت بن موسى دخل على شريك بن عبد الله القاضي، وهو يسوق الإسناد التالي: "حدثنا الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر قال: قال رسول الله على "، ثم نظر شريك إلى ثابت بن موسى فقال: "من كُثرت صلائه بالليل حَسن وجهه بالنهار" وهو يريد بذلك "ثابت بن موسى" لصلاحه، فظن ثابت أن ذلك الكلام هو متن لذلك الإسناد ٢٦٦.

ج- صور الإدراج في المتن:

الصورة الأولى: أن يكون الإدراج في أول المتن، مثل ما رواه أبو قَطَن وشبابة عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «أُسْبغوا الوضوء، ويلٌ للأعقاب من النار».

فقوله: "أسبغوا الوضوء" من كلام أبي هريرة، فوهم أبو قطن وشبابة فجعلاه مسنداً، كما تدل عليه رواية آدم عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة قال: أسبغوا الوضوء؛ فإن أبا القاسم عليه قال: «ويلَّ للأعقاب من النار» ١٢٧.

الصورة الثانية: ما يكون في أثنائه، مثل ما رُوِيَ في حديث فَضالة عن النبي على قال: «أنا زعيم، والزعيم الحميل، لمن آمن بي وأسلم وهاجر، ببيتٍ في روض الجنة...». قال السيوطي: "فقوله: والزعيم الحميل" مدرج من تفسير ابن وهب" ٦٢٨.

^{۱۲۱} أبو يطي: للسند: رقم. ٣٦٠. وأما حديث أنس هذا بدون إدراج فقد أخرجه البخاري رقم ٣٠٧٦ بلفظ: «لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدايروا، وكونوا عباد الله إخواتاً ...».

^{٦٢٥} أخرجه مسلم رقم٣٥ م بلفظ: «إياكم والظن؛ فإن الظن أكذب الحديث، ولا تحسّسوا، ولا تجسّسوا، ولا تنافسوا، ولا تباغضوا، ولا تبايروا، وكرنوا عبد الله إخواناً».

١٣٧ انظر التدريب: ٢٧٠/١، ورواية آدم أخرجها البخاري: ٢٦٧/١ رقم ١٦٥ من الفتح.

^{۱۲۸} السيوطي: التغريب: ۲۷۱/۱.

الصورة الثالثة: أن يكون في آخره، مثل ما روي عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: «للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي بيده! لو لا الجهاد في سبيل الله والحج وبرّ أمي لأحببتُ أن أموت وأنا مملوك». فقوله: "والذي نفسي بيده..." مدرج من قول أبي هريرة؛ لأن أم النبي ﷺ قد ماتت وهو صغير ٦٢٩

د- كيف يُعرَف الإدراج؟

يُعرَف ذلك بالطرق الآتية:

١- بوروده منفصلاً في رواية أخرى، مثل ما رواه أبو الوليد، نا شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر قال: «لهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها»، وكان إذا سئل عن صلاحها قال: «حتى تذهب عاهتها». قال الخطيب: "المسئول عن صلاح الثمرة والجيب بقوله: حتى تذهب عاهتها، ليس هو النبي ﷺ وإنما هو عبد الله بن عمر، يَّيْنَ ذلك مسلم بن إبراهيم الأزدي ومحمد بن جعفر غندر في روايتهما هذا الحديث عن شعبة، ورواه سفيان الثوري وسليمان بن بلال عن عبدالله بن دينار، فلم يذكرا ابن عمر بل اقتصرا على المرفوع حسب ٦٣٠.

٢- بالتنصيص على ذلك من الراوي نفسه كما حصل في حديث الإسباغ، أو من بعض الأئمة
 المطلعين كما حصل في مثال الإدراج في أثناء المتن.

٣- باستحالة كونه ﷺ يقول ذلك، كما حصل في مثال الإدراج في آخر المتن.

ه- حكم الإدراج:

إن كان لتفسير شيء من معنى الحديث ففيه بعض التسامح، والأولى أن ينصَّ الراوي عليه.

وما كان من الراوي خطأً من غير تعمُّدٍ منه فلا حرج على المخطئ لأن كل امرئ معرَّضٌ للخطأ، ولكن إذا كثر خطؤه فيكون حرحاً في ضبطه وإتقانه.

وما كان من الراوي عن عمد فإنه كله على اختلاف أنواعه حرامٌ لِمَا يتضمَّن من التلبيس والتدليس، ومن عزو القول إلى غير قائله، ومن يفعل ذلك تسقط عدالته، ويصبح فاعل ذلك متهماً بالوضع، ملحقاً بالكذايين ٦٣١

١٦٦٩ انظر التدريب: ٢٦٩/١. الحديث أعرجه البخاري: برقم ٢٥٤٨، ومسلم: ١٢٨٤/٣ رقم ١٦٦٥.

^{٦٣٠} انظر: الخطيب: الفصل للوصل للدرج: ١١٦/١.

٦٢١ التدريب للسيوطي: ٢٧٤/١، وتسهيل للدرج لعبد العزيز الغماري: ص١٣٠.

و- المؤلفات في الملوج:

- ١ الفصل للوصل والمدرج في النقل للخطيب البغدادي، وهو مطبوع.
- ٢- تقريب المنهج بترتيب المدرج لابن حجر. وهو تلخيص كتاب الخطيب وزيادة عليه.
 - ٣- المَدرِج إلى معرفة المُدرِج للسيوطي، لخص فيه كتاب ابن حجر، وهو مطبوع.
- ٤ تسهيل المُدرج إلى المُدرج للغماري. لخص فيه كتاب السيوطي واستدرك عليه، مطبوع.

ب- المقلوب

لغــةً: هو اسم مفعول من "القلب" وهو تحويل الشيء عن وجهه. وفي المعجم الوسيط: قُلَبَ الشَّيْءَ أي جعل أعلاه أسفله، أو يمينه شماله، أو باطنه ظاهره ٢٣٢.

واصطلاحاً: هو ما وقع في سنده أو متنه تغييرٌ بإبدالٍ، أو تقديمٍ، أو تأخيرٍ.

ب- أنواعــه:

١ – مقلوب السند، وله ثلاث صور:

أ- أن يُقدِّم الراوي ويؤَخِّر في اسم أحد الرواة وأبيه، مثل حديثٍ مرويٌّ عن "كعب بن مرة" فيجعله الراوي "مرة بن كعب"، أو مروي عن "محمد بن إسماعيل" فيجعله الراوي "إسماعيل بن محمد".

ب- أن يُبدِّل الراوي شخصاً بآخر في نفس طبقته، يفعل ذلك بقصد الإغراب، مثل حديث مشهور عن "سالم" فيجعله الراوي عن "نافع".

ومثل ما رواه الحاكم "آتعن يعقوب بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه». فهذا الحديث يرويه "يعقوب بن سلمة الليثي"، لا "يعقوب بن أبي سلمة" ولكنهما من طبقة واحدة، فحصل للحاكم الوهم وقلبه.

ومثل ما رواه حماد بن عمرو النصيبي عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة الله مرفوعاً: «إذا لقيتم المشركين في طريقٍ فلا تبدؤوهم بالسلام، واضْطَرُّوهم إلى أضيقها» ٢٣٤. هذا الحديث في

٦٣٢ للعجم الوسيط: ٧٥٣/٢.

٦٠٢ رواه الحاكم: للستدوك: ١٤٦/١. وأخرجه على الصواب: أبو داود: رقم ١٠١.

¹⁷⁸ أخرجه بالقلب: العقيلي في "الضعفاء الكبير": ٣٠٨/١. ورواه على الصواب: مسلم: كتاب السلام: برقم ٢١٦٧.

الواقع ليس من رواية الأعمش، وإنما هو من رواية "سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة"، ولما كان الأعمش وسهيل من طبقة واحدة، حصل لحماد النصيبي الوهم فقلبه.

ج- أن يؤخذ سند متن، فيوضع على متن آخر، ويؤخذ المتن الأول، فيُركَّب على السند الثاني، مثل ما فعل ذلك علماء بغداد مع البخاري لامتحان قوة حفظه، حيث عمدوا إلى مائة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدها، ودفعوا كل عشرة أحاديث منها إلى واحد منهم، ليُلقوه إلى البخاري ففعلوا، وأرجع البخاري كل متن إلى إسناده الصحيح، وبالترتيب الذي ألقوه عليه ٦٣٥.

٢ – مقلوب المتن:

مثل حديث أُنيسة رضي الله عنها مرفوعاً: «إذا أُذْنَ ابن أم مكتوم فكلوا واشربوا، وإذا أُذْنَ بلالٌ فلا تأكلوا ولا تشربوا» هكذا في مسند أحمد وغيره ٦٣٦. والصحيح كما روى ابن عمر وغيره: «إن بلالاً يُؤَذِّن بليلٍ فكلوا واشربوا، حتى يُؤَذِّن ابن أم مكتوم» ٦٣٧.

ومثل ما رواه الطبراني من حديث أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «إذا أمرتكم بشيء فأتوه، وإذا فيتكم عن شيء فاجتنبوه ما استطعتم» ٦٣٨. والصحيح كما روى البخاري ومسلم بلفظ: «ما فميتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم» ٦٣٩.

ومثل ما رواه مسلم عن أبي هريرة ﷺ في السبعة الذين يُظِلَّهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: «... ورجل تصدَّق بصدقةٍ، فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تُنْفِق شمالُه». والصحيح كما روى البخاري: «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه» 13.

ج- حكم القلب:

١ - القلب إن وقع خطأً أو سهواً أو وهماً ففاعله معذور فيه، ويُضَعَّف ذلك الحديث فقط لأجل
 القلب، ولكن إذا كثر ذلك منه فليُحكَم عليه هو بالضعف لقلة ضبطه وحفظه وإتقانه.

[&]quot; أخرج القصة الخطيب: ٢٠/٢. والعجب فيه أن البخاري حفظ الأحاديث للقلوبة أسانياها كلها كما ألقيت عليه بالمرة الواحلة. وانظر: فتح للفيث للسخاوي: ١٩٢١/١ وشرح النخبة لابن حجر: ص ٧٣.

٦٣٦ أحمد: ٢٧٣/٦، وابن خزيمة: الصحيح برقم ٤٠٤، وابن حبان: الصحيح [كما في الإحسان: برقم ٤٧٤].

۱۳۷ حليث ابن عمر أخرجه البخاري: برقم ٦٢٣، ومسلم برقم ١٠٩٣. ١٠٩٣.

٦٣٨ الطيراني: للعجم الأوسط: ٣٤٥/٣ رقم ٢٧٣٦.

١٣٢ البحاري: الاعتصام: برقم ٧٢٨٨، ومسلم: الفضائل برقم ١٣٣٧.

الله الزكاة برقم ١٠٣١، والبخاري: الزكاة برقم ١٤٢٣، وانظر التديب: ٢٩٢/١.

٢ - وإن وقع القلب عمداً، فسُجِّلت له صورتان:

أ- أن يكون للإغراب؛ لِيُرَغِّبَ الناسَ في رواية أحاديثه فلا يجوز، وهذا من عمل الوضَّاعين. ب- أن يكون للامتحان كما حصل مع البخاري فجائز بشرط أن يُبَيَّن الصحيح قبل تفرُّق المجلس.

د- المؤلفات فيه:

رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والألقاب للخطيب البغدادي.

ج- المزيد في متصل الإسناد

لغــةً: المزيد اسم مفعول من "الزيادة" وهي ضد النقص. والمتصل ضد المنقطع.

واصطلاحاً: ما زيد راو في أثناء سنده الذي ظاهره الاتصال.

ب- مثالـــه:

۱- ما رواه عبد الله بن سالم، عن الزبيدي، عن الزهري، عن حبيب مولى عروة، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها، أن الحولاء بنت تُويت مرَّتْ بما، وعندها رسول الله على، فقلت: هذه الحولاء بن تُويت وزعموا ألها لا تنام الليل؟ فقال رسول الله على: «لا تنام الليل!؟ خذوا من العمل ما تطيقون، فوالله لا يسأم الله حتى تسأموا».

فَذِكُرُ "حبيب مولى عروة" زيادةً في السند من عبد الله بن سالم؛ فإن يجيى بن سعيد ويونس وشعيب بن أبي حمزة رووه عن الزهري بدونه، وصرَّح البعض منهم بسماع الزهري من عروة ٦٤١

٧- وما رواه عبد الله بن المبارك، قال: حدثنا سفيان، عن عبد الرحمن بن يزيد، حدثني بُسْر بن عبيد الله قال: سمعتُ أبا إدريس، قال: سمعتُ واثلة يقول: سمعتُ أبا مرثد يقول: سمعتُ رسول الله يقول: «لا تجلسوا على القبور، ولا تصلُّوا إليها». رواه مسلم والترمذي، كلاهما بزيادة "أبي إدريس" وحذفه ٦٤٢. ففي هذا المثال زيادة راويين في موضعين ٦٤٣:

النظر: السنحلوي: فتح للفيث: ٧٣/٤. وأخرجه بلون الزيادة: مسلم: صلاة للسافرين برقم ٧٨٥، وغيره.

المسلم: الجنائر برقم ٩٧، ٩٨، والترمذي: الجنائز برقم ١٠٤٨.

١- زيادة "سفيان": وهي وهم ممن دون "ابن المبارك"؛ لأن عدداً من الثقات - مثل ابن مهدي وحسن بن الربيع وهنّاد بن السّري - رووه عن ابن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد به بدون "سفيان"، والبعض منهم صرَّح بسماع ابن المبارك من عبد الرحمن مباشرةً.

٣- زيادة "أبي إدريس": وهي وهم من ابن المبارك؛ لأن عدداً من الثقات - مثل علي بن حُجْر والوليد بن مسلم وعيسى بن يونس - رووه عن عبد الرحمن بن يزيد عن بسر عن واثلة به بدون "أبي إدريس"، والبعض منهم صرح بسماع بسر من واثلة.

ج- شروط ردّ هذه الزيادة:

١- أن يكون من لم يزدها أتقنَ ممن زادها.

٢- أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة في الطريق الآخر الذي ليست فيه تلك الزيادة.

فإن اختلَّ هذان الشرطان، أو أحدهما ترجَّحتِ الزيادة وقُبِلتْ، ويُعْتَبر السند الخالي من الزيادة منقطعاً ١٤٤٠

د- المؤلفات فيه:

تمييز المزيد في متصل الأسانيد للخطيب البغدادي.

• زيادة الثقة في المتن

أ- تعريف الثقة:

لغــة: الثقة مصدرٌ، وصفةٌ. أما المصدر فيقال: وَيْقَ يَثِقُ ثقةً ووُثُوقاً وموثِقاً بفلان أي ائتمنه. وأما الثقة الصفة فهو: من يُعتَمد عليه ويؤتمن. ويستعمل بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، والمفرد والجمع، إلا أن له جمعاً في استعمالات المحدثين على "ثقات".

واصطلاحاً: هو من يجمع صفتي العدالة والضبط.

ب- تعريف زيادة الثقة:

لغــةً: الزيادة مصدر "زاد يزيد زيادة"، وهي ضد النقص.

١٤٣ انظر: الترمذي: العلل: ص٥١، والدارقطني: العلل: ٧/٣٤، وابن جماعة: للنهل الروي: ص٧١، التدريب: ٧٠٣/١.

الظر: ابن حجر: شرح النخبة: ص٧٧-٧٣، والعلائي: حامع التحصيل: ص٥٣٠.

واصطلاحاً: هي أن يروي ثقتان أو أكثر حديثاً واحداً، وفي رواية أحدهما زيادةٌ لا يرويها الآخر، أو يروي الثقة الواحد حديثاً مرتين، وتقع في إحدى روايتيه زيادةٌ ليست في الأخرى.

ج- حکمها:

اختلف العلماء في حكمها من حيث القبول والرد على أقوال، أهمها:

القول الأول: تُقبَل زيادة الثقة مطلقاً، سواء وقعت من الراوي نفسه أو من غيره، وسواء كانت الزيادة في اللفظ دون المعنى، أو في كليهما، ذهب إلى هذا القول جمهور المحدثين والفقهاء.

القول الثاني: لا تُقبَل مطلقاً، وهو قول جماعة من المحدثين.

القول الثالث: تقبل إن كانت الزيادة من راو آخر غير الذي روى الحديث ناقصاً، ولا تقبل إن وقعت من الراوي نفسه إذا روى الحديث ناقصاً مرة، وبزيادة مرة أخرى.

القول الرابع: وهو قول ابن الصلاح ٢٤٠، حيث قسَّم الزيادة إلى ثلاثة أقسام:

١ – زيادة لا تُخالِف أصلَ الحديث، وهي أن يتفرَّد الثقة بجملة حديثٍ لا تُعارِض بقيةَ الحديث، فتُقبَل، سواء أفادت حكماً جديداً أم لا. مثل ما رواه جماعة عن الأعمش، عن أبي رزين وأبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات» ٦٤٦

ورواه على بن مسهر عن الأعمش بزيادة لفظة: "فَلْيَرِقْه"^{٦٤٧}. فهذه الزيادة لا تنافي، ولا تخالف أصل الحديث الذي رواه غيره، بل هو الذي يُفْعل أولاً عقلاً، ثم يُغْسل الإناء.

٢- زيادةٌ تخالف ما رواه الثقات فتُرَدُّ، ولها حكم الحديث الشاذ. وتقدم مثاله في الشاذ.

٣- ما يقع بين هذين النوعين، فله شِبْهٌ بالأول، وشِبْهٌ بالثاني أيضاً، مثل زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر رواته، وهذا النوع من الزيادة لم يحكم عليها ابن الصلاح بالقبول، ولا بالرد، وترك أمرها لرأي المحتهد، فإن رأى ألها محالفة لأصل الحديث ردَّها، وإن رأى ألها موافقة لأصل الحديث قبلها، ومثل هذه الزيادة أحد أسباب اختلاف الأئمة. مثل ما رواه أبو مالك الأشجعي عن ربْعي، عن

١٤٠ ابن الصلاح: المقلمة: ص ١٨٥.

المنا أخرجه البخاري: الوضوء، ٧٧٤/١ رقم ١٧٢من الفتح، ومسلم: الطهارة، ٣٣٤/١ رقم٣٧٩، ومالك: للوطأ: ص٥٨ رقم٣٠. وغيرهم.

۲٤٧ أخرجه مسلم: برقم ۲۷۹، والنسائي: ۲۲/۱، ۲۳، وأبو عوانة: ۲۰۷/۱–۲۰۸.

حُذَيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «... وجُعِلت لنا الأرضُ كلُّها مسجداً، وجعلت تربتها لنا طهوراً ...». وأبو مالك هذا تفرد بزيادة لفظة "تربتها" عن سائر الرواة كما قال السيوطي ١٤٨.

فهذا المثال يُشبِه الأول (وهو النوع المقبول) من حيث إنه لا منافاة بينهما لأن التربة من الأرض. ويشبه الثاني (وهو النوع المردود) من حيث إن ما رواه الجماعة عام معنى لشموله جميع أجزاء الأرض، وما رواه المنفرد بالزيادة مخصوص بالتراب. وفي ذلك مغايرة في الصفة، ونوع مخالفة يختلف فيها الحكم.

ولذلك قبله مالك والشافعي لعدم المنافاة بينهما عندهم، بل أصل الحديث مطلق والزيادة مُقيِّدة، والمطلق يُحمَل على المقيد، فلا يجيزون التيمم إلا بالتراب. ولم يقبله أبو حنيفة ومن وافقه لأن الزيادة اقتضت تغيير الحكم، فأصبحت من قبيل الزيادة المعارضة عندهم، فلا تكون مقبولة، لذلك جوّز الأحناف التيمم بكل ما من جنس الأرض كالصخر والحصى، وقالوا: إن ذكر بعض أفراد العام لا يُخصِّص 159

د- المضطرب

أ- تعريفــه

لغـة: هو اسم فاعل من "الاضطراب"، وهو اختلال الأمر ٢٥٠، وفساد نظامه.

واصطلاحاً: هو "ما رُوِيَ على أوجهِ مختلفةٍ، متساويةٍ في القوة، بحيث لا يمكن التوفيق بينها، ولا ترجيح أحدها على الآخر"^{٦٥١}، وسواء كان ذلك الاختلاف من جهة راو واحد أو أكثر.

ولما كان سبب الاضطراب هو مخالفة الراوي أو الرواة بالإبدال ولا مرجّع أدخلناه في أنواع المخالفة.

ب- شروط الاضطراب:

ظهر من هذا التعريف أن لتحقق الاضطراب يجب توفر شرطين:

١٤٨ أخرجه مسلم: للساحد، ٢٧١/١ رقم٢٦٠. وانظر السيوطي: تدريب الراوي: ٢٤٧/١

۱۹۹ المصدر السابق.

^{۲۰۰} للعجم الوسيط: ۲/۲۳۰.

٢٠١ ابن الصلاح: المقدمة: ص٢٠٤، والسيوطي: التدريب: ٢٦٣/١.

١- أن تكون وجوه الاختلاف متساوية في القوة، فإن ترجح أحد الوجوه بأن يكون أحدها صحيحاً، والآخر ضعيفاً، فيُرَجَّح حينئذ الصحيح، ويعتبر محفوظاً، والمرجوح شاذاً.

٧ - وتعذَّر الجمع والتوفيق بين تلك الوجوه؛ لأنه إن أمكن الجمع فيُعمَل بجميع الوجوه.

ج- أنواع الاضطراب:

ويكون الاضطراب في السند وهو الغالب، وفي المتن. ولكن قلما يحكم المحدث على الحديث بالاضطراب بالاختلاف في المتن دون السند كما قال ابن حجر ٢٠٠٢.

١ - الاضطراب في السند:

ومثاله: ما رواه علي بن أبي طالب ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: ﴿إِذَا عَطِسُ أَحَدَكُمُ فَلْيَقُلُ: الحَمَدُ لللهُ عَلَى كُلُ حَال، ولْيُقَلُ له: يرحمك الله، ولْيَقُلْ هو: يهديكم الله ويُصلِح بالكم» ٢٥٣.

فهذا الحديث مداره على "محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي"، وقد اختلف الرواة عنه:

أ- فرواه عنه يحيى القطان ^{۱۰۴}، وعلي بن مسهر ^{۱۰۰}، ومنصور بن أبي الأسود ^{۱۰۱}، وأبو عوانة ^{۱۰۷}، وابن أبي ذئب ^{۱۰۸}، وغيرهم، فقالوا: "عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن أبيه عن علي ".

ب- وخالفهم بالرواية عنه كل من: شعبة بن الحجاج وحدي بن عبد الرحمن أبي الهيثم '11، فقالا: "عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي، عن أبيه عبد الرحمن بن أبي ليلي، عن أبي أبي أبي أبي أبي أبي المختل المختل المناري . وهذا الاضطراب وقع من "محمد بن عبد الرحمن" فإنه كان سيئ الحفظ. كما قال الترمذي.

١٥٢ انظر: شرح النحبة: ٣٣٠.

١٥٢ أورده الدارقطني في العلل الكبير: ٣٧٦/٣- ٢٧٧ وقم ٤٠٣، وذكر من وجوه الاضطراب فيه ما ذكرنا خلاصته.

أ اخرج حليثه الترمذي برقم ٢٦٤١، وأحمد: ٢٢/١، وأبو يعلى في مسئده برقم ٣٠٦، والحاكم: ٢٦٦/٤.

^{10°} أخرج حليثه ابن ماجه: برقم ٧٧١٥، وأحمد: ١٢٠/١.

١٠٠ أخرج حليثه أحمد: ١٢٠/١.

١٠٠٢ أخرج حديثه النسائي في السنن الكبرى: يرقم ١٠٠٤٠.

١٥٥٠ أخرج حليثه أبو يعلى في مسئله: ١٨٥/١ بر قم ٣٠١.

١٠٩ حليثه عند الترمذي برقم ٢٧٤١، والنسائي في الكبرى: برقم ٢٠٠١، وأحمد: ٥/١٤، ٢٣٤، والدلومي برقم ٢٥٦٠، وغيرهم.

٦٦٠ ذكره النارقطني في العلل، و لم أحد روايته فيما عندي من مصادر الحنيث.

٢- الاضطراب في المتن:

ومثاله حديث البسملة المشهور الذي رواه الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي، عن قتادة، أنه كتب الله يخبره عن أنس بن مالك، أنه حدثه قال: "صليت خلف النبي على وأبي بكر وعمر، فكانوا يستفتحون الرحمن الرحمة أول قراءة، ولا يستفتحون الرحمن الرحمة أول قراءة، ولا في آخرها" أنه الرحمة المسلم الله الرحمة الرحمة أول قراءة، ولا في آخرها" أنه الرحمة المسلم الله الرحمة الرحمة أول قراءة، ولا في آخرها " المسلم الله الرحمة المسلم الله الرحمة المسلم الله الرحمة أول قراءة المسلم الله الرحمة المسلم الله الرحمة المسلم الله الرحمة المسلم الله الرحمة المسلم الله المسلم المس

قال ابن عبد البر: "اختلفوا في لفظه اختلافاً كثيراً مضطرباً متدافعاً: منهم من يقول فيه: كانوا لا يقرؤون "بسم الله الرحمن الرحيم". ومنهم من يقول: كانوا لا يجهرون به "بسم الله الرحمن الرحيم". ومنهم من قال: كانوا لا يتركون "بسم الله الرحمن الرحيم". ومنهم من قال: كانوا يفتتحون القراءة براعة برائد يقول: كانوا يستفتحون بالبسم الله الرحمن الرحيم". ومنهم من كان يقول: كانوا يستفتحون بالبسم الله الرحمن الرحيم". إلى وجوهٍ أخرى ذكرها، ثم قال: "وهذا اضطراب لا يقوم معه حجة لأحدٍ من الفقهاء" ١٦٢.

د- حكم الحديث المضطرب:

الاضطراب، سواء أكان في السند أو في المتن، موجبٌ لضعف الحديث؛ لأنه يُشعِر بعدم ضبط راويه أو رواته، ومن شروط الصحة أن يكون كُلُّ راوٍ من رواة الحديث ضابطاً لما رواه. ولكن إذا وقع الاضطراب والاختلاف في اسم راوٍ أو اسم أبيه أو نسبته، ويكون هذا الراوي معروفاً ثقةً، فعند ذلك لا يضرُّ مثل هذا الاضطراب، ويحكم للحديث بالصحة، مع تسميته مضطرباً، وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة 177

ه- المؤلفات فيه:

١- الْمُقْتَرِب في بيان الْمُضْطَرِب لابن حجر. هو ما زال في عداد المخطوطات المفقودة.

٢- المُقْتَرِب في بيان المُضْطَرِب للشيخ أحمد بن عمر بن سالم بازمول. وهو رسالة حصل
 ١٨ المؤلف على درجة الماجستير في الحديث من جامعة أم القرى. مطبوع.

۲۲۱ رواه مسلم: ۲۹۹/۱ رقم۳۹۹.

١٦٢ ابن عبد البر: التمهيد: ٢٢٨/٢-٢٣٠.

۱۱۳ السيوطي: التدريب: ١/٣٣٥.

ه- المصحَّف ٢٦٤

أ- تعريف الْمُصَحَّف:

لغة: هو اسبم مفعول من "التصحيف". يقال: صحّف الكلمة أي كتبها أو قرأها على غير صحتها. وفي أحد المعاجم: التصحيف هو تحريف كلمة بتحويل وضع حروفها، أو تحويل أحدها إلى آخر يشبهه في الرسم. وخطأ في قراءة الصحف أو غيرها ٦٦٠.

واصطلاحاً: هو ما غُيرً نَقْطُه، مع بقاء صورة الخط.

مثال التصحيف في السند: حديث شعبة عن "العَوَّام بن مُراجِم". صَحَّفُه ابن معين فجعله "مزاحم".

مثال التصحيف في المتن: حديث: «من صام رمضان، وأَتْبَعَه ستاً من شوال...» صحَّفه أبو بكر الصولي فجعله "شيئاً".

ب- حکمه:

لا يجوز تعمَّدُ شيء من التصحيف، خاصة في المتون لأنه يتوقف عليها فهم المراد وإقرار الأحكام ومعرفتها، وإذا صدر من الراوي نادراً فلا يقدح في ضبطه؛ إذ لا يسلم أحدَّ من قليل الخطأ، ولكن إذا كثر فإنه يقدح في ضبطه، وغالباً لا يقح التصحيف إلا عمن أخذ الحديث من المصنفات، و لم يكن له شيخ يتلقى عنه. يقول ابن كثير: "وأكثر ما يقع ذلك لمن أخذ من الصحف، و لم يكن له شيخ حافظ يوقفه على ذلك".

ج- المؤلفات **في**ه:

١ - تصحيفات المحدثين لأبي أحمد العسكري الحسن بن عبد الله (ت ٣٨٢هـ)، وهو مطبوع.

٢- إصلاح غلط المحدثين للخطابي، حَمْد بن سليمان (ت ٣٨٣هـ)، وهو مطبوع.

٣- التصحيف للدراقطين (ت ٣٨٥هـ) لا أعرف عنه هل أنه مطبوع أم غير مطبوع.

¹¹¹ انظر مباحثهما في: منهل ابن جماعة: ص٥٦، وشرح النخبة: ص٥٧-٧٦، والتدريب: ١٩٣/٢.

¹⁷⁰ للعجم الوسيط: ١٨٠٥، وللعجم العربي الأساسي: ص٧٣٧.

¹¹¹ ابن كثير: الباعث الحثيث: ص 177.

- ٤- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي، صلاح الدين أبي الصفاء خليل بن أيبك
 بن عبد الله الشافعي، (ت٧٦٤هـ)، مطبوع.
 - ٥- التطريف في التصحيف للسيوطي (ت١١٩هـ)، وهو مطبوع.

و- المحرَّف ^{٦٦٧}

أ- تعريف المحرُّف:

لغــةً: هو اسم مفعول من "التحريف"، وهو التغيير. حرَّف الكلام أي غيره وصرفه عن معانيه ٦٦٨

واصطلاحاً: هو ما غُيِّرَ شكلُه، مع بقاء صورة الخط.

مثال التحريف في السند: مثل أن يُجْعَلَ "زَيْيد" في السند "زُبَيد" مصغراً.

مثال التحريف في المتن: مثل حديث النهي عن الْحِلَق يوم الجمعة قبل الصلاة، فجعله بعض الرواة "الْحَلْق" من حَلْق الشعر ٦٦٩.

ب- حکمه:

لا يجوز تعمُّدُ شيء من التحريف، حاصة في المتون لأنه يتوقف عليها فهم المراد وإقرار الأحكام ومعرفتها، وإذا صدر من الراوي نادراً فلا يقدح في ضبطه؛ إذ لا يسلم أحدٌ من قليل الخطأ، ولكن إذا كثر فإنه يقدح في ضبطه، وغالباً لا يقح التحريف إلا ممن أخذ الحديث من المصنفات، و لم يكن له شيخ يتلقَّى عنه. كما تقدم قول ابن كثير.

ج- المؤلفات فيه:

المؤلفات المذكورة في المصحف.

¹⁷⁷ المعجم الوسيط: ١٦٧/١.

٦٦٩ الخطابي: إصلاح غلط المحلثين: ص ٢٨ وقم١٨.

٥- المعلول

أ– تعريفــــه:

لغــةً: هو اسم مُفعول من "العلة"، وهي المرض، والمعلول هو المريض ٦٧٠

واصطلاحاً: هو "ما اطَّلِعَ فيه على علةٍ تقدح في صحته، مع أن الظاهر السلامة منها ^{٦٧١}. أي أن ظاهره السلامة من العلة لجمعه شروط الصحة الظاهرة.

ب- شرح التعريف:

العلة في الأصل هي "سبب خفي "، وقادح في صحة الحديث".

دل هذا التعريف على أن العلة لا تكون إلا إذا توفر فيه شرطان: ١) أن تكون خفية. ٢) وأن تكون خفية. ٢) وأن تكون قادحة. هذا هو الأصل في العلة، إلا أن أئمة الفن يطلقونها على ما يلي:

أ- أن تكون خفية غامضة وقادحة تحتاج إلى بحث وتفتيش حتى تظهر، وهي التي يسمى الحديث بسببها معلولاً بالمعنى الحقيقي. كالوقف في المرفوع، أو الإرسال في الموصول، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك. كل هذه الأسباب خفية، وفي نفس الوقت قادحة.

ب- أن تكون ظاهرة قادحة كإعلال الحديث بكذب الراوي، أو فسقه، أو غفلته، أو سوء حفظه، أو الانقطاع في السند، أو الإرسال الظاهر، أو القلب، أو غيرها من الأسباب الظاهرة لإعلال الحديث. وهذه لا يسمى الحديث بسببها "معلولا"، وإنما لها أسماء خاصة مرت بنا فيما سبق.

٢ علة غير قادحة فيحكم على الحديث بالصحة، مثل الإعلال بمخالفة لا تقدح في صحة الحديث كإرسال ما وصله الثقة ٢٠٠٦، ومن هنا قال الأئمة: "إن من الصحيح ما هو صحيح معلول".

ظهر منه أن الحديث لا يكون معلولا إلا إذا اجتمع في علته وصفان: كونما خفية، وكونما قادحة.

ج- الحديث الذي يتعرض للإعلال:

والحديث المتعرِّض للإعلال بالعلة الخفية الغامضة والقادحة هو الحديث الجامع لشروط القبول ظاهراً، لأن الحديث غير الجامع لشروط القبول هو ضعيف لا يحتاج إلى البحث عن علة

^{. &}lt;sup>۱۷</sup> لسان العرب: ۲۵۸/۱۳، والعراقي: فتح للفيث: ۲-۰۰، وابن جماعة: للنهل الروي: ص٥٦، والتدريب: ۲۰۱/۱

۱۷۱ السيوطي: التدريب: ۲۵۲/۱.

١٧٦ ابن الصلاح: للقدمة: ص٥٦، العراقي: ضح للغيث: ١١٣/١، والأمير الصنعاني: التوضيح: ٢٧/٢، و٣٤/٣.

فيه، ولذلك قال الحاكم: "وإنما يُعلَّل الحديث من أوجهٍ ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات، أن يحدثوا بحديث فتختفي عليهم علته، والحجة فيه عندنا العلم والفهم والمعرفة"٦٧٣

د- أين تقع العلة الخفية القادحة؟ ١٧٤:

١- تقع العلة في الإسناد فقط- وهو الأكثر- كالإعلال بالوقف في المرفوع، أو الإرسال في الموصول، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك.

٢- تقع في المتن فقط - وهو الأقل- كحديث أنس في نفي قراءة "بسم الله الرحمن الرحيم" في استفتاح الصلاة كما تقدم ٦٠٠٠. ولعلة المتن عدة صور سوف أذكرها قريباً إن شاء الله تعالى.

٣- تقع في السند والمتن معاً مثل ما أخرجه النسائي وابن ماجه من طريق بقية، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر قال: قال رسول الله على: «من أدرك ركعة من صلاة الجمعة أو غيرها فقد أدرك الصلاة» ٢٧٦. وفي رواية النسائي: «فقد تمت صلاته».

فالصحيح في السند هو "الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة".

والصحيح في المتن هو «من أدرك من صلاة ركعةً فقد أدركها» 1۷۷. فقوله: "الزهري عن سالم عن ابن عمر" في السند، وقوله: "من صلاة الجمعة" في المتن، وهمّ من الراوي كما قال الإمامان ابن أبي حاتم والدارقطني في عِلَلَيْهما 177

هـ صور علة المتن:

تبيَّن من السابق أن العلة في الأصل هي سبب غامض وقادح، ولكن العلماء أطلقوها على أسباب أحرى قد تكون خفية وقد تكون ظاهرة، وعلى هذا المعنى العام للعلة نذكر صور العلة في المتن:

١٧٣ الحاكم: معرفة علوم الحديث: ص١١١-١١٣، والسيوطي: التدريب: ٢٥٢/١.

¹⁷¹ انظر: التدريب للسيوطى: ٢٥٢/١.

[°] اخرجه مسلم: الصلاة، باب حجة من قال: لا يجهر بالبسملة: ٢٩٩/١ رقم. ٥، ٥١، ٥٠.

^{۱۷۲} ابن ماحه: ۳۵۲/۱ رقم۲۱۳، والنسائي: ۲۷٤/۱ رقم، ۵٦.

٧٧٦ كما روله بذلك السند وللتن: ابن ماجه: برقم١١٢٣، والنسائي بأرقام: ٥٥٥، ٥٥٧، ٥٥٨، وغيرهما.

^{14^} ابن أبي حاتم: علل الحديث: ١٧٣/١، والنارقطني: العلل الكبرى: ٢١٣/٩-٢٢٤.

1- مخالفة الحديث للقرآن: مثل حديث فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها آخر تطليقة، ولم يجعل لها النبي على نفقةً، ولا سكنى. فردَّه عمر بن الخطاب الله بمخالفته للقرآن، قال: "لا ندع كتاب الله وسنة نبينا بقول امرأة، ولا ندري أحفظت أم نسيت "٢٠٩". أشار عمر الله بالكتاب الله الله الكريمة: ﴿ لا تُخْرِجُوهُ مَن مِن بُيُوتِهِنَ وَلَا يَخَرُجُ لَ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةِ مُبَيّنَةً ﴾ [الطلاق: ١].

وعلة مخالفة الحديث للقرآن قد تكون ظاهرة، وقد تكون خفية، وخفاؤها وظهورها يرجع إلى موقف العلماء منه اتفاقاً واختلافاً، فإن قبلوها بالاتفاق فهي ظاهرة، وإلا فهي خفية، والعلة في حديث فاطمة خفية؛ لأن العلماء لم يقبلوها بالإجماع ٢٨٠، وقد تقدمت له أمثلة أخرى في قرائن الوضع في الحديث.

٧- مخالفته لحديث آخر صحيح معمول به: مثل حديث «الماء من الماء» ردته السيدة عائشة رضي الله عنها بحديث: «إذا حاوز الخِتانُ الخِتانُ فقد وجب الغسل» ٦٨١. وتقدمت أمثلة أخرى في قرائن الوضع. والكلام فيه أيضا مثل ما قلنا في العلة السابقة، أي ظهورها وخفاؤها موقوف على موقف العلماء منه اتفاقاً واختلافاً، أو إمكانا للجمع وعدمه.

٣- مخالفته للتاريخ الثابت ثبوتاً صحيحاً: مثل ما رواه بريدة الله قال: "أوحي إلى رسول الله علي يوم الاثنين، وصلى علي يوم الثلاثاء" ١٩٠٦. وروى مثله الترمذي عن أنس بن مالك ١٩٠٦ ورواه الحاكم عن أنس بلفظ قال: "نبىء النبي علي يوم الاثنين، وأسلم على يوم الثلاثاء" ١٨٤٥

لقد ثبت تاريخياً أن الصلاة فرضت ليلة الإسراء والمعراج في العام الثاني عشر من البعثة النبوية، فكيف أوحي إلى رسول الله على يوم الاثنين، وصلّى على بن أبي طالب على يوم

^{۱۷۹} انظر: البخاري: رقم ۳۹۷۱، ۳۹۷۸-۳۹۸۱، ومسلم: ۱۱۱۲/۲ رقم۶۳، والنسالي: ۱۱۱-۱۱۱.

٦٨٠ انظر الأمير الصنعاني: سبل السلام: ١٦٨/١.

۱۸۱ أخرجهما مسلم: برقم ٣٤٣، ٣٤٩. وانظر أمثلة أخرى في مقال الخير آبادي بعنوان "المنهج العلمي عند المحدثين في التعامل مع متون السنة" المنشور في العدد ١٣ لمجلة إسلامية للعرفة، عام ١٩٩٨، ص٣٢وما يعدها.

١٨٢ رواه الحاكم في للستدرك: ١١٢/٣ وقال: صحيح، ووافقه اللهبي.

٦٨٠ رواه الترمذي: ٩٥٠/٥ رقم٢٧٣ وقال: "غريب، ومسلم الأعور ليس عندهم بذلك القوي".

¹ أرواه الحاكم في المستدرك: ١٢١/٣ رقم ٤٥٨٦. وقال: "صحيح الإسناد" ووافقه الذهبي.

الثلاثاء!؟. ربما الصحيح ما رواه الحاكم إذ روى البزار عن أبي رافع مثله بسند ضعيف فيتقوى كل منهما بالآخر مملكم. وهذه العلة ظاهرة. وتقدم له مثال آخر في قرائن الموضوع.

٤- مخالفته للعقل السليم المحبّ للسنة: مثل حديث: «ولد الزنا شر الثلاثة» ردَّه ابن عباس بعقله، فقال: "لو كان شر الثلاثة ما استونئ بأمه أن تُرجَم حتى تضعه" ٦٨٦.

ورد المحدثون بهذه العلة بعض الأحاديث، منها:

١- ما رواه أبو داود والنسائي عن ابن عباس قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: إن عندي امرأة، هي من أحب الناس إليَّ، وهي لا تمنع يد لامس؟ قال: «طلِّقها». قال: لا أصبر عنها؟ قال: «فاستمتع بما»

من المستبعد عقلاً أن يأمره النبي على المساك زوجته الفاجرة، ولذلك اعتبره الإمام أحمد حديثاً لا أصل له. وأورده ابن الجوزي في كتابه "الموضوعات الكبرى"^^^.

٢ - وما روته عائشة قالت: "كان نساء بني إسرائيل يتخذن أرجلاً من خشب، يتشرفن للرجال في المساجد، فحرَّم الله عليهن المساجد، وسُلِّطت عليهن الحيضةُ "١٨٩. صحح ابن حجر سنده وقال: "وهذا؛ وإن كان موقوفاً، فحكمه حكم الرفع؛ لأنه لا يقال بالرأي "١٩٠٠

قلت: ولكن لا يستقيم عند العقل أن حيضة نساء بني إسرائيل سُلَّطت عليهن عقوبةً لهن، ولم تكن جبلةً، والمعروف لدى الجميع أن الحيض مما كتبه الله على كل امرأة كما تدل عليه الروايات، منها: عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال النبي على: «إن هذا شيء كتبه الله على بنات آدم ... » 191

^{۱۸۰} رواه البزار في مسنده: ۳۲۱/۹ رقم ۳۸۷۱. قال الهيثمي: ۱۰۳/۹: "فيه محمل بن عبيد الله بن أبي رافع وثقه ابن حبان، وضعفه الجمهور، وبقية رجاله ثقات".

١٨٦ الحديث أخوجه الحاكم: ١٠٠/٤ وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي. وانظر الزركشي: الإجابة: ص١٢٠، وللقال: ص٢٧.

^{۱۸۷} رواه أبو داود في سننه: ۲۲۰/۲ رقم ۲۲۰/۲ روواه النسائي في المجتى – واللفظ له -: ۲۷/۳ رقم ۳۲۲۹ بسندٍ مرفوعا، وبسندٍ آخر مرسلاً، ورجح المرسل. وصححه ابن حجر كما في اللآلي للصنوعة للسيوطى: ۱۷۳۱-۱۷۳.

۱۸۸ ابن الجوزي: الموضوعات الكبرى: ۲۷۲/۲.

^{1۸۹} مصنف عبد الرزاق: 89/۳ وقم ٤٩١٥ وعنه إسحاق بن راهويه في مسنده: ١٤٧/٢ وقم ٦٣٧.

٦٩٠ ابن حجر: فتح الباري: ٣٥٠/٢.

ا البخاري في صحيحه: ١١٧/١ رقم ٢٩٩ و٥/١١١٠ رقم ٢٢٨٥ ومسلم: ٨٧٣/٢ رقم ١٣١١.

٥- مخالفته للحِس أو المشاهدة أو التجربة: مثل ما رواه أبو يعلى والبيهقي من حديث: «من حديثًا، فعُطِسَ عنده، فهو حقٌ» حسَّنه النووي. وردَّه ابن القيم فقال: "وهذا وإن صحَّح بعضُ الناس سندَه فالحِسُّ يشهد بوضعه؛ لأنَّا تُشاهد العطاسَ والكذبُ يعمل عمله، ولو عطس مائة ألف رحل عند حديثٍ يُروَى عن النبي ﷺ لم يُحكم بصحته بالعطاس "١٩٢".

٣- اشتماله على مجازفة في الثواب على عمل صغير أو العقاب على ذنب حقير: مثل حديث: «من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم بينهن عدلن له عبادة اثنتي عشرة سنة» ٦٩٣. وحديث تطويل الشارب سبق ذكره في قرائن الوضع في الحديث.

والأحاديث في فضائل الأشخاص وذمهم، وفضائل بعض البلدان والمدن وذمها كثيرة، ذكر ابن الجوزي في "الموضوعات" وابن القيم في "المنار المنيف" الكثير منها، فليراجع ذلك.

٧- ركاكة معناه: حديث: "إذا بعثتم إلي بريداً فابعثوه حسن الوجه، حسن الاسم "١٩٤ صححه الهيثمي، وحسن المناوي، وقال السيوطي: "هذا الحديث في معتقدي حسن صحيح "١٩٥٠.

وذكره ابن القيم تحت قاعدة: "وكل حديث فيه ذكر حسان الوجوه، أو الثناء عليهم أو إليهم، أو التماس الحوائج منهم، أو أن النار لا تمسهم، فكذب مختلق وإفك مفترى"¹⁹⁷

وأمثاله كثيرة تدل على ركاكة معانيها وسخافتها على أنها لا تشبه كلام الأنبياء، بل يتنَزَّه عنها مقام النبوة. وتقدم بعضها في قرائن الوضع في الحديث.

و– طريقة معرفة العلة ومراحلها:

يقول ابن كثير: "هو فن خَفِيَ على كثير من علماء الحديث، حتى قال بعض حفاظهم: معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل. وإنما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة

١٩٢ ابن القيم: لذار للنيف: ص٥٦، وانظر: كشف الخفاء للعجلوبي: رقم ٢٥٦١، وللقال للذكور: ص٢٩.

٦٩٣ ابن القيم: للنار للنيف: ص٤٧، ٥١، وللقال للذكور: ص٢٩.

١٠٠ رواه ابن عدي في الكامل: ١٠٧/٤: من طريق عطاء، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ "إذا بعثم إلى بريدا فابعثوه حسن الوجه حسن الاسم". قال ابن أبي حاتم: قال أبو زرعة: "هو طلحة عن عطاء مرسل". ابن أبي حاتم في علل الحديث: ٣٩٧٦ رقم٨٠٥٠. وروى العقبلي في الضعفاء: ٣١٥/١ والطيراني في الأوسط: ٣٦٧/٧ من طريق عمر بن راشد، عن يجيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "إذا بعثم إلى من هو دونه أو مثله". وأحرج ابن أبي شية في مصنفه: عالى: "إذا بعثم إلى من هو دونه أو مثله". وأحرج ابن أبي شية في مصنفه: ٣٢٠/٤ رقم٨٠٣٣ عن يجي بن أبي كثير أن النبي ﷺ قال لأمرائه: "إذا أبردتم إلى بريد فأبردوه حسن الوجه حسن الاسم".

١٩٠٠ الهيشمي: مجمع الزوائد: ٤٧/٨. والمناوي: فيض القدير: ٣١٣/١. والسيوطي: اللآلي المصنوعة: ٨١/٣.

^{٣٩٦} ابن القيم: المنار المنيف: ٦٣/١ رقم£١٠٤، و١٠٠.

النقاد منهم، يُميِّزون بين صحيح الحديث وسقيمه، ومعوَّجه ومستقيمه، كما يُميِّز الصيرفي بصناعته بين الجياد والزُّيوف، والدنانير والفلوس، فكما لا يتمارى هذا، كذلك يقطع ذاك بما ذكرناه، ومنهم من يظن، ومنهم من يقف، بحسب مراتب علومهم وحِذْقهم واطلاعهم على طرق الحديث، وذوقهم حلاوة عبارة رسول الله التي لا يشبهها غيرُها من ألفاظ الناس..."

يُفهَم من كلام ابن كثير هذا أن إدراك العلة في الحديث ليس عملاً سهلاً موفوراً لكل أحد، وإنما يحتاج إلى خبرةٍ وشفّافية، وصفاء ومَلكة لدى العالم المحقق في هذا الفن، ومع ذلك فإن العلماء ذكروا طرقاً ومراحل يتوصّل من خلالها الطالبُ إلى معرفة العلل واكتساب الخبرة، وهي:

أ- أن يجمع العالم طرق الحديث ويستقصيها من مصادر الحديث الأصلية وشبه الأصلية 191.

ب- ثم يتحقق من أحوال الرواة، فيتعرف على مقدار ضبطهم وحفظهم وتفاوت إتقافهم ومكانتهم.
 ج- ثم ينظر في مواطن اتفاق الرواة واختلافهم في تلك الأسانيد، وألفاظ المتن.

د- ثم ينظر في القرائن العامة المتعلقة بمذا الحديث.

ه- بعد كل ذلك يحكم بما يغلب على ظنه بعد شدة الفحص والتحرُّز والاجتهاد، ولا يتسرَّع، فإن تردد في الأمر توقَّفَ فيه، ولذلك قال الجهابذة: إن عبارة الإمام المعلِّل قد تقْصُر عن إقامة الحجة على دعواه، وهذا معنى قولهم: "معرفة علل الحديث إلهام".

ز- أشهر المؤلفات في الحديث المعلول:

١ - علل الحديث لابن أبي حاتم، مطبوع.

٧- العلل ومعرفة الرحال للإمام أحمد بن حنبل، مطبوع.

٣- العلل الكبير للترمذي.

٤ - العلل الصغير للترمذي أيضاً، وهو مطبوع.

٥- العلل الكبرى للدارقطني، وهو مطبوع.

١٩٧ ابن كثير: الباعث الحثيث: ص٧٢.

^{11^} مصادر الحديث الأصية هي الكتب التي يروي فيها مولفوها الأحاديث بأسائيدهم، مثل الكتب الستة، والأم للشافعي، وتقسير الطبري، وغيرها. والمصادر شبه الأصلية هي الكتب التي يذكر فيها مولفوها الأحاديث تقلاً عن للصادر الأصلية بأسائيدها شل تفسير ابن كثير والبداية والنهاية له أيضاً ونصب الراية للزيلمي وغيرها.

٦- ما فيه راو مبتدع

أ– تعريف المبتدع:

لغــةً: هو اسم فاعل من "الابتداع"، وهو الإحداث والإنشاء على غير مثال سابق ٢٩٩ المبتدع واصطلاحاً: هو من أحدث في الدين من الأهواء والأعمال. وأكثر ما يُطلَق ذلك على المبتدع ببدَع العقيدة كالرافضة والمعتزلة والخوارج والمرجئة والقدرية وغيرها من الفِرَق الضالَّة والمُضِلَّة.

وحديث المبتدع ليس له اسم خاص، وإنما هو من قبيل "الضعيف" على التفصيل الآتي:

ب- حكم رواية المبتدع:

إذا كان الراوي مبتدعاً ببدعةٍ مكفّرة كمن أنكر ركناً من أركان الدين، أو وَصَفَ الله تعالى بما لا يلق به من التحسيم والتشبيه، فروايته مردودة مطلقاً، ولا ترتقى إلى "الحسن لغيره" بتاتاً.

وإذا كان مبتدعاً ببدعة غير مكفِّرة فيُنظَرَ في أمره: فإن كان داعياً إلى بدعته، مبشِّراً بها، فالأكثر من العلماء على رد حديثه. وأما إذا لم يكن داعياً إليها فحديثه مقبول بالشرطين الآتيين:

١- أن لا يكون حديثه في بدعته. ٢- أن يكون هو موصوفاً بالعدالة والضبط.

٧- ما فيه راو مجهول أو مبهم

أ- تعريف المجهول:

لغــة: هو اسم مفعول من "الجهالة" وهو عدم المعرفة، فالمجهول ضد المعروف. واصطلاحاً: هو ما فيه راو لم تُعْرَف عينُه أو حالُه.

ب- أقسامه:

١ جمهول العين: هو مَنْ ذُكِرَ اسمُه، و لم يَرْوِ عنه غيرُ واحدٍ. واسم حديثه "الضعيف". وهو ضعيف غير مقبول، إلا أنه إذا رُوِيَ بطريق أحسن حالاً منه يرتقي به إلى "الحسن لغيره".

٢- بحهول الحال (ويسمى المستور): وهو من روى عنه اثنان فأكثر، ولم يُوئَق. واسم حديثه "الضعيف". وهو غير مقبول، إلا أنه إذا روي من طريق آخر أحسن منه يرتقى إلى "الحسن لغيره".

^{٦٩٩} للعجم الوسيط: ٢/٣٤.

ج- تعريف المبهم ٧٠١:

لغــةً: هو اسم مفعول من "الإبحام"، وهو الغموض والخَفَاء، فالمبهم هو الغامض والخفي.

واصطلاحاً: هو ما لم يُصرَّح باسمه، أو صُرِّحَ بما لم يُعرَف به من نسب أو نسبةٍ أو لقب أو كنيةٍ، مثل قول القائل: حدثني رجل، أو فلان، أو بعض الشيوخ، أو ما شابه ذلك. واسم حديثه "المبهم"، وهو ضعيف غير مقبول، ويمكن أن يرتقى إلى "الحسن لغيره" إذا روي بطريق آخر أحسن منه.

وأما قول الإمام المحتهد- كالإمام مالك أو الشافعي أو غيرهما -: حدثني الثقة أو نحوه فإنه يكفي في حق الموافق في المذهب ٢٠٠٠.

مثال ترقية حديث مجهول العين:

ما أخرجه ابن ماجه بسنده عن أبي نصر محمد بن خلف العسقلاني، ثنا رواد بن الجراح، ثنا أبو سعد الساعدي ٢٠٠٣، عن أنس بن مالك قال: رأى رسول الله الله على رجلاً يَتْبَعُ حَمَاماً فقال: «شيطان يتبع شيطاناً» ٢٠٠٤.

قال البوصيري: "هذا إسناد ضعيف، أبو سعد بجهول، ورواد بن الجراح مختلف فيه"٠٠٠. وقال أبو حاتم: "هو مجهول لم يرو عنه غير رواد"٢٠٦.

قلت: ولكنْ للحديث شاهدٌ من حديث أبي هريرة نحوه أخرجه أبو داود وابن ماجه وأحمد والبيهقي. وصححه البوصيري ٧٠٠٠. فبه يرتقي حديث أنس إلى الحسن لغيره.

مثال ترقية حديث مجهول الحال:

ما رواه الطبراني بسنده عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة الأنصاري، عن أبيه، عن جده أن رسول الله على قال: «يا كعب بن عجرة! إنها ستكون بعدي أمراء – وصفهم بالجور – فمن دخل عليهم فصدقهم بكذهم، وأعانهم على فجورهم، فليس مني، ولست منه، ولا يرد على الحوض، ومن

^{· · ·} الخطيب: الكفاية: ص٨٨، وابن حجر: شرح النجة: ص٠٨، والسيوطي: التعريب: ٣١٦/١.

۷۰۱ انظر: ابن حجر: شرح النخبة: ص٧٨-٨٠.

٢٠٠ العراقي: فتح للفيث: ٢١٨/٢، وابن حجر: شرح النخبة: ٠٠٠٠.

٧٠٣ في الأصل: "أبو ساعد" وهو خطأ، وفي تحفة الأشراف: ٤٤٤/١ "أبو سعد" وهو الصواب.

^{۷۰۴} أخرجه ابن ماجه في سننه: ۱۲۳۹/۲ رقم ۲۳۳۷.

^{··} البوصيري: مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماحه: ١٣٤/٤.

٧٠٦ ابن أبي حاتم: الجرح والتعليل: ٣٧٨/٩.

٧٠٧ سنن أبي دلودو برقم ٤٩٤٠، وابن ماجه برقم ٣٧٦، ومسند أحمد: ٧/٥٤، واليهقي: ١٩/١، وللصباح: ١٧٤/٤.

لم يدخل عليهم، ولم يصدقهم بكنهم، ولم يعنهم على فجورهم، فهو مني، وأنا منه ويرد على الحوض، يا كعب! حقّ للحم نبت من سحت أن لا يدخل الجنة، النار أولى به».

في إسناده "إسحاق بن كعب بن عجرة" قال ابن حجر: "بحهول الحال". وقال الذهبي: "تابعي مستور". إلا أن له طرقاً أخرى، وشاهداً صحيحاً كالآتي:

الطريق الأول: رواه الترمذي من طريق عبيد الله بن موسى، ثنا غالب أبو بشر، عن أيوب بن عائذ الطائي، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن كعب بن عجرة مرفوعاً نحوه. وقال: "حسن غريب من هذا الوجه، وأيوب بن عائذ الطائي يضعَّف"٧٠٨.

والطريق الثاني: ما رواه الترمذي أيضاً عن شيخه هارون بن إسحاق الهمداني، حدثني محمد بن عبد الوهاب، عن مسعر، عن أبي حصين، عن الشعبي، عن عاصم العدوي، عن كعب بن عجرة مرفوعا. وقال: "هذا حديث صحيح غريب لا نعرفه من حديث مسعر إلا من هذا الوجه". ثم ذكر طرقاً أخرى له، ثم قال: "وفي الباب عن حذيفة" ٢٠٩٠.

الطريق الثالث: ما رواه ابن حبان عن شيخه أبي يعلى قال: حدثنا أمية بن بسطام، قال: حدثنا معتمر بن سليمان، قال: سمعت عبد الملك بن أبى جميلة، يحدث عن أبي بكر بن بشير، عن كعب بن عجرة مرفوعا نحوه ٧١٠. وهو ضعيف بعبد الملك بن أبي جميلة لأنه مجهول.

فبهذه المتابعات والشاهد يرتقي حديث إسحاق بن كعب بن عجرة الأنصاري إلى الحسن لغيره.

مثال ترقية حديث المبهم:

ما رواه الطبراني بسنده عن عتبة بن أبي حكيم عمن حدثه عن معاوية قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يا أيها الناس! إنما العلم بالتعلم، والفقه بالتفقه، ومن يرد الله به حيرا يفقهه في الدين، وإنما يخشى

^{۷۰۸} جامع الترمذي: ۱۲/۲ و رقم ۲۱۶.

٧٠٩ جامع الترمذي: ٤/٥١٥ رقم ٢٢٥٩.

٧١٠ الإحسان برتيب صحيح ابن جان لابن بلبان: ١٢/ ٣٧٨ رقم ٧٥٥٠.

٧١١ مصنف عبد الرزاق: ٢١/٥٤١، مسند أحمد: ٣٢١/٣، والإحسان: رقم ١٧٧٣، وللستدرك: ١٢٧/٤.

الله من عباده العلماء» ٧١٢. هذا الحديث - كما ترون - فيه راو مبهم، ومع ذلك قال الحافظ ابن حجر: "إسناده حسن؛ لأن فيه مبهماً اعتضد بمجيئه من وجه آخر". ثم ذكر الحافظ رواياته الأخرى ٧١٣.

د- المؤلفات فيهما:

- ١ الغوامض والمبهمات لعبد الغني الأزدي، وهو مطبوع.
- ٢- الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة للخطيب البغدادي، وهو مطبوع.
- ٣- غوامض الأسماء الواقعة في متون الأحاديث المسندة لابن بشكوال، وهو مطبوع.
- ٤ الإشارات إلى المبهمات للنووي، اختصر فيه كتاب الخطيب السابق، وهو مطبوع.
 - ٥- المستفاد من مبهمات المتن والإسناد لولي الدين العراقي، وهو مطبوع.

Λ ما فيه راو سيئ الحفظ أو مختلط 11

أ- تعريفــه

والمراد ب"سيئ الحفظ" أن لا يترجح جانبُ إصابته على جانب خطئه. وهو على قسمين:

١ – ملازم للراوي: بأن ينشأ سوء الحفظ من أول حياته، ويلازمه في جميع حالاته. ويُسمَّى خبره "الشاذ" على رأي بعض أهل الحديث ٢١٠ . وروايته غير مقبولة، ولكن يمكن أن يترقى حديثه إلى "الحسن لغيره" إذا روي من طريق آخر أحسن منه.

٧- طارئ عليه: لكِبَره كعطاء بن السائب، أو لذهاب بصره كعبد الرزاق بن همام، أو لاحتراق كتبه التي كان يعتمد عليها في روايته كعبد الله بن لَهيعة، أو عدم وجودها معه. وهذا الراوي يسمَّى "الْمُخْتَلِط"، والاختلاط هو فساد العقل أو تغيره ٧١٦. وحكم روايته كالآتي:

٧١٢ أخرجه الطيراني في للعجم الكبير: ٢٩٥/١٩.

٧١٣ فتح الباري: ١٦١/١. وانظر للقاصد الحسنة للسنحاوي: ص١٠/ رقم ٢١٠، وكشف الخفاء للعجلوبي: ٢٩٨ ٢٥ رقم ٦٥٢.

٧١٤ ابن حجر: شرح النجة: ص٨١ ٨-٨٦، والطحان: تيسير مصطلح الحديث: ص١٢٣.

٧١٠ ابن حجر: شرح النخبة: ص٨٦.

٢١٦ تاج العروس من حواهر القاموس: ١٣٤/٥.

أ- ما رواه قبل الاختلاط وتميَّز ذلك فهو مقبول. ويُعْرَف ذلك بالراوي عنه، فإن كان ممن سمع منه قبل الاختلاط فهو صحيح.

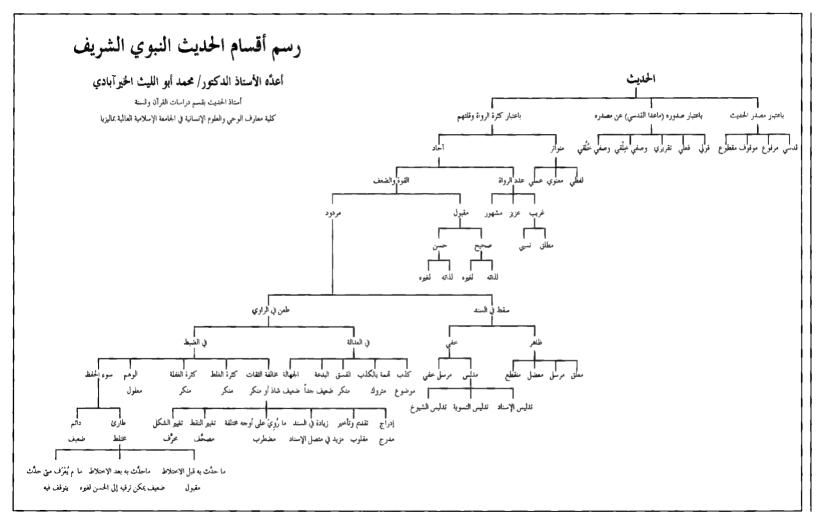
ب- ما رواه بعد الاختلاط فهو ضعيف. ويُعْرَف ذلك بالراوي عنه، فإن كان ممن سمع منه بعد الاختلاط فهو ضعيف. ويمكن أن يرتقى إلى "الحسن لغيره" بالعواضد الأخرى كما سيأتي.

ج- ما لم يتميز متى رُوِيَ عنه، فيتوقف فيه حتى يتبين أمره. وهذا أيضاً يمكن ترقيته إلى الحسن لغيره إذا رُوِيَ من طريق آخر أحسن منه. وعدم التميَّز هذا، يحصل بأن الراوي عنه لا يعرف هل أنه متى سمعه منه قبل الاختلاط أم بعده. أو عرف أن الراوي عنه سمع منه في الحالتين أي قبل الاختلاط و بعده.

ب- الكتب التي يُستعان بما في معرفة ذلك:

١ - الاغتباط بمعرفة من رُمِيَ بالاختلاط: سِبْط ابن العجمي الحليي (ت ٤١٨هـ)، وهو مطبوع.

٢- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات: ابن الكيّال، بركات بن أحمد بن
 محمد بن يوسف الدمشقى (ت٩٢٩هـ)، وهو مطبوع.



الفصل الثابي

المطلب الأول: الأحاديث الصالحة للترقية

- عواضد صالحة لترقية الحديث الضعيف
- عواضد غير صالحة لترقية الحديث الضعيف

المطلب الثانى: الأحاديث غير الصالحة للترقية

الفصل الثابي

تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة

أ- الأحاديث الصالحة للترقية

لقد اجتمعت كلمة علماء الحديث على أن الأحاديث التي ترتقي إلى مرتبة أعلى مما هي عليها قبل الترقية، هي الأحاديث الحسنة، والأحاديث الضعيفة التي يكون ضعفها خفيفًا، وعَدُّوا من أسباب الضعف الخفيف ما يأتي:

أسباب الضعف الخفيف:

١- سوءُ حفظ أحد رواته كحديث المختلط والمتلقن وغيرهما ممن وصف بسوء الحفظ.

٢- سقط في سنده سواء كان ظاهراً أو خفياً كالحديث المعلق والمرسل والمعضل والمنقطع، والمدلس والمرسل الخفي.

٣- جهالة عدالته كحديث مجهول العين، ومجهول الحال (المستور)، والمبهم.

وإليكم من أئمة الفن بعض النصوص الدالة على هذه الأسباب:

فقد قال الحافظ ابن حجر: "ومتى توبع السيئ الحفظ بمعتبر، كأن يكون فوقه أو مثله، لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز، والمستور، والإسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يُعرَف المحذوف منه، صار حديثهم حسناً، لا لذاته، بل وصْفُه بذلك باعتبار المجموع من المتابع والمتابع؛ لأن مع كل واحد منهم احتمال كون روايته صواباً أو غير صواب على حد سواء، فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهم رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين، ودل ذلك على أن الحديث محفوظ، فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول"٧١٧

۷۱۷ ابن حجر: شرح النخبة: ص۸۳.

وبالنسبة لحديث بحهول العين فقد قال الإمام الدارقطني: "وأهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر ينفرد بروايته رجلٌ غير معروف، وإنما يثبت العلم عندهم بالخبر إذا كان راويه عدلاً مشهوراً، أو رجلاً قد ارتفع اسم الجهالة عنه، وارتفاع اسم الجهالة عنه أن يروي عنه رجلان فصاعداً، فإذا كان هذه صفته ارتفع عنه اسم الجهالة، وصار حينئذ معروفاً، فأما من لم يرو عنه إلا رجل واحد انفرد بخبر وجب التوقف عن خبره ذلك حتى يوافقه غيره" ٢١٨.

فهذا النص صريح في قبول رواية مجهول العين إذا وافقه غيره، وهو رأي أهل العلم بالحديث كما قال الإمام الدارقطني.

وبالنسبة لحديث المبهم فقد صرح الإمام ابن كثير بقوله: "فأما المبهم الذي لم يُسمَّ، أو من سُمِّيَ ولا تُعرَف عينه، فهذا ممن لا يَقبَل روايتَه أحدٌ علمناه، ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير فإنه يُستأنَس بروايته ويستضاء بما في مواطن، وقد وقع في مسند الإمام أحمد وغيره من هذا القبيل كثير "٧١٩.

وممن قال به ابن حجر أيضاً، فقد قال في حديث معاوية الله مرفوعاً: «يا أيها الناس تعلموا إنما العلم بالتعلم والفقه بالتفقه ومن يرد الله به خيرا يفقهه في الدين قال فيه: إسناده حسن، إلا أن فيه مبهماً، اعتضد بمجيئه من وجه آخر، وروى البزار نحوه من حديث ابن مسعود موقوفاً، ورواه أبو نعيم الأصبهاني مرفوعاً، وفي الباب عن أبي الدرداء وغيره ٧٠٠.

وعلى ذلك فالأحاديث المترتبة على تلك الأسباب، والتي يمكن ترقيتها هي:

- ١) الحديث الحسن لذاته.
 - ٢) والحسن لغيره.
 - ٣) والمعلق.
 - ٤) والمرسل.
 - ٥) والمعضل.

٧١٨ الدارقطني: السنن: ١٧٤/٣.

٧١٩ ابن كثير: اختصار علوم الحديث : ص٨١ مع الباعث الحثيث.

[.] ۲۲۰ انظر: فتح الباري له: ١٦١/١. وانظر نتائج الأفكار له: ١٤٣/١-١٤٦، و١٧٩، و٢٤٢.

- ٦) والمنقطع.
- ٧) والمدلّس.
- ٨) والمرسل الخفي.
- ٩) وحديث مجهول الحال.
- ١٠) وحديث مجهول العين.
 - ١١) وحديث المبهم.
 - ١٢) وحديث المختلِط.
 - ١٣) وحديث المتلقِّن.

١ - بلوغ الحسن لذاته مرتبة الصحيح لغيره:

صرح أئمة الحديث ٧٢١ بارتقاء الحسن لذاته لمرتبة الصحيح، بمثله أو بأحسن منه. وذلك لأن خشية وهم الراوي أو خطئه أو نسيانه التي كانت ماثلة بسبب خفة ضبط الراوي، تزول إذا وافقه غيره. قال ابن حجر: "وإنما يحكم له بالصحة عند تعدد الطرق؛ لأن الصور المجموعة قوة تجبر القدر الذي قصر به ضبط راوي الحسن عن راوي الصحيح، ومن ثَمَّ تطلق الصحة على الإسناد الذي يكون حسناً لذاته لو تفرد، إذا تعدد "٢٢٣.

٢ - بلوغ الحسن لغيره مرتبة الصحيح لغيره:

يرى البقاعي أن الحسن بنوعيه يرتقيان لمرتبة الصحيح لغيره عند تعدد الطرق، يقول: "فإذا انضمَّ بعضها إلى بعض صارت حسنةً للغير، فترتقي بما تلك الطريق الحسنة لذاتها إلى الصحة، ولا يضر كون أحدهما لذاته والآخر لغيره، وتكون هذه أقل مراتب الصحة" ٢٢٣.

وقال ابن كثير: "ومنه ضعفٌ يزول بالمتابعة كما إذا كان راويه سيئ الحفظ، أو روى الحديث مرسلاً؛ فإن المتابعة تنفع حينئذٍ، ويرفع الحديث عن حضيض الضعف إلى أوج الحسن أو الصحة" ٢٢٤

^{۷۲۱} وهم: ابن الصلاح في مقدمته ص٣٧، والنووي في تقريبه ١٧٥/١ من التدريب، والطبيي في خلاصتـــه ص٤٤، والزركشي في نكته على ابن الصلاح ١٢٠/١، وابن حجر في شرحه للنخبة ص٣٣.

۲۲۲ ابن حجر ني شرحه للنخبة ص٣٣.

YTT البقاعي: النكت الوفية بما في شرح الألفية: ٣١٨/٣.

ومنعه ابن قطلوبغا في حاشيته على شرح النخبة، حيث قال: "قال – يعني ابن حجر- في تقريره: يشترط في المتابع أن يكون أقوى أو مساوياً، حتى لو كان الحسن لذاته يُروَى من وجهٍ آخر حسن لغيره لم يحكم له بالصحة" ٥٢٠.

ورجح الدكتور المرتضى قول البقاعي، فقال: "والذي يظهر لي أنه لا مانع من ترقية "الحسن لغيره" لمرتبة "الصحيح لغيره" على مراتب، أقلها مرتبة "الحسن لذاته" ب"الحسن لغيره" ٢٢٦.

٣- بلوغ الأحاديث الضعيفة بأحد الأسباب الثلاثة مرتبة "الحسن لغيره":

وأما الأحاديث الضعيفة بأحد الأسباب الثلاثة فهي أيضاً تبلغ مرتبة "الحسن لغيره"، وذلك لأن التعليق، أو الإرسال، أو الإعضال، أو الانقطاع، أو التدليس، أو الإرسال الخفي، أو جهالة العين أو الحال، أو الإيجام، أو سوء الحفظ، أو قبول التلقين، كل هذه في الأصل ليست كذباً، ولا اتماماً به، سواء كان قد عملوا ذلك عمداً، أو صدر منهم سهواً، وبأي هدف كان، إذا جاء ما رووه من طريق آخر موافقاً له، فهذا دليل على أن له أصلاً، وألهم ما أخطأوا فيه، أو ما وهموا، أو ما نسوا فيه، فلا يستبعد أن يرتقي ذلك إلى الحسن لغيره. وقد تقدمت أمثلتها في مباحثها ٧٢٧.

أولاً – عواضد صالحة لترقية الحديث الضعيف

ولما جاء فيما سبق من ذكر ترقية الحديث الضعيف ضعفاً خفيفاً إلى الأعلى، من الممكن أن يتساءل أحدّ: ما هي الأمور التي يتم بها ترقية الحديث الضعيف؟

فإحابة على ذلك السؤال أقول: إن الأمور التي تتم ترقية الحديث الضعيف بما هي:

١ - تعدد طرقه:

هذه الطريقة هي الوحيدة لترقية الحديث الضعيف ضعفاً خفيفاً إلى الأفضل منه، اتفق عليها المحدثون دون استثناء، وجعلوها العمدة في باب ترقية الأحاديث الحسنة والضعيفة، وهي تعدُّد

^{۷۲۱} ابن کثیر: اختصار علوم الحدیث: ص۳۳.

^{**} ابن قطلوبفا: حاشيته على شرح النخبة: ورقة ٧/ب (نقلاً من مناهج المحدثين للمرتضى: ص٥٥).

٢٢٦ المرتضى: مناهج المحدثين: ص٤٥.

^{····} ٧٢٧ ينظر تفصيل ذلك كله في كتاب الدكتور المرتضى: مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة.

الطرق فقط، لا غير؛ لأنه إذا تتابع عدة أشخاص واجتمعوا على نقل حبر من الأحبار، فمن الطبيعي والمعقول أن يقويه ويعضّده هذا التتابع والاحتماع، ويزيد احتمال صدقه، ويقين وقوعه، ويرفع درجته من الأدنى إلى الأعلى، كذلك إذا روي حديث من أحاديث رسول الله على بطرق متعددة، وبمخارج متباينة، فمن الطبيعي أن يقويه ويعضده، ويرفع درجته من الحسن إلى الصحيح، ومن الضعيف إلى الحسن، وعلى هذا تدل تصريحات الأئمة المتقدمين والمتأخرين.

فطلب أبي بكر فله من المغيرة بن شعبة فله غيره ممن سمع حديث الجدة من رسول الله على وطلب عمر بن الخطاب فله من أبي موسى الأشعري فله شاهداً آخر في حديث الاستئذان، لم يكن إلا مثالين حيين لتقوية الحديث بتعدد الطرق في عصر الصحابة فله.

ويقول سفيان الثوري: "إني لأكتب الحديث على ثلاثة وجوه: فمنه ما أتدين به، ومنه ما أعتبر به، ومنه ما أكتبه لأعرفه"^{٧٢٨}.

ويقول الإمام أحمد: "ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإني لأكتب كثيراً مما أكتب أعتبر به، ويقوي بعضه بعضاً" ٢٢٩.

ومنه قول الإمام الترمذي في تعريف الحسن: "كل حديث يُروَى، لا يكون في إسناده من يُتَّهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويُروَى من غير وجهٍ نحوُ ذلك" ٢٣٠.

وقال الإمام ابن تيمية: "فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوي بعضها بعضاً، حتى قد يحصل العلم بما ولو كان الناقلون فحّاراً فسّاقاً، فكيف إذا كانوا علماء عدولاً ولكن كثر في حديثهم الغلط، ومثل هذا عبد الله بن لهيعة؛ فإنه من أكابر علماء المسلمين، وكان قاضياً بمصر، كثير الحديث، لكن احترقت كتبه، فصار يحدث من حفظه، فوقع في حديثه غلط كثير، مع أن الغالب على حديثه الصحة" ٧٣١.

وقال الحافظ ابن حجر: "إن كثرة الطرق إذا اختلفت المحارج تزيد المتن قوة" ٣٢٠. وتقدم كلام الدكتور المرتضى فيه أكثر وضوحاً.

۲۲۸ رواه الخطیب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ۱۹۳/۲ رقم ۱۹۸۲.

٧٢٩ المصدر السابق: رقم ١٥٨٣.

^{۷۲۰} انظر: ابن رجب: شرح علل الترمذي: ۹۱/۱

٧٣١ ابن تيمية: مجموع الفتاوى: ٣٦/١٨. وانظر منه ١٨/ ٣٣ أيضاً.

٧٣٧ ابن حجر: القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد: ص٨٩.

٧- تلقى الأمة للحديث بالقبول:

هذه الطريقة من زياداتي، وذلك لأن المحدثين أجمعوا على أن خبر الواحد المتوافر فيه شروط الصحة، يفيد غلبة الظن بصحته، وكادت تتفق كلمتهم على أن الحديث الصحيح إذا تلقته الأمة بالقبول يفيد العلم واليقين.

ولكن لم أحد من المتقدمين نصاً على أن خبر الواحد الضعيف ضعفاً خفيفاً إذا تلقته الأمة بالقبول يبلغ درجة الصحة أو الحسن، إلا أن صنيع المحدثين يدل على أن الحديث الضعيف ضعفاً خفيفاً إذا تلقته الأمة بالقبول يكتسب منه قوة، فقد صححوا به عدة أحاديث منها:

١- حديث ماء البحر: «الطهور ماؤه، والحل ميتنه»: فقد قال الصنعاني: "أخرج المصنف [أي ابن حجر] هذا الحديث في التلخيص من تسع طرق عن تسعة من الصحابة، ولم تخل طريق منها عن مقال "٧٣٣.

ولكن صححه ابن عبد البر بتلقى الأمة له بالقبول، على الرغم من تضعيفه جميع طرقه ٢٣٠٠.

وقال الزرقاني في شرح الموطأ: "وهذا الحديث أصل من أصول الإسلام، تلقته الأئمة بالقبول، وتداولته فقهاء الأمصار في سائر الأعصار في جميع الأقطار، ورواه الأئمة الكبار". ثم عدَّ من رواه، ومن صححه "٢٠٠.

٢- وحديث معاذ بن جبل ﴿ في مشروعية القياس فيما رواه أصحابه عنه، حيث قالوا: إن رسول الله ﴿ لم أراد أن يبعث معاذا إلى اليمن قال: «كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟». قال: أقضي بكتاب الله. قال: «فإن لم تجد في كتاب الله؟» قال: فبسنة رسول الله ﴾ قال: «فإن لم تجد في سنة رسول الله ﴾ ولا في كتاب الله؟» قال: أحتهد رأيي ولا آلو. فضرب رسول الله الم صدره وقال: «الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول

٢٣٢ الصنعاني: سبل السلام: ١٥/١. وانظر: ابن حجر: التلخيص الحبير: ٩/١-٩٠٠.

^{۷۲۱} ابن عبد البر: التمهيد: ۲۱/۲۱۷–۲۱۹.وانظر فيه: ۲۱/۱۸، و۲۱/۸۳۷–۳۳۹، ۳۹۷، و۱۳۹/۲۳۱،و۲۳۰، ۱۳۹۷، و۲۲٪ ۲۸۳ –۲۹۴، و۲۹/۲۶.

[°]۲۲ الزرقان: شرح الموطأ: ۸۱/۱.

الله $^{\gamma \gamma \gamma}$. هذا الحديث قد ضعفه من الأئمة: البخاري $^{\gamma \gamma \gamma}$ والترمذي وعبد الحق وابن الجوزي وابن طاهر وابن حزم $^{\gamma \gamma \gamma}$ والألباني $^{\gamma \gamma \gamma}$.

ولكن قال ابن العربي المالكي: "إسناده عندي ليس بمتصل، الدين القول بصحته فإنه حديث مشهور"٢٤١.

وقال الغزالي: "هذا الحديث تلقته الأمة بالقبول، ولم يظهر أحد فيه طعناً وإنكاراً، وما كان كذلك فلا يقدح فيه كونه مرسلاً، بل يجب البحث عن إسناده" ٧٤٧.

ويميل ابن القيم أيضاً إلى قبوله لشهرته. وقال: "على أن أهل العلم قد نقلوه واحتجوا به، فوقفنا بذلك على صحته عندهم، كما وقفنا على صحة قول رسول الله ي: «لا وصية لوارث»، وقوله في البحر: «هو الطهور ماؤه، والحل ميتته»، وقوله: «إذا اختلف المتبايعان في الثمن؛ والسلعة قائمة، تحالفا وترادا البيع»، وقوله: «الدية على العاقلة»، وإن كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جهة الإسناد، ولكن لما نقلها الكافة عن الكافة غنوا بصحتها عندهم عن طلب الإسناد لها، فكذلك حديث معاذ لما احتجوا به جميعا غنوا عن طلب الإسناد له" ٧٤٣.

واستند أبو العباس ابن القاص في صحته إلى تلقي أئمة الفقه والاجتهاد له بالقبول؟ ٢٤٠.

٣- وقال المناوي في حديث: «التيمم ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى
 المرفقين»: "فلا يكفى الاقتصار على الكفين عند الشافعية والحنفية إعطاءً للبدل حكم المبدل.

٧٣٦ أخرجه ابن سعد في الطبقات: ٣٤٧/٢، و٣٤٧/٢، وأبو داود الطيالسي في مسنده برقم ٥٥٩، والدارمي في سننه برقم ١٦٨، وأحمد في مسنده: ٢٣٥/٥ و٢٤٢، وأبو داود في سننه برقم ٢٥٩٦، والترمذي برقم ١٦٣٧، والعقيلي في الضعفاء ٢١٥/١، والطبراني في الكبير: ١٧٠/٣، والبيعقي: ١١٤/١، والمدحل إلى السنن برقم ٢٥٠، وابن حزم في الإحكام: ٢٠٠/٦.

٧٣٧ البخاري: التاريخ الكبير في ترجمة الحارث بن عمرو: ٢٧٧/٢ رقم ٢٤٤٩.

٧٢٨ انظر لهم جيماً: التلخيص الحبير لابن حجر: ١٨٣/٤. والمحلى لابن حزم: ٦٢/١.

^{۷۳۹} انظر حاشیته علی سنن ابن ماجه: ۲۸/۱.

[°]۲۱ انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة له: ۲۸۳۲-۲۸۶ رقم ۸۸۱.

٧٤١ انظر عارضة الأحوذي له: ٧٢/٦.

^{۷٤۲} المنتصفى له: ۲/٤٥٢.

۲۰۲/۱ إعلام المرقمين له: ۲۰۲/۱.

YEE التلخيص الحبير له: ١٨٣/٤.

واكتفى مالك رضي الله تعالى عنه بالكفين تمسكاً بخبر عمار المصرِّح بالاكتفاء بالكفين. قلنا: المراد بالكفين الذراعان إطلاقاً لاسم الجزء على الكل. والمراد ظاهرهما مع الباقي. وكون أكثر عمل الأمة على هذا يرجِّح هذا الحديث على حديث عمار؛ فإن تلقي الأمة الحديث بالقبول يرجحه على ما أعرضت عنه" والمحدد المحدد على ما أعرضت عنه" والمحدد المحدد على ما أعرضت عنه" والمحدد على ما أعرضت عنه المحدد المحدد على ما أعرضت عنه المحدد المحدد على ما أعرضت عنه المحدد الم

٤- وقال الحازمي في حديث بريدة قال: قال رسول الله ﷺ: «كنت نميتكم عن الإقران، وأن الله قد أوسع الخير فأقرنوا». الإسناد الأول [أي إسناد النهي عن الإقران] أصح وأشهر من الثاني، غير الخطب في هذا الباب يسير؛ لأنه ليس من باب العبادات والتكاليف، وإنما هو من قبيل المصالح الدنيوية، فيكفي في ذلك الحديث الثاني، ثم يشيده إجماع الأمة على خلاف ذلك "٢٤٦".

وأحاديث أخرى كما تقدم في كلام ابن القيم.

قال ابن الصلاح: "ما قدمنا ذكره من كون ما اشتمل عليه الصحيحان أو أحدهما مقطوعاً بصحته من حيث تلقي الأمة ذلك بالقبول". ثم قال: "بل يبقى له أثر في التقوية والترجيح، وذلك كالإجماع المنعقد على حكم من الأحكام إذا نقل إلينا بطريق الآحاد، فإنه لا يبطل بذلك تأثيره بالكلية، بل يبقى على الأصح تأثيره في أصل وجوب العمل، فاعلم ذلك والله أعلم "٧٤٧.

ولعل صنيعهم هذا جعل الإمام الزركشي يقول مُقَعِّداً: "إن الحديث الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول عمل به على الصحيح، حتى أنه يُنَرَّل مترلة المتواتر في أنه ينسخ المقطوع، ولهذا قال الشافعي في حديث «لا وصية لوارث»: إنه لا يُثْبِته أهل الحديث، ولكن العامة تلقته بالقبول، وعملوا به، حتى جعلوه ناسخاً لآية الوصية للوارث" ٢٤٨.

فهذا كله اضطرَّني إلى إضفاء صفة القاعدة عليه بأن "تلقي الأمة للحديث الضعيف بالقبول" عاضد صالح أو طريقة صالحة لتقوية الحديث الضعيف ضعفاً خفيفاً.

[°]۲۱ المناوي: فيض القدير: ٣٨٦/٣.

٧٤٦ الحازمي: الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار: ص ٣٤٢. وضعفه النووي وابن حجر في الفتح: ٧٣/٩٠.

۷٤٧ ابن الصلاح: صيانة صحيح مسلم: ١١٧/١-١١٨.

^{۷۱۸} الزركشي: كتاب النكت على ابن الصلاح: ٤٩٧/٣. وقول الشافعي ذلك مستخلص من الرسالة: ١٤٢-١٣٧. قلت: وحديث "لا وصية لوارث" حديث صحيح و لم يصل إلى الإمام الشافعي من طريق صحيح.

٣- موافقة ظاهر القرآن للحديث:

هذه القاعدة أيضاً من زياداتي. استقيتها مما نسب إلى الفقهاء من ألهم يتعرفون على صحة الحديث بموافقة ظاهر القرآن له، فقد نقل الزركشي عن أبي الحسن بن الحصّار الأندلسي (ت ٢١١ه) قوله: "وقد يعلم الفقيه صحة الحديث بموافقة الأصول، أو آية من كتاب الله، فيحمله ذلك على قبول الحديث، والعمل به، واعتقاد صحته، وإذا لم يكن في سنده كذّاب فلا بأس بإطلاق القول بصحته إذا وافق كتاب الله وسائر أصول الشريعة" ٧٤٩.

وكذلك قال عبد الحق الأشبيلي في مقدمة كتابه "الأحكام الصغرى" ما نصه: "أو يكون حديثٌ تعضده آيةٌ ظاهرةُ البيان من كتاب الله عز وجل، فإنه – وإن كان معتلاً - أكتبه؛ لأن معه ما يقويه ويذهب علته" • ٧٠٠.

وعلى الرغم من أن هذا ليس من منهج المحدثين، وإنما هو منهج بعض الفقهاء، ولكن ينبغي النظر في قبوله عاضداً أو طريقةً مقويةً للحديث الضعيف ضعفاً خفيفاً. وذلك لأن المحدثين أنفسهم قبلوا مخالفة الحديث الصحيح إسناداً لظاهر القرآن قرينةً على وضعه كما تقدم في "قرائن الحديث الموضوع"، فلماذا لا نقبل موافقة القرآن للحديث الضعيف - ضعفاً حفيفاً - عاضداً وجابراً له، وتُرقيه بها إلى الحسن لغيره، خاصةً إذا كان ضعفه بسوء حفظ الراوي أو اختلاطه أو جهالته ...إلخ الذي يحتمل أنه لم يخطئ فيه أو لم يغلط، وموافقة القرآن له دليلٌ على أنه لم يخطئ أو لم يغلط فيه.

ثم إذا كان الحديث وحياً من الله – كما يقول المحدثون – فموافقة القرآن له دليل أقوى من قوة تعدد الطرق؛ لأن الطرق مهما كثرت وتعددت تقل مرتبتها من مرتبة تواتر القرآن.

لعل هذه النقطة هي التي جعلت الإمام ابن تيمية يصحح حديث «إنما جُعِلَ الإمامُ ليُوْتَمَّ به، فإذا كبَّر فكبِّروا، وإذا قرأ فأنصِتوا» ٧٥١. يقول: "فإن هذه الزيادة صححها مسلم، وقبله

۷٤٩ الزركشي: كتاب النكت على ابن الصلاح: ١٣١-١٣١.

^{°°} الأحكام الصغرى: الورقة رقم o (نقلاً من كتاب مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة: ص٥٠).

^{°°} أخرجه مسلم في صحيحه: الصلاة، باب التشهد في الصلاة، برقم ٣٦ (٤٠٤) وغيره.

أحمد وغيره، وضعَّفها البخاري". ثم قال: "وهذه الزيادة مطابقةٌ للقرآن، فلو لم يرد بها حديثٌ صحيحٌ لوجب العمل بالقرآن؛ فإن في قوله: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْمَانُ فَأَسَتَمِعُواْ لَهُ, وَأَنصِتُوا لَعَمْوُنَ ﴾ [الأعراف: ٢٠٤] أجمع الناس على ألها نزلت في الصلاة، وأن القراءة في الصلاة مرادة من هذا النص"٧٠٠.

وممن يصحح الحديث الضعيف بموافقة القرآن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، فقد صحح بها أحاديث ضعيفة في مؤلفاته، أذكر منها على سبيل المثال الحديثين التاليين:

حديث أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «من وعده الله على عمل ثواباً فهو منجزه له، ومن وعده على عمل عقاباً فهو فيه بالخيار». قال الشيخ: "حديث حسن وإسناده ضعيف كما بينته في الأحاديث الصحيحة، وإنما حسنته لشواهده الآتية، ولأن الشطر الأول منه له شواهد كثيرة في الآيات القرآنية معروفة. كقوله تعالى: ﴿ لَا يُمْنِكُ اللَّهُ وَعَدَهُ, ﴾ [الروم: ٦] شواهد كثيرة في الآيات القرآنية معروفة. كقوله تعالى: ﴿ لَا يُمْنِكُ اللَّهُ وَعَدَهُ, ﴾ [الروم: ٦] وقوله: ﴿ وَنَذَجَاوَزُعَن سَيِّعَاتِهِمْ فِي أَصْحَكِ لَلْمَنَّةً وَعَدَ الصِّدقِ الَّذِي كَانُواْ يُوعَدُونَ ﴾ الأحقاف: ٦٠] ٢٥٠٠.

قلت: والشواهد التي ذكرها الشيخ هي تشهد للشطر الأول فقط، لا للشطر الثاني، فلم يبق له إلاَّ الآيات القرآنية التي ذكرها، مما يدل على أن موافقة القرآن للحديث الضعيف ضعفاً خفيفاً قاعدة مقوية لترقيته إلى الحسن لغيره.

وحديث أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «من قضى الله عليه الخلود لم يخرج منها».

قال الشيخ: حديث صحيح، وإسناده ضعيف لضعف علي بن زيد وهو ابن جدعان، ومن دولهم لم أعرفهم الآن سوى حماد بن سلمة، لكن الحديث يشهد له أحاديث كثيرة مثل حديث ذبح الموت، وقوله تعالى: ﴿ كُلُمّا أَرَادُواْ أَن يَغْرُجُواْ مِنْهَا أَمِيدُواْ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُواْ عَذَابَ النّادِ اللّهِ عَلَيْ اللّهُ الللّهُ الل

۲۰۲ ابن تيمية: مجموع الفتاوى: ۲۰/۱۸.

٣٠٢ انظر الألباني: تحقيق السنة لابن أبي عاصم: رقم ٢٩٦٠ والسلسلة الصحيحة: ٢٦٢/٥.

٢٠٤ ابن أبي عاصم: السنة برقم ٩٧٧.

ويمكن تحسين حديث «التمسوا الرزق بالنكاح» °° وحديث «تزوجوا النساء يأتينكم بالمال» ٢٠٠٠. لموافقتهما قوله تعالى: ﴿ وَأَنكِحُوا ٱلْأَيْمَىٰ مِنكُرُ وَٱلصَّلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَايِكُمْ إِن يَكُونُواْ فَقَرَآهَ يُغْفِهِمُ ٱللهُ مِن فَضْلِهِ وَاللهُ وَامِيعٌ عَكِلِمُ ﴾ [النور: ٣٢].

٤ - تقوية الحديث الضعيف أو العكس، بالمكتشفات العلمية الحديثة:

هذه القاعدة أيضاً من زياداتي.

قال الدكتور المرتضى: "لقد ذهب بعض المفتونين بالمكتشفات العلمية الحديثة إلى مقارنة نتائجها في المادة والنبات والحيوان والفلك وغير ذلك بما جاء في السنة النبوية في هذه الأبواب، فما وافقها يُقبَل عندهم؛ وإن حكم المحدثون بضعفه أو وضعه، وإن خالفها يُردُّ عندهم؛ وإن كان قد سبق الحكم عليه بالصحة، يقول أحد هؤلاء: "وعلى العلماء في هذا العصر، وعلى من جاء بعدهم، أن يستفيدوا من نتائج العلوم الرياضية والطبيعية، والبحث

^{°°°} انظر: العجلوبي: كشف الخفاء: ١٧٧/١ رقم٢٨٥. عزاه إلى الثعلبي والديلمي، وليُّنه. وقال الألباني في "السلسلة الضعيفة والموضوعة" (٥٠٩/٥): ضعيف رواه الواحدي في "الوسيط" (٢/١١٦/٣)، والديلمي (٤٣/١/١) عن مسلم بن خالد عن سعيد بن أبي صالح عن ابن عباس مرفوعا. وقال الحافظ في "مختصر الديلمي": "مسلم فيه لبس، وشيخه"ا كذا الأصل، بيض لشيخه، ولم أعرفه، وأما مسلم بن خالد، فهو المعروف بالزنجي قال في "التقريب": "صدوق كثير الأوهام". قلت: وفي معناه حديث: «تزوجوا النساء، فإنهن يأتين بالمال»، وقال في "السلسلة الضعيفة" ٤٠٩/٦، رقم ٣٤٠٠): أبو أسامة عن هشام الضعيفة " ١/٢/٧): أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه مرفوعاً. وأخرجه أبو داود في "المراسيل" (٢٠٣/١٨٠) من طريق آخر عن أبي أسامة. قلت: وهذا سند مرسل صحيح. وقد وصله أبو السائب سلم بن جنادة فقال: حدثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً به. أخرجه البزار (ص١٤٢-زوائده)، والحاكم (٢١/٢)، والخطيب في "التاريخ" (٤٧/٩)، والديلمي (٢٩/١/١)، وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرحاه؛ لتفرد سلم بن حنادة بإسناده، وسلم ثقة مأمون"، ووافقه الذهبي! قلت: وفيه أمران: الأول: أن ابن جنادة لم يخرج له من السنة سوى الترمذي وابن ماجه، فليس هو على شرط الشيخين. والآخر: أن ابن جنادة - وإن كان ثقة - فهو ربما خالف؛ كما قال الحافظ في "التقريب"، وقد خالف ابن أبي شيبة – وكذا غيره – في إسناده، كما يشعر به قول الهيثمي أو الحافظ في "زوائد البزار": قلت: "رواه غير واحد مرسلاً، ولا نعلم أحداً ذكر عائشة إلا أبو أسامة". كذا في النسخة وهي رديمة جداً، ولعل الأصل "أبو السائب"؛ فهو الذي تفرد بذكر عائشة فيه، على أنه لم يثبت على ذلك؛ فقد ذكر الخطيب بعد أن أخرجه من طريق الحسين المحاملي عن أبي السائب به: "قال أبو السائب: سلم بن حنادة - في موضع آخر – عن هشام عن أبيه، وليس عن عائشة". قلت: فقد اتفق أبو السائب مع الثقات على إرساله، فهو الصواب. وعليه؛ فالحديث علته الإرسال. وجرى الهيشمي على ظاهر إسناده فقال في "بجمع الزوائد" (١/ ٥٥٥): "رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح خلا سلم بن جنادة (الأصل مسلم بن حياد) وهو ثقة". وأما قول المناوي عقبه: "قال المصنف: وله شواهد، منها خبر الثملبي عن ابن عحلان أن رحلاً شكي إلى النبي ﷺ الفقر، فقال: «عليك بالباءة». فهذا مع أنه معضل، فلا ندري ما حال الإسناد إلى ابن عجلان. وأما الشواهد الأخرى، فلم أستحضر حتى الآن شيئاً منها. وما إخال فيها ما يصلح شاهداً. ولعل منها ما أخرجه السهمي في "تاريخ جرجان" (٢٠٠) من طريق حسين بن علوان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً بلفظ: «عليكم بالتزويج؛ فإنه يحدث الرزق». وحسين بن علوان كذاب وضاع".

٧٠٦ قال السيوطي في الدر المشور، ١٨٨/٦: أخرجه البزار وابن مردويه والديلمي من طريق عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «الكحوا السماء فإنهن يأتينكم بالمال». وأخرجه بن أبي شية وأبو داود في مراسيله عن عروة مرفوعا مرسلا. ورجح الدارقطني إرساله. انظر ابن حجر، الطخير، ١١٧/٣.

الحديث، والاستكشاف في المادة، والنبات والحيوان، ومناهج البحث العلمي في التأريخ، وسائر العلوم النقلية والأدبية، ويستعرضوا أحاديث بدء الخلق، وأصل الكون وشكله، والفلك، والطب النبوي، وسائر ما يتعلق من الأحاديث بما تناوله البحث العلمي والتحريبي، فما وافق اليقيني من نتائج الفكر ومقررات العلم أخذوا به؛ وإن سبق الحكم عليه بالوضع أو الضعف، وما خالفه ولم يقبل التأويل حكموا بضعفه أو وضعه؛ وإن سبق الحكم عليه بالصحة أو الحُسْن، فقد نصَّ العلماء على أنه إذا تعارض دليلان قطعيان أحدهما عقلي والآخر نقلي وجب تأويل النقلي ورده إلى العقلي، فما بالك بمعارضة أحاديث الآحاد وهي ظنية الثبوت كما ألها ظنية الدلالة للدليل العقلي القطعي"٢٥٧.

ثم رد عليه الدكتور فقال: "إن الاعتماد على نتائج العلوم الرياضية والطبيعية وغيرها للحكم على الأحاديث لا يصلح لذلك؛ لأن ما يوصف بأنه حقيقة يقينية في نتائج تلك الدراسات في عصر من العصور يوصف بغير ذلك في عصر آخر، ومن ذلك ما ذُكِرَ عن الشمس، فإلها وصفت في عصر من العصور بألها ثابتة ساكنة، وكان ذلك من اليقينيات في ذلك العصر، وبعد فترة من الزمن اكتشف العلماء أن الشمس حارية وبسرعة شديدة، وفي هذا المعنى يقول المودودي رحمه الله: (إن النظريات التي آمن بها هؤلاء العلماء والفلاسفة في زمن آخر، واعتقدوا الحقيقة في غيرها، فلم نسمح لنفوسنا اليوم، أن نبالغ في تقدير هذه النظريات وإكبارها، لدرجة أن نترك القرآن ونؤمن بها إيماناً، في أول تصادم لها مع آيات القرآن)" ٥٠٠٠.

قلت: لا أميل إلى ما قال به الشيخ محمد المبارك بذلك التوسع، وكذلك لا أسمح لنفسي بالرد على الدكتور أيضاً؛ لأي لم أحد في أقوال المحدثين ما يرفضه، ولكن أتساءل: إن كان "مخالفة الحديث الصحيح سنداً للحس والمشاهدة والتجربة" من قرائن الوضع في الحديث، فلماذا لا يكون "موافقتها للحديث الضعيف ضعفاً حفيفاً" من دلائل صحته أو حسنه؟.

ومن الأحاديث التي تمت تجربتها طبياً أو تجريبياً ما يلي:

٧٠٧ محمد المبارك عبد الله: الناقد الحديث في علوم الحديث: ص٥٥. (مطبعة محمد على صبيح وأولاده بالأزهر، ط١، ١٩٦١م).

٧٥٨ المودودي: الإسلام في مواجهة التحديات: ص٢٧٥ (نقلاً من مناهج المحدثين: ص٣٤).

١ حديث فروة بن مُسيك قال: قلت: يا رسول الله! أرض عندنا يقال لها "أرض أبين"، هي أرض ريفنا وميرتنا، وإنها وبئة – أو قال: وباؤها شديد - فقال النبي على: «دعها عنك؛ فإن من القَرَف التَّلَف» ٢٠٥٠.

والحديث ضعيف بجهالة أحد الرواة، فضعفه خفيف، وأرى أن يرتقي إلى الحسن لغيره بما أكده الطب الحديث من مصداقية هذا الحديث؛ حيث إنه أثبت تلوث الجو ومدى أضراره على صحة الإنسان. وقال الخطابي: "وليس هذا من باب العدوى، وإنما هو من باب الطب، فإن استصلاح الأهوية من أعون الأشياء على صحة الأبدان، وفساد الهواء من أضرها وأسرعها إلى أسقام البدن عند الأطباء".

٧- ومنها حديث عبد الله بن عمر ﷺ قال: أقبل علينا رسول الله ﷺ فقال: «يا معشر المهاجرين! خمس إذا ابتليتم بمن- وأعوذ بالله أن تدركوهن-: لم تظهر الفاحشة في قوم قط، حتى يعلنوا بما، إلا فشا فيهم الطاعون، والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم الذين مضوا ...» ٧٦١.

اختلف العلماء في درجته بين مضعف ومصحح، ولكن الطب الحديث والتجارب العلمية الكثيرة أثبتت صحة هذا الحديث، وطاعون العصر "الإيدز" أكبر دليل على ذلك، فنحن لا نعمل به وهو ضعيف، بل نعمل به بعد ترقيته إلى الحسن لغيره.

ثانياً - عواضد غير صالحة لترقية الحديث الضعيف

و بجانب ما ذكرنا من عواضد صالحة لترقية الحديث الضعيف هناك أمورٌ ادُّعِيَ فيها ألها تصلح لمساندته، وليس الأمر كذلك، وهي:

١ - استدلال المجتهد بالحديث:

قال الشيخ المحدث الفقيه ظفر أحمد التهانوي رحمه الله: "المحتهد إذا استدل بحديثٍ كان تصحيحاً له كما في التحرير لابن الهمام وغيره" ٢٦٢.

٧٠١ أخرجه أبو داود: الطب، باب في الطيرة، رقم ٣٩٢٣، وأحمد: ٣٥١/٣ كلاهما بإسناد فيه مجهول.

^{&#}x27;٧٦ الخطابي: معالم السنن: ٣٨١/٥ مع مختصر السنن للمنذري وقمذيب السنن لابن القيم. والقرف مداناة الوباء والمرض.

٧٦١ أخرجه ابن ماجه برقم ٤٠١٩، والحاكم: ٥٨٣/٤. وانظر مصباح الزحاجة للبوصيري: ١٨٦/٤.

٧٦٢ التهانوي: إنهاء السكن إلى من يطالع إعلاء السنن: ص١٦. والتحرير لابن الهمام: ص٣١٨.

هذا ما قاله ابن الهمام وأقره التهانوي. ولكن الذي عليه المحدثون هو عدم تصحيح الحديث بعمل العالم أو فتياه به، قال ابن الصلاح: "إن عمل العالم أو فتياه على وِفق حديثٍ ليس حكماً منه بصحة ذلك الحديث، وكذلك مخالفته للحديث ليست قدحاً منه في صحته، ولا في راويه"٧٦٣.

وقال النووي: "وعلى كل حال فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئاً يحتجون به على انفراده في الأحكام، فإن هذا شيء لا يفعله إمام من أئمة المحدثين، ولا محقق من غيرهم من العلماء، وأما فِعْلُ كثيرين من الفقهاء أو أكثرهم ذلك، واعتمادهم عليه فليس بصواب، بل قبيح حداً، وذلك لأنه إن كان يعرف ضعفه لم يَحُلَّ له أن يحتجَّ به؛ فإلهم متفقون على أنه لا يحتج بالضعيف في الأحكام، وإن كان لا يعرف ضعفه لم يحلّ له أن يهجم على الاحتجاج به، من غير بحث عليه بالتفتيش عنه إن كان عارفاً، أو بسؤال أهل العلم إن لم يكن عارفاً".

٢- تأييد الكشف الصوفي له:

قد أباح المتصوفة لأنفسهم عن طريق الكشف الصوفي الكلام في جوانب الدين المحتلفة، ونسبوا إليه أموراً متعددة، ومن ذلك ألهم جعلوه من الوسائل التي ينتقدون بها الأحاديث، فيصحِّحون بها ويضعِّفون ما بدا لهم، فهذا أبو العباس التيجاني سئل عن حديث «علماء أميي كأنبياء بني إسرائيل»، فقال في الجواب بعد ما ذكر حكم السيوطي من "الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة" بأنه ليس بحديث، قال: "وسأل صاحب "الإبريز" شيخه فقال له: ليس بحديث، وذكره من جهة الكشف لأنه لا دراية له بعلم الحديث، وقوله حجة على غيره، لأنه قطب رضي الله تعالى عنه كما صرح به صاحب الإبريز المذكور "٥٠٠٠. ومن الأحاديث التي قطب رضي الله تعالى عنه كما صرح به صاحب الإبريز المذكور "٥٠٠٠. ومن الأحاديث التي صحيحت بالكشف حديث «أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم» فقد قال الشعراني: "وهذا الحديث وإن كان فيه مقال عند المحدثين فهو صحيح عند أهل الكشف "٢٠٠٠.

٧٦٣ ابن الصلاح: مقدمته مع التقييد: ص١٢١-١٢١، والنووي: إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن عبر الخلائق: ٢٩١/١.

^{۷۹} النووي: شرح صحيح مسلم: ١٢٦/١.

[&]quot;٢٥ انظر: على حوارزم ابن العربي براد المغربي الفاسي: جواهر المعاني وبلوغ الأماني في فيض سيدي أبي العبلس التبحاني: ٢١/٣.

۲۲۰ الشعراني: الميزان الكبرى: ۳۰/۱.

قال الشيخ الألباني عقبه: "باطل وهراء لا يُلتفت إليه، لأن تصحيح الأحاديث عن طريق الكشف بدعة صوفية مقيتة، والاعتماد عليها يؤدِّي إلى تصحيح أحاديث باطلة لا أصل لها كهذا الحديث، لأن الكشف أحسن أحواله – إن صح- أن يكون كالرأي، وهو يخطئ ويصيب، وهذا إن لم يداخله الهوى"٧٦٧.

وزاد الدكتور المرتضى فقال: "وكذلك يؤدي إلى تضعيف أحاديث صحيحة؛ فيُحِلّ الحرام، ويحرِّم الحلال " V7A . والحديث رُوِيَ عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وأبي هريرة وجابر وابن عباس وأنس وجواب بن عبيد الله – رضوان الله عليهم أجمعين – حرجها ابن حجر V74 والألباني.

وخلاصة القول فيه: إن مجموع طرق هذا الحديث تسع طرق، في خمس منها إما كذاب، أو متهم بالكذب، وفي ثلاثة أخرى مَنْ وُصِفَ بكونه متروكاً، والطريق التاسع فيه مجهولان، فهو ضعيف جداً.

٣- تصديق النبي ﷺ له في المنام:

روى الإمام مسلم بسنده عن علي بن مسهر قال: سمعتُ أنا وحمزة الزيَّات من أبان بن أبي عيَّاش نحواً من ألف حديث، قال علي: فلقيتُ حمزة فأخبرني أنه رأى النبي عيَّ في المنام، فعرض عليه ما سمع من أبان، فما عرف منها إلاَّ شيئاً يسيراً خمسة أو ستة ٧٠٠.

لا عبرة بمثل هذا المنام في الحكم على الأحاديث عند أهل العلم بالحديث، وقد حكى القاضي عياض إجماع العلماء على ذلك، قال: "هذا ومثله استئناس واستظهار على ما تقرر من ضعف أبان، لا أنه يقطع بأمر المنام، ولا أنه تبطل بسببه سنة ثبتت، ولا تثبت به سنة لم تثبت، وهذا بإجماع العلماء"٧٠١.

وأبطل من هذا ما ذكره الشعراني عن أبي المواهب الشاذلي، قال: "قابلتُ رسول الله على الله عن الحديث المشهور: «اذكروا الله حتى يقولوا مجنون»، وفي صحيح ابن حبان:

٧٦٧ الألباني: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ٧٨/١ رقم ٥٥، وحكم عليه بالوضع.

۲۱۸ المرتضى: مناهج المحدثين: ص٣١.

٧٦٩ ابن حجر: التلخيص الجبير: ١٩٠/٤، والكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف: ص٩٤.

[.] ۲۵/۱ مسلم: مقدمة صحيحه: ١/٥٦.

^{۷۷۱} نقله النووي في شرح صحيح مسلم: ١١٥/١.

«أكثروا من ذكر الله حتى يقولوا مجنون»، فقال ﷺ: "صدق ابن حبان في روايته ٧٧٢، وصدق راوي "اذكروا الله" فإني قلتهما معاً، مرةً قلتُ هذا، ومرةً قلتُ هذا"

٤- تأييد استخارة شخص لإحدى درجات الحديث:

وكذلك إذا عمل شخص استخارة لكي يعرف هل حديث كذا صحيح، أم ضعيف، أم موضوع؟ فخرجت استخارته مثلا على إحدى تلك الدرجات، فاستخارته تلك لا تجعل الحديث الصحيح ضعيفاً، أو الحديث الضعيف صحيحاً، فاستخارته يمكن أن تكون حجة له أوعليه، ولكنها لا تكون دليلاً قطعياً عاماً ملزماً للجميع. مثله مثل من استخار للزواج من امرأة مثلاً، فخرجت استخارته مؤيدة لزواجه منها، فاستخارته هذه ليست حجة أو ملزمة لتلك المرأة أو لأهلها، خاصة إذا كانت مخطوبة على شخص، أو لها ميل إلى رجل آخر.

ب- الأحاديث غير الصالحة للتقوية

بعد ما ذكرنا الأحاديث الصالحة للتقوية، فمن الأنسب أن نتبعها الأحاديث التي لا تصلح للتقوية، وهي الأحاديث التي سبب ضعفها شديد.

أسباب الضعف الشديد:

وهي خمسة أسباب، وهي:

١- أن يكون أحد رواته متصفاً بالكذب أو الوضع.

٧- أو يكون متهماً بالكذب أو الوضع.

٣- أو يكون فاسقاً.

٤- أو يكون الحديث شاذاً أو منكراً.

٥- أو يكون الحديث معلولاً بعلة قادحة، خفيةً كانت أو ظاهرةً.

۷۷۲ الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان: ۹۳/۲ رقم ٤١٤. وأخرجه الحاكم في المستدرك: ١٩٩/١ وأحمد في المسند: ٩٦/٣، وابن عدى في الكامل: ٩٩/١. وإسناده ضعيف لأن فيه درًاجاً، وذكره الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ٨/٢ رقم١٧٥.

^{۷۷۲} الشعراني: الطبقات الكبرى: ۲۸/۲.

قال ابن الصلاح في الرواة الذين لا يستشهد بحديثهم، ولا يعتبر بهم: "ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف، وتقاعد الجابر عن حبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ عن كون الراوي متهما بالكذب، أو كونه شاذا"۷۷٤.

وقال النووي: "وأما إذا كان الضعف لكون الراوي متهما بالكذب، أو فاسقاً، فلا ينجبر ذلك بمجيئه من وجه آخر" ٧٠٠. وقال ابن كثير: "لأن الضعف يتفاوت، فمنه ما لا يزول بالمتابعات – يعني كرواية الكذابين والمتروكين "٧٦٦

فظهر من هذه النقول أن أحاديث: الكاذب، والمتهم بالكذب، والفاسق، والحديث الشاذ، هي أحاديث لا ترتقي إلى الحسن لغيره، وذلك لشدة الضعف فيها، وتقاعد الجابر عن جبرها كما قال ابن الصلاح. ومن ثم فالحديث الموضوع، والحديث المتروك، والحديث المنكر، والحديث الشاذ بأنواعه: المدرج والمقلوب والمضطرب والمصحف والمحرف، والحديث المعلول، كل هذه لا ترتقي إلى "الحسن لغيره".

YVE ابن الصلاح: المقدمة مع التقييد: ص ١٠٧.

^{°°°} النووي: إرشاد طلاب الحقائق: ١٤٨/١.

٧٧٦ ابن كثير: اختصار علوم الحديث: ص٣٣ مع الباعث الحثيث.

الفصل الثالث في العصور المتأخرة

١- حقيقة الحكم على الحديث ٧- شروط الحاكم على الحديث ٣- الحكم على الحديث عبر التأريخ ٤- ابن الصلاح ومعارضوه ٥- موقف العلماء المعاصرين لابن الصلاح من قوله

الفصل الثالث

تصحيح الحديث وتضعيفه في العصور المتأخرة

إن قضية تصحيح الحديث وتضعيفه، أو قضية الحكم على الحديث بالصحة أو الحسن أو الضعف أو الوضع ليست قضية جديدة، ولا هي قضية نائمة أثيرت من حديد، وإنما هي قضية قديمة منذ قدم الحديث، بل التثبت من صدق الخبر أيِّ خبر، والتأكد من صحته مطلب إنساني اجتماعي، قامت وتقوم عليه جميع تعاملات الحياة وشؤونها ومعاملاتها.

إذ لو لا ذلك لَمَا قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِن جَاءَكُمُ فَاسِقُ بِنَوَا فَتَبَيَّنُوْا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَدَلَةِ فَنُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلَتُمْ نَكِيمِينَ ﴾ [الحجرات: ٦].

ولَمَا قال الرسول ﷺ: «من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» ٧٧٧. ولَمَا قال أيضاً: «إن كذباً عليَّ ليس ككذب على أحد» ٧٧٨، ولَمَا حذرنا الرسول ﷺ عن دجال آخر الزمان، فيقول: «يكون في آخر الزمان دجالون كذابون، يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم، لا يضلونكم، ولا يفتنونكم ...» ٧٧٩.

ولَمَا شدَّد الخلفاء الراشدون على الإقلال من التحديث في بداية الأمر بعد وفاة الرسول على وذلك تعليماً لإخوالهم الصحابة خطورة أمر حديث رسول الله على وعدم قبولهم الحديث إلا بعد التثبت من صحته.

۲۷۷ رواه البخاري ومسلم.

۷۲۸ رواه مسلم في مقدمة صحيحه: ١٠/١.

٧٢١ رواه مسلم في مقدمة صحيحه: ١٢/١.

ولَمَا وضع علماء المسلمين من قواعد لتصحيح الحديث وتحسينه وتضعيفه وتوضيعه، ومن قواعد وأصول لتوثيق الرواة وتضعيفهم؛ فيقولون: هذا حديث صحيح، وذاك ضعيف، وذلك موضوع، وكذلك يقولون: الراوي الفلان ضعيف، والفلان كذاب، وما إلى ذلك من أقوال الجرح والتعديل في الرواة.

أ- حقيقة الحكم على الحديث:

إن حقيقة الحكم على الحديث بالصحة أو الحسن أو الضعف أو الوضع إنما هي عملية اجتهادية، يحاول المحدث من خلالها الوصول إلى نتيجة قريبة من الحق والحقيقة، لا نتيجة حتمية لا تحتمل الخطأ أو الوهم، فهي ليست كعملية رياضة لا تحتمل الخطأ، وإنما هي-كما قلت- عملية اجتهادية، تحتمل الصواب والخطأ، ولكن احتمال الصواب فيها أكثر، واحتمال الخطأ قليلٌ ونادرٌ جداً، بالمقارنة بين صواب المجتهد وخطئه في أعماله العلمية الكثيرة.

ب- خطوات الوصول إلى درجة الحديث:

يتبع المحدث في عملية الاجتهاد هذه عدة خطوات، وهي: أنه ينظر هل تتوافر في الحديث شروط الصحة أو الحسن أم لا، فإذا وجدها متوافرة فيه يحكم عليه بالصحة أو الحسن، وإلا فيحكم عليه بالضعف أو الوضع حسب أحوال رواة ذلك الحديث ومتنه. وشروط الحديث المقبول معروفة، فشروط الحديث الصحيح لذاته هي كالتالي:

- ١ اتصال السند.
- ٢ وعدالة الرواة.
- ٣- وتمام ضبط الرواة.
- ٤ وسلامة السند والمتن من الشذوذ.
 - ٥- وسلامتهما من العلة القادحة.
- وشروط الصحيح لغيره نفس شروط الصحيح لذاته، إلا أنه يفارقه في:
 - ٦- أنه حسن لذاته، واعتضد بإحدى طرق الترقية.
 - وشروط الحسن لذاته هي نفس شروط الصحيح لذاته، ويفارقه في:

٧- أن ضبط رواته أخف قليلاً من ضبط رواة الصحيح لذاته، وتفرد به، وليس له متابع أو شاهد.
 وأما الحسن لغيره فشروطه أيضاً هي نفس الصحيح لذاته، بالفارق الآتي:

٨- ضعف الحديث بالانقطاع في السند أو سوء ضبط أو جهالة أحد رواته أو جميعهم، واعتضاده بإحدى طرق الترقية.

وهنا أحب أن أذكر - بإيجاز- صفات أو شروط الحاكم على الحديث.

ج- شروط الحاكم على الحديث:

لم أجد هذه الشروط بهذا العنوان في أي كتاب من الكتب، ولكن لما كان مدار الحكم على الحديث على أحوال الرواة في أكثر الأحيان، فأرى أن شروط الجارح والمعدل تصلح أن تكون شروطاً للحاكم على الحديث أيضاً، وهي مذكورة في الكتب.

فقال ابن كثير: "أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن فينبغي أن يؤخذ مسلَّماً من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفتهم واطلاعهم، واضطلاعهم في هذا الشأن، واتصفوا بالإنصاف والديانة، والخبرة والنصح، لاسيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل، أو كونه متروكاً أو كذاباً، أو نحو ذلك، فالمحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في موافقتهم، لصدقهم وأمانتهم ونصحهم "٧٠٠.

وقال الذهبي: "والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة، تام الورع". وقال أيضاً: "والكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث وعلله ورجاله". وقال في موضع آخر: "لا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار ويجرحهم جهبذاً إلا بإدمان الطلب، والفحص عن هذا الشأن، وكثرة المذاكرة والسهر والتيقظ والفهم، مع التقوى والدين المتين والإنصاف، والتردد إلى مجالس العلماء، والتحري والإتقان، وإلا تفعل

فدع عنك الكتابة لستَ منها ولو سوَّدتَ وجهَك بالمِداد"٧٨١

٧٨٠ ابن كثير: الباعث الحثيث: ص ٧٩.

^{*} القول الأول في ميزان الاعتدال: ٣/٣ ٤. والثاني في الموقظة: ص٨٦ والثالث في تذكرة الحفاظ: ١٠٤١.

ولخص الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي هذه الشروط، فقال: "والكلام في الرجال ونقدهم يستدعي أموراً في تعديلهم وردهم، منها: أن يكون المتكلم عارفاً بمراتب الرجال وأحوالهم في الانحراف والاعتدال، ومراتبهم من الأقوال والأفعال، وأن يكون من أهل الورع والتقوى، بحانباً للعصبية والهوى، خالياً من التساهل، عارياً عن غرض النفس بالتحامل، مع العدالة في نفسه والإتقان، والمعرفة بالأسباب التي يُجْرَح بمثلها الإنسان، وإلا لم يقبل قوله فيمن تكلم، وكان ممن اغتاب وفاه بمحرم "٧٨٧.

اتضح من هذه الأقوال أن شروط الحاكم على الحديث يمكن أن تتلخص فيما يلي:

١- أن يكون عالماً بأكبر قدر ممكن من الأحاديث وطرقها وشواهدها وألفاظها.

٢- وأن يكون متصفاً بالعدالة بشهادة الآخرين؛ فيكون مسلماً عاقلاً بالغاً سليماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

٣- وأن يكون عالماً بأسباب الجرح والتعديل.

٤- وأن يكون مخلصاً في حكمه على الحديث، وتعديله وتجريحه للرواة، فلا يكون حكمه على الحديث أو الراوي تطويعاً لفكرة مبيتة أو رأي مسبق.

٥- وأن لا يكون الجرح أو التعديل قد صدر عنه عداء ومنافرة، أو محاباة ومجاملة، أو غير ذلك من الدواعي العاطفية.

٦- وأن تكون لديه ملكة حديثية، أو ذوق حديثي يتمكن به من معرفة ما يصحح به
 الحديث، أو يحسنه، أو يضعفه، أو يحكم عليه بالوضع.

تنبيه: غير أنه لما كان العهد قد بعد برجال الأسانيد، فإنه يجب الاحتياط الشديد في هذا الأمر، ولا يظن ظان أنه من السهولة، بحيث يُكتفَى فيه بتقليب كتب في الرجال، كما يتوهم بعض الناس، بل يجب أن يوضع في الحسبان كافة احتمالات الوهم والنقد في السند والمتن، ثم إن الحكم الذي نصدره لايكون حازماً، بل هو حكم على الظاهر الذي تبدّى لنا، لذلك قال السيوطي: "والأحوط في مثل ذلك أن يعبر عنه باصحيح الإسناد"، ولا يطلق التصحيح، لاحتمال علم للحديث خفيت عليه، وقد رأيت من يعبر خشية من ذلك بقوله: "صحيح الإسناد".

YAT ابن ناصر الدين: الرد الوافر: ص١٤.

^{۷۸۳} السيوطي: تدريب الراوي: ۱٤٨/١.

د- الحكم على الحديث عبر التأريخ:

بناءً على ما سبق من شروط صحة الحديث وحسنه، وشروط الحاكم على الحديث، قام أثمة الحديث منذ العصور الأولى بنقد الأحاديث، وتمييز مقبولها من مردودها، وتكلموا في عللها، وأتوا بأبحاث دقيقة تكشف خبايا الأسانيد والمتون، كأنما يطوفون مع الرواة، وينتقلون مع المتون خلال حلقات الإسناد، فكانت أبحاثهم وأحكامهم حجة تلقاها العلماء بالقبول، واحتجوا بأحكامهم في صحتها وحسنها، وضعفها ووضعها، وعملوا بمقتضاها، واستمرت الحال على هذا الوضع إلى أن جاء الإمام ابن الصلاح [ت٣٤٣ه].

ه- ابن الصلاح أول من عارض الحكم على الحديث في عصره وما يليه:

جاء ابن الصلاح فلم يسمح لعلماء عصره وما يليه من العصور أن يحكموا بالصحة على حديث لم يحكم عليه من قبل، قال: "إذا وجدنا فيما يُرْوَى من أجزاء الحديث وغيرها، حديثاً صحيح الإسناد، ولم نجده في أحد الصحيحين، ولا منصوصاً على صحته في شيء من مصنفات أثمة الحديث المشهورة، فإنا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته". ثم استدل عليه بقوله: "فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد، لأنه ما من إسناد من ذلك إلا وتجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه، عرباً عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان، فآل الأمر إذاً في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نص عليه أثمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة التي يؤمن فيها لشهرتها، من التغيير والتحريف، وصار معظم المقصود بما يُتَدَاول من أسانيد خارجاً عن ذلك، إبقاء سلسلة الإسناد التي معصت بما هذه الأمة "٢٠٤٤

خلاصة قول ابن الصلاح أنه رأى الجزم بصحة حديثٍ ما في عصره متعذراً؛ إذ ما من إسناد إلا وفيه مَنْ لم يبلغ درجة الضبط المشترطة في الصحيح.

٧٨١ ابن الصلاح: المقدمة: ص٨٧-٨٩ بتحقيق د. عاتشة بنت عبد الرحمن مع محاسن البلقيني.

و - موقف العلماء المعاصرين لابن الصلاح ومن بعدهم من قوله:

لكن العلماء لم يوافقوا ابن الصلاح على ذلك، لا أحد من معاصريه، ولا أحد ممن العلماء لم يوافقوا ابن الصلاح على ذلك، لا أحد من معاصريه، ولا أحد ممن علماء جاءوا بعده، بل أجازوا النظر في الأحاديث والحكم عليها، لمن تمكن من ذلك من علماء المتأخرين وقويت معرفته. صرح بذلك الإمام النووي (ت٢٧٦هـ) وابن كثير (ت٤٧٧هـ) والعراقي (ت٢٠١هـ) وابن حجر(ت٨٥١هـ) في عصورهم والعصور التي بعدهم، وأشهر من ناقش ذلك واعتنى بنقضه الحافظ العراقي، ثم تلميذه الحافظ ابن حجر.

أما الحافظ العراقي فقد انتقد ابن الصلاح في نكته على مقدمة ابن الصلاح بأن عمل أهل الحديث حرى على خلاف ما رآه ابن الصلاح وحكم به، وذكر من معاصري ابن الصلاح الذين خالفوه:

1- أبا الحسن على بن محمد بن عبد الملك ابن القطان (ت٦٢٨ه) صاحب كتاب الوهم والإيهام، بأنه صحح فيه حديث ابن عمر أنه كان يتوضأ ونعلاه في رجليه، ويمسح عليهما، ويقول: كذلك كان رسول الله على أخرجه البزار ٥٨٠. وحديث أنس: كان أصحاب رسول الله على ينتظرون الصلاة، فيضعون جنوبهم، فمنهم من ينام، ثم يقوم إلى الصلاة. أخرجه قاسم بن أصبغ ٨٠٠٠.

٢- والحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت٣٤٣ه) جمع كتاباً سماه
 "الأحاديث المختارة"، التزم فيه بالصحة، وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها.

٣- والحافظ زكي الدين أبو محمدعبد العظيم بن عبد القوي المنذري (٣٥٦ه) صاحب الترغيب والترهيب: صحح حديث بحر بن نصر عن ابن وهب عن مالك، ويونس عن الزهري عن سعيد، وأبي سلمة عن أبي هريرة، في غفران ما تقدم من ذنبه وما تأخر.

وذكر من الطبقة التي بعد طبقة ابن الصلاح: الحافظ شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن بن خلف الدمياطي (ت٥٠٧ه) صحح حديث جابر «ماء زمزم لما شرب له».

وصحح الشيخ تقى الدين السبكي (٥٦ه) حديث ابن عمر في الزيارة.

^{**} ابن القطان الفاسي، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، و٢٢٢/، رقم٣٤٣٣. ومسند البزار: ٢٤٩/٢ رقم٥٩١٨.

٣٨٦ ابن القطان، المصدر السابق، ٥٨٩/٠، رقم ٢٨٠٦. وانظر سنده في المحرر في الحديث لابن عبد الهادي، ١١٦/١ رقم٧٠.

ثم قال الحافظ العراقي: "ولم يزل ذلك دأب من بلغ أهلية ذاك منهم، إلا أن منهم من لا يقبل ذلك منهم، وكذا كان المتقدمون ربما صحح بعضهم شيئاً فأنْكِرَ عليه تصحيحُه"٧٨٧.

وأما الحافظ ابن حجر فقال: "ما اقتضاه كلامه من قبول التصحيح من المتقدمين ورده من المتأخرين قد يستلزم رد ما هو صحيح وقبول ما ليس بصحيح؛ فكم من حديث حكم بصحته إمام متقدم اطلع المتأخر فيه على علة قادحة تمنع من الحكم بصحته، ولاسيما إن كان ذلك المتقدم عمن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن، كابن حزيمة وابن حبان "^^\".

وقد أثارت مناقشة شُرَّاح مقدمة ابن الصلاح قولَه ذلك، اهتمامَ الحافظ السيوطي، فكتب في المسألة بحثاً خاصاً سماه "التنقيح لمسألة التصحيح" جنح فيه إلى التوفيق بين رأي ابن الصلاح ورأي من خالفه.

المهم أنه ظهر مما سبق أن العلماء لم يوافقوا ابن الصلاح على فكرته تلك الرامية إلى سد باب تصحيح الحديث أو تضعيفه في العصور المتأخرة، والتي أتى بما متأثراً بسد باب الاجتهاد الفقهي في عصره، كما صرح به السيوطي في التدريب. وكذلك لم يوافقه أحد ممن جاءوا بعده حتى يومنا هذا، فأذكر لكم أسماء بعض المشاهير في فن الحديث والفقه، الذين حكموا على الأحاديث بما يليق حاله، دون التفات إلى ما قاله ابن الصلاح:

المنذري (ت٥٦٥ه) في كتابه "الترغيب"، والنووي (ت٦٧٦ه) في معظم كتبه خاصة "المجموع شرح المهذب"، وابن دقيق العيد (ت٧٠٧ه) في مؤلفاته خاصة في "الإمام" و"الإلمام"، وابن عبد الهادي (ت٤٤٧ه) في "تنقيح التحقيق"، والذهبي (ت٧٤٧ه) في جميع مؤلفاته خاصة "تلخيص المستدرك للحاكم"، وابن التركماني (ت٥٧ه) في "الجوهر النقي"، وابن قيم الجوزية (ت٥٧١ه) في مؤلفاته خاصة "المنار المنيف" وتجذيب سنن أبي داود"، والزيلعي (ت٢٦٥ه) في "نصب الراية" وغيره، وابن رجب الحنبلي (ت٥٩٥ه) في مؤلفاته، والعراقي (ت٥٩٨ه) في "المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من والعراقي (ت٥٨٠ه)

٧٨٧ انظر: تدريب الراوي للسيوطي: ١٤٣/١-١٤٤٠

٧٨٨ المصدر السابق: ١٤٧/١.

الأخبار"، والهيثمي (ت٥٠٨ه)، والبوصيري (ت٥٨ه)، وابن حجر(ت٥٨٥)، وابن المحمام شارح الهداية (ت٨٠١ه)، والسيوطي (ت٩١١ه)، ومُلاَّ علي القاري (ت٤١٠ه)، والمناوي (ت٢٠١ه)، وابن علان (ت٢٠٥ه) في "دليل الفالحين شرح رياض الصالحين" وغيره، ومرتضى الزبيدي (ت٥١١ه) في شرح الإحياء، والشوكاني (ت٥١٢٥) في "نيل الأوطار" وغيره، والسهارنفوري (ت٢٤٦ه) صاحب "بذل المجهود في حل أبي داود"، والعظيم آبادي صاحب "عون المعبود شرح سنن أبي داود"، والمباركفوري (ت١٣٥٥ه) صاحب "تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي"، والشيح أحمد شاكر، والشيخ محمد ناصر صاحب "تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي"، والشيح أحمد شاكر، والشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٤٠ه)، ومحققو الكتب الحديثية، وطلبة الماحستير والدكتوراه في الحامعات العربية الذين يتولون تحقيق كتاب في الحديث كرسالة جامعية تحت إشراف أحد من الأساتذة الدكاترة.

اتضح من هذا البيان أن الحكم على الحديث إنشاءً أو موافقةً أو مخالفةً عمل استمر، ولا يزال، ولم يتوقف في عصر من العصور، وابن الصلاح الذي حاول سدَّ هذا الباب لقي معارضةً شديدة من معاصريه ومن جاء بعده من العلماء الذين وجدوا في أنفسهم قدرة وأهلية لذلك، فلم يقبلوا قوله ذلك، فحكموا على الأحاديث بما تستحق من الدرجة، سواء أكانت تلك الأحاديث محكوماً عليها من قبل، أم لم تكن.



الفصل الأول : علم غريب الحديث وشرحه وفقهه

الفصل الثاني : علم ناسخ الحديث ومنسوخه

الفصل الثالث: علم أسباب ورود الحديث

الفصل الرابع : علم مختلف الحديث ومشكله

الفصل الخامس: علم البعدين الزمايي والمكايي

في الحديث

الفصل الأول الحديث وشرحه وفقهه ۱- تعريفه ۲- نشأته وأهميته ۳- المؤلفات فيه

الفصل الأول علم غريب الحديث وشرحه وفقهه

أ- تعريفــه:

لغة: صفة من غُرُب الله عَمض وخَفِي ٧٨٩. وهو الأنسب من معانيه اللغوية الأحرى في هذا المكان.

اصطلاحاً: ما وقع في متن الحديث من لفظة غامضة بعيدة عن الفهم لقلة استعمالها ٧٩٠.

ب- نشأته وأهميته:

هو علمٌ يُعْنَى ببيان معاني الكلمات الغامضة في الحديث، وهو بدوره يساعد على شرح الأحاديث، وفهمها واستنباط ما فيها من أحكام ومسائل.

ونشأ هذا العلم إثر اتساع الفتوحات الإسلامية، ودخول كثير من غير العرب في الإسلام، ونشوء حيل تشوب العجمة لسافم، فخيف على الحديث النبوي أن يستغلق فهمه على بعض الناس، فانبرى جماعة من أتباع التابعين، فتكلموا في غريب الحديث، أمثال الإمام الثوري (١٦١ه)، والإمام مالك بن أنس (ت١٧٩ه)، وممن صنفوا في هذا المجال حوالي ثمانية عشر عالماً أحص منهم بالذكر هنا الذين طبعت مؤلفاقم ٢٩١٠:

ج- المؤلفات فيه:

١- أبو عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤ه) وكتابه "غريب الحديث والآثار"، مطبوع.

٢٨٩ الفيروز آبادي: القاموس المحيط: ص٥٥، والمعجم الوسيط: ٦٤٧/٢، والمعجم العربي الأساسي: ص٨٨٨.

٧٩٠ الطحان: تيسير مصطلح الحديث: ص١٧٤.

٧٩١ انظر لذلك مقالي "مظاهر لتعامل السلف مع التراث في السنة " المنشور في العدد ١٩ من بجلة الحكمة الصادرة من المدينة المنورة، عام ٢٠٠٠م.

- ٢- إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت٢٨٥ه) وكتابه "غريب الحديث" طُبعَ منه ما وُجدَ.
- ٣- أبو سليمان حَمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (٣٨٨ه) وله كتابان فيه: "غريب الحديث"، و"مشارق الأنوار على صحاح الآثار" مطبوعان.
- ٤- أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت٤٠١ه) وكتابه في غريب القرآن والحديث بعنوان
 "كتاب الغريبين" مطبوع.
 - ٥- أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) وكتابه "الفائق في غريب الحديث" مطبوع.
 - ٦- ابن الجوزي (ت٩٧٥ه) "غريب الحديث" مطبوع.
- ٧- ابن الأثير الجزري، المبارك بن محمد (ت٦٠٦هـ) وكتابه "النهاية في غريب الحديث والأثر"، مطبوع، وهو أجمع كتب الغريب وأشهرها وأكثرها تداولاً.
 - ٨- ابن حجر (ت٥٠١ه) وكتابه "غريب حديث البخاري" مطبوع.
- ٩- محمد طاهر الفتني (٣٦٨٥هـ) وكتابه "مجمع البحار في لغة الأحاديث والآثار" مطبوع.
 وأما في شرح الحديث وفقهه فالمؤلفات فيه كثيرة، ومعظمها عنيت ببيان ما يستنبط من الأحاديث من الفوائد والأحكام، مثل:
- ١- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار لابن عبد البر (ت ٣٦٨هـ).
 - ٢- المفهم في شرح ما أشكل من تلخيص صحيح مسلم للقرطبي (ت٢٧١ه).
 - ٣- المنهاج على صحيح مسلم بن الحجاج المعروف بشرح النووي (ت٦٧٦ه).
 - ٤- إحكام الأحام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد (ت ٧٠٢ه).
- ٥- الكاشف عن حقائق السنن (شرح مشكاة المصابيح) لشرف الدين الحسين بن محمد بن
 عبد الله الطيبي (ت٧٤٣ه)، وهو مطبوع.
 - ٦- طرح التثريب في شرح التقريب للعراقي (ت ٨٠٦هـ).
 - ٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر (ت ١٥٨٨).
 - ٨- عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين العيني (ت ٥٥٨هـ)، وهو مطبوع.
 - ٩- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للشوكاني (ت٢٥٠هـ).

الفصل الثايي **علم ناسخ الحديث ومنسوخه**

١ – معرفة الناسخ والمنسوخ ٢- عدد الأحاديث المنسوخة ٣- أشهر المؤلفات فيه

الفصل الأول

علم ناسخ الحديث ومنسوخه

أ- تعريفــه:

لغـة: اسم فاعل من "النسخ" وهو الإزالة، ومنه "نسختِ الشمسُ الظِلَّ" أي أزالته. وأيضاً من معانيه: النقل، ومنه "نسختُ الكتابَ" أي نقلتُ ما فيه ٧٩٢.

اصطلاحاً: هو "كل حديثٍ دلَّ على رفع حكمٍ شرعي ثابت من حديثٍ سابقٍ"، فالرافع ناسخ والمرفوع حكماً منه متقدِّماً، بحكمٍ منه متأخِّر.

ب- يُعْرَف الناسخ والمنسوخ بما يلي من الأمور:

١- بتصريح من الرسول ﷺ كحديث بُريدة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «كنتُ هُيتُكم عن زيارة القبور فرُورُوها» ٢٩٤٠.

٢ - بقول الصحابي كقول جابر بن عبد الله ﷺ: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ تُرْكُ الوضوء مما مسَّتْه النارُ» (٧٩٠).

٣- بمعرفة التاريخ كحديث شدًّاد بن أوس شه مرفوعاً: «أفطر الحاجم والمحجوم» ٢٩٦ نُسِخ بحديث ابن عباس «أن النبي الله احتجم وهو مُحْرِمٌ صائمٌ» ٢٩٧. فقد جاء في بعض طرق حديث

٧٩٢ القاموس المحيط: ص٣٣٤، والمعجم الوسيط: ٩١٧/٢.

^{۷۹۳} الطبي: الخلاصة: ص ٦- ٦١، وابن حجر: شرح نخبة الفكر: ص٥، والسيوطي: التدريب: ١٧٠/٢.

۷۹۲ رواه مسلم في صحيحه: ۲۷۲/۲.

^{°°°} رواه أبو داود في سننه: ١٣٣/١ رقم ١٩٢والنسائي في سننه المحتبي – واللفظ له -: ١/١ - ٨ رقم ١٨٥.

شداد بن أوس أن ذلك كان زمن الفتح الذي وقع سنة ثمان للهجرة، وأن ابن عباس صحبه على في حجة الوداع التي حصلت سنة عشر للهجرة ٧٩٨. وبذلك يكون حديث شداد متقدما منسوحاً.

٤- بدلالة الإجماع كحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة المروي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما وغيره أن النبي على قال: «إن شرب فاجلدوه، فإن شرب في الرابعة فاقتلوه» (٩٠٠ قال الإمام النووي: "دل الإجماع على نسخه (٨٠٠ وأقر الإجماع ابن حجر (٨٠٠ وقد سبقهما إلى نقل الإجماع الإمام الشافعي. ومما يجب التنبيه إليه أن الإجماع لا يَنْسَخ، ولكنه يدل على وجود ناسخ من كتاب أو سنة ٨٠٠.

ج- عدد الأحاديث المنسوخة:

قال ابن الجوزي في مقدمة كتابه "الناسخ والمنسوخ من الحديث" بعد ذكره ما قام به من عمل في ناسخ القرآن ومنسوخه، وما عانى من تخليط العلماء في ذلك المجال: "ثم رأيت تخليطهم في علم ناسخ الحديث ومنسوخه، فألفت كتاباً على نحو ما وصفت في الفن الأول (يقصد به الناسخ والمنسوخ في القرآن)، إلا أنه احتوى على كثير من أخطائهم، فطال، فرأيت أن أفرد في هذا الكتاب قدر ما صح نسخه واحتمل، وأغرض عن ما لا وجه لنسخه ولا احتمال "^{٨٠٨}. فجمع فيه واحداً وعشرين حديثاً صح نسخها أو احتمل. وجمع الدكتور الشيخ عز الدين حسين الشيخ سبعين حديثاً منسوخا في كتابه " مختصر الناسخ والمنسوخ في حديث رسول الله على ".

٢٩٦ رواه أبو داود: ٧٧٢/٢ رقم٣٣٦٩ والترمذي وابن ماحه وابن حبان في صحيحه.

۷۹۷ رواه البخاري في صحيحه: ۱۷٤/٤ رقم ۱۹۳۸. وغيره.

^{۷۹۸} انظر: فتح الباري: ۱۷۷/٤ في شرح هذا الحديث.

^{٧٩٩} انظر الاعتبار للحازمي: ص ٤٦٧.

[^]٠٠ النووي: شرح مسلم: ٥/٢٩٨.

^{^^} فتح الباري: ٧١/١٣.

٨٠٠ الطُّيبي: الخلاصة: ص٦١، وابن حجر: شرح النحبة: ص٥٠.

^{٨٠٢} ابن الجوزي: الناسخ والمنسوخ من الحديث المنشور في مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، العدد الأول سنة ١٣٩٨هـ: صـ٣٣٢.

د- أشهر المؤلفات فيه:

- ١- الناسخ والمنسوخ من الحديث للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ).
- ۲- ناسخ الحديث ومنسوحه: لابن شاهين، أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي (ت٣٨٥٥)، مطبوع.
- ۳- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ في الأحاديث والآثار: للحازمي، أبو بكر محمد بن موسى (ت٤٨٥هـ)، مطبوع.
- ٤- الناسخ والمنسوخ من الحديث: لابن الجوزي عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج (ت٩٧٥ه) مطبوع بهذا الاسم، وطبع باسم: "إخبار أهل الرسوخ في الفقه والحديث .
 المنسوخ من الحديث".
- ٥- مختصر الناسخ والمنسوخ في حديث رسول الله ﷺ: للدكتور عز الدين حسين الشيخ. عالم معاصر. مطبوع.

الفصل الثالث أسباب ورود الحديث

۱ تعریف سبب ورود الحدیث
 ۲ فوائد معرفة سبب ورود الحدیث
 ۳ المؤلفات فیه

الفصل الثالث

أسباب ورود الحديث

أ- تعريفــه:

لغةً: جمع "سبب" وهو ما يُتَوَصَّل به إلى غيره *^. ثم أطلق على كل شيء يُتَوَسَّل به إلى المطلوب *^.

اصطلاحاً: هو "ما ورد الحديث بسببه متضمناً له، أو مجيباً عنه، أو مبيِّناً لحكمه، زمنَ وقوعه"^^.

ب- فوائد معرفة سبب ورود الحديث:

لا شك أن لمعرفة سبب الحديث دوراً كبيراً في فهم مراد الحديث، لأن الأحاديث التي لها أسباب وملابسات، وردت لأجلها، وسيقت في مساقها، لا يمكن فهمها وفهم مرادها إلا بمراعاة تلك الأسباب، فإنها إذا بُيّرت منها يقلق مفهومها ويضطرب أحياناً، وتترتب عليه نتائج خطيرة، فمثلاً:

1- حديث «أنتم أعلم بأمر دنياكم» ^^^ اتخذه بعض الناس تُكُأةً للتهرب من أحكام الشريعة في المجالات الاقتصادية والمدنية والسياسية ونحوها؛ لأنها - كما زعموا - من شؤون دنيانا، ونحن أعلم بها، وقد وكُلها الرسول على إلينا. مع أن هذا الحديث ورد في قصة تأبير النخل، وهي كما رواها الإمام مسلم عن رافع بن خديج في قال: "قدم نبي الله الله المدينة وهم يأبرون النخل. فقال: «لعلكم لو لم تفعلوا

^{^^} ابن منظور: لسان العرب: ٢٥٨/١ طبع دار صادر بيروت.

^{* &}lt;sup>۱۸</sup> التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون: ۱۲۷/۳. وينظر: التدريب: ۳۹٤/۲، ومقدمة يجيي إسماعيل أحمد على كتاب "أسباب ورود الحديث" للسيوطي، ففيها بعض التفاصيل عن الموضوع: ص١٠-٢٩.

^{^^} هذا التعريف مأخوذ من تعريف "سبب التُّزول" في كتب علوم القرآن.

۸۰۷ أخرجه مسلم: ١٨٣٥/٤-١٨٣٦ر وقم ٢٣٦١، ٢٣٦٢، ٢٣٦٢.

كان خيراً». فتركوه. فنقصت. قال: فذكروا ذلك له، فقال: «إنما أنا بشر، إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأي فإنما أنا بشر». وفي رواية أخرى عند مسلم أيضاً: «إني إنما ظننتُ ظناً فلا تؤاخذوني بالظن ...».

وأخرج مسلم بعده عن أنس أن النبي الله على مر بقوم يلقحون. فقال: «لو لم تفعلوا لصلح». قال: فخرج شيصاً. فمر هم فقال: «ما لنخلكم؟» قالوا: قلت كذا وكذا. قال: «أنتم أعلم بأمر دنياكم».

فالحديث لم يعطهم حريةً للانفلات من أحكام الشريعة في الأمور الدنيوية -كما زعموا - كل ما في الأمر أنه في أبدى لهم رأياً ظنياً في أمر من أمور المعيشة، لم يكن له فيه خبرة، فكان ما كان من عدم بلوغ الثمر غايته.

٢- وحديث «أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين، لا تتراءى ناراهما» ^ ^ ^ اتخذه البعض دليلاً على تحريم الإقامة في بلاد غير المسلمين بصفة عامة، مع تعدد الحاجة إلى ذلك في عصرنا من التعلم، والعلاج، والعمل، والتجارة، والسفارة، وغير ذلك.

فالحديث ليس حكماً عاماً للجميع في كل زمان ومكان، وإنما يتحدث عن رجال مخصوصين في زمن النبوة الذي كانت الهجرة فيه فرضاً من البلاد التي بينها وبين المدينة حالة حرب، وأما الآن فقد تغير الوضع عما كان عليه من قبل، فلا ينطبق عليه حكم هذا الحديث ٨٠٩.

ولسبب ورود الحديث أمثلة كثيرة في المؤلفين الآتيين فليرجع إليهما.

^{^^^} أخرجه أبوداود: ١٠٤/٣ رقم٥ ٢٦٤، والترمذي: رقم٤ ١٦٠ وقال: الصحيح أنه مرسل.

^{^^^} وينظر لذلك: الخيرآبادي، المنهج العلمي عند المحدثين في التعامل مع متون السنة: مقال منشور في مجلة إسلامية المعرفة، العدد ١٣، السنة الرابعة، صيف ٤١٩ (هـ/١٩٩٨م: ص٤١-٤٣.

ج- المؤلفات فيه:

- ١- اللمع في أسباب ورود الحديث: للسيوطي أبي الفضل حلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الخضيري الشافعي، (ولد٩١١- ت٩١١هـ)، مطبوع.
- ۲- البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف: لابن حمزة الحسيني، إبراهيم بن
 عمد بن كمال الدين الحنفى الدمشقى، (ولد١٥٥٤ ت١١٢ه)، وهو مطبوع.
 - ٣- علم أسباب ورود الحديث: للدكتور طارق أسعد حلمي الأسعد.
- ٤- أسباب ورود الحديث ضوابط ومعالم لأخينا الدكتور. محمد عصري زين العابدين،
 حصل به على درجة الدكتوراه في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، تحت إشرافي.

الفصل الرابع علم مختلف الحديث ومشكله

١- تعريف مختلف الحديث ومشكله
 ٢- الفرق بين المختلف والمشكل
 ٣- أسباب الإشكال في الحديث
 ٤- مراحل رفع التعارض
 ٥- نشأة علم المختلف والمشكل

الفصل الرابع علم مختلف الحديث ومشكله

١- مختلف الحديث

تعريفه:

لغــةً: اسم فاعل من"الاختلاف" ضد الاتفاق ' ١٠. وقيل: بفتح اللام مصدر ميمي . .معنى الاختلاف. فالمختلف هو إما ضد المتفق أو ضد الاتفاق.

اصطلاحاً: هو "الحديث المقبول المعارض بمثله في الظاهر"١١٨.

٧- مشكل الحديث

تعريفه:

لغــة: اسم فاعل من"الإشكال" وهو الالتباس، يقال: أشكل الأمر إذا التبس^{١١٢}. ويقال: أمر مشكل أي أمر مشتبه ^{١١٣}. وقال ابن الأنباري: أشكل عليَّ الأمر أي اختلط ^{١١٤}. وعلى هذا فالمشكل في اللغة هو المشتبه، والملتبس، والمختلط.

^{٨١٠} الفيرزآبادي: القاموس الحيط: ص٥٤٥.

^{**} هذا مفهوم من كلام ابن حجر في شرح نخبة الفكر: ص٥٥. وانظر بحثي "مختلف الحديث ومشكله قراءة معرفية نقدية" نشر في مجلة الدراسات الإسلامية بالمجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد باكستان، العدد الأول – المجلد الأربعون – الربيع (يناير – مارس ٢٠٠٥م/ ذو القعدة – محرم ١٤٣٥هـ/١٤٣٦هـ): ص١٩٣ - ١٦٧٠.

٨١٢ جمهرة اللغة: ٦٨/٣.

¹¹⁷ معجم مقاييس اللغة: ٢٠٤/٣.

٨١٤ تمذيب اللغة: ٢٢/١٠.

اصطلاحاً: هو "الحديث المقبول، الذي حَفِيَ مرادُه، بسبب من الأسباب، على وجهٍ لا يُعْرَف إلا بالتأمُّل المجرّد، أو بدليلٍ آخر خارجيّ" ^^\^. سُمِّيَ بالمشكل لوجود الإشكال أو المشكلة في مفهومه.

٣- الفرق بين المختلف والمشكل

1- إن مختلف الحديث قائم على التعارض فقط، بينما مشكل الحديث لا يقتصر الإشكال فيه على وجود تعارض فقط، بل قد يكون سبب الإشكال هو التعارض وغيره مثل استحالة المعنى عقلاً أو شرعاً وغير ذلك من أسباب الإشكال كما سيأتي إن شاء الله، فبينهما عموم وخصوص مطلق، أي كل مختلف الحديث مشكل الحديث، وليس العكس.

٢- كذلك مختلف الحديث خاص بالتعارض بين حديثين دون غيره من أدلة الشرع، بينما مشكل الحديث لا يقتصر على هذا النوع من أنواع التعارض فقط، بل يتعداه إلى التعارض بين الحديث وبين أدلة أخرى مثل القرآن والإجماع والقياس.

وقد لاحظ هذا الفرق كلِّ من الإمام الشافعي والإمام الطحاوي وابن فورك، حيث اقتصر الإمام الشافعي في كتابه "اختلاف الحديث" والإمام الطحاوي في كتابه "شرح معاني الآثار" على الأحاديث المتعارضة - في الظاهر - فقط. كما أن الطحاوي ذكر في كتابه الثاني "بيان مشكل الآثار" أحاديث من كل أنواع الإشكال. أما ابن فورك فقد اقتصر في كتابه "مشكل الحديث وبيانه" على أحاديث الصفات الموهمة للتشبيه فقط، إشارةً منه إلى أن متشابه الحديث أيضاً من المشكل.

وأما ابن قتيبة فلم يتضح هل أنه لاحظ هذا الفرق أم لا؛ إذ يبدو أنه لم يُسَمِّ كتابه باسمٍ، لذلك اختلف الناقلون منه على أسماء مختلفة، وهي: "اختلاف تأويل الحديث"^١٦،

^{^^^} هدا التعريف توصلت إليه من خلال معنى المشكل في اللغة واصطلاح الأصولين، وفي ضوء عموم القضايا المشكلة التي تناولها الإمام الطحاوي في كتابه "بيان مشكل الآثار" والذي حصلت على درجة الدكتوراه بتحقيق الجزء الثامن وهو الأخير من أجزائه.

^{^^}١٦ ابن الندم: الفهرست في ترجمة ابن قتيبة: ص١١٥.

و"عتلف الحديث" ١٩٠٨، و"مشكل الحديث ١٩٠٨، و"احتلاف الحديث ١٩٠٩، و"المناقضة ٢٠٠، و"المناقضة ٢٠٠، و"تأويل مشكل الحديث" على شاكلة و"تأويل مشكل الحديث" على شاكلة كتابه الأول "تأويل مشكل القرآن"؛ لأنه ذكر فيه أحاديث ناقضت أحاديث في الظاهر (أي أحاديث مختلف الحديث)، وأحاديث مخالفة في الظاهر لكتاب الله والإجماع والقياس والعيان والعقل (أي أحاديث مشكل الحديث)

٤- أسباب الإشكال

من خلال دراستي للجزء الثامن الأخير لكتاب "بيان مشكل الآثار للإمام الطحاوي" في رسالة الدكتوراه، وللقضايا التي تناولها الإمام الطحاوي فيه لرفع الإشكال فيها، وصلتُ إلى أن للإشكال في الحديث أسباباً كثيرة، منها:

١ – التعارض بين الأحاديث.

٢- اختلاف الأحاديث بعضها مع البعض.

٣- مخالفة ظاهر الحديث لظاهر القرآن، أو للإجماع، أو للواقع التأريخي، أو للعقل.

٤- استحالة معنى الحديث عقلاً، أو شرعاً، أو شرعاً وعقلاً معاً، أو استحالته عملاً.

٥- اعتراض على عمل للنبي ﷺ أو على عمل لصحابي.

٦- خفاء معنى الحديث لغرابة في اللفظ، أو لاشتراكه في معان عديدة، أو لإطلاقه، أو لدقته

^{^^\} ابن النديم: الفهرست: ص١١٥ والالكائي: اعتقاد أهل السنة: ٤/٩٦ ووابن كثير: التقريب مع التدريب للسيوطي: ١٩٦/٣ ووابن حجر: لسان الميزان: ١٩٤٨ والتهذيب له: ١٩٣/١ و٢/٣ و٤/٣ و (٤٧/٨ والتلخيص الحبير له: ٩٧/٣ والسيوطي: التدريب: ١٩٦/٢.

^{^^^} الذهبي: سير أعلام النبلاء: ٢٩٩/١٣ وابن كثير: تفسيره: ٣/٠١٠ والفاسي: ذيل التقييد: ١٩٦/١، ٤٠٢ والسخاوي: المقاصد الحسنة كما في كشف الخفاء للعجلوني: ٢٨/٢.

^{**} الفاسي: ذيل التقييد: ٣٦٦، ٢٥١/ وابن حجر: التلخيص الحبير: ١١٥/١، ١٤١ ولسان الميزان: ١٣/١، ١٦، ١٩٩، ١٩٧٥ والتهذيب: ٧/٧ وحاجي خليفة: كشف الظنون: ٣٢/١.

^{۸۲۰} حاجي حليفة: كشف الظنون: ١٤٦٤/٢.

^{٨٢١} حاجي خليفة: كشف الظنون: ١٤٦٤/٣. وأما الكتاني فذكر في الرسالة المستطرفة: ص١٩٨٨ كل هذه الأسماء فقال: "ومنها كتب في اختلاف الحديث، أو تقول: في مناقضة الأحاديث وبيان محامل صحيحيها ككتاب الحديث، أو تقول: في مناقضة الأحاديث وبيان محامل صحيحيها ككتاب اختلاف الحديث للشافعي، ولأبي محمد عبد الله بن مسلم للعروف بابن قتيبة.

^{٨٢٢} ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث: ص ٥٩، ٦٤، ٦٧.

على الفهم دون غرابة أو اشتراك أو إطلاق.

٧- اختلاف الفقهاء في اجتهاداهم من الحديث.

٨- اختلاف أئمة التفسير في تفسير آية.

٩- إيهامه التشبيه في حق الله سبحانه وتعالى.

وغيرها من صور الإشكال وأسبابه. ولكل هذه الصور والأسباب أمثلة كثيرة في كتاب الإمام الطحاوي: "بيان مشكل الآثار" الذي طُبِعَ باسم "مشكل الآثار".

٥- مثال المختلف

حديث «لا عدوى، ولا طِيرة» ^ ٢٣ تعارض مع حديث «فِرَ من المحذوم كما تَفِرُ من الأسد» ^ ٢٠٠ فهذان الحديثان صحيحان، ظاهرهما التعارض، لأن الأول ينفي العدوى، والثاني يُثبتُها.

ويمكن الجمع بينهما، بأن يقال: إن العدوى منفية وغير ثابتة في الأصل بدليل قوله ﷺ: «لا يُعْدِي شيءٌ شيئاً» ^^^. وبدليل قولِه لمن عارضه بأن البعير الأحرب يكون بين الإبل الصحيحة، فيخالطها فتحرب؟ فقال ﷺ له: «فمن أعدى الأول؟» ^^^يعني أن الله تعالى ابتدأ ذلك المرض في الثاني كما ابتدأه في الأول.

وأما الأمر بالفرار من المجذوم فمن باب سدِّ الذرائع، لئلا يتفق للشخص الذي يخالط ذلك المجذوم حصولُ شيءٌ من ذلك المرض بتقدير الله تعالى ابتداءً، لا بالعدوى المنفية أصلاً، فيظنَّ أن ذلك كان بسبب مخالطته له، فيعتقدَ صحة العدوى، فيقعَ في الإثم، فأمرَ بتحنب المجذوم دفعاً للوقوع في هذا الاعتقاد الذي يُسبِّبُ الوقوعَ في الإثم ٨٢٧.

٨٣٣ أخرجه البخاري: ١٧١/١٠ وقم٧١٧٥ من الفتح، ومسلم: ١٧٤٣/٤ وقم٢٢٢.

٨٢٤ اخرجه البخاري: ١٥٨/١٠ رقم٥٧٠٧ من الفتح.

٨٢٥ أخرجه الترمذي: ٤٥٠/٤ رقم٨٤١٢، وأحمد: ٨٠٥١.

^{^^11} أخرجه البخاري: يرقم٧١٧٥، ومسلم برقم٠ ٢٢٢.

[^]۲۲ لخصه الدكتور الطحان من كلام ابن حجر في الفتح: التيمير: ص٥٧. وانظر شرح النخبة لابن حجر: ٥٥-٥٦.

وتعارض حديث «إذا بلغ الماء قُلَّتين لم يحمل الخَبَثَ» ^^^ مع حديث «الماء طَهور لا ينحسه شيءٌ إلاَّ ما غيَّر طَعْمه أو لونه أو ريحه » ^^^ .

فظاهر الحديث الأول أن الماء إذا بلغ مقدار قلتين فأكثر لا ينجس، سواء تغير أحد أوصافه، سواء كان أوصافه أم لم يتغير. وظاهر الحديث الثاني أن الماء يتنجس إذا تغير أحد أوصافه، سواء كان قليلاً دون القلتين أو كثيراً أكثر من قلتين. فظاهر كل حديث معارض للآخر. ولكن يمكن الجمع بين الحديثين بأن كل حديث منهما يُخصِص عموم الآخر، فالماء إذا بلغ قلتين لا ينجس، إلا إذا تغير أحد أوصافه، وإذا لم يبلغ قلتين يتنجس وإن لم يتغير أحد أوصافه، وبذلك نكون قد عملنا بالحديثين معاً، ودفعنا عنهما إشكال التعارض.

٦- مثال المشكل

مثال تعارض حديثٍ مع آية: قوله ﷺ: «إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تَضَّامُّون في رؤيته» ^ ٢٠ تعارض مع قوله تعالى: ﴿ لَا تُدَرِكُ مُ ٱلْأَبْصَدُو وَهُوَيُدُوكُ ٱلْأَبْصَدُ وَهُو يُدُوكُ ٱلْأَبْصَدُ وَهُو اللَّهِ مُنْ اللَّهِ اللَّهُ الْمُؤْمنين يوم القيامة، والآية تُشْعِرُ بعدم تحقق ذلك لكونه سبحانه لا تدركه الأبصار. وأمثلة أخرى كثيرة في كتاب الإمام الطحاوي.

٧- مراحل رفع التعارض

إذا وُحدَ تعارضٌ بين حديثين فأكثر يجب أن تُتَّبَع المراحل الآتية:

أ- إذا أمكن الجمع بينهما تَعَيَّنَ الجمعُ، ووجب العملُ بالحديثين.

ب- إذا لم يمكن الجمع بوجهٍ من الوجوه فليُنظَرُ:

١- هل أحدهما متأخر عن الآخر، فليعمل بالمتأخر على أنه ناسخٌ، ويُترِّك المنسوخ.

^{^^^} أخرجه الترمذي: برقم٦٧، وأبو داود برقم٦٣، والنسائي ١٧٥/١ وغيرهم. وانظر التلخيص لابن حجر: ١٦/١.

٨٢٩ أخرجه ابن ماجه في سننه: برقم ٥٣١، والبيهقي في السنن الكبرى: ٢٥٩/١.

٨٢٠ أخرجه البخاري: رقم٤٥٥، ومسلم: ٢٩٩/١ رقم٦٣٣.

٢- وإن لم يُعْلَمُ ذلك رَجَّحْنا أحدهما على الآخر بوجهٍ من وجوه الترجيح التي تبلغ
 خمسين وجهاً أو أكثر، وعملنا بالراجح، وتركنا المرجوح.

٣- وإن لم يترجح أحدهما على الآخر- وهو نادر - توقَّفْنا عن العمل بهما حتى يظهر لنا مُرَجِّحٌ.

٨- نشأة علم مختلف الحديث ومشكله والمؤلفات فيهما

١- ظهرت في عصر الإمام الشافعي (ت٢٠٤ه) جماعة تعرَّضت للتشكيك في السنة متذرِّعة ببعض الأحاديث المختلفة والمتعارضة فيما بينها في الظاهر، فتصدَّى لها الإمام الشافعي رحمه الله فألف كتابه "اختلاف الحديث"، ولم يقصد استيفاء الموضوع، وإنما ذكر منه جملة مُعَلِّماً طريقة الجمع بين ما ظاهره التناقض، وإزالة التعارض من بينها.

7- ثم جاء عصر ابن قتيبة (ت٢٧٦ه)، العصر الذي تلاقح فيه العقل المسلم بثقافات أجنبية إثر ترجمة الكتب اليونانية والفارسية والهندوسية إلى اللغة العربية، فتأثر الكثير من المفكرين الإسلاميين آنذاك بأساليب المناطقة والفلاسفة، فظهرت فئة تُؤثِرُ هذه الأساليب على أساليب المحدثين، بل إن منهم من راح يطعن على المحدثين في هجهم، ويردُّ الأحاديث، ويتأول النصوص القطعية الصريحة، بمجرد الأوهام التي عشَّشت في عقولهم بتأثير العقلية المادية والفلسفية الوافدة إليهم من اليونان والفرس والهند، حتى وُجدَ مَنْ ينكر من المغيبات أشياء لا يمكن إنكارها، ويتأول آيات القرآن، والسنة المتواترة في الملائكة والجن، فانبرى لهم عالم ذلك العصر ابن قتيبة، فصنف كتابه القيم "تأويل مختلف الحديث" (١٨٠٨، وحدَّدَ الوجوة التي يدخل منها الفساد إلى الحديث، وحصرها في ثلاثة أمور:

أ - الزنادقة وما قاموا به من دسِّ الأحاديث الشنيعة والمستحيلة في الأحاديث النبوية.

ب- والقصاص وما كانوا يقومون به من استمالة وجوه العوام إليهم، ويستدرّون ما
 عندهم من النقود بالمناكير والغرائب والأكاذيب من الأحاديث.

٨٣١ انظر: السنة المطهرة والتحديات: الدكتور نور الدين عتر: ص ١٠٤٠.

ح- وما كان الناس عليه في الجاهلية من أحبار متقادمةٍ تُشْبِه أحاديث الخرافة ٢٣٠.

٣- لقد رأى الإمام الطحاوي رحمه الله (ت٣٢١هـ) في عصره التطاول من الملحدين وضعفاء النفوس على الحديث نفسه ٨٣٣، فألف كتابين في الموضوع، وهما: "شرح معاني الآثار" و"مشكل الآثار". مطبوعان.

٤- وازداد الأمر سوءاً في عصر الإمام ابن فُوْرَكٍ (ت٤٠٦ه) حيث ارتأى الملحدون أحاديث التشبيه، وتسلَّقوا بها على الطعن في الدين، وقبَّحوا بها أصحاب الحديث، فألف كتابه " مشكل الحديث وبيانه"، فأوَّلَ فيه الحديثَ وشرح معناه من وجهة نظر الأشاعرة.

٥- كما اعتنى بهذا العلم معظم شراح الحديث أثناء شرحهم لمثل تلك الأحاديث، خاصة ابن جرير الطبري (ت٣١٠ه) في "قمذيب الآثار" طُبِعَ منه ما وجد، والخطابي (ت٨٢٨ه) في "معالم السنن"، والبيهقي (ت٨٥٥ه) في كتابه "الخلافيات" ومختصره مطبوع، والبغري (ت٢١٥ه) في "شرح السنة"، وابن الجوزي (ت٢٩٥ه) في كتابه "التحقيق في أحاديث الخلاف" مطبوع، والنووي (ت٢٧٦ه) في شرحه لصحيح مسلم، وابن عبد الهادي (ت٤٧٤ه) في "تنقيح التحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي" وهو مطبوع، وابن حجر (ت٨٥٠ه) في شرح صحيح الإمام البخاري"، مطبوع، وابن حجر (ت٢٥٨ه) في شرح صحيح الباري شرح صحيح الإمام البخاري"، والعيني (ت٥٥٨ه) في "عمدة القاري شرح صحيح البخاري"، وغيرهم.

^{۸۲۲} تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: ص۲.

^{۸۳۲} شرح معاني الآثار للطحاوي: ۱۱/۱.

^{۲۲} مشكل الحديث وبيانه لابن فورك (ص٣ تحقيق الدكتور عبد المعطي قلعجي، ط١، ١٩٨٢م).

الفصل الخامس علم البعدين الزماني والمكاني في الحديث

١- تعريف البعد، والزماني، والمكاني
 ٢- مجالات مراعاة البعدين في الحديث
 ٣- ضوابط مراعاة البعدين في الحديث
 ١- فوائد معرفة البعدين في الحديث
 ٥- كيف يعرف البعدان في الحديث؟

الفصل الخامس علم البعدين الزماني والمكاني في الحديث

هذا العلم جديد في علوم الحديث؛ وإن كانت له صلة بسبب ورود الحديث لكونه من ضمن أشكال البعدين الزماني والمكاني كما سنعرفه إن شاء الله، وأدخلنا هذا العلم في علوم الحديث لأول مرة في تأريخه، وأردنا أن نبحث فيه من ناحية تأثيره في فهم السنة، واعتباره إحدى وسائل إيضاح للنصوص الحديثية، وتُنزيلها على الواقع في ضوئه، وصياغة الضوابط للتعامل معه.

١ – تعريف البعد، والزماني، والمكاني في اللغة

أ- البُعْد في اللغة ضد القُرْب ٩٣٥. وهو غير مراد هنا. ومن معانيه في اللغة: امتدادٌ موهومٌ للشيء غيرُ محسوسٍ كالبعد الثقافي والبعد العلمي والبعد الحضاري٩٣٦. ومنه: البعد الزماني والبعد المكاني.

ب- الزماني في اللغة نسبة إلى الزمان. قال ابن منظور: "والزمان والزمن اسم لقليل الوقت وكثيره". ونَقَلَ عن "المحكم": "الزمن والزمان العصر. والجمع أزمن وأزمان وأزمنة". ونَقَلَ عن شمر: "والزمان يكون شهرين إلى ستة أشهر. والزمن يقع على الفصل من فصول السنة، وعلى مدة ولاية الرجل وما أشبهه. والزمان يقع على جميع الدهر وبعضه" ٨٣٧.

ج- المكاني في اللغة نسبة إلى المكان. والمكان الموضع. والجمع أمكنة. وجمع الجمع أماكن ^٢٦٨. وقال الراغب: هو الموضع الحاوي للشيء ^٢٦٨.

^{٨٣٥} بحموعة من العلماء: المعجم الوسيط: ٦٣/١(بحمع اللغة العربية بالقاهرة، ط٢، ٩٧٢م).

[^] ٢٦ جماعة من كبار اللغويين العرب: المعجم العربي الأساسي: ص١٦٥ (لاروس، ١٩٨٩م).

^{۸۳۷} ابن منظور: لسان العرب: ۱۹۹/۱۳.

^{۸۳۸} ابن منظور: لسان العرب: ۱٤/۱۳.

٧- المراد من البعدين الزماني والمكابي في الحديث

المراد من البعد الزماني في الحديث هو ظروف الناس وحالاتهم التي تعامل معها النبي ﷺ من خلال زمن النبوة الذي استغرق ٢٣ سنة.

والمراد من البعد المكاني في الحديث هو ظروف الجزيرة العربية وحالاتما من بيئتها ومناخها وأعرافها وعاداتما وتقاليدها ومشاغلها واهتماماتما، والتي تعامل معها النبي على خلال زمن النبوة الذي استغرق ٢٣ سنة.

والحقيقة أن البعد الزماني والمكاني متصل بعضهما ببعض، لا ينفصل أحدهما عن الآخر، لأن الظروف والحالات التي تعامل معها النبي الله خلال زمن نبوته هي للعرب الذين كانوا من سكان الجزيرة العربية. فاحتمع الزمان وهو ٢٣ سنة للنبوة، مع المكان وهو الجزيرة العربية وما لها وعليها.

٣- مجالات تأثير البعدين في الحديث

من خلال الأحاديث والآثار التي تم جمعها ^{٨٤٠} للبحث عن تأثير البعد الزماني والمكاني، خرجنا بالنتائج التالية:

١- المجالات التي لم يؤثّر فيها البعدان:

أ- بحال العقائد فإنها ثابتة إلى الأبد، ولا تتغير أحكامها إلا في حالة واحدة، وهي حالة الاضطرار.

ب- العبادات الأصول منها مثل الطهارة الواجبة، والفرائض من الصلاة والصوم والحج والزكاة. فهي لا يتغير حكمها وعددها وطريقة أدائها، إلا ما يعتري على طريقة أداء بعضها من تغير في حالة الأعذار.

^{۸۲۹} الراغب: المفردات في غريب القرآن: مادة" مكن" ص ٤٧١.

^{*} بنظر لذلك: مقال الدكتور محمد أبو الليث الخير آبادي "البعد الزمايي والمكاني وأثرهما في فهم السنة" المنشور في بجلة البعث الإسلامي الصادرة من لكناؤ العدد ٩، و١٠، عام ٩٩٩ ١م، ورسالة الملحستير للأعت عبلة جواد عبد الرحيم الهرش بعنوان "أبعاد الزمان والمكان في السنة النبوية من واقع السنة" تحت إشرافي، ورسالة الملجستير للأخ عصام محمد أبو إسنينة بعنوان "تغير الأحكام الفقهية بنغير الزمان والمكان – معايير وضوابط" تحت إشراف الدكتور صبحي محمد جميل، ورسالة الملجستير للأخ سعيد بو هراوة بعنوان "البعد الزماني والمكاني وأثرهما في النص الشرعي – الإطار المعرفي والمعيار" تحت إشراف الدكتور على حنيد.

ج- المبادئ العامة للأنظمة الإسلامية في المعاملات والحكم والقضاء وغيرها. مثل مبدأ الشورى. ومبدأ حل البيع والشراء والشركة والإيجار والإعارة والعدل والمساواة في الحقوق وغيرها. ومبدأ حرمة أكل المال بالباطل مثل الربا والرشوة والسرقة والنهب والظلم. ومبدأ حل النكاح والطلاق والخلع والعدة. ومبدأ حرمة العلاقات الجنسية غير الشرعية مثل الزنا واللواط والسّحاق. ومبدأ الحدود والقصاص، وغير ذلك من المبادئ الكثيرة غير المتغيرة.

د- الأخلاق والقيم مثل جمال الصدق والأمانة والعفة والشجاعة والحلم والكرم وغيرها من الأخلاق الحميدة. ومثل قبح الكذب والخيانة والدناءة والجبن والبحل وغيرها من الأخلاق الذميمة. فهذه لا يتغير جمالها أو قبحها تأثراً بالزمان والمكان، إلا في الحالات التي أبيح فيها الكذب للمصلحة، وهذه الحالات معروفة ومتعينة لا يقاس عليها.

ه- السنن الإلهية. فقد قال تعالى: ﴿ وَلَن يَجِدَ لِسُنَةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٦٢ والفتح: ٢٣]. وقال: ﴿ وَلَن يَجِدَ لِسُنَتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ۗ وَلَن يَجِدَ لِسُنَتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ۗ وَلَن يَجِدَ لِسُنَتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ۗ وقال: ﴿ وَلَا يَجْدَ لِسُنَتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ۗ وَلَن يَجِدَ لِسُنَتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ۗ وَاللَّهِ وَعَروبُهَا فِي المغرب، وخلق الإنسان والحيوان من تلقح نطفة الذكر ببويضة الأنثى، ونزول المطر، وتناوب المواسم الصيف والحيوان من تلقح نطفة الذكر ببويضة الأنثى، ونزول المطر، وتناوب المواسم الصيف والشتاء، والربيع والخريف، وغيرها من السنن الإلهية التي لا تأثير للزمان والمكان فيها. فلا تتغير، ولا تتبدل إلا إذا شاء الله بقدرته وإرادته.

و- القضايا الخاصة بالنبي ﷺ مثل وجوب قيام الليل عليه، ووجوب الضحى عليه، وجواز صوم الوصال له، وعدم التزوج على بناته في حياتهن من امرأة أخرى، وغيرها.

فعدم تناول البعدين هذه المجالات للتأثير فيها يدل على أن قضايا تلك المجالات من الثوابت التي لا تتغير، ولا تأثير للبعدين الزماني والمكاني فيها أيما تأثير، إلا في حالات الاضطرار؛ لأن في ثبات تلك الأمور حماية للمحتمع الإسلامي من الانميار والذوبان، وعملاً على استقرار التشريع وبنائه على دعائم مكينة راسخة لا تعصف بها الأهواء وتقلبات المجتمع، وهذه الثوابت قد اعتبرتها الشريعة الإسلامية صالحة مُصْلِحَة لكل زمان ومكان، ولكل بيئة ومجتمع، وفي كل بلد ومدينة وقرية.

٢ - الجالات التي قد يؤثّر فيها البعدان:

أ- ما كان من الحديث تفريعاً على العبادات الأصول، أو تطبيقاً للمبادئ السابقة، كما سيأتي لها بعض الأمثلة في الآتي إن شاء الله تعالى.

ب- ما كان من أوامر النبي الله الموجهة إلى أمراء الأمصار وقادة الجنود، واختيار السفراء، وتنظيم الجيوش، ووضع الخطط الحربية، وتوزيع الإقطاعات في القرى والمدن، وتفريق أموال بيت المال على المصالح، وإبرام المعاهدات، وتحديد التعازير وتنفيذها، وطرق تنفيذ الحدود والتعازير، وتحديد الوقت وحالة المحدود لإجرائها، وغيرها.

ج- ما كان منها على سبيل التجارب البشرية، أو الأعراف والعادات، مثل البعض من أحاديث الطب وغيرها من أمور الدنيا.

د- الأفعال الجبلبة للنبي ﷺ والعادية، والأوامر الإرشادية مثل الأكل والشرب والمشي والنوم وهيئتها ووسائلها، وغيرها.

هذه الأمور من المتغيرات التي تتمثل مرونة الشريعة الإسلامية فيها، والتي تُركَتْ أحكامُها لاجتهادات الفقهاء واستنباطاقم تبعاً للظروف والأحوال، وعوائد الناس وأعرافهم، مع مراعاة القواعد العامة للشريعة التي تنفي الحرج والمشقة، وتبني الأحكام على اليسر والسعة، وقد أوجبت الشريعة في هذا القسم مراعاة مصالح الناس واحتياجاقم.

والأحكام التي تخلفت - مع مرور الزمن وتغير الأحوال والأعراف - عن تحقيق هذه المصلحة لم تَعُد صالحة للتطبيق في ظل الظروف والأوضاع الجديدة، والحكم - كما هو معلوم - يدور مع علته وجوداً وعدماً، ولهذا رأينا كثيراً من الفقهاء المتأخرين من المذاهب الفقهية يفتون بغير ما أفتى به أئمة مذاهبهم، وقد صرح هؤلاء المتأخرون بأن سبب اختلاف فتواهم عمن سبقهم هو "اختلاف عصر وزمان، وليس اختلاف حجة وبرهان "^{٨٤١}.

كما لاحظنا أيضاً من خلال الأحاديث والآثار أن البعدين شملا من الظروف ما يلي:

۱) الطبيعية ۲) العرفية ۳) الاجتماعية ٤) الاقتصادية ٥) الثقافية ٦) المصلحية ٧) المقاصدية ٨) السياسية ٩) الحربية ١٠) الأمنية ١١) السياسة الشرعية ١٢) المكانية ١٣)

۸٤١ رسائل ابن عابدين: ۲۳/۲-۱۲۴.

الزمانية ١٤) الصحية، وغيرها. وضربنا صفحاً عن ذكر الأمثلة لها من الأحاديث خشية تطويل الكتاب، إلا أننا حاولنا استيعابها في الضوابط التالية:

٤- ضوابط تأثير البعدين في المجالات التي يؤثران فيها

تعتبر ضوابط الشيء الصمام الواقي عن طغيان جانبٍ له على حانب، أو إهمال جانب منه دون آخر. والناس في التعامل مع السنة النبوية على جانبي التفريط والإفراط:

فمنهم من يظن: أن السنة ما هي إلا تطبيق القرآن في ضوء ظروف وقت نزوله، وانقضت تلك الظروف، فانتهت فعالية السنة، ولم تعُدْ حجةً قائمةً الآن.

ومنهم من يقول: السنة ليست تابعة للواقع، ولا هي خاضعة للظروف، وإنما هي بجميع جزئياتها ووقائعها دائمة أبدية خالدة.

والأمر ليس هذا وذاك، فإن هناك سنناً ثابتة خالدة أبدية، وسنناً تابعة للظروف والحالات، فتحاشياً هذا الإفراط وذلك التفريط في هذه القضية يجب أن يبحث لها عن صمام يقي الأمة من التلاعب الشهوي بها، أو التقديس الجامد لها، متمثلاً في قواعد وضوابط لمراعاة البعدين الزماني والمكاني في السنة، وها نحن قد حاولنا ذلك، وأتينا بهذه الضوابط إيماناً منا "بأن التصرفات النبوية متنوعة، وألها ليست على نسق واحد، ولا في مرتبة واحدة من حيث جهة صدورها عن النبي في ومن حيث حكمها الشرعي "٢٤٨، متوصلاً إليها من خلال الأمثلة الكثيرة من واقع السنة وتفاعلات المحدثين من الصحابة وغيرهم من علماء الأمة الإسلامية معها، وتتريلهم إياها على أرض الواقع.

١- الضرورات الشرعية وحالات الاستثناء:

الضرورة هي "أن تطرأ على الإنسان حالةٌ من الخطر أو المشقة الشديدة، بحيث يخاف حدوث ضرر أو أذى بالنفس، أو بالعضو، أو بالعرض، أو بالمال، وتوابعها، ويتعين أو يباح

At۲ العثمانى، سعد الدين: "تصرفات الرسول ﷺ بالإمامة" مقال منشور في مجلة إسلامية المعرفة، العدد ٢٤: ص١٣٠.

حينفذ ارتكاب الحرام، أو ترك الواجب، أو تأخيره عن وقته، دفعاً للضرر عنه في غالب ظنه، ضمن قيود الشرع"^^{٨٤٣}.

ومبدأ الضرورة الشرعية ثابت من القرآن ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغِ وَلَا عَادِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]، ومن السنة كما سنذكرها إن شاء الله، والقاعدة الفقهية تقول: "الضرورات تبيح المحظورات"^٤٤، إلا أن "ما أبيح للضرورة يقدر بقدرها" ^٤٠٨.

وأما السنة فقد وجدنا أن الرسول على حكم بهذه القاعدة، فأباح ما كان حراماً، أو استثنى من القاعدة ما استثنى، أو خصص من العام ما خصّص، أو قيّد من المطلق ما قيّد، ورخّص ما رخّص، وتلك الوقائع ليست كلها على مستوى واحد من الضرورة، فبعضها من قبيل الضرورات، وبعضها من قبيل الحاجيات، والبعض الآخر من قبيل التحسينيات، كما نرى في الأمثلة التالية:

١- جواز النطق بكلمات الكفر عند الإكراه عملاً بقوله تعالى: ﴿ مَن كَفَرَ بِاللّهِ مِنْ
 بَعْدِ إِيمَنِهِ ۚ إِلّا مَنْ أُكِنِ وَقَلْبُهُ مُطْمَعٍ أَ إِلْإِيمَنِ وَلَكِن مَن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ قِنَ اللّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [النحل: ١٠٦].

وأكده النبي الله أيضاً فيما روى عبيد الله بن عمرو الرقي، عن عبد الكريم، عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، عن أبيه قال: "أحذ المشركون عمار بن ياسر، فلم يتركوه حتى سب النبي في وذكر آلهتهم بخير ثم تركوه، فلما أتى رسول الله في قال: «ما وراءك؟» قال: شر يا رسول الله! ما تركت حتى نلت منك وذكرت آلهتهم بخير. قال: «كيف تجد قلبك؟» قال: مطمئن بالإيمان. قال: «إن عادوا فعد» ^^٤٦.

^{٨٤٣} وهبة الزحيلي: نظرية الضرورة الشرعية: ص ٦٧-٦٨ (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ٣٩٩ اه/١٩٧٩م).

^{^^{44}} ابن نجيم: الأشباه والنظائر (نزهة النواظر على الأشباه والنظائر لابن عابدين: ص٤٩، دمشق، دار الفكر).

¹⁴⁰ المصدر السابق: ص٩٥.

^{^^^^} أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره: ١٨ ٢ / ١٤؛ والحاكم - واللفظ له -: ٣٨٩/٣ رقم٣٦٦٣ وعنه البيهقي في السنن الكبرى: ٢٠٨/٨ رقم٣٦٦٣. وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي. قلت: هو حسن لأن أبا عبيدة وثقه ابن معين وعبد الله بن أحمد. وقال ابن أبي حاتم في قول: "منكر الحديث"، وقال في أخرى: "صحيح الحديث". وقال فيه ابن حجر: "مقبول" على اصطلاحه في التقريب. فالرجل لا يقل حديثه عن درجة الحسن.

قلت: النطق بالكفر، أو سب النبي على، أو ذكر آلهة المشركين بخير، كلها من قضايا العقائد، لا يجوز في الحالات العادية، ولكن يجوز تحت ضغط الظروف القاسية مثل الإكراه بالقتل أو نحوه كما قال الله تعالى، وأكده النبي على بقوله: «فإن عادوا فعد»، وليس ذلك إلا لأن حياة الإنسان لها قيمة يجب الحفاظ عليها، فمن أراد أن ينقذ حياته به جاز له ذلك، ومن أراد العمل بالعزيمة فله أجره.

قلت: لم يكن ذلك إلا تقديراً لظروف بداوته وغلاظة طبعه، وجهله وحداثة عهده بالإسلام، ولهذا حين هم أصحابه به نهاهم أن يقطعوا عليه بوله، وقال: «إنما بعثتم ميسرين، ولم تبعثوا معسرين» ^^٤٨.

٣- إباحة الرسول الله الحرير لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوّام رضي الله عنهما، لحَكَّةٍ كانت بهما، بعد تحريمه على الرجال كما هو معروف. يقول أنس بن مالك: «رخص رسول الله الخرير لحكة كانت بهما». هذه رواية البخاري. وفي رواية لمسلم: «أن رسول الله الله الحرير لحكة كان عوف والزبير بن العوام في قمص الحرير في السفر من حكّةٍ كانت بهما - أو وجع كان بهما -». وفي روايةٍ أخرى للبخاري ومسلم: «أن عبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام شكوا إلى رسول الله الله القمل فرخص لهما في قمص الحرير في غزاة لهما» ١٩٠٩.

٨٤٧ أخرجه البخاري، الوضوء، باب صب الماء على البول في المسجد، رقم ٢٢، فتح الباري ٣٣٣/١.

^{^^^} أخرجه البخاري، الوضوء، باب صب الماء على البول في المسجد: - فتح الباري ٣٢٣/١ رقم ٣٢٠، ومسلم: ٢٣٦/١ رقم ٢٨٥.

٨٤٦ أخرجه البخاري: ١٠٦٩/٣ رقم ٢٧٦٧ و٢٧٦٣، ومسلم: ١٦٤٦/٣ رقم ٢٠٧٦، والنسائي برقم ٥٣١٠.

قلت: إذا قارنا بين شدة تحريم الحرير على الرجال وبين شدة العلة، عرفنا أن بينهما فرقاً كبيراً، فالحكة، أو الوجع، أو القمل ليس مما يموت به الإنسان، ومع ذلك أباح النبي الله ليس الحرير الذي ليس علاجاً، وإنما هو يخفف العلة فقط كما قال الطبري "^^. ومع ذلك أبيح لهما ذلك، مما يدل على أن الشارع لا ينظر إلى الكم، وإنما ينظر إلى الوجود، مهما كان قليلاً أو صغيراً، تيسراً للأمة.

وقد تعامل معه العلماء تعاملاً زمنياً مَرِناً بأن أباحه الطبري في الغزو قياساً عليه، فقال: "دلت الرخصة في لبسه بسبب الحكة أن من قصد بلبسه ما هو أعظم من أذى الحكة كدفع سلاح العدو ونحو ذلك فإنه يجوز". وقال الشافعي وأبو يوسف بالجواز للضرورة. وقال ابن الماحشون: إنه يستحب في الحرب. وحتى قال المهلب: "لباسه في الحرب لإرهاب العدو، وهو مثل الرخصة في الاحتيال في الحرب^{٥٥}.

٤- ترخيصه ﷺ في السَّلَم بعد نهيه عن بيع ما ليس عند الإنسان ٥٠٠، وذلك أنه لما قدم المدينة، ووجد أهاليها يسلفون في الثمار السنة والسنتين ٥٠٠، قال: «من أسلف في شيء فليُسلِف في كيلٍ معلوم، ووزنٍ معلوم، إلى أجلٍ معلومٍ» ٥٠٠.

وعلى الرغم من أن بيع السلم صورة من صور "بيع ما ليس عند الإنسان" فقد أباحه لهم رسول الله على لم أن بيع السلم عمت به البلوى، وفي ترك الناس ما اعتادوا عليه مشقة وحرج، فرفع عنهم هذا الحرج، وأباحه لهم، ولكن بقيد الكيل المعلوم إذا بيع كيلاً، وبالوزن المعلوم إذا بيع وزناً، والمدة المعلومة، حسماً للنّزاع المتوقع عند التسليم.

وقد تعامل معه أهل العلم زمنياً بأن أباحوا السلم في غير المكيل والموزون. قال ابن عبد البر: "وقال أهل المدينة ومالك وأصحابه والأوزاعي والليث والشافعي وأصحابه: السلم في الحيوان حائز بالصفة، وكذلك كل ما يضبط بالصفة في الأغلب"^^^.

٨٠٠ ذكره ابن حجر في الفتح: ٢٩٥/١٠.

٥٠١ ابن حجر: الفتح: ١٠١/٦.

^{۸۰۲} أخرجه أبو داود: كتاب البيوع، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده: ٣٨٣/٣ رقم ٣٥٠٤، ٣٥٠٤، والترمذي: كتاب البيوع، باب ما حاء في كراهية بيع ما ليس عندك: ٥٣٤/٣ رقم ١٢٣٣، ١٢٣٣ وقال: "حسن".

٨٥٣ أي يسلفون مالاً في الحال، ليحصلوا على الثمار بعد سنة أو سنتين، وهذا بيع ما ليس عند الإنسان.

^{٨٠} أخرجه البخاري برقم ٢١٢٥، ومسلم برقم£ ١٦٠ ولفظه: «من أسلف في تمر...».

٥- كذلك ترخيصه ﷺ في العرايا بعد نهيه عن المزابنة. وهي: بيع التمر بالثمر كيلاً، وبيع الزبيب بالكرم كيلا" ١٠٠٠. يقول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «إن رسول الله ﷺ من عن المزابنة». وقال زيد بن ثابت: «إن النبي ﷺ رخص في العرايا بخرصها» ١٠٠٠. وعلة النهى هو الربا لعدم التساوي.

والعرايا هي كما قال النووي: "أن يخرص الخارص نخلات، فيقول: هذا الرطب الذي عليها إذا يبس تجيء منه ثلاثة أوسق من التمر مثلاً، فيبيعه صاحبه لإنسان بثلاثة أوسق تمر، ويتقابضان في المجلس، فيُسلِّم المشتري التمر، ويُسلِّم بائع الرطب الرطب بالتخلية^^^.

على الرغم من أن بيع العرايا من المزابنة، فقد أجازه النبي الله تحت ظروف، وهي أن مَنْ عنده تمر فقط، ولا يمكن له أن يشتري الرطب، فكيف يمكن له أكل الرطب إذا حرم عليه العرية، فأباح له أن يشتري الرطب بالتمر خرصاً حتى يمكن له ولأهله أكل هذه الفاكهة اللذيذة الرطبة. ذكر الإمام الشافعي معلقاً عن زيد بن ثابت أو غيره: أن رجالا محتاجين من الأنصار شكوا إلى النبي الله أن الرطب يأني، ولا نقد بأيديهم، يتبايعون به رطبا يأكلونه مع الناس، وعندهم فضول من قوهم من التمر؟ فرخص لهم أن يتبايعوا العرايا بخرصها من التمر الذي في أيديهم يأكلونها رطبا المحم.

وهذه الظروف – التي أباح بها الرسول ﷺ العرايا – ليست شديدة بأنه إذا لم يأكل الرطب يموت أو يمرض، أو ما إلى ذلك من الضرورات والحاجيات. أكثر ما فيه أنه لا يأكل الرطب في هذا الموسم، لا غير.

٦- من ذلك أيضاً ما ورد في تحريم الحرم المكي: عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي على قال: «حرم الله مكة، فلم تحل لأحد قبلي، ولا لأحد بعدي، أحلت لي ساعة من

^{۸۰۰} ابن عبد البر: التمهيد: ٦٤/٤.

٨٥٦ أخرجه البخاري: باب الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام: ٢/ ٧٦٠ رقم ٢٠٦٣.

^{^^}٧ أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام: ٢/ ٨٦٠ رقم ٢٠٦٤.

^{^^^} النووي: شرح صحيح مسلم: ١٠/ ١٨٨-١٨٩.

^{^^}٩ ذكره الإمام الشافعي في الأم: ٣/ ٥٤. وانظر التلخيص الحبير لابن حجر: ٣/ ٢٩ رقم ١٣١٧.

لهار، لا يختلى خلاها، ولا يعضد شجرها، ولا ينفر صيدها، ولا تلتقط لقطتها إلا لمعرِّفٍ». فقال العباس ﷺ: إلا الإذخر لصاغتنا وقبورنا. فقال: «إلا الإذخر». ^^^.

وما ورد في شأن المدينة: عن حابر بن عبد الله أن النبي على المرم المدينة قالوا: يا رسول الله! إنا أصحاب عمل وأصحاب نضح، وإنا لا نستطيع أرضاً غير أرضنا، فرخص لنا. فقال: «القائمتان والوسادة والعارضة والمسند، فأما غير ذلك فلا يعضد، ولا يخبط منها شيء» ١٨٠. وعن علي، عن النبي على قال: «المدينة حرام ما بين عائر إلى ثور». وفي رواية أخرى له: «لا يختلى خلاها، ولا ينفر صيدها... ولا يصلح أن يقطع منها شحرة، إلا أن يعلف رحل بعيره» ١٦٠. وعن حابر أن رسول الله على قال: «لا يخبط، ولا يعضد حمى رسول الله على، ولكن يهش هئاً رفيقاً» ١٦٠.

فقد استثنى رسول الله ﷺ مما حرم في شأن مكة والمدينة قدر الحاجة التي سألوها. وهذا تنبيه منه ﷺ على أن هذه الأشياء تتبع الحاجة إذا وجدت، وأن المنع منها خروج بالشريعة عن وضعها الذي أخرج الناس من الحرج ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي اَلدِّينِ مِنْ حَرَجٌ ﴾ [الحج: ٧٨]. وقال ابن قدامة معللاً: "لأن المدينة يقرب منها شجر وزرع، فلو منعنا من أحشاشها مع الحاجة أفضى إلى الضرر بخلاف مكة "٢٤٨.

٧- وما رواه حابر ﷺ قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الظروف»، فقالت الأنصار: إنه لا بد لنا منها. قال: «فلا إذاً» ^^٦٥. وقال عبد الله بن عمرو ﷺ: «لما نهى رسول الله ﷺ عن

[^]٨٦٠ أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب الإذخر والحشيش في القبر: ٤٥٢/١ رقم ١٣٨٤، ومسلم: ٩٨٦/٢ رقم ٩٨٦/٣، وغيرهما.

^{^^^^} ذكره ابن قدامة في للغني: ٣/٧٢/ والحديث أخرجه البيهقي في السنن الكبرى: ٢٠٠/٥ رقم ٩٧٥٩ بسنده عن ابن أبي أويس قال: حدثني خارجة بن الحارث، عن أبيه الحارث بن رافع بن مكيث الجهين ثم الربعي، أنه سأل جابر بن عبد الله السلمي صاحب رسول الله ﷺ قال: إن لنا غنما وغلمانا، وهم يخبطون على غنمهم من هذه الثمرة الحبلة؟ – قال خارجة: وهي عمرة السمرة – قال جابر: لا، ثم لا، لا يخبط، ولا يعضد حمى رسول الله ﷺ، ولكن هشوا هشا". قال جابر: إن كان رسول الله ﷺ أظنه قال: ينهى أن يقطع المسد. قال جابر: والمسد مرود للبكرة. قال ابن أبي أويس: الحمى حول المدينة.

٨٦٢ أخرجه أبو داود في سننه: ٢/ ٢١٦ رقم٢٠٣٤، ٢٠٣٥.

^{۸۹۲} أخرجه أبو داود في سننه: ۲۱۷/۲ رقم۲۰۳۹.

٨٦١ ابن قدامة: المغني: ٣/١٧٢.

^{۸۱۰} اخرجه البخاري في صحيحه: ٥١٧٦ رقم٠٧٧٠ -٥١٧١.

النبيذ في الأوعية قالوا: ليس كل الناس يجد، فأرخص لهم في الجر غير المزفت ي ١٠٠٠. وقال بريدة رائد الله الله: «كنت نهيتكم عن أشربة ظروف الأدم، فاشربوا في كل وعاء، غير أن لا تشربوا مسكراً ي ١٠٠٠.

جُعِل في حديث جابر وبريدة الرخصة عامة، وفي حديث عبد الله بن عمرو استثني المزفت. قال ابن بطال: "النهي عن الأوعية إنما كان قطعاً للذريعة، فلما قالوا: لا نجد بُدًّا من الانتباذ في الأوعية قال: «انتبذوا، وكل مسكر حرام»، وهكذا الحكم في كل شيء لهي عنه بمعنى النظر إلى غيره فإنه يسقط للضرورة كالنهي عن الجلوس في الطرقات، فلما قالوا: لا بدلنا منها قال: «فأعطوا الطريق حقها» ^ ^ ^ . وقال الحازمي: "طريق الجمع أن يقال: لما وقع النهي عاما شكوا إليه الحاجة، فرخص لهم في ظروف الأدم، ثم شكوا إليه أن كلهم لا يجد ذلك، فرخص لهم في الظروف كلها ^{^ ^ ^} .

وهذه الحاجة التي لأجلها رخص لهم رسول الله ﷺ من قبيل توابع الحاجيات.

۸- وما روي عن ابن عمر ﷺ قال: «نهى النبي ﷺ عن عسب الفحل» . وعن جابر
 شه: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع ضراب الجمل» .

قال النووي: "قد اختلف العلماء في إجارة الفحل وغيره من الدواب للضراب. فقال الشافعي وأبو حنيفة وأبو ثور وآخرون: استئجاره لذلك باطل وحرام، ولا يستحق فيه عوض، ولو أنزاه المستأجر لا يلزمه المسمى من أجرة، ولا أجرة مثل، ولا شيء من الأموال، قالوا: لأنه غرر مجهول وغير مقدور على تسليمه. وقال جماعة من الصحابة والتابعين ومالك وآخرون: يجوز استئجاره لضرب مدة معلومة، أو لضربات معلومة، لأن الحاجة تدعو اليه، وهي منفعة مقصودة، وحملوا النهى على التَّنْزيه والحث على مكارم الأخلاق" ٢٧٠.

١٥٨٥ /٣ أخرجه مسلم: ٣/ ١٥٨٥ رقم، ٢٠٠٠.

١٥٨٥ /٣ أحرجه مسلم: ٣/ ١٥٨٥ رقم٩٧٧.

^{^^^} أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب أفنية الدور والجلوس فيها: ٨٧٠/٢ رقم٣٣٣.

^{۸۲۹} ابن حجر: فتح الباري: ۱۰ / ۵۸.

^{· ^} أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب عسب الفحل: ٧٩٧/٢ رقم ٢١٦٤.

^{^^}١١ أحرجه مسلم: كتاب البيوع، باب تحريم فضل بيع الماء ... وتحريم بيع ضراب الفحل: ١١٩٧/٣ رقم٥٩٥١.

٨٧٠ النووي: شرح صحيح مسلم: ٢٣/١٠، وابن حجر: الفتح: ٢٦١/٤.

وأما ابن حزم فقد شدد على مالك، قال: "وأباح مالك الأجرة على ضراب الفحل كرات مسماة، وما نعلم لهم حجة أصلاً، لا من نص، ولا من نظر، ورووا روايةً فاسدةً موضوعةً في أن ربيعة أباح ذلك، وذكره عن عقيل بن أبي طالب أنه كان له تيس يُنزيه بالأجرة". ثم قال: "قد أجل الله قدر عقيل في نسبه وعلو قدره عن أن يكون تيَّاساً يأخذ الأجرة على قضيب تيسه "^^^.

هذا ما قيل في أجرة الضراب من أقوال: المنع المطلق، أو الجواز المشروط بضربات معلومة، ليس حلاً لمسألة تلقيح أنثى الحيوان يحصل به المقصود يقيناً، إلا إذا أجزناه جوازاً غير مشروط بتلك الشروط، لا سيما في ظروف هذا العصر في بعض البلاد، وهي أن الفحول في السابق لم تكن تحبس في البيوت والمنازل، وإنما كانت سائبةً، تأكل رزقها مما يرزقها الله الرازق، ولكن عند ما أصبحت تُربَّى محبوسةً إما كسباً وتجارةً، أو حفاظاً على حياقا، أصبح حصول الفحول السائبة من الصعوبة بمكان، ومن ثم أصبح تلقيح الأنثى من العسير، وهو حاجة مقصودة ملحة، فمن ثم ينبغي أن يفتي بجواز استئجار الفحل دون قيد أو شرط. ولعل هذا ما جعل النبي الله أباح أخذ الهدية عليه دون اتفاق مسبق. روى الترمذي بسنده عن أنس بن مالك أن رجلا من كلاب سأل النبي الكي الكرامة من الفحل النها الفحل فنُكرَم؟ فرخص له في الكرامة ومن الكرامة منه.

وحتى إن كان أخذ الهدية عليه حلاً للقضية في زمن النبي ﷺ، لم يعُدْ حلاً مريحاً للقلب في العصر الذي كثرت أو تكثر فيه الحيل، وذلك لأنه ربما يتحوَّل فيما بعدُ حيلةً لأخذ الأجرة باسم الهدية في بعض البلاد.

۸۷۲ ابن حزم: المحلى: ۱۹۳/۸.

٨٧٤ العسب: الأجرة. والفحل: الذكر من كل حيوان. وعسب الفحل هو أجرة الجماع. ابن حجر: الفتح: ٢٦١/٤.

[«] الترمذي في سننه: ٧٣/٣ رقم ١٢٧٤. وقال: "حسن". وفي تحفة الأحوذي للمباركفوري: ١٢/٤: "قوله: إنا نطرق الفحل أي نعره للضراب. "فنكرم" أي يعطينا صاحب الأنفى شيئا بطريق الهدية والكرامة، لا على سبيل المعاوضة".

^{٨٧٦} أخرجه أبو داود: كتاب الأقضية، باب في كراهية الرشوة: ٣٠٠/٣ رقم،٣٤٨، وابن ماجه: كتاب الأحكام، باب التغليط في الحيف والرشوة: ٧٧٥/٢ رقم٣٢٣١.

هذا ما صدر عن الشارع عليه الصلاة والسلام، وهو عام لكل حالات دفع الرشوة، سواء أكان للظلم، أو لدفع الظلم، ولكن الفقهاء قد أباحوا إعطاء الرشوة لرفع الظلم ودفعه. قال ابن قدامة: "فأما الراشي فإن رشاه ليحكم له بباطل أو يدفع عنه حقا فهو ملعون، وإن رشاه ليدفع ظلمه ويجزيه على واجبه فقد قال عطاء وجابر بن زيد والحسن: لا بأس أن يصانع عن نفسه. قال جابر بن زيد: ما رأينا في زمن زياد أنفع لنا من الرشا" ٢٩٠٩. وذلك لأن دفع الإنسان الظلم عن نفسه أو أهله ضرورة دينية، فاقتضت جواز دفع الرشوة، خاصة لمسلمي الدول غير المسلمة.

ومن هذا القبيل الأحكام المتغيرة بعموم البلوى: مثل فتوى العلماء بجواز الصلاة مع النجاسة المعفو عنها كدم القروح والدمامل والقيح، ودم البراغيث والبق في الثوب وإن كثر، وخرء الطيور إذا عم المسجد والمطاف، والدم على ثوب القصاب، ورشاش البول على الثوب قدر رؤوس الإبر، وطين الشوارع ^^^. مع كونه مخالفاً لعموم النصوص الآمرة بالتطهير لعموم البلوى بها وشيوعها، وعدم القدرة على اجتنابها، إلا بالحرج والضيق والشدة، وهما مرفوعان في الشريعة الإسلامية.

١٠ ومن تعامل الصحابة مع البعدين هذا المثال: قبول عمر بن الخطاب الحصابة أخذ الصدقة من نصارى بني تغلب بدل الجزية؛ روى أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب الأموال قال: حدثنا سعيد بن سليمان، عن هشيم، ثنا مغيرة، عن السفاح بن المثنى

٨٧٧ أخرجه الترمذي: باب ما حاء في الراشي والمرتشى في الحكم: ٦٢٢/٣ رقم١٣٣٦. وقال: "حسن صحيح".

^{^^^} أحرجه ابن أبي شية في مصنفه: ££22 رقم ٢١٩٦، وأحمد في مسنده: ٢٧٩/٥ رقم٢٥٤٢؛ والطبراني في الكبير: ٩٣/٢ رقم ١٤١٠ والحاكم في المستدرك: ١١٥/٤ رقم٧٠٦٨. قال الهيثمي في مجمع الزوائد: ١٩٨/٤: "رواه أحمد والبزار والطبراني في الكبير، وفيه أبو الخطاب وهو مجهول".

٨٧٩ ابن قدامة: المغني: ١١٨/١٠، وابن حجر: الفتح: ٣٣١/٥.

^{۸۸} ابن عابدین: رد المحتار علی در المحتار: ۳۳۲/۱.

الشيباني، عن زرعة بن النعمان أو النعمان بن زرعة، أنه سأل عمر بن الخطاب الشيباني، عن زرعة بن الخطاب المحتلفة في نصارى بني تغلب. قال: وكان عمر الله قد هم أن يأخذ منهم الجزية، فتفرقوا في البلاد، فقال النعمان بن زرعة لعمر: "يا أمير المؤمنين! إن بني تغلب قوم عرب يأنفون من الجزية، وليست لهم أموال، إنما هم أصحاب حروث ومواشي، ولهم نكاية في العدو، فلا تُعين عدو ك عليك بهم. قال: فصالحهم عمر على أن تُضعَف عليهم الصدقة، واشترط عليهم أن لا يُنصروا أولادهم "٨٠١".

فقبول عمر الخزية باسم الصدقة من نصارى بني تغلب - إن صح الخبر - لم يكن إلا لمصلحة أجبرته على ذلك؛ وهي ألهم عرب يأنفون دفع الجزية، وحشي من أن يلحقوا بالروم، فيكونوا لهم ظهيراً على أهل الإسلام. وهذه مصلحة يجب على راعي البلد أن يلقي لها بالاً، ويعطي لها حقها؛ لأنها من قبيل توابع الضرورات أو الحاجيات.

الصدق من القيم النبيلة، والكذب من المحرمات، ولكن إذا كذب للمصالح الثلاث المذكورة في الحديث فالإسلام يبح ذلك.

قال الطبري: ذهبت طائفة إلى حواز الكذب لقصد الإصلاح، وقالوا: إن الثلاث المذكورة كالمثال، وقالوا الكذب المذموم إنما هو فيما فيه مضرة أو ليس فيه مصلحة. وقال آخرون: لا يجوز الكذب في شيء مطلقا، وحملوا الكذب المراد هنا على التورية والتعريض

^{^^^} أبو عبيد: كتابه الأموال: ص٤٨٦. وأخرجه حميد بن زنجويه أيضاً في الأموال، ١١٢/١ رقم١٠٣ عن شيخه أبي النعمان، حدثنا أبو عوانة، عن المغيرة به مثله. وذكره البخاري في التاريخ الكبير مختصراً: ٢١٢/٤. وانظر سنن البيهقي: ٢١٦/٩ رقم١٨٥٧٦. وضعَّفه ابن حزم في المحلى: ١١١/٦-١١١/٦.

٨٨٦ اخرجه مسلم: باب تحريم الكذب وبيان المباح منه: ٢٠١١/٤ رقم٥٣٦٠.

كمن يقول للظالم: دعوت لك أمس وهو يريد قوله اللهم اغفر للمسلمين، ويعد امرأته بعطية شيء ويريد إن قدر الله ذلك وأن يظهر من نفسه قوة". قال ابن حجر: وبالأول جزم الخطابي وغيره، وبالثاني جزم المهلب والأصيلي وغيرهما . واتفقوا على أن المراد بالكذب في حق المرأة والرجل إنما هو فيما لا يسقط حقا عليه أو عليها، أو أخذ ما ليس له أو لها. وكذا في الحرب في غير التأمين. واتفقوا على جواز الكذب عند الاضطرار كما لو قصد ظالم قتل رجل وهو مختف عنده، فله أن ينفى كونه عنده، ويحلف على ذلك ولا يأثم "^^^.

٧ - ما أنيط بأوصاف متغيرة فيتغير بتغيرها:

لقد تبين باستقراء الشريعة، وباعتبار عمومها ودوامها أن مقصدها الأعظم نَوْطُ أحكامها المختلفة بأحوال وأوصاف مختلفة تقتضي تلك الأحكام. وتغير الأحوال والأوصاف سنة إلهية في الخلق لا تتغير، ولا تتخلف أبداً. فهذا يوجب أن تتغير الأحكام بتبدل الأوصاف المرتبطة بها، والأمثلة من السنة ما يلي:

١- منها ما روي عن النبي على من النهي عن التقاط الإبل الضالة، قال: «ومالك ولها،
 معها سقاؤها وحذاؤها، ترد الماء، وترعى الشجر، فذرها حتى يلقاها ربما» ٨٨٠٠.

فعملاً بهذا الحديث لم تكن الضوال تلتقط، وكان الأمر عليه طوال عهد الرسول على أن عهد أبي بكر الصديق، وعهد عمر بن الخطاب، حتى خلافة عثمان بن عفان، أن فرأى أن ذلك النهي منوط بوصف قد يتغير، وهو كونه في حفظ وأمان. فلما رأى الناس قد دبّ إليهم الفساد، وامتدت أيديهم إلى الحرام بدّل الحكم، فكان ما يرويه ابن شهاب الزهري يقول: "كانت ضوال الإبل في زمان عمر بن الخطاب إبلاً مؤبّلة مم تَنَاتج، لا يمسّها أحدّ، حتى إذا كان زمان عثمان بن عفان أمر بتعريفها، ثم تباع، فإذا جاء صاحبها أعطى

۸۸۳ ابن حجر: فتح الباري: ۳۰۰/۵ رقم۲۵۲.

٨٨٠ أخرجه البخاري: العلم: رقم ٩١ الفتح، ومسلم: كتاب اللقطة: رقم ١، ومالك في الموطأ: الأقضية: رقم٤٦.

^{^^^} موبلة: كمعظمة، هي في الأصل المجعولة للقنية كما قال الجوهري وغيره، فهو تشبيه بليغ بحذف الأداة أي كالموبلة المقتناة في عدم تعرض أحد إليها واحتزائها بالكلأ كما أوضحه بقوله: تناتج بحذف إحدى التائين أي تتناتج بعضها بعضا كالمقتناة. شرح الزرقاني: ٢٩/٤. وقال ابن الأثير: مهملة مرسلة. انظر: النهاية في غريب الحديث: ١٦/١.

ثمنَها" ^^^^. إلا أن علي بن أبي طالب ﴿ وافقه في مبدأ التقاط الإبل حفظاً لها لصاحبها، ولكنه رأى أنه قد يكون في بيعها وإعطاء ثمنها – إن جاء – ضرر به لأن الثمن لا يغني غناها بذواتها، ومن ثم رأى التقاطها والإنفاق عليها من بيت المال حتى إذا جاء ربما أعطيت له ^^^.

فما فعله عثمان وعلي رضي الله عنهما لم يكن مخالفة منهما للنص النبوي، بل هو نظر أن حكمه ومن منوط بحالة تغيرت، فحيث تغيرت أخلاق الناس، ودب إليهم فساد الذمم، وامتدت أيديهم إلى الحرام كان ترك الضوال من الإبل والبقر إضاعة لها، وتفويتاً لها على صاحبها، وهو لم يقصده النبي وطعاً حين لهى عن التقاطها، فكان درء هذه المفسدة متعيناً ٨٨٨.

٢- منها امتناع النبي على عن التسعير. عن أنس قال: قال الناس: يا رسول الله! غلا السعر فسعِّر لنا. فقال رسول الله على: «إن الله هو المسعِّر القابض الباسط الرازق، وإني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم، ولا مال» ^^^^.

سياق الحديث وألفاظه يدل على أن امتناعه عن التسعير كان مرتبطاً بوصف قد يتغير، وهو ألهم كانوا في حالة غلاء طبيعي نتيجة قانون العرض والطلب، أو لقلة الشيء وكثرة الخلق، لا نتيجة لصنع التجار وتلاعبهم، لهذا قال النبي على: «إن الله هو المسعر القابض الباسط» مشيراً إلى أن ندرة الأشياء وغلاءها كان بصنع الله وقدره، لا بتلاعب المتلاعبين، واحتكار المحتكرين، لا سيما أن المجتمع آنذاك كان بسيطاً في معاملاته، وكان مثالياً في أخلاقه وسلوكه بالنسبة إلى أي مجتمع بعده.

وأما إذا تعقّد المجتمع وتغيَّر الناس، وكثر الطامعون والمتلاعبون بالأسواق فليس في الحديث ما يمنع التسعير على هؤلاء، ولا يُعَدُّ ذلك مظلمة يُخشَى منها كما حشي النبي على ذلك في عهده، بل ترْكُ جماهير الناس لأهواء التجار الجشعين هو المظلمة التي يجب أن تنفادى، وهو الضرر الذي يجب أن يدفع. وهذا الذي فهمه فقهاء التابعين، وأفتوا بجوازه،

^{^^^} رواه مالك في الموطأ: الأقضية، باب القضاء في الضوال: حديث، ٥.

۸۸۷ القرضاوي: كيف نتعامل مع السنة: ص١٣٤.

^{^^^} انظر كيف نتعامل مع السنة النبوية للدكتور يوسف القرضاوي: ص١٣٤.

٨٩٩ أخرجه أبوداود: البيوع: رقم ١ ٣٤٠، وابن ماجه: التحارات، رقم ٢٣٠. والترمذي: البيوع، رقم ١٣١ وحسُّه.

وأخذ به المالكية والحنفية، ورجحه ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ^^^، وبذلك هم تعاملوا مع الظروف المقاصدية في هذه القضية.

لا يوجد في الحديث ما يدل على سبب هذا المنع، بل ظاهر الحديث يدل على أن الصدقة غير حلال لبني هاشم مهما كانت الظروف والحالات، ولكن الإمامين أبا حنيفة ومالكاً أفتيا بجواز دفع الزكاة لبني هاشم، وذلك منعاً للضرر عنهم؛ إذ رأيا أن النهي كان مرتبطاً بحالة بني هاشم آنذاك، وهي أنْ كان لهم نصيب من بيت المال، فتنصرف الزكاة إلى غيرهم، ولكن لما لم يحصلوا على نصيبهم من بيت المال في زمنهما أجازا لهم أخذ الزكاة.

[.]٨٩ الحسبة لابن تيمية، ص ٢٨ و٥٥ والطرق الحكمية لابن القيم، ص٥٥٦، و٣٧٦.

^{^^}١ رواه البخاري: الزكاة، رقم ١٤٩١الفتح، ومسلم: الزكاة: رقم ٦٠٦٥.

^{^^}٩٩٢ أخرجه البخاري: كتاب الهبات: رقم٦ ٤٤٤، ومسلم: كتاب الهبات، باب كراهية تفضيل بعض الأولاد في الهبة: رقم٣٦٣٠.

^{۸۹۲} أخرجه مسلم: رقم۱۹۲۳. وانظر: سنن أبي داود: البيوع: ۸۱۱/۳ رقم۱۸، وسنن النسائي: النحل، ۲۵۸/۱ رقم۲۹۲، وسنن ابن ماجه: الهبات، ۷۹۰/۷ رقم۷۹۷، ۲۳۷۵.

هذه الروايات كلها مجمعة على أنه لا تخصيص لولد دون ولد هَبة، مهما كانت ظروفه، ولكن رأى العلماء أن ذلك الحكم كان إذا لم تكن هناك حاجة لذلك، لذلك أفتى الإمام أحمد بجواز تخصيص بعض الأولاد بالهبة لمعنى يقتضي ذلك مثل زيادة الحاجة، أو زمانة أو عَمّى، أو كثرة العائلة، لاشتغاله بطلب العلم. كما أفتى بجواز صرفها عن بعض ولده لفسقه، أو بدعته، أو لكونه يستعين بما يأخذه على معصية الله، أو ينفقه فيها ١٩٩٨.

ولعل تخصيص أبي بكر على عائشة رضي الله عنها ببعض العطيات كان من هذا القبيل فيما رواه الإمام مالك بسنده عن عائشة ألها قالت: "إن أبا بكر كان نحلها جادً عشرين وسقاً من ماله بالغابة، فلما حضرته الوفاة قال: "والله! يا بنية ما من الناس أحد أحبً إلي غني بعدي منك، ولا أعز علي فقراً بعدي منك، وإني كنت نحلتك جادً عشرين وسقاً، فلو كنت حددتيه واحتزتيه كان لك، وإنما هو اليوم مال وارث، وإنما هما أحواك وأختاك، فاقتسموه على كتاب الله". قالت عائشة: "فقلت: يا أبت! والله لو كان كذا وكذا لتركته، إنما هي أسماء فمن الأخرى؟" فقال أبو بكر: "ذو بطن بنت خارجة أراها جارية" أمه.

يقول ابن قدامة: "ويحتمل أن أبا بكر ﷺ خصها بعطيته لحاجتها وعجزها عن الكسب"^٩٦٦.

٥- ومنها ترخيصه ﷺ في مباشرة الصائم الشيخ، ومنعه الصائم الشاب عنها، عن أبي هريرة "أن رجلا سأل النبي ﷺ عن المباشرة للصائم فرخص له، وأتاه آخر فسأله فنهاه، فإذا الذي رخص له شيخ، والذي نهاه شاب ٨٩٧٣.

وعن عائشة أن النبي على رخص في القبلة للشيخ وهو صائم، ولهى عنها الشاب، وقال: «الشيخ يملك إربه، والشاب يفسد صومه»^٨٩٨.

^{٨٩٤} انظر: ابن قدامة: المغنى: ٥/ ٣٨٨.

^{^^^} أخرجه الإمام مالك في الموطأ: ٧٥٢/٢ رقم١٤٣٨، واللالكائي في كرامات الأولياء: ص١١٦ رقم٢٦ و٣٣. قال اللالكائي: "هذه كانت زوجة أبي بكر، وهي حبيبة بنت خارجة بن زيد من بني زهير من بني الحارث بن الحزرج، وكانت حاملاً حين توفي أبو بكر ظه، فولدت بعده أم كلثوم، فتزوجها طلحة بن عبيد الله ظه، فصدق الله ظن أبي بكر الصديق شه يما قاله، وحمل ذلك كرامة له فيما أخبر به قبل ولادتما، وأمّا أنني وليست بذكر".

^{^^}٦٦ ابن قدامة: المغنى: ٥/٣٨٧-٣٨٨.

٨٩٧ أخرجه أبو داود: كتاب الصوم، باب كراهيته للشاب: ٣١٢/٢ رقم٢٣٨٧.

فهنا تقبيل الصائم زوجته حكمه منوط بحال يختلف في رجل عن رجل، وهو القدرة على النفس، فمن يقدر على ذلك يجوز له، ومن لا فلا.

٣- ما ارتبط بمصالح متغيرة يتغير بتغيرها:

لقد راعت الشريعة الإسلامية المصالح في كل جزئياتها، بل هي كما يقول الشاطبي: "إنما شرعت لمصالح العباد، فالتكليف كله إما لدرء مفسدة، وإما لجلب مصلحة، أو لهما معاً، فالداخل تحته مقتضى لما وضعت له"^^٩، والمصالح في هذه الدنيا من حيث تحدُّدها وكثرتها لا تحصى، وجمهور الفقهاء متفقون على أن المصلحة معتبرة في الأخذ بالأحكام الفقهية، ما دامت ليست تابعة لشهوة ولا هوى، وليست معارضة للنصوص، ومناهضة لمقاصدها.

والسبب في ذلك – على ما يظهر للدكتور مصطفى شلبي "- أن هذا النوع من الأحكام مفوض لرأي الرسول ﷺ باعتباره إماماً للمسلمين.

ومن تتبع أحوال الرسول ﷺ في أجوبته للسائلين وحده لم يسلك فيها مسلكاً واحداً: فتارةً ينتظر الوحى كما في قصتي الظهار واللعان وغيرهما.

وأخرى يجيب من غير انتظاره، وفي هذا قد ينزل الوحي ببيان خطئه ومعاتبته كما في مسألة أخذ الفداء والإذن للمعتذرين في بعض الغزوات.

وقد يرجع هو من غير أن ينزل عليه الوحي كما في همه بالنهي عن الغيلة '٠٠، وهمه بتحريق البيوت على المتخلفين عن صلاة الجماعة '٠٠، وقوله للمرأة التي مات عنها زوجها واستأذنه أهلها في الكحل لرمد نزل بها: «لا تفعلوا»، بعد أن أذن لهم '٠٠٠

[^]٩٩ أخرجه البهقي: السنن الكبرى: ٢٣٢/٤ رقم٧٨٧٧.

[^]٩٩ الشاطبي: الموافقات: ١٩٩/١.

٩٠٠ شلي، محمد مصطفى: تعليل الأحكام: ص٣٤٠.

۱۰۱ روى مسلم في صحيحه: كتاب النكاح، باب حواز الغيلة: ١٠٦٦/٢ رقم١٠٤٢ عن جدامة بنت وهب الأسدية ألها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لقد همت أن ألهي عن الغيلة، حتى ذُكّرتُ أن الروم وفارس يصنعون ذلك، فلا يضر أولادهم». وفي فيض القدير للمناوي: ٩٨٠/٥ "الغيلة جماع مرضع أو حامل... كانت العرب يحترزون عنها، ويزعمون ألها تضر الولد، وهو من المشهورات الذائعة بينهم".

٩٠٢ صحيح البخاري: ٢٣١/١ رقم ٦١٨٦ عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «والذي نفسي بيده القد همست أن آمر بحطب، فيحطب ثم آمر بالصلاة، فيؤذن لها، ثم آمر رجلا فيوم الناس، ثم أخالف إلى رجال، فأحرق عليهم بيوقم». وروى مثله مسلم: كتاب الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة: ٥٩١/١ وقم ٢٥١٨.

وكثيراً ما نراه على يجيب بأجوبة متنوعة عن سؤال واحد إذا اختلف السائلون، وأكثر ما يكون ذلك في أفضلية الأعمال، كما وجدناه في كثير من المواطن يشاور أصحابه ويأخذ بأصوب الآراء. وقد ثبت عنه الإذن للمفتين الذين يرسلهم إلى البلدان بأن يفتوا باجتهادهم حسبما يظهر لهم، ولم يقيِّدهم بالنصوص، أو بالرجوع إليه في كل ما يَعِنُّ لهم، كما في قصة معاذ وعلى رضى الله عنهما.

كل ذلك يهدينا إلى أن المولى جل وعلا فوَّض إليه الحكم في كثير من الأشياء، وخاصة ما يتعلق بالهيئة الاجتماعية كالمعاملات والعادات وما شابههما حسبما يراه ملائماً للمصلحة، وهو مع ذلك لم يخرج عن كونه شرعاً أصله محكم لا يتبدل، والذي يتبدل فيه إنما هو التطبيق فقط. فلكل حادثة حكم أصلي عام وهو يحصِّل المصلحة، وعدّة أحكام جزئية كل واحد منها يلائم حالةً خاصةً.

وأمثلتنا لهذه النقطة من السنة ما يلي:

١ - منع النبي ﷺ عن قطع الأيدي في الغزو ٩٠٠ُ

مع أن قطع يد السارق، أو تعزير شارب الخمر بالضرب، أمران مقطوع بهما قانوناً وعملاً، وذلك لأن اختيار وقت إجراء الحدود على مجرميها منوط بمصالحهم ومصالح الدولة، كما أشار إلى ذلك عمر بن الخطاب في كتب إلى الناس: "ألا يجلدن أمير حيش، ولا سرية، ولا رجل من المسلمين حدا وهو غاز حتى يقطع الدرب قافلا، لئلا تلحقه حمية الشيطان، فيلحق بالكفار " " "

^{1.} أخرج البخاري واللفظ له: كتاب النكاح، باب الكحل للحادة: ٥/٣٠ ٢ رقم٥٠٠٥، ومسلم: برقم١٤٨٨ عن أم سلة أن امرأة توفي زوجها، فخشوا على عينيها، فأتوا رسول الله إلله فاستأذنوه في الكحل، فقال: «لا تكتحل، قد كانت إحداكن تمكث في شر أحلاسها - أو شر بيتها - فإذا كان حول فمر كلب رمت بيعرة، فلا حتى تمضي أربعة أشهر وعشراً». وفي السنن الكبرى للبيهقي: ٧/ ٢٨٤ رأس الحول: كانت المرأة في الجاهلية إذا هلك زوجها عمدت إلى شر بيت لها، فحلست فيه، حتى إذا مرت بها سنة خرجت ورمت بيعرة. وروى أبو داود برقم ٥٠٣٠ عن أم حكيم بنت أسيد عن أمها: أن زوجها توفي وكانت تشتكي عينها فتكتحل بكحل الجلاء، فأرسلت مولاة لها إلى أم سلمة، فسألتها عن كحل الجلاء؟ فقالت: لا تكتحلي به إلا من أمر لا بد منه يشتد علك، فتكتحلين بالليل وعسحيته بالنهار، ثم قالت عند ذلك أم سلمة؛ حين رسول الله الله حين توفي أبو سلمة، وقد جملت على عيني صبرا، فقال: «ما هذا يا أم سلمة؟» فقلت: إنما هذا يا أم سلمة؟» فقلت: إنما دوسول الله بلوجه، فلا تجمليه إلا بالليل وتنزعينه بالنهار، ولا تمتشطي بالطب، ولا بالحناء؛ فإنه حضاب». قالت: قلت: بأي شيء أمتشط يا رسول الله؟ قال: «بالسدر، ثمالتين به رأسك».

٩٠٠ أخرجه الترمذي: الحدود، برقم. ٤٥ / وقال: "حسن"، وأبو داود، الحدود برقم. ٤٤، والنسائي برقم٤٩٨٣.

٩٠٠ رواه سعيد بن منصور (كما في إعلام الموقعين لابن القيم: ١٧/٣)، والبيهقي: ١٠٥/٩.

وقال علقمة: كنا في جيش في أرض الروم، ومعنا حذيفة بن اليمان، وعلينا الوليد بن عقبة فشرب الخمر، فأردنا أن نحده، فقال حذيفة: "أتحدون أميركم، وقد دنوتم من عدوكم؛ فيطمعوا فيكم" ٩٠٦

اتضح أن المصلحة هي حشية أن يترتب عليه ما هو أبغض إلى الله من تعطيله أو تأخيره؛ من لحوق صاحبه بالمشركين حميةً وغضباً إن كان رجلاً عادياً، أو طمع العدو فيه إن كان أميراً أو قائداً.

7- منها تأخير النبي الله تنفيذ حد الزنا على المرأة الغامدية الحامل لحين تلد ويفطم الولد. عن بريدة الله قال: فجاءت الغامدية فقالت: يا رسول الله! إني قد زنيت فطهّري، وإنه ردّها، فلما كان الغد قالت: يا رسول الله! لم تردني؟ لعلك أن تردني كما رددت ماعزاً، فوالله إني لحبلي، قال: «أما لا، فاذهبي حتى تلدي»، فلما ولدت أتته بالصبي في خرقة، قالت: هذا قد ولدته، قال: «اذهبي فأرضعيه حتى تفطميه»، فلما فطمته أتته بالصبي في يده كسرة خبز، فقالت: هذا يا نبي الله! قد فطمته، وقد أكل الطعام، فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين، ثم أمر بها فحفر لها إلى صدرها، وأمر الناس فرجموها" ٩٠٧.

٣- منها أن النبي الله قسم نصف خيبر بين الفاتحين، وذلك في شدة حاجة المسلمين في عهده، ولكن عمر في لم يقسم ما فتحه من أرض الشام والعراق ومصر وغيرها، ورأى إبقاءه في أيدي أربابه، ويفرض الخراج على الأرض ليكون مدداً دائماً لأجيال المسلمين، قال في ذلك ابن قدامة الحنبلي: "وقسمة النبي في خيبر كان في بدء الإسلام وشدة الحاجة، فكانت المصلحة فيه، وقد تعينت المصلحة فيما بعد ذلك في وقف الأرض فكان ذلك هو الواجب" ١٩٠٨

٩٠٦ ابن قيم الجوزية: إعلام الموقعين: ٩٠٦.

٩٠٧ أخرجه ابن أبي شيبة: المصنف: ٥/ ٥٤٣ رقم ٢٨٨٠، وعنه مسلم: ٣/ ١٣٢٣ رقم ١٦٩، وغيرهما.

^{^^^} المغني لابن قدامة: كتاب الزكاة ،باب زكاة الزرع والثمار، فصل وما استأنف المسلمون فتحه: ١٨٩/٤. ولعله قصد بقوله: "في بدء الإسلام" زمن النبي ﷺ، لا البدء الحقيقي لأن خيير فتحت في السنة السابعة، وهي من أواخر زمن النبي ﷺ، ولكنه بداية الإسلام بالمقارنة مع العهود التالية.

٤- ما بني على الأعراف والعادات فيتغير بتغيرها:

لا شك في أن للعرف والعادة سلطاناً أيما سلطان، وقد اعترفت الشريعة الإسلامية بهذا السلطان، وراعته في أحكامها، ورأينا في السنة أحكاماً تغيرت بعد عصر النبي على الأعراف والعادات، فتغيرت الأعراف والعادات فتغيرت الأحكام، منها:

١ - ما رواه أبو هريرة «أن رسول الله ﷺ قضى في جنين امرأة من بني لحيان بغُرَّةٍ عبدٍ
 أو أمةٍ»، ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت، «فقضى رسول الله ﷺ أن ميراثها لبنيها
 وزوجها، وأن العقل على عصبتها» ٩٠٩

فقضاؤه ﷺ بالدية على عاقلة الجاني – وهم عصبته – في قتل الخطأ وشبه العمد، كان في زمنِ كان العرف فيه أن العصبة محور النصرة والمدد.

ولذلك لما كان زمن عمر الله جعلها على أهل الديوان، على أساس أن العاقلة هم الذين ينصرونه ويعينوه من غير تعيين، فإن كان في زمن إلى حكما كان في زمنه الله الناصر والمعين هو الأقارب فالدية عليهم، وإن كان في زمن غيرهم فالدية عليهم، فلذلك لما وضع عمر الديوان كان معلوماً أن جند كل مدينة ينصر بعضه بعضاً، ويعين بعضه بعضاً؛ وإن لم يكونوا أقارب، فكانوا هم العاقلة، وألها تختلف باختلاف الأعراف والعادات، وإلا فرجل قد سكن بالمغرب وهناك من ينصره ويعينه، كيف تكون عاقلته مَنْ بالمشرق في مملكة أخرى، ولعل أخباره قد انقطعت عنهم. ولكن الميراث يمكن حفظه للغائب فإن النبي الله قضى في المرأة القاتلة أن عقلها على عصبتها، وأن ميراثها لزوجها وبينها، فالوارث غير العاقلة.

٢- ومنها أحاديث النهي عن نعي الموتى:

أ- عن عبد الله عن النبي ﷺ قال: «إياكم والنعي؛ فإن النعي من عمل الجاهلية» ٩١٠

٩٠٩ أخرجه البخاري: كتاب المحاربين، باب جنين المرأة وأن العقل على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد: ٢٥٣٢/٦ رقم٢٥٦١، ومسلم: كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب دية الجنين ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه العمد على عاقلة الجاني: ٢٨٥٩/٣ رقم٢٦٨١.

٩١٠ أخرجه الترمذي: كتاب الجنائز، باب ما جاء في كراهية النعي: ٣١٢/٣ رقم٩٨٤ وقال: "حسن غريب".

ب- وعن حذيفة بن اليمان قال: "إذا مت فلا تؤذنوا بي؛ إني أخاف أن يكون نعياً؛ فإني سمعت «رسول الله على ينهى عن النعي» الم

ج- عن أنس بن مالك ﷺ «أن النبي ﷺ نعى جعفرا وزيدا قبل أن يجيء خبرهم وعيناه تذرفان» ٩١٢

بالنظر إلى الأحاديث الأربعة السابقة اتضح أن كلمة "النعي" استعملت في مورد المنع والإباحة معاً، مما يدل على أن منه ما هو ممنوع، ومنه ما هو مباح، وكلاهما كان معروفاً ومتعارفاً عليه لدى أهل اللغة والعرف، فالنعي الممنوع هو نعي الجاهلية. قال الحافظ ابن حجر: "إن النعي ليس ممنوعا كله، وإنما لهى عما كان أهل الجاهلية يصنعونه، فكانوا يرسلون من يعلن بخبر موت الميت على أبواب الدور والأسواق" 418.

وأما النعي المباح فقال القاضي أبو عبد الله ابن المرابط المالكي (ت٥٨٥ه): "مراده أن النعي الذي هو إعلام الناس بموت قريبهم مباح؛ وإن كان فيه إدخال الكرب والمصائب على أهله، لكن في تلك المفسدة مصالح جمة لما يترتب على معرفة ذلك من المبادرة لشهود حنازته وتحيئة أمره والصلاة عليه والدعاء له والاستغفار وتنفيذ وصاياه وما يترتب على ذلك من الأحكام" ٩١٠.

وقال ابن العربي المالكي: "يؤخذ من مجموع الأحاديث ثلاث حالات: الأولى إعلام الأهل والأصحاب وأهل الصلاح فهذا سنة. الثانية دعوة الحفل للمفاخرة فهذه تكره. الثالثة الإعلام بنوع آخر كالنياحة ونحو ذلك فهذا يحرم"٩١٦

٩١١ أخرجه الترمذي: الكتاب والباب السابقان: ٣١٣/٣ رقم٩٨٦ وقال: "حسن صحيح"، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في النهي عن النهي عن النهري عن النهري الكتاب الجنائز، باب ما جاء في النهري عن

١١٢ أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام: ١٣٢٨/٣ رقم ٣٤٣١.

٩١٣ أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب الصلاة على الجنائز بالمصلى والمسجد: ٤٤٦/١ رقم١٢٦٣.

۱۱۶ ابن حجر: فتح الباري: ۱۱۹/۳.

٩١٥ ابن حجر: فتح الباري: ٩١٥-١١٦-١١٠.

٩١٦ المصدر السابق.

تبين مما سبق أن النعي الذي نهى عنه النبي الله ليس مجرد الإخبار بأن فلانا قد مات، وإنما النعي المكروه أو المنهي عنه هو ما كان متعارفاً عليه عند عرب الجاهلية من استعراض للمآثر والمفاحر، وتنويه بالأفراد والأسر. أو بعبارة أخرى: ما قارنه الرياء وإحياء العصبية الذي كان يمارسه عرب الجاهلية. أما الإخبار المعتاد فهو ليس بمكروه، بل هو لا بد منه، وهو ما تقتضيه طبيعة البشر والمعاشرة والمجتمع، وهو ما فعله النبي على عند ما نعى جعفراً وزيداً على مقتضى الطبيعة البشرية، لكي يجتمع أناس من الأقارب والأصدقاء، فيشتركوا في تجهيزه وتكفينه ودفنه، وقد ثبت أن الصحابة كانوا يخبرون النبي الله بوفاة أهليهم، وكانوا يلتمسون منه الصلاة عليهم طلباً للمغفرة والشفاعة من الله تعالى. وأما ما فعله حذيفة على من منع الإخبار بموته فهو محمول على شدة الاحتياط في الأمر.

٣- ويمكن أن يُعَدَّ أيضاً من أمثلة هذه القاعدة ما رواه أبو سعيد الخدري في في صدقة الفطر، قال: «كنا نخرج زكاة الفطر، إذ كان فينا ، صاعاً من طعام، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من زبيب، أو صاعاً من أقط» ٩١٧

فالتنصيص على الأشياء الخمسة في حديث أبي سعيد الخدري هذا، كان على أساس ألها هي التي كانت متعارفا عليها في القوت آنذاك، فإذا تغير العرف كما في هذا العصر فليس في الحديث ما يمنع إخراج صدقة الفطر من غيرها. لذلك قال جمهور الفقهاء بأن زكاة الفطر تؤدى من غالب قوت أهل البلد. وذهب الحنفية إلى جواز إعطاء القيمة بدل هذه الأصناف لأن المعتبر حصول الغنى بقوله في: «أغنوهم عن المسألة في هذا اليوم» ألم بل ذهب بعضهم إلى أن أداء القيمة أفضل لأنه أقرب إلى منفعة الفقير، وأن التنصيص على الحنطة والشعير لأن البيع كان به، وفي هذه الأيام تجري بالنقود أله الله المناه المناه وفي هذه الأيام تجري بالنقود أله الله المناه المناه المناه والشعير المناه والشعير المناه والشعر المناه والشعر المناه والشعر المناه والمناه المناه والمناه المناه والشعر المناه والمناه والمناه المناه والمناه والمناه

٩١٧ أخرجه البخاري برقم ١٤٣٥، ٢٥٢، ومسلم برقم ٩٨٥، والنسائي برقم ٢٥١.

^{**} أخرجه ابن عدي في الكامل: ٧/٥٥، والدارقطني في سننه: ١٥٣/٢رقم٣٦، والحاكم في علوم الحديث: ص١٣١، والبهقي: ١٧٥/٤. وانظر: طبقات ابن سعد: ٢٤٨/١، وفتح الباري: ٣٧٥/٣، ونصب الراية للزيلعي: ٢٣١/٤، ٣٣٤، والدراية في تخريج الهداية لابن حجر: ٢٧٤/١. وهو ضعيف، وأصله في الصحيحين عن ابن عمر كان النبي الله يأمرنا بزكاة الفطر قبل حروج الناس إلى الصلاة". البحاري: رقم٢٧٤/١، ومسلم رقم٩٨٦.

١١٠ انظر المبسوط للسرخسي: ١٠٧/٣.

٤ - ومنها ما قال ابن مسعود ﷺ: «لعن الله الواشمات، والموتشمات، والمتنمصات، والمتفلحات للحسن، المغيرات خلق الله» ٩٢٠ وقال ابن عمر: «إن رسول الله لعن الواصلة والمستوصلة ...» ٩٢١

قال ابن عاشور في معرض حديثه عن العوائد: "إن تحريم وصل الشعر وتفليج الأسنان والوشم في حديث ابن مسعود من هذا القبيل؛ فإن الفهم يكاد يضل في هذا؛ إذ يرى ذلك صنفاً من أصناف التزين المأذون في جنسه للمرأة كالتحمير والخلوق والسواك، فيتعجب من النهي الغليظ عنه". ثم قال: "ووجهه عندي ... أن تلك الأحوال كانت في العرب أمارات على ضعف حصانة المرأة، فالنهى عنها لهي عن الباعث عليها، أو عن التعرض لهتك العرض بسببها" ٩٢٢.

فيرى ابن عاشور أن وصل الشعر والوشم وتفليج الأسنان والتنمص مما تتزين به المرأة، فهو عنده مثل التحمير والخلوق والسواك، ثم فسر الحديث في ضوء العرف القائم آنذاك في العرب بأن هذه الأشياء كانت تمارسها الفواجر اللاتي لم تكن لهن الحصانة، فأصبحت هذه الأشياء أمارات لهن، فنهيت النساء المحصنات عن ذلك منعاً لتعريض أعراضهن للهتك، ولذلك قال بعض الحنابلة: "إن كان النمص أشهر شعاراً للفواجر امتنع، وإلا فيكون تَنْزيهاً "٩٢٣. قلت: كما تعمل الممثلات السينمائيات والفواجر في زماننا.

لعل ابن عاشور على الصواب في هذا التوجيه للحديث لأن العلماء لم يأخذوا به على عمومه، فقد قال الشافعية والحنابلة: يجوز للمرأة التي لها زوج أن تصل شعرها بالشعر الطاهر من غير الآدمي بإذن زوجها ٩٢٤

وقال الإمام النووي: "يستثنى من النماص ما إذا نبت للمرأة لحية أو شارب أو عَنْفَقة فلا يحرم عليه إزالتها، بل يستحب "٩٢٠. وقال العلماء: "ويجوز الحف والتحمير والنقش والتطريف إذا كان بإذن الزوج لأنه من الزينة "٩٢٦

^{٩٢} رواه البخاري: ١٨٥٣/٤ رقم ٤٦٠٤، وبأرقام ٤٥٥٨، ٥٩٩، ٥٩٩٥. ورواه مسلم موقوفاً ومرفوعاً برقم ٢١٢٦، ورواه مرفوعاً عنه الترمذي برقم ٢٧٨٦، وغيرهم.

٩٢١ رواه البخاري برقم٩٣٥٥، ومسلم برقم٤٢١٢، وغيرهما.

٩٢٢ ابن عاشور: مقاصد الشريعة الإسلامية: ص٢٢٨.

٩٣٢ انظر: ابن حجر: فتح الباري في شرح هذا الحديث: ٢٧٦/١٠.

١٢٤ وهبة الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته: ٣١٢/١.

٥- ما ارتبط بالزمان والمكان فيتغير ابتغير هما:

وكذلك ما ارتبط من أحكام السنة بالزمان أو المكان رأينا أنها تتغير بتغيرهما، مثل:

١ أمره بإبراد الظهر في الصيف فيما رواه أبو سعيد الخدري الله قال: قال رسول الله
 ١ «أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم» ٩٢٧

قال ابن حجر: "قال جمهور أهل العلم: يستحب تأخير الظهر في شدة الحر إلى أن يبرد الوقت، وينكسر الوهج". وروي عن الشافعي أن ذلك إنما يكون بالحجاز حيث شدة الحر، وكانت المدينة ليس فيها مسجد غير مسجد رسول الله الله الله على وكان ينتاب من بعد ٩٢٨.

٢- وأمره ﷺ بإبراد الحمى بالماء فيما رواه ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال:
 «الحمى من فيح جهنم فأبردوها بالماء» ٩٢٩

قال الخطابي فيما حكاه عنه ابن حجر: "في الحديث الإرشاد إلى تبريد الحمى بالماء، فإن أظهر الوجود، أو اقتضت صناعة الطب أن انغماس كل محموم في الماء، أو صبه إياه على جميع بدنه، يضره فليس هو المراد، وإنما قصد الله الماء على وجه ينفع، فليبحث عن ذلك الوجه، ليحصل الانتفاع به".

وقال المازري: "ولا شك أن علم الطب من أكثر العلوم احتياجا إلى التفضيل، حتى أن المريض يكون الشيء دواءه في ساعة، ثم يصير داءً له في الساعة التي تليها، لعارض يعرض له من غضب يُحمِّي مزاجه مثلا، فيتغير علاجه، ومثل ذلك كثير، فإذا فرض وجود الشفاء لشخص بشيء في حالة ما لم يلزم منه وجود الشفاء به له، أو لغيره في سائر الأحوال، والأطباء مجمعون على أن المرض الواحد يختلف علاجه باختلاف السن والزمان والعادة والغذاء المتقدم والتأثير المألوف وقوة الطباع".

٩٢٠ نقله ابن حجر في فتح الباري: ٣٧٨/١٠.

٩٢٦ انظر فتح الباري: ١٠/٣٧٨.

٩٢٧ أخرجه البخاري: ١٩٩/١ رقم١٥٣٠.

٩٢٨ ابن حجر: فتح الباري: ١٦/٢، وابن عبد البر في التمهيد: ٥/٥.

٩٢٦ أخرجه البخاري: ١١٩١/٣ رقم ٣٠٩١، ومسلم: ١٧٣١/٤ رقم ٢٢٠٩٠.

وقال المازري أيضاً: "ويحتمل أن يكون لبعض الحميات دون بعض، في بعض الأماكن دون بعض، لبعض الأشخاص دون بعض".

قال ابن حجر: "وهذا أوجه فإن خطابه فلا قد يكون عاما وهو الأكثر، وقد يكون خاصا كما قال: «لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول، ولكن شرقوا أو غربوا» فقوله: "شرقوا أو غربوا" ليس عاماً لجميع أهل الأرض، بل هو خاص لمن كان بالمدينة النبوية وعلى سمتها، فكذلك هذا يحتمل أن يكون مخصوصاً بأهل الحجاز وما والاهم؛ إذ كان أكثر الحميات التي تعرض لهم من العرضية الحادثة عن شدة الحرارة، وهذه ينفعها الماء البارد شربا واغتسالا".

٣- وما ورد في النهي عن استقبال القبلة للغائط والبول عن أبي أيوب الأنصاري قال: قال: رسول الله ﷺ: «إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول، ولا تستدبروها، ولكن شرِّقوا أو غرِّبوا». فقال أبو أيوب: "فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت مستقبل القبلة، فننحرف عنها ونستغفر الله"^{9٣١}

قال ابن حجر: "وهو مخصوص بالمخاطبين، وهم أهل المدينة، ويلحق بمم من كان على مثل سمتهم ممن إذا استقبل المشرق أو المغرب لم يستقبل القبلة ولم يستدبرها، أما من كان في المشرق فقبلته في جهة المغرب، وكذلك عكسه"٩٣٢

٤- وما روي في أن الوزن وزن أهل مكة، والمكيال مكيال أهل المدينة. عن ابن عمر
 قال: قال رسول الله ﷺ: «الوزن وزن أهل مكة، والمكيال مكيال أهل المدينة» ٩٣٢.

قال المناوي: "الوزن وزن أهل مكة: أي الوزن المعتبر في أداء الحقوق الشرعية إنما يكون بميزان أهل مكة؛ لأنهم أهل تجارات، فعهدهم للموازين وخبرتهم للأوزان أكثر. والمكيال

٩٣٠ ابن حجر: الفتح: ١٧٦/١٠-١٧٧.

^{٩٣١} أخرجه الترمذي: ١٣/١.

٩٣٢ اين حجر: الفتح: ١/٤٩٨.

^{۹۲۲} أخرجه أبو داود: ۲٤٦/۳ رقم ۳۳٤، والنسائي: ٥٤/٥ رقم ٢٥٢، وابن حبان: ٧٧/٨ رقم٣٢٨٣. وهو صحيح.

مكيال أهل المدينة: أي والمكيال المعتبر هو مكيال أهل المدينة؛ لأنهم أصحاب زراعات، فهم أعرف بأحوال المكاييل".

ثم نقل قول إمام الحرمين في معنى هذا الحديث: "لعل اتخاذ المكاييل كان يعم في المدينة، واتخاذ الموازين كان يعم بمكة، فخرج الكلام على العادة، وإلا فلا خلاف أن أعيان مكاييل المدينة وموازين مكة لا ترعى "٩٣٤

وما أحسن ما قال الشيخ القرضاوي في هذا المقام: "ولهذا لا يجد المسلم اليوم حرجاً في استعمال المقاييس العشرية من الكيلو جرام وأجزائه ومضاعفاته، لما يتميز به من دقة وسهولة في الحساب، ولا يعتبر ذلك مخالفة للحديث بحال من الأحوال"٩٣٥

٥ - وما روي في رؤية الهلال للصوم والفطر: عن أبي هريرة الله أن النبي الله قال: «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن غُمِّي عليكم فأكملوا العدد». وفي رواية: «فأكملوا عدة شعبان ثلاثين» ٩٣٦

هذا الحديث من أوضح الأمثلة على أن الأمر برؤية الهلال لصوم رمضان، ولإفطاره كان مرتبطاً بزمانٍ لم يكن فيه للقطع ببداية رمضان أو فطره إلا هذه الطريقة، لأنها التي كانت ممكنة مقدورة لجمهور الناس، دون عناء أو مشقة، فجرى ذكرها على لسان الشارع عليه الصلاة والسلام، على أنها الواقع المحسوس الملموس لدى الجميع، لا على أنها قيد احترز به عن غيره، كالحساب الفلكي الذي هو أبعد عن احتمال الخطأ والوهم والكذب في دخول الشهر، وهو الآن ميسور غير معسور، بفضل وجود علماء وخبراء فلكيين متخصصين على المستوى العالمي.

فإذا كان دخول الشهر برؤية الهلال ممكناً بإخبار شخص واحد عند الجمهور، أو اثنين عند آخرين، والذي لم يبلغ درجة القطع واليقين، فدخوله يكون ممكناً من باب أولى بإخبار

^{٩٣٤} المناوي: فيض القدير: ٣٧٤/٦.

^{°°°} القرضاوي: كيف نتعامل مع السنة النبوية: ص١٤٧٠.

٩٣١ أخرجه البخاري: ٧٤/٢ رقم ١٨١، ومسلم: ٧٧٢/٢ رقم ١٠٨١.

متخصصين في الفلكيات الذي هو في درجة القطع واليقين ٩٣٧. وفيه قطعٌ لدابر الخلافات التي تحدث في كل رمضان وعيد الفطر، خاصة في بلاد الهند.

7- ومنه منعه هي من ادّخار لحوم الأضاحي بعد ثلاثة أيام من يوم الأضحى فيما روى البخاري عن سلمة بن الأكوع قال: قال النبي غي: «من ضحّى منكم فلا يصبحن بعد ثالثة وبقي في بيته منه شيء». فلما كان العام المقبل قالوا: يارسول الله! نفعل كما فعلنا العام الماضي؟ قال: «كلوا وأطعموا وادخروا؛ فإن ذلك العام كان بالناس جهد، فأردت أن تعينوا فيها» ٩٣٨. وجاء في رواية عند مسلم ٩٣٩: «إنما نميتكم من أجل الدافّة التي دفت – أي القوم الذين قدموا المدينة من خارجها – فكلوا وادخروا وتصدقوا».

جماتين الروايتين للحديث اتضح أن النهي كان لعلة زمنية، ولعلاج ظروف طارئة، حين كان بالناس جهد ومشقة، وحاجة إلى اللحم، وقد وفد عليهم وافدون محتاجون، فأصدر النبي المره بمنع الادخار، فلما زالت العلة زال الحكم، وإذا عادت العلة عاد الحكم، قال القرطبي وهو يردّ على من قال بالنسخ فيه: "بل هو حكم ارتفع لارتفاع علته، لا لأنه منسوخ"، ثم قال: "فلو قدم على أهل بلدة ناس محتاجون في زمان الأضحى، و لم يكن عند أهل ذلك البلد سعة يسدون بما فاقتهم إلا الضحايا لتعين عليهم ألا يدّخروا فوق ثلاثة كما فعل النبي الله النها المنها المنها المنها النها الله المنها ا

وقد فعل ذلك علي بن أبي طالب ﷺ في وقت كان بالناس حاجة، وبهذا جزم ابن حزم الظاهري أدام ابن حجر: "والتقييد بالثلاث واقعة حال، وإلا فلو لم تستد الخلة إلا بتفرقة الجميع لزم – على هذا التقدير – عدم الإمساك ولو ليلة واحدة ٩٤٢.

٧- وكذلك نهيه على عن زيارة القبور نهياً عاماً للرجال والنساء، وكان لعلة زمنية، وهي حداثة عهدهم بالإسلام، وقربهم من عهد الوثنية، فخاف النبي على رجوعهم إلى جاهليتهم

٩٣٧ ينظر للتوسع: القرضاوي: كيف نتعامل مع السنة النبوية: ص١٥٦-١٥٦.

٩٣٨ رواه البخاري: الأضاحي، باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي: ٢٤/١٠ رقم ٥٥٦٩ (الفتح).

[🔭] رواه مسلم: الأضاحي، باب بيان ما كان للنبي ﷺ من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث، رقم١٩٧١.

٩٤٠ القرطبي: التفسير: ٩٢/١٢ -٤٨.

۱۱۱ انظر: المحلى لابن حزم: ۳۸۰/۷.

۹٤۲ ابن حجر: فتح الباري: ۲۸/۱۰.

الأولى من النوح والعويل، وشق الجيوب، ولطم الخدود، وخمش الوجوه، وغير ذلك من عادات وتقاليد العهد الوثني، وبعد ما زال هذا الخوف برسوخ تعاليم الإسلام في قلوبهم، وتغلغلها في محيطهم سمح لهم بالزيارة فقال: «كنت لهيتكم عن زيارة القبور فزوروها؛ فإنها تزهّد في الدنيا وتذكّر الآخرة» "٩٤٠، وقال أيضا: «زوروا القبور فإنها تذكر الموت» ٩٤٠،

٨- ومنه نحيه على عن كتابة الأحاديث فيما قال: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه» و كان السبب الملموس لذلك الحشية من التباس القرآن بالحديث، وتركيز العناية على القرآن، وحثهم على حفظ الحديث في الصدور طالما أنه المصدر الثاني بعد القرآن للتشريع، فماذا وراء موافقته على كتابة بعض الأحاديث لبعض الصحابة؟ فقد روى الإمام البخاري عن أبي هريرة في قال: "ما من أصحاب البي في أحد أكثر حديثا عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب، ولا أكتب " أنه. وقال عبد الله هذا: "كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله في، أريد حفظه، فنهتني قريش وقالوا: أتكتب كل شيء تسمعه ورسول الله في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله في فأوماً بأصبعه إلى فيه، فقال: «اكتب، فوالذي نفسي بيده! ما يخرج منه إلا حق» ١٩٠٠. وقد كتب عبد الله بن عمرو ألفاً من الأحادث في صحف سماها (الصحيفة الصادقة)، وبقيت هذه الصحيفة في عائلته، فكان حفيده (عمرو بن شعيب) يحدّث على أساسها، ويروي أحاديثها، وقد ضمَّن بعضها الإمام أحمد بن حنبل مسنده.

وروى البخاري ومسلم أن أبا شاه اليمني التمس من الرسول ﷺ أن يكتب له شيئا مما سمعه منه في خطبة فتح مكة في حقوق الإنسان، فأذن وقال: «اكتبوا لأبي شاه» ٩٤٨

۱۴۲ رواه ابن ماجه بإسناد حسن، في الجنائز ۲/۱،۰ رقم۲۵۷۱.

^{۹۴۴} رواه مسلم، الجنائز رقم۹۷٦ و۹۷۷.

١٤٠ رواه مسلم في الزهد، باب التثبت في الحديث، رقم؟ ٣٠٠.

٩٤٦ رواه البخاري في العلم، باب كتابة العلم، رقم١١٣ مع الفتح.

الله واه أبو داود في سننه: كتاب العلم، رقم ٣٦٤٦، وأحمد في مسنده: ١٦٣/٢ والحاكم في مستدركه: ١٨٧/١ رقم ٣٥٩ عن يجيى بن سعيد، عن عبيد الله بن الاختس، عن الوليد بن عبد الله بن أبي مغيث، عن يوسف بن ماهك، عن عبد الله بن عمرو. قلت: رجاله ثقات.

٩٤٨ رواه البخاري، اللقطة، باب كيف تعرف لقطة أهل مكة: فتح الباري: ٨٧/٥ رقم٣٤٣٤.

هناك كثير من الأخبار الصحيحة تدل على أن بعض الصحابة كتبوا أحاديث، وأن الرسول والله كان يأذن لهم في ذلك، وما ذاك إلا لوثوقه بدقة هؤلاء، وعدم خوف الالتباس عليهم، في حين كان النهي لمن يخشى، أو يُخشى عليه الالتباس، وهذا يعني أن النهي كان لعلة مفهومة مقدّرة ، فإذا زالت العلة عند شخص ارتفع النهي وزال المنع، وبعبارة أخرى: هذان الموقفان من الإذن والنهي لم يكونا إلا لظروف المأذون لهم بالكتابة من أمنهم الالتباس، ولظروف المأذون لهم بالكتابة من أمنهم الالتباس، ولظروف المأذون المنهين عنها مخافة الالتباس عليهم.

فهذا الاختلاف الذي رأيناه في عدد المشتركين في البدنة في الأضحية ربما يرجع سببه إلى مراعاة تغير ثمن البدنة من واقع لآخر، ولعل هذا ما يدل عليه حديث رافع بن خديج شهيقول: "كنا مع النبي في بذي الحليفة، فأصاب الناس جوع، فأصابوا إبلا وغنما، قال: وكان النبي في أخريات القوم، فعجلوا وذبحوا ونصبوا القدور، فأمر النبي في بالقدور فأكفئت، ثم قسم فعدًّل عشرة من الغنم ببعير "٩٥٢

قال ابن حجر في شرح حديث رافع هذا: "قوله: ثم قسم فعدل عشرة من الغنم ببعير": هذا محمول على أن هذا كان قيمة الغنم إذ ذاك، فلعل الإبل كانت قليلة أو نفيسة، والغنم كانت كثيرة أو هزيلة، بحيث كانت قيمة البعير عشر شياه، ولا يخالف ذلك القاعدة في

المناه الترمذي — واللفظ له -: كتاب الحج، باب ما حاء في الاشتراك في البدنة والبقرة: ٣٤٩/٣ رقم ٩٠٥، وفي كتاب الأضاحي، باب ما حاء في الاشتراك في الأضحية: ٨٩/٤ رقم ١٩٠١ وقال: "حسن غريب"، وأحمد: ٢٧٥/١ رقم ٢٤٨٤، والنسائي في السنن المحتى: ٢٢٢/٧ رقم ٤٠٠٧ رقم ٤٠٠٠، وابن حبان في صحيحه: ٣١٨/٩ رقم ٢٩١٨، وعنده رقم ٢٩٩٨، وابن حبان في صحيحه: ٣١٨/٩ رقم ٤٠٠٧ وعنده بلفظ: "وفي المعير سبعة أو عشرة"، والحاكم في المستدرك: ٢٥١/٤ رقم ٢٥٩٥ وصححه على شرط المبحاري. وأقره الذهبي.

١٥٠ أخرجه الحاكم: ٢٥٦/٤ رقم٥٥٨ وصححه على شرط مسلم. وأقره النهبي.

۱°۱ أخرجه ابن خزيمة: ٢٩٠٧ وقم٢٩٠٦، والبيهقي: ٣٣٥/٥ وقم٧٩٩٧. وهو ضعيف بمحمد بن إسحاق لتدليسه، ويرتقي إلى الحسن لغيره بحديث جابر.

٩٠٠ أخرجه البخاري: كتاب الشركة، باب قسمة الغنم: ٨٨١/٢ رقم٣٥٥٣، وكتاب الجهاد والسير، باب ما يكره من ذبح الإبل والغنم في المغانم: ٣٠٩/٣ رقم٢٩٩٠.

الأضاحي من أن البعير يجزئ عن سبع شياه؛ لأن ذلك هو الغالب في قيمة الشاة والبعير المعتدلين، وأما هذه القسمة فكانت واقعة عين، فيحتمل أن يكون التعديل لما ذكر من نفاسة الإبل دون الغنم، وحديث جابر عند مسلم صريح في الحكم حيث قال فيه: "أمرنا رسول الله على أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة منا في بدنة" والبدنة تطلق على الناقة والبقرة. وأما حديث ابن عباس: "كنا مع النبي في سفر، فحضر الأضحى، فاشتركنا في البقرة تسع، وفي البدنة عشرة" فحسنه الترمذي وصححه ابن حبان، وعضده بحديث رافع بن خديج هذا والذي يتحرر في هذا أن الأصل أن البعير بسبعة ما لم يعرض عارض من نفاسة ونحوها فيتغير الحكم بحسب ذلك، وبهذا تجتمع الأخبار الواردة في ذلك أمه

ورجح الأستاذ سعد الدين العثماني أن ذلك تصرف منه الإمامة، يرعى به مصالح الأمة الاقتصادية والمعيشية، فعلى الرغم من أن الأضحية أمر تعبدي، وأن حواز الاشتراك في البقر والإبل حكم شرعي ثابت، إلا أن عدد من يمكنهم الاشتراك في بقرة أو بدنة رهين بقيمتها ووضعية الثروة الحيوانية في المجتمع المسلم، ويجب على السلطات التشريعية إبداع الوسائل التشريعية والتنفيذية الكفيلة بالحفاظ على شعائر الدين وعلى ثروات المجتمع في آن واحد" واحد"

٦- ما صدر عنه ﷺ سداً للذرائع:

إن الأصل في اعتبار سد الذرائع لتغيير الأحكام إنما هو النظر إلى مآلات الأفعال، فإن كانت تتجه نحو المصالح كانت مطلوبة بمقدار ما يناسب طلب هذه المصلحة؛ وإن كانت لا تساويها في الطلب. وكذا إن كانت مآلاها تتجه نحو المفاسد فإنها تكون محرمة بما يتناسب مع تحريم هذه المفسدة. كما أن النظر في المآلات لا يكون بحسب مقصد الفاعل، بل بحسب نتيجة العمل و ثمرته. وهذه القاعدة قد وجدنا لها حضوراً لا بأس به في الحديث والفقه، منه:

١٥٢ وعضده به ابن خزيمة أيضاً: ٢٩١/٤ رقم ٢٩٠٨.

ابن حجر: فتح الباري: ٢٧٧/٩ رقم١٧٩ه.

^{°°°} العثماني: تصرفات الرسول 🎇 بالإمامة: مقال منشور في مجلة إسلامية المعرفة، العدد ٢٤، ص ٣٨.

١- امتناع النبي على عن قتل المنافقين: من المعروف أن عبد الله بن أبي رئيس المنافقين الذي كان نفاقه واضحا وضوح الشمس، لا سيما بعد نزول سورة المنافقين التي كشفت عن نيته الخبيثة المبيتة ضد الإسلام والمسلمين منددة قوله لأصحابه: ﴿لَا نُنفِ عُوا عَلَى مَنْ عِندَ رَسُولِ اللهِ حَتَّى يَنفَضُوا ﴾، وقوله: ﴿لَهِن رَجَعْنَا إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُحْرِجَ الْأَعَرُ عِنها ٱلأَذلَ ﴾ [المنافقون: الله الأخير هذا أول دعوة عنصرية إلى أن العزة للمواطنين الأصليين، وأن الذلة للمهاجرين، تلك التي يعاني منها العالم عامة، والمسلمون خاصة في العصر الحاضر رغم الأصوات المتعالية بحفظ حقوق الإنسان.

مع هذا كله قد امتنع النبي على عن عمل شيء ضده، وضد رفاقه، وقد كان النبي على يعلم بأعيان بعضهم؛ لأن الأمة كانت في حالة ضعف، كانت في حاجة إلى منعة وقوة، إلى كسب عدد كبير من الأتباع والأنصار، مما تطلب منه تحاشي أي عمل يخشى منه شق عصا الأمة الفتية، ثم قتلها في مهدها، لذلك كانت سياسته عليه الصلاة والسلام تجاهه سياسة تأليف قلب، وسياسة ممالاة، بغية تقليص ضرره على الأمة، وإبعاد التهمة بقتل أصحابه عن نفسه، كما قال لعمر: «دعه، لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه» "٥٠ ، خشية أن يقع بسبب ذلك تنفير لكثير من الأعراب عن الدخول في الإسلام، حيث يأخذون بظواهر الأمور، ولا يعلمون بواطنها.

٧- ومن هذا القبيل ما روته عائشة في امتناع النبي على عن قتل لبيد بن الأعصم الذي سحره في مشط ومشاطة وحف طلع نخلة ذكر، ووضعه في بئر ذروان، فقال على: «يا عائشة! كأن ماءها نقاعة الحناء، أو كأن رؤوس نخلها رؤوس الشياطين». قلت: يا رسول الله! أفلا استخرجته؟ قال: «قد عافاني الله فكرهت أن أثور على الناس فيه شرًّا»، فأمر بها فدفنت مسلم: «أثير على الناس شراً».

٩٠٦ جزء من حديث طويل أخرجه البخاري: سورة المنافقين، باب قوله: سواء عليهم استففرت رقم٥ . ٩٩، ٦٤٨/٨.

۱۹۷ أخرجه البخاري: ٥/١٧٤/٥ رقم، ٤٣٥، ومسلم: ١٧١٩/٤ رقم، ٢١٨٩.

قال النووي: وأخبر أن الله تعالى قد عافاه، وأنه يخاف من إخراجه وإحرقه، وإشاعة هذا، ضرراً وشراً على المسلمين من تذكر السحر أو تعلمه، وشيوعه والحديث فيه، أو إيذاء فاعله، فيحمله ذلك، أو يحمل بعض أهله ومحبيه والمتعصبين له من المنافقين وغيرهم على سحر الناس وأذاهم، وانتصابهم لمناكدة المسلمين بذلك، هذا من باب ترك مصلحة لخوف مفسدة أعظم منها، وهو من أهم قواعد الإسلام "٥٠٩. وقال القرطبي: "لأن ترك قتل لبيد بن الأعصم كان لخشية أن يثير بسبب قتله فتنةً، أو لئلا ينفر الناس عن الدحول في الإسلام "٥٠٩.

٣- ومنه نحيه على عن بناء المساجد على القبور كيلا تكون ذريعةً إلى اتخاذ أصحابها أوثاناً تُعبَد. عن عائشة، عن النبي على قال في مرضه الذي مات فيه: «لعن الله اليهود والنصارى؛ اتخذوا قبور أنبيائهم مسجداً». قالت: ولولا ذلك لأبرزوا قبره غير أني أخشى أن يتخذ مسجداً". وعن جندب على قال: سمعت النبي على قبل أن يموت بخمس وهو يقول: «ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، إني ألهاكم عن ذلك» الما.

قال القرطبي: "قال علماؤنا: ففعل ذلك أوائلهم ليتأنسوا برؤية تلك الصور، ويتذكروا أحوالهم الصالحة، فيحتهدوا كاجتهادهم، ويعبدوا الله عز وجل عند قبورهم، فمضت لهم بذلك أزمان، ثم خلف من بعدهم خلوف جهلوا أغراضهمهم، ووسوس لهم الشيطان أن آباءكم وأجداكم كانوا يعبدون هذه الصور، فعبدوها، فحذر النبي على عن مثل ذلك، وشدد النكير والوعيد على من فعل ذلك، وسداللذرائع المؤدية إلى ذلك "٩٦٢.

ومنه تحريم قليل ما يسكر كثيره، وتحريم الخلوة بالأجنبية، وتحريم الصلاة بعد الصبح وبعد العصر سداً لذريعة الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها، ومنع الصائم من المباشرة

٩٥٨ النووي: شرح صحيح مسلم: ١٧٨/١٤.

١٠٩ ذكره ابن حجر في الفتح: ٢٣١/١٠.

٩١٠ أخرجه البخاري: ٤٤٦/١ رقم١٢٦٥، ومسلم: ٢/٥٧١ رقم٢٩٥.

٩٦١ أخرجه مسلم: ٢٧٧/١ رقم٥٣٢.

٩٦٠ القرطبي: الجامع الحكام القرآن: ٩٨/٥، وابن حجر: الفتح: ١/٥٧٥.

إذا كانت تتحرك شهوته، ومنع كثير من العلماء مباشرة الحائض فيما بين سرتها وركبتها إلا من وراء حائل كما كان ﷺ يأمر امرأته إذا كانت حائضا أن تتزر، فيباشرها من فوق الإزار، وغيرها من الأمثلة.

2- وكما تقدم من نهيه على عن قطع يد السارق في الغزو "١٥ لئلا تكون ذريعةً لالتحاقه بالكفار إن كان رجلا عادياً، وطمع العدو فيه إن كان أميراً أو قائداً، لذلك منع عمر بن الحطاب على عماله: "أن لا تقيموا حداً على أحد من المسلمين، في أرض الحرب، حتى يخرجو إلى أرض المصالحة" أو وفي رواية أحرى: "أن لا يُجلدن أمير جيش، ولا سرية، ولا رجل من المسلمين، حتى يقطع الدرب قافلاً، لئلا تلحقه حمية الشيطان، فيلحق بالكفار "٥٠٥ وقال علقمة: كنا في جيش في أرض الروم، ومعنا حذيفة بن اليمان، وعلينا الوليد بن عقبة فشرب الخمر، فأردنا أن نحده، فقال حذيفة: أتحدون أميركم، وقد دنوتم من عدوكم؛ فيطمعوا فيكم ١٠٠٥

٥- ومنه منع النبي على عمال الدولة (موظفيها) عن قبول الهدايا، ففي الصحيحين أن النبي استعمل رجلاً لجمع الزكاة، فلما قدم قال: هذا لكم، وهذا أهدي لي. فقام رسول الله على على المنبر... وقال: «ما بال عامل أبعثه فيقول: هذا لكم، وهذا أهدي لي، أفلا قعد في بيت أبيه، أو في بيت أمه، حتى ينظر أيهدى إليه أم لا. والذي نفس محمد بيده! لا ينال أحد منكم منها شيئاً إلا جاء به يوم القيامة، يحمله على عنقه: بعير له رُغاء، أو بقرة لها خُوار، أو شاة تيعر. ثم رفع يديه حتى رأينا عَفْرتي إبطيه، ثم قال: اللهم هل بلغت، مرتين»

فإن الهدية لم تقدم إلى ذلك الرجل لذاته، ولا لعلاقة خاصة بينه وبين أصحابها، ولا لأن ذلك جار بينه وبينهم من قبل، وإنما أهدي له لأجل مهمته (منصبه) "عسى أن ينفعنا".

١١٢ أخرجه الترمذي: رقم ١٤٥٠ وقال: حسن غريب، وأبوداود، رقم ٤٤٠٨، والنسائي: رقم ٩٨٢.

٩٦١ أخرجه البيهقي في السنن الكبرى: ٩/٥٠١.

٩٦٠ رواه سعيد بن منصور في سننه كما في إعلام الموقعين لابن القيم: ١٧/٣، والبيهقي: ١٠٥/٩.

٩٦٦ ابن القيم: إعلام الموقعين: ١٧/٣.

^{۹۱۷} أخرجه البخاري بأرقام: ۲٤٥٧، ۲۲۵۰، ۲۵۷۸، ۲۷۷۳، ومسلم برقم۱۸۳۲، وأبو داود برقم ۲۹۶۴، وأحمد: ^{۹۱۷} رقم۲۲۳۱۲.

وفي هذا يقول ابن القيم: "...الوالي والقاضي والشافع ممنوع من قبول الهدية، وهو أصل فساد العالم، وإسناد الأمر إلى غير أهله، وما ذاك إلا لأن قبول الهدية ممن لم تجر عادته عماداته ذريعةً إلى قضاء حاجته، وحبُّك الشيء يُعمي ويُصِمّ، فيقوم عنده شهوةً لقضاء حاجته مكافأةً له..."

وائد معرفة البعدين الزماني والمكاني في السنة

و بجانب ما وضعنا للتعامل مع البعدين في السنة من قواعد وضوابط، نود أن نشير هنا إلى أن لمعرفة البعدين في السنة فوائد، لا تقل إحداها أهمية عن الأخرى، منها:

أولاً: فهم المراد من النص على الطبيعة:

ما من امرئ أكثر فرحاً من الفقيه أو شارح الحديث إذا تمكن من فهم مراد الحديث؛ لأنه له أثمن كثر له لا يضاهيه كثر، وللوصول إلى هذه الغاية العظمى يبذل الفقيه أو الشارح قصارى ما يملكه من قوة وطاقة، ومن ضمن جهوده التي يبذلانها في هذا السبيل محاولة وقوفهما على الظروف والحالات التي قيل فيها ذلك الحديث، وله أمثلة كثيرة في الحديث، وقد تصلح مثالاً له الأحاديث السابقة الممثلة بها في الضوابط، ولكن زيادةً عليها نختار هنا الحديث الآتي:

حديث: «أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين، لا تتراءى ناراهما» ٩٦٩

هكذا رواه ابن حزم "٩٠، ويذكره الفقهاء في كتبهم، مما تسبب لصعوبة الوصول إلى مراد الحديث؛ لأن ظاهره يحرم الإقامة في بلاد غير المسلمين بصفة عامة، مع تعدد الحاجة إلى ذلك خاصة في عصرنا الحاضر من التعلم، والتداوي، والعمل، والتجارة، والسفارة، وغير ذلك، وخصوصاً بعد أن تقارب العالم، حتى غدا كأنه قرية كبيرة كما قال أحد الأدباء (٩٧١)

٩٦٨ ابن القيم: إعلام الموقعين: ٩٦٨ ١.

۱۱۱ رواه أبو داود برقم ۲٦٤٥، والترمذي برقم ١٦٠٤ في حديث طويل سوف يأتي تمامه إن شاء الله. (لا تتراءى ناراهما) أي لا تظهر سمةٌ لإسلامه، ولا سمةٌ لكفره، حتى يتعامل معه حسبها.

[.]١٢٥ المحلى لابن حزم: ١١/ ١٢٥.

٩٧١ كما ذكر الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي في كيف نتعامل مع السنة: ص١٢٨.

وإذا أردنا أن نفهمه على الطبيعة يجب أن نرجع جهودنا إلى ما وراء أكثر من أربعة عشر قرنا هجرياً، فهنا نجد أن النبي في قال ذلك حينما كان في حاجة إلى النصرة وعدد كبير من الجند، يقول جرير بن عبد الله: "بعث رسول الله في سرسة إلى خثعم، فاعتصم ناس منهم بالسجود، فأسرع فيهم القتل، فبلغ ذلك النبي في فأمر لهم بنصف العقل، وقال: "أنا برىء..."

فالحديث ليس حكماً عاماً للجميع في كل زمان ومكان، وإنما يتحدث عن رجال مخصوصين في زمن النبوة، حيث كانت الهجرة فرضاً من البلاد التي بينها وبين المدينة حالة حرب، وأما إذا تغير الوضع عما كان عليه من قبل، فلا ينطبق عليه حكم هذا الحديث.

ثانياً: تقليص الخلافات المذهبية:

إن الوعى هذين البعدين في السنة يعين على تقليص الخلافات بين الأئمة، مثلا:

لقد أوجب النبي ﷺ التساوي في ستة أصناف من الأموال الربوية، أربعة منها بالكيل، وهي البر والشعير والتمر والملح، واثنان منها بالوزن، وهما الذهب والفضة.

فاختلف العلماء فيه على قولين: ذهب جمهور الفقهاء إلى أن كل شيء نص الرسول ﷺ على تحريم التفاضل فيه كيلاً فهو مكيل أبداً؛ وإن ترك الناس الكيل فيه، وكل ما نص على تحريم التفاضل فيه وزناً فهو موزون أبداً؛ وإن ترك الناس الوزن فيه.

وذهب أبو يوسف إلى اعتبار العرف على خلاف المنصوص عليه، لأن النص إنما كان للعادة في ذلك الوقت، وقد تبدلت فيجب أن يثبت الحكم على وفق العادة الجديدة ٩٧٣

ولما كان مذهب أبي يوسف أوفق لجميع العصور قبله علماء العصر الحاضر على الحتلاف مذاهبهم، وبذلك هم قضوا على الخلاف الموجود سابقاً.

۱۷۲ أخرجه أبو داود: رقم ۲٦٤٥، والترمذي: برقم ١٦٠٤.

٩٧٣ انظر: ابن الهمام: فتح القدير: ١٤/٧.

اختلف العلماء في هذا الأمر على أربعة أقوال:

١- الحديث منسوخ. قال به الإمام الشافعي، والإمام الترمذي، والإمام الطحاوي،
 والخطيب البغدادي ٩٧٥

٢- الحديث محكم غير منسوخ. قال به عبد الله بن عمرو بن العاص من الصحابة، وابن حزم، والسيوطي ٩٧٦

٣- وأوَّلُه ابن حبان بأن معناه إذا استحل و لم يقبل التحريم

٤- وذهب بعضهم إلى أنه من باب التعزيز الذي يفعله الإمام عند الحاجة. حكاه ابن تيمية قولاً للشافعي وأحمد، وقال: "وهو أظهر"^{٩٧٨}. وهذا قول ابن قيم الجوزية، وأكد أنه لم ينسخ، ولم يجعله النبي الله عدا لا بد منه، بل هو بحسب المصلحة إلى رأي الإمام ٩٧٩

لو نظر في هذه القضية بأنه تعزير صدر عنه ﷺ بوصفه إماماً ليحل الخلاف بسهولة.

ثالثاً: تبرئة الإسلام وحملته من الهامات جائرة:

المرحه أبو داود: ١٦٤/٤ رقم ١٦٤/٤، والترمذي واللفظ له: ٤٨/٤ رقم ١٤٤٤ وغيرهما. وقال الترمذي: سمعت محمدا يقول: حديث أبي صالح عن معاوية عن النبي ﷺ. وإنما كان هذا في أول الأمر، ثم نسخ بعد".

٩٧٠ الشافعي: الأم: ١٣٠/٦، واختلاف الحديث في آخر كتاب الأم: ٢٠١/٩؛ والترمذي: السنن: ٤/ ٤٤، والطحاوي: شرح معاني الآثار: ٣٢٠/٦ والخطيب: الفقيه والمتفقه: ١/ ١٣٥٠.

^{۷۷۱} رواه أحمد: ۲۱۱/۲ رقم، ۱۹۷۶، والطحاوي في شرح معاني الآثار: ۱۰۹/۳، واين حزم في المحلى: ۳٦٦/۱۱ وغيرهم. وهو منقطع كما قال ابن حجر في الفتح: ۸۰/۱۲ له طرقا أخرى يتقوى بها.

۹۷۷ الزيلعي: نصب الراية: ۳٤٦/۳.

٩٧٨ ابن تيمية: منهاج السنة: ١٣٩/٣.

^{1۷۱} ابن قيم الجوزية: الطرق الحكمية: ص١٥.

^{٩٨} أخرجه أحمد: ١٢٩/٣، ١٨٣، ٤٢١/٤، وانظر فتح الباري: كتاب الأحكام ١١٣-١١٩.

ولكن عندما أردنا فهمه في ضوء ملابساته وظروفه جاء تفسيره في رأي ابن خلدون بأنه اللئ عليها تقوم الخلافة أو الملك.

فأرجع ابن خلدون اشتراط القرشية إلى الكفاءة المتواترة في قريش لدفع التنازع وجمع الكلمة ٩٨١، فإذا توفرت تلك الكفاءة في غير القرشي فهو أحق بالإمامة أو الإمارة من الكلمة الذي يفقدها، فعلى هذا أصبح معنى الحديث "الأئمة من الأكفاء" لا غير.

رابعاً: إزالة التعارض:

لقد وظُف الإمام الشافعي التعرُّفَ على البعد الزماني والمكاني لنفي التعارض بين الأحاديث، يقول: "ويسن في الشيء سنة، وفيما يخالفه أخرى، فلا يخلِّص بعض السامعين بين اختلاف الحالين اللتين سن فيهما" ٩٨٢. وأوضح في "اختلاف الحديث" في أماكن عديدة أن عدم معرفة ذلك يؤدي إلى ظن التعارض بين الأحاديث ٩٨٣. ومن أمثلته:

ما ورد في باب استقبال القبلة للغائط والبول عن أبي أيوب الأنصاري قال: قال: رسول الله على: «إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول، ولا تستدبروها، ولكن شرقوا أو غربوا». فقال أبو أيوب: فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت مستقبل القبلة، فننحرف عنها ونستغفر الله المهام

وورد في حديث عبد الله بن عمر أنه كان يقول: إن ناساً يقولون: إذا قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس. فقال عبد الله بن عمر: لقد ارتقيت يوماً على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله على لبنتين مستقبلاً بيت المقدس لحاجته ٩٨٠

٩٨١ راجع مقدمة ابن خلدون: ص٩٥٠.

٩٨٦ الشافعي: الرسالة: ص٢١٤.

٩٨٢ انظر منه الصفحات التالية: ١١٩، ١٧٥، ١٨٧، ٣٠٦.

٩٨٤ أخرجه الترمذي: ١٣/١.

٩٨٠ أخرجه البخاري: ٦٧/١.

ظاهر الحديثين السابقين يفيد التعارض بينهما، ولكن إذا عرفنا أن الحديثين لظرفين خاصين، فحديث أبي أيوب لمن يقضي حاجته في الصحراء حيث لا ستر ولا حاجز بينه وبين القبلة، وحديث عمر لمن في البيوت حيث لا استقبال مباشر للقبلة أو استدبارها، فلا تعارض، ولا اختلاف بينهما. قال الإمام الشافعي ما معناه: إن النهي إنما كان للعرب في الصحارى، حيث تتسع لهم في الانحراف، أما في مراحيض المنازل والبيوت فقد لا تتسع لذلك فلا يدخلها النهي المهم. وفي المسألة أقوال أخرى أيضاً، ورجح الأئمة الأحناف، والإمام الشوكاني، والشيخ الألباني المنع سواء كان في الصحراء أو البنيان ٩٨٧

خامساً: إزالة الإشكال:

مثل حديث «إن الميت يعذَّب ببكاء أهله عليه»

استشكلته أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها، وحلت ذلك الإشكال بما كانت تعرفه من البُعد الذي قيل فيه هذا الحديث كما رواه الإمام مسلم، قالت: "رحم الله أبا عبد الرحمن، سمع شيئا فلم يحفظه، إنما مرت على رسول الله على جنازة كافر وهم يبكون عليه، فقال: «أنتم تبكون وإنه ليعذب» ٩٨٩. وفي رواية: "إنما مر رسول الله على يهودية يبكى عليها، فقال: «إلهم ليبكون عليها وإنما لتعذب في قبرها» متفق عليه. وفي رواية لهما: "يرحم الله عمر، لا والله ما حدث رسول الله على وقد أخرجاه من رواية ابن مليكة عن ابن عمر، وفي آخره: مسلم: «ببكاء الحي عليه». وقد أخرجاه من رواية ابن مليكة عن ابن عمر، وفي آخره قالت عائشة: "والله ما حدث رسول الله على العذب المؤمن ببكاء أهله، ولكن رسول الله قال: «إن الله ليزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه» ٩٩٠

٩٨٦ الشافعي: الرسالة: ص٢٩٧ - ٢٩٧.

٩٨٧ الألباني: تمام المنة في التعليق على فقه السنة: ص٥٥-٦٠.

٩٨٨ أخرجه عن عمر البخاري برقم ١٢٢٦، ومسلم: برقم ٩٢٧.

¹⁴¹ صحيح مسلم برقم 931.

¹¹ انظر: ابن حمزة الحسيني: البيان والتعريف: ٢٢٠/١.

٦- كيف يُعْرَفُ البعدان؟

يعرف البعدان بعدة طرق، منها:

أ- بالحديث نفسه:

كما عرفنا في حديث سلمة بن الأكوع في المنع من ادخار لحوم الأضاحي بعد ثلاثة أيام من يوم الأضحى فيما روى البخاري عن سلمة بن الأكوع قال: قال النبي على: «من ضحّى منكم فلا يصبحن بعد ثالثة وبقي في بيته منه شيء». فلما كان العام المقبل قالوا: يا رسول الله! نفعل كما فعلنا العام الماضي؟ قال: «كلوا وأطعموا وادخروا؛ فإن ذلك العام كان بالناس جهد، فأردت أن تعينوا فيها» أقلى وجاء في رواية عند مسلم ٩٩٠: «إنما فيتكم من أجل الدافّة التي دفت – أي القوم الذين قدموا المدينة من خارجها – فكلوا وادخروا و تصدقوا».

ب- بجمع طرق الحديث وألفاظه فيها:

كما حصل في حديث رافع بن خديج «أن النبي ﷺ لهي عن كراء المزارع» ٩٩٣

فواقع النهي ليس مطلقاً كما يفهم من حديث أبي رافع، بل هو كما ذكر زيد بن ثابت أنه كان بسبب خصام الرجلين لأنهما قد اكتريا بما ينبت، وهو مجهول، وأما الكراء بمعلوم فلا يتناوله النهى، لذلك أجازه الجمهور ٩٩٥٠

ج- بالتأمل في متعلقات الحديث:

أمثل له بحديث أبي سعيد الخدري في في النهي عن كتابة غير القرآن كما تقدم، فواقع النهي غير مذكور في هذا الحديث، ولا في طريق آخر من طرقه، ولا في شاهد من شواهده، ولكن بالتأمل في متعلقاته وملابساته عرفنا أن واقعه هو إما ندرة الكُتّاب وأدوات الكتابة، أو

[&]quot; (واه البخاري: الأضاحي، باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي، الفتح ٢٤/١، رقم الحديث: ٥٥٦٩.

٩٩٢ رواه مسلم: الأضاحي، باب بيان ما كان للنبي ﷺ من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث، رقم: ١٩٧١.

١٩٢ اخرجه البخاري برقم ١٣٤٤، ومسلم برقم ١٥٤٧، وأحمد: ٦٤/٢.

٩٩٤ رواه أحمد: ١٨٢/٥) ١٨٧، وأبو داود برقم ٣٣٩٠، وابن ماحه برقم ٢٤٦١.

٩٩٠ انظر فتح الباري لابن حجر: ٢٥/١٠ شرح الحديث رقم ٢٣٦٤.

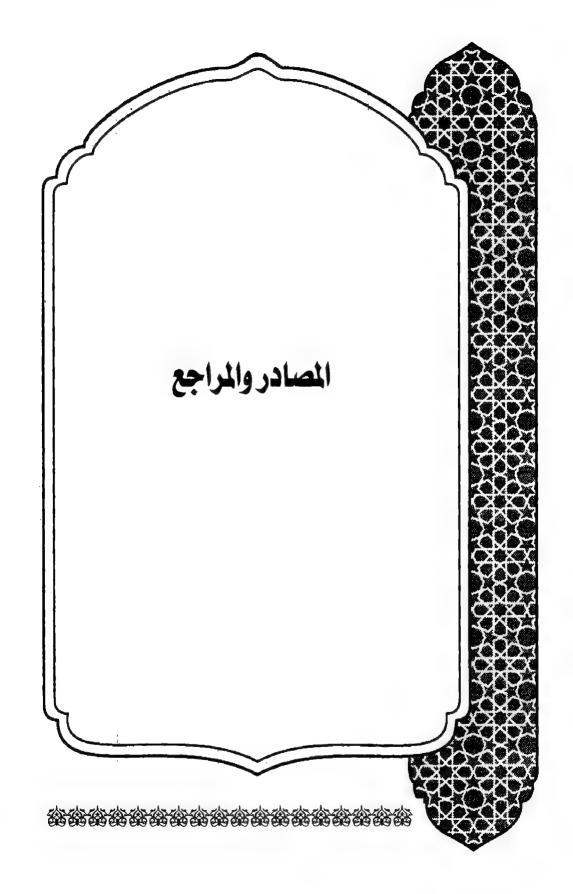
أن أكثر المسلمين سُذَّج لا يفرقون بين القرآن والحديث، فضلاً عن حوف التباس القرآن بالحديث، وإذنه لبعض الصحابة.

د- بعمل الصحابة: كما حصل ذلك في حديث ضالة الإبل.

هذا آخر ما توصلت إليه من ذكر مسائل علوم الحديث، بما فيها من زيادات على من كتبوا قبلي. والحمد لله على ذلك.

تم كتاب تصحيح وتعديل "علوم الحديث أصيلها ومعاصرها" والزيادات على الطبعات السابقة، في ٢٩ من شهر صفر ١٤٣٢ الموافق ١٥ من شهر يناير ٢٠١١م، في يوم السبت، الساعة العاشرة ليلاً، وأرجو من الله العلي القدير أن ينفعني به والآخرين، ويجعله ذخراً لي يوم لا ينفع مال ولا بنون.

أ. د. محمد أبو الليث الخير آبادي
 أستاذ الحديث بقسم دراسات القرآن والسنة
 كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية
 الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا



المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم لصديق حسن حان، تحقيق عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، ببيروت، ١٩٧٨م.
- ٣- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للبوصيري، تحقيق الشيخ سليمان بن عبد
 العزيز الدريني، رسالة دكتوراه تقدم بها إلى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- ٤- الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة للزركشي، تحقيق سعيد الأفغاني،
 المكتب الإسلامي بيروت ودمشق، ط٣، ١٩٨٠م.
- ٥- أجوبة عن أحاديث وقعت في مصابيح السنة ووصفت بالوضع لابن حجر، مطبوع مع
 مشكاة المصابيح، المكتب الإسلامي بدمشق، ط١، ١٩٦١م.
- ٦- الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة للكنوي، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة،
 حلب، ١٣٨٤ه.
- ٧- الأحاديث القدسية ومترلتها في التشريع للدكتور شعبان محمد إسماعيل، دار المريخ بالرياض، ط١، ١٩٨٢م.
 - ٨- الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم، دار الحديث بالقاهرة، ط١، ٤٠٤ه.
 - ٩- الأربعون القدسية لملا على القاري (مطبوع مع الأحاديث القدسية للدكتور شعبان).
- ۱۰ الإرشاد للخليلي، الخليل بن عبد الله بن أحمد، بتحقيق د/ محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد بالرياض، ط۱، ۱۹۸۹م.
- ١١ إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق للنووي، تحقيق عبد الباري فتح الله،
 مكتبة الإيمان، المدينة المنورة.

- 1 1 إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد لابن الأكفاني، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري السنّنجاري الأصل والمولد، والمصري الدار والوفاة (ت٧٤٩هـ)،
- ١٣ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للألباني، المكتب الإسلامي ببيروت، ط١،
 ١٩٧٩م.
- ١٤ الأسرار المرفوعة في الأخبار المرفوعة لملا على القاري، تحقيق أبي طاهر زغلول، دار
 الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٩٨٥ م.
- ١٥ الإسناد من الدين للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب،
 ط١، ١٩٩٢م.
- ١٦ الأشباه والنظائر لابن نحيم (طبع مع نزهة النواظر على الأشباه والنظائر لابن عابدين،
 دار الفكر، دمشق).
- ١٧- الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر، بتحقيق علي محمد البحاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ٩٩٢م.
- ۱۸ صلاح غلط المحدثين للخطابي، بتحقيق الدكتور/ محمد علي عبد الكريم الرديني، دار
 المأمون للتراث بدمشق، ط١، ٢٠٧ ه.
- ١٩ الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي، تصحيح راتب حاكمي بحمص،
 ط١، ١٩٦٦م.
 - ٠٠- الاعتصام للشاطبي، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ط١، ٩٩٧ م.
 - ٢١ إعلام الموقِّعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية، السعادة، ١٣٧٤هـ.
- ٢٢ الاغتباط بمن رُمِيَ بالاختلاط لبرهان الدين الحلبي،الدار العلمية بدلهي، ط٢، ٩٨٦ م.
- ٢٣ الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد، تحقيق قحطان عبد الرحمن الدوري،
 مطبعة الإرشاد ببغداد، ٢٠٢هـ.
- ٢٤ الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه، للشيخ محمد بن إبراهيم الشيباني، الدار السلفية،
 الكويت، ط١، ١٩٨٧م.

- ٥٦- الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق محمد خليل هراس، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، ١٤٠١ه.
 - ٢٦ الأموال لحميد بن زنجويه، المكتبة الشاملة.
- ٢٧ إلهاء السكن إلى من يطالع إعلاء السنن للشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي، طبع تحت
 إشراف الشيخ أشرف على التهانوي، بدون تاريخ النشر والمكان والطبعة.
- ۲۸ الباعث الحثیث شرح اختصار علوم الحدیث للشیخ أحمد شاکر، مکتبة دار التراث،
 القاهرة، ط۳، ۱۹۷۹م.
- ٢٩ البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر للسيوطي، تحقيق الأخ أنيس بن أحمد بن طاهر
 الإندونيسي، رسالة ماجستير من الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، عام ١٤٠٦ه.
- ٣٠ بحوث في تاريخ السنة المشرفة لأستاذي الدكتور/ أكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم
 والحكم، المدينة المنورة، ط٤، ١٩٨٤م.
- ٣١- البداية والنهاية لابن كثير، تحقيق محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة دار العربي، الرياض، دون تاريخ.
- ٣٢- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث للهيثمي، تحقيق الأخ/ حسين أحمد صالح الباكري، رسالة دكتوراه من الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- ٣٣ البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف لابن حمزة الحسيني، المكتبة العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.
- ٣٤- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان الفاسي، أبي الحسن على بن محمد بن عبد الملك، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، الرياض: دار طيبة، ط١، ١٤١٨ه/ ١٩٩٧م.
 - ٣٥- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، بدون ذكر تاريخ النشر والمكان والطبعة.
 - ٣٦- تاريخ الأمم والملوك لابن جرير، دار المعارف، القاهرة، ط٢.
 - ٣٧- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

- ٣٨- التاريخ الصغير للبخاري، بتحقيق محمد إبراهيم زايد، دار الوعي، ومكتبة دار التراث، حلب والقاهرة، ط١، ١٩٧٧م.
 - ٣٩ التاريخ الكبير للبخاري، تحقيق السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بدون تاريخ.
- ٤- التاريخ الكبير (تاريخ دمشق) لابن عساكر (قمذيبه لعبد القادر بدران، مطبعة روضة الشام بدمشق، ومطبعة الترقى بدمشق، ط١.
 - ١٤- تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، دار الكتاب العربي، بيروت.
 - ٤٢ التبصرة والتذكرة (شرح ألفية العراقي)، دار الكتب، بيروت، بدون تاريخ.
 - ٤٣ تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي للمباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 23 تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي، تصحيح وتعليق الشيخ عبد الصمد شرف الدين، الدار القيمة بالهند، ١٩٦٥م.
- ٥٤ تحفة المودود بأحكام المولود لابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد
 الله، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار البيان بدمشق، ط١، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- 27 تحقيق اسمي الصحيحين لأبي غدة، د. عبد الفتاح، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- 27 تخريج الحديث نشأته ومنهجيته للدكتور محمد أبو الليث الخيرآبادي، دار الشاكر عمليزيا، ط١، ٩٩٩م.
- ٤٨ تدريب الراوي للسيوطي، بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، دون تاريخ.
 - ٤٩ تذكرة الحفاظ للذهبي، دار إحياء التراث العربي ببيروت، دون تاريخ.
 - ٥٠- ترتيب المدارك للقاضي عياض، الرباط، ١٣٨٤ه.
 - ٥١ الترغيب والترهيب للمنذري، تعليق مصطفى محمد عمارة، دار الفكر ببيروت.
- ٥٢ تسهيل المدرج للشيخ عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري، دار البصائر، دمشق، ط١، ١٩٨٢م.

- ٥٣- التعريفات للحرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي ببيروت، ط١،
- 20- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر، تحقيق الدكتور/ عبد الغفار سليمان البنداري وزميله، دار الكتب العلمية بيروت.
- ٥٥- تعليل الأحكام: شلبي، محمد مصطفى، دار النهضة العربية بيروت، ط٢، دون تاريخها.
- ٥٦- تغليق التعليق على صحيح البخاري لابن حجر، تحقيق سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي ببيروت، ط١، ٥٠٥ه.
- ٥٧- التفسير، لابن أبي حاتم، أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهران الرازي، تحقيق أسعد محمد الخطيب، صيدا: المكتبة العصرية، بدون رقم الطبعة وسنة النشر.
 - ٥٨ تفسير القرآن العظيم لابن كثير، دار الفكر ببيروت، ط١، ٢٠٠ه.
 - ٥٩ تفسير القرطبي، تحقيق أحمد عبد العزيز، دار الشعب بالقاهرة، ط٢، ١٣٧٢ه.
 - ٦٠- تقريب التهذيب لابن حجر، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد بحلب، ط١/ ١٩٨٦م.
 - ٦١- تقييد العلم للخطيب البغدادي، تحقيق يوسف العش، دار إحياء السنة النبوية، ط٢، ٩٧٤١.
 - ٦٢- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح لزين الدين العراقي، دار الحديث ببيروت.
- ٦٣- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر، تصحيح وتعليق السيد عبد الله هاشم اليماني، دار المعرفة ببيروت، ١٩٦٤ه.
 - ٦٤- تلقيح فهوم الأثر لابن الجوزي، مكتبة الآداب بالقاهرة، ١٩٠٠م.
 - ٥٥ تمام المنة في التعليق على فقه السنة للألباني، دار الراية بالرياض، ط٥، ١٩٩٨م.
 - ٦٦- التمهيد لابن عبد البر، وزارة الأوقاف بالمملكة المغربية.
 - ٦٧ تَنْزيه الشريعة لابن عراق، مكتبة القاهرة، ط١، ١٣٧٨.
 - ٦٨- تنوير الحوالك على موطأ الإمام مالك للسيوطي، البابي الحلبي بالقاهرة، ١٩٥٢م.
 - ٦٩- هذيب التهذيب لابن حجر، مطبعة دائرة المعارف بالهند، ط١، ١٣٢٦هـ.

- · ٧- هذيب الكمال للمزي، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط١،
- ٧١- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق عبد السلام هارون وزملائه، الهيئة العامة للكتاب بالقاهرة، ١٩٨٤م.
 - ٧٢- توجيه النظر إلى أصول الأثر للجزائري، الجمالية، ١٣٢٨هـ.
- ٧٣- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للأمير الصنعاني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ط١، ١٣٦٦ه.
- ٧٤ التوقیف علی مهمات التعاریف للمناوي، تحقیق الدکتور/ محمد رضوان الدایة، دار
 الفکر المعاصر، ودار الفکر، ببیروت ودمشق، ط۱، ۱۶۱۰ه.
 - ٧٥- تيسير مصطلح الحديث: د/ محمود الطحان، المعارف بالرياض، ط٧، ١٣٥٠هـ
- ٧٦- الجامع للترمذي، تحقيق الشيخ أحمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي ببيروت.
- ٧٧- جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، تحقيق عبد الرحمن حسن محمود، دار الكتب الحديثة بعابدين، القاهرة.
 - ٧٨- جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي، تحقيق حمدي، بغداد، ١٣٩٨ه.
- ٧٩- الجامع الصحيح للإمام البخاري، تحقيق د/ مصطفى ديب البغا، ، اليمامة ببيروت، ط٣، ١٩٨٧م.
- ٠٨- الجامع لأخلاق الراوي للخطيب، تحقيق د/ محمود الطحان، المعارف بالرياض، ط١، ٨- الجامع لأخلاق الراوي للخطيب، تحقيق د/ محمود الطحان، المعارف بالرياض، ط١، ٨- الجامع لأخلاق الراوي للخطيب، تحقيق د/ محمود الطحان، المعارف بالرياض، ط١، ١٠٥٠ المعارف بالرياض، ط١، المعارف بالمعارف بالمعارف
 - ٨١- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ط١، ١٩٥٢م.
 - ٨٢ جمهرة اللغة لابن دريد، طبع حيدر آباد في الهند، ط١، ١٣٤٥ه.
 - ٨٣- الجهاد لعبد الله بن المبارك، تحقيق نزيه حماد، المكتبة التونسية بتونس، ١٩٧٢م.
- ٨٤- جواهر المعاني وبلوغ الأماني في فيض سيدي أبي العباس التيحاني لعلي حوارزم ابن العربي براد المغربي الفاسي، دار الفكر ببيروت، دون تاريخ.

- ٥٥ حاشية لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر لعبد الله حسين العدوي، مطبعة شركة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٩٣٦ه.
- ٨٦– الحديث المتواتر للدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر، مكتبة دار الوفاء، جدة، ٤٠٤هـ.
 - ٨٧- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم، دار الكتب العلمية ببيروت.
- ٨٨ حوار حول منهج المحدثين في نقد الروايات سنداً ومتناً: د/ عبد الله بن ضيف الله
 الرحيلي، دار المسلم، الرياض، ط١، ١٩٩٤م.
 - ٨٩- خصائص المسند لأبي موسى المدين، مكتبة التوبة بالرياض، ط١، ١٤١٠ه.
- ٩٠ الخلاصة في أصول الحديث للطيبي، حسين بن محمد ت٧٤٣ه، تحقيق صبحي السامرائي، ديوان الأوقاف ببغداد، ١٣٩١ه.
- ٩١ الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني، دار المعرفة ببيروت.
- 97 الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر، شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن على بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن حجر العسقلاني، حيدر آباد بالهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط٢، ١٣٩٢هـ/١٣٩٢م.
- ٩٣ الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون المالكي، تحقيق د/ محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث بالقاهرة.
 - ٩٤ رد المحتار على در المختار لابن عابدين، طبع بولاق بمصر، ١٢٧٢هـ.
- ٩٥ الرد الوافر، لابن ناصر الدين، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن عبد الله بن محمد الدمشقي، تحقيق زهير الشاويش، بيروت: المكتب الإسلامي، ط١، ٣٩٣هـ.
 - ٩٦ الرسائل لابن عابدين، سهيل إكيدمي، لاهور، ١٩٧٦م.
 - ٩٧ الرسالة للإمام الشافعي، تحقيق الشيخ أحمد شاكر، القاهرة، ١٩٣٩هـ.
- ٩٨- رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه للإمام أبي داود السجستاني، تحقيق محمد الصباغ، دار العربية ببيروت، بدون تاريخ النشر والطبعة.

- ٩٩- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة للكتاني، كتب مقدماتها ووضع فهارسها حفيده محمد المنتصر الكتابي، مطبعة دار الفكر بدمشتي، ط٣، ٩٦٤م.
- ١٠٠ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق وتعليق الشيخ عبد إلفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات بحلب، ط٣، ١٩٨٧م.
 - ١٠١ رياض الصالحين للنووي، تعليق رضوان محمد رضوان، بدون تاريخ.
- ۱۰۲ الزهد للإمام هنَّاد بن السري، تحقيق محمد أبو الليث الخير آبادي، رسالة ماجستير من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، طبعة أولى بدولة قطر، ١٩٨٥م.
 - ١٠٣ سبل السلام شرح بلوغ المرام للأمير الصنعاني، مكتبة الرسالة الحديثة، بدون تاريخ.
 - ١٠٤- سلسلة الأحاديث الصحيحة للشيخ الألباني، المكتب الإسلامي ببيروت.
 - ١٠٥- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للشيخ الألباني، المكتب الإسلامي ببيروت.
 - ١٠٦ السنن لابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر ببيروت.
- ١٠٧ السنن لأبي داود، تحقيق عزت عبيد الدعاس وزميله، دار الحديث بحمص، ط١، ٩٧٦ م.
 - ١٠٨- السنن للدارقطني، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني، حديث إكادمي باكستان.
 - ١٠٩ السنن للدارمي، تحقيق فواز أحمد زمرلي وزميله، دار الكتاب العربي ببيروت، ط١،٧٠٧هـ.
 - ١١٠ السنن الكبرى للبيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز بمكة، ١٩٩٤م.
- ۱۱۱- السنن الكبرى للنسائي، تحقيق د/ عبد الغفار سليمان البنداري وزميله، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٩٩١م.
- ۱۱۲- السنن المحتبى للنسائي، ترقيم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط٢، ١٩٨٦م.
- 117 السنة لابن أبي عاصم، تحقيق الشيخ ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي ببيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.
 - ١١٤ السنة قبل التدوين للدكتور محمد عجاج الخطيب، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

- ١١٥ السنة مصدراً للمعرفة والحضارة للدكتور يوسف القرضاوي، دار الشروق بمصر،
 ط۲، ۹۹۸ م.
 - ١١٦- السنة المطهرة والتحديات للدكتور/ نور الدين عتر، نشره المؤلف، ط٢، ١٩٨٤م.
 - ١١٧ السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث للشيخ محمد الغزالي، دار الشروق، ط١، ١٩٨٩م.
- ١١٨ السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للشيخ مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي
 بيروت، ط٤، ١٩٨٥م.
- ۱۱۹ سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط وزميله، مؤسسة الرسالة بيروت، ط۹، ۱٤۱۳ه.
 - ١٢٠ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، مكتبة القدسي، ١٣٥٠ه.
 - ١٢١- شرح سنن ابن ماجه للسندي، دار الجيل، بيروت.
 - شرح ألفية العراقي للعراقي = التبصرة والتذكرة
- ١٢٢ شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك للزرقاني، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤١١هـ.
 - ١٢٣ شرح شرح نخبة الفكر لملا على القاري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨م.
 - ١٢٤- شرح صحيح مسلم للنووي، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ النشر والطبعة.
 - ١٢٥ شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، تحقيق د/ نور الدين عتر، دار الملاح.
- ١٢٦ شرح مشكل الآثار، للطحاوي، أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٨ه.
 - ١٢٧ شرح معاني الآثار للطحاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٩٧٩م.
 - شرح النحبة = نزهة النظر
- ١٢٨ شريعة الإسلام صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان للدكتور يوسف القرضاوي، دار الصحوة، القاهرة.
 - ١٢٩ الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ببيروت، ١٣٩٩هـ.
 - ١٣٠- صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٢، ٩٩٣م.

- ١٣١ صحيح ابن خزيمة، تحقيق د/ محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي ببيروت، ١٩٧٠م.
 - صحيح البخاري = الجامع الصحيح للبخاري
 - ١٣٢ الصحيح لمسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ١٩٥٤م.
- ۱۳۳ صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط لابن الصلاح، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط٢، ١٤٠٨ه.
- ۱۳۶- الضعفاء الكبير للعقيلي، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية بيروت، ط١،٤٨٤م.
- 1٣٥ ضوابط الجرح والتعديل لأستاذي الدكتور عبد العزيز العبد اللطيف، نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ١٤١٢ه.
 - ١٣٦ طبقات الحنابلة لأبي يعلى الفراء الحنبلي، مطبعة السنة المحمدية، دون تاريخ.
 - ١٣٧ طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو وغيره، ط١، ١٣٨٣ ه.
 - ۱۳۸ الطبقات الكبرى لابن سعد، دار صادر ببيروت، بدون تاريخ النشر والطبعة.
 - ١٣٩ عارضة الأحوذي بشرح سنن الترمذي لابن العربي المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت.
 - ١٤٠ العلل للترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي ببيروت.
 - ١٤١ علل الحديث لابن أبي حاتم، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة ببيروت، ١٤٠٥هـ.
- ۱٤۲ العلل الكبرى للدار قطني، تحقيق د/ محفوظ الرحمن زين الله القاسمي السلفي، دار طيبة بالرياض، ط١، ١٩٨٥م.
 - ١٤٣ العلل المتناهية لابن الجوزي، تحقيق إرشاد الحق الأثري، باكستان، ط١، ١٤٠١هـ.
- ۱۶۶ العمل بالحديث الضعيف جمع وترتيب الشيخ أشرف سعيد، دار الجيل، بيروت، ط۲، ۱۹۹۶م.
- ١٤٥ عمل اليوم والليلة للنسائي، تحقيق الدكتور فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة ببيروت،
 ط۲، ۲۰۲ هـ.
- 157 العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم لابن الوزير، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ٩٩٢م.
 - ١٤٧ الفائق للزمخشري، تحقيق على محمد البحاوي وزميله، دار المعرفة بيروت، ط٢، دون تاريخ.

- الفتاوى لابن تيمية = محموع الفتاوى
- ١٤٨ فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، نشر وتوزيع دار الإفتاء بالرياض.
 - ١٤٩ فتح القدير شرح الهداية لابن الهمام، طبع بلاق، ١٣١٥ه.
- ١٥٠ الفتح المبين في شرح الأربعين لابن حجر الهيتمي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن على، بيروت: دار ومكتبه الهلال، ١٩٧٨م.
 - ١٥١- فتح المغيث للعراقي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م.
- ۱۵۲ الفِصَل في المِلل والنِّحل لابن حزم، تحقيق د/ محمد إبراهيم نصر وزميله، دار الجيل، بيروت، ط١.
- ١٥٣- الفصل للوصل المدرج للخطيب البغدادي، تحقيق محمد مطر الزهراني، دار الهجرة بالرياض، ط١، ١٤١٨ه.
- ١٥٤- فضُّ الوعاء في أحاديث رفع اليدين في الدعاء للسيوطي، تحقيق محمد شكور المياديني مكتبة المنار، ط١، ١٩٨٥م.
- ١٥٥ الفقه الإسلامي وأدلته للدكتور/ وهبة الزحيلي، دار الفكر ، دمشق، إعادة الطبعة
 الثالثة ١٩٩٦م.
- 107- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت للشيخ عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري (طبع مع المستصفى للغزالي الطبعة الأولى، ببولاق في مصر، ١٣٢٢هـ).
- ١٥٧- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، مطبعة السنة المحمدية، ١٩٦٠م.
 - ١٥٨- فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي، دار المعرفة ببيروت، ط٢، ١٣٩١ه.
 - ١٥٩ القاموس المحيط للفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط١٠.
- ١٦٠ قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للقاسمي، تحقيق محمد بهجت بيطار، دار
 إحياء الكتب العربية بالقاهرة، ١٣٨٠ه.
- ١٦١- قواعد في علوم الحديث للشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي، دار القلم، بيروت، ١٣٩٢هـ.

- ١٦٢ القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد لابن حجر، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، اليمامة، الطبعة الأولى.
- 17٣- الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر، (مع تَنْزيل الآيات شرح شواهد الكشاف لمحب الدين آفندي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، ١٩٩٧م.
 - ١٦٤ الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، دار الفكر ببيروت، ط٢، ١٩٨٥م.
 - ١٦٥- كشف الخفاء للعجلوني، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، دون تاريخ.
- 177- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٩٢م.
- ١٦٧- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، تحقيق محمد التيجاني، دار الكتب الحديثة، بيروت.
 - ١٦٨ كنْز العمال للمتقى الهندي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٩٨١م.
- 179 كيف نتعامل مع السنة للدكتور يوسف القرضاوي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أمريكا، ط٣، ١٩٩١م.
 - ١٧٠ اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٩٨١م.
 - ١٧١ لسان العرب لابن منظور الإفريقي، دار صادر ببيروت.
 - ١٧٢- لسان الميزان لابن حجر، حيدر آباد دكن في الهند، ط١، ١٣٢٩ه.
 - ١٧٣ لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حلب، ١٩٨٤م.
 - ١٧٤ المبسوط للسرخسي، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، باكستان، ١٩٨٧م.
- ۱۷۵ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، تحقيق محمود إبراهيم زيد، دار الوعى بحلب، ط١، ٣٩٦هـ.
 - ١٧٦ مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
 - ١٧٧ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي، دار الكتاب العربي ببيروت، ط٣، ٤٠٢هـ.
 - ١٧٨ مجموع الفتاوي لابن تيمية، نشر وتوزيع دار الإفتاء بالرياض.

- ۱۷۹- المحرر في الحديث لابن عبد الهادي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت٤٤٤هـ)، تحقيق د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
 - ١٨٠ المحلى لابن حزم، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة ببيروت.
 - ١٨١- مختار الصحاح للرازي، الأميرية، ١٢٤٣م.
 - ١٨٢- مختلف الحديث للدكتور أسامة عبد الله الخياط، مطابع الصفا، مكة المكرمة.
- ۱۸۳ المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي، تحقيق أستاذي د. ضياء الرحمن الأعظمي، نشر دار الخلفاء للكتاب الإسلامي بالكويت، ط١، ٤٠٤ه.
 - ١٨٤- المستدرك على الصحيحين للحاكم، دار الكتاب العربي ببيروت.
 - ١٨٥- المستصفى من علم الأصول للإمام الغزالي، طبع بولاق بمصر، ط١، ١٣٢٢ه.
 - ١٨٦- مسند أبي عوانة، طبع حيدر آباد بالهند، ١٣٦٢هـ.
 - ١٨٧- مسند أبي يعلى، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون بدمشق، ط١، ١٩٨٤م.
 - ١٨٨- مسند أحمد، دار الفكر العربي ببيروت، بدون تاريخ.
- ۱۸۹ مسند البزار، تحقیق د/ محفوظ الرحمن زین الله القاسمي، مؤسسة علوم القرآن ببیروت، ومکتبة العلوم والحکم بالمدینة المنورة، ط۱، ۱۶۰۹هـ.
 - ١٩٠ مسند الحارث بن أبي أسامة = بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث
 - ١٩١- مسند للطيالسي، دار المعرفة ببيروت، بدون تاريخ.
 - مسند عبد بن حميد = المنتخب من المسند
 - ١٩٢- مشكل الحديث وبيانه لابن فورك، تحقيق د/ عبد المعطى قلعجي، ط١، ١٩٨٢م.
- ۱۹۳ مصباح الزجاجة بزوائد سنن ابن ماجه للبوصيري، تحقيق محمد المنتقي الكشناوي، دار العربية ببيروت، ط۲، ۱٤۰۳هـ.
- ١٩٤ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي أحمد بن محمد بن علي المقرئ
 ٣٠٠ ت ٧٧٠هـ، مصطفى البابي، مصر.
 - ١٩٥- المصنَّف لابن أبي شيبة، نشر الدار السلفية بالهند.

- ١٩٦- مصنَّف عبد الرزاق، تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٣٩٠ه.
- ۱۹۷ مظاهر لتعامل السلف مع التراث في السنة للدكتور محمد أبو الليث الخير آبادي (مقال نشر في العدد ۱۹ لجلة الحكمة الصادرة من المدينة المنورة، عام ۲۰۰۰م).
- ١٩٨- معالم السنن للخطابي (مطبوع مع مختصر المنذري وتهذيب ابن القيم لسنن أبي داود، مطبعة أنصار السنة المحمدية بالقاهرة، ١٣٦٧هـ).
 - ١٩٩ المعجم الأوسط للطبراني، تحقيق د/ محمود الطحان، مكتبة المعارف بالرياض، ط١، ١٩٨٥م.
 - ٢٠٠ المعجم الصغير للطبراني، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤٠٣هـ.
 - ٢٠١- المعجم العربي الأساسي لجماعة من كبار اللغويين العرب، طبع لاروس، ١٩٨٩م.
- ٢٠٢- المعجم الكبير للطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، وزارة الأوقاف ببغداد، ط١،٠٠١هـ.
- ٢٠٣ معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مصطفى البابي
 الحلبي بالقاهرة، ط٢، ١٩٧٢م.
 - ٢٠٤- المعجم الوسيط لمجموعة من العلماء، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط٢، ١٩٧٢م.
 - ٢٠٥- معرفة السنن والآثار للبيهقي، طبع حيدر آباد دكن في الهند.
- ۲۰۲ معرفة علوم الحديث للحاكم، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية ببيروت، ط۲، ۱۹۷۷م.
- ۲۰۷ المعرفة والتاريخ للفسوي، تحقيق أستاذي د/ أكرم ضياء العمري، مطبعة الإرشاد ببغداد، ۱۹۷٥م.
 - ٢٠٨ معيد النعم ومبيد النقم للتاج السبكي، دار الكتاب العربي، ١٣٦٧هـ.
 - ٢٠٩ المغنى لابن قدامة، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٣م.
 - ٢١٠ المغني في الضعفاء للذهبي، تحقيق د/ نور الدين عتر، دون تاريخ.
- ٢١١ مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لطاش كبري زاده، أبي الخير عصام الدين أحمد بن مصطفى، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٥٠٥ هـ/١٩٨٥م.
- ٢١٢ المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة ببيروت.

- ٢١٣- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٣٩٩هـ.
- ۲۱۶ مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور، تحقيق صديقنا الدكتور محمد الطاهر
 الميساوي، البصائر للإنتاج العلمى، ماليزيا، ط١، ٩٩٨م.
 - ٢١٥- مقدمة ابن خلدون، الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤م.
- ۲۱٦ مقدمة ابن الصلاح، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، دار الفكر بدمشق، ١٩٨٤م.
 وتحقيق الدكتورة عائشة بنت عبد الرحمن، دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٤م.
- ٢١٧ المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن قيم الجوزية، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو
 غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١، ١٩٧٠م.
- ٢١٨ مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة: د/ المرتضى الزين أحمد، مكتبة الرشد بالرياض، ط١، ٩٩٤م.
 - ٢١٩ المنتقى من منهاج الاعتدال لابن تيمية: انتقاء الذهبي، القاهرة، ١٣٧٤هـ.
- ٠٢٠- المنتخب من المسند لعبد بن حميد، تحقيق صبحي السامرائي، مكتبة السنة بالقاهرة، ط١، ١٩٨٨م.
- ٢٢١ منهج ذوي النظر في شرح منظومة علم الأثر للترمسي، مصطفى البابي، مصر، ط٣، ٩٥٥ م.
- ٢٢٢- المنهج العلمي عند المحدثين في التعلمل مع متون السنة: د/ محمد أبو الليث الخير آبادي (مقال منشور في العدد ١٣ لمحلة إسلامية المعرفة الصادرة من المعهد العالمي للفكر الإسلامي بأمريكا، ١٩٩٨م.
- ٣٢٣- منهج النقد عند المحدثين مع كتاب التمييز للإمام مسلم: للدكتور / محمد مصطفى الأعظمى، مكتبة الكوثر، الرياض، ط١، ١٤١٠ه.
 - ٢٢٤ منهج النقد في علوم الحديث للدكتور/ نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط٣، ١٩٨١م.
- ٢٢٥ منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي للدكتور/ الأدلبي، دار الآفاق الجديدة،
 يروت، ط١، ١٩٨٣م.

- ٣٢٦ المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي لابن جماعة، تحقيق د/ محي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر بدمشق.
- ٢٢٧ موارد الظمآن إلى زوائد صحيح ابن حبان: للهيثمي، تحقيق محمد عبد الرزاق حمزة،
 مكتبة المعارف بالرياض.
- ٢٢٨ الموافقات للشاطبي، طبعه الشيخ إبراهيم رمضان مقابلةً عن الطبعة التي شرحها
 الشيخ عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، ط٤، ٩٩٩م.
- ۲۲۹ الموضوعات الكبرى لابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر،
 بيروت، ط٢، ٩٨٣ م.
 - ٣٠٠- الموطأ للإمام مالك، تحقيق محمد فواد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، دون تاريخ
- ٢٣١ الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط١، ٥٠٥ هـ.
- ۲۳۲ موقف المدرسة العقلية الحديثة من الحديث النبوي الشريف دراسة تطبيقية على تفسير المنار للأخ
 شفيق بن عبد بن عبد الله شقير، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق وعمان، ط١، ٩٩٨ م.
- ٣٣٣- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، تحقيق علي محمد البحاوي، دار المعرفة ببيروت، ط١، ١٩٦٣م.
 - ٢٣٤ الميزان الكبرى للشعراني، شركة مكتبة ومطبعة المثنى ببغداد، ١٤٠٦هـ.
- ۲۳٥ الناسخ والمنسوخ من الحديث لابن الجوزي، محلة البحث العلمي والتراث الإسلامي
 بحامعة أم القرى بمكة المكرمة، العدد الأول، ١٣٩٨هـ.
- ٣٣٦- الناقد الحديث في علوم الحديث للشيخ محمد المبارك عبد الله، مطبعة محمد على صبيح وأولاده بالأزهر، ط١، ١٩٦١م.
- ٢٣٧ نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار لابن حجر، حققه الباحث حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة المثنى ببغداد، ١٤٠٦هـ.
- ٢٣٨ نحو موسوعة شاملة للحديث النبوي الكمبيوتر حافظ عصرنا للدكتور عبد العظيم الديب، مؤسسة الرسالة.

- ۲۳۹ نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح الأثر لابن حجر، تعليق وشرح الشيخ صلاح محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية بيروت، دون تاريخ.
 - ٠ ٢٤ نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي، دار المأمون بالقاهرة، ط١، ١٣٥٧هـ.
- ۲٤۱- نظرات جديدة في علوم الحديث، للمليباري، د. حمزة عبد الله حمزة، بيروت: دار ابن حزم، ط٢، ٢٠٠٣/١٤٢٣م.
- ٢٤٢ نظرية الضرورة الشرعية للدكتور وهبة الزحيلي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٢، ١٩٧٩م.
- ٢٤٣ نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي لأحمد الريسوني، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ط٢، ٩٩٢م.
- ٢٤٤ النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر، تحقيق د/ ربيع بن هادي، طبع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ٤٠٤ه.
- ٢٤٥ النكت على ابن الصلاح للزركشي ت٤٩٧، تحقيق زين العابدين بلا فريح، رسالته
 في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- ٢٤٦ النكت الوفية بما في شرح الألفية للبقاعي، رسالة ماجستير تقدم بما خبير خليل عبد الكريم إلى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- ۲٤٧ النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزواوي وزميله
 الطناحي، نشر المكتبة الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ، دون تاريخ.
 - ٢٤٨- هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر، نشر وتوزيع دار الإفتاء بالرياض.
- 7٤٩ الوسيط في مصطلح علوم الحديث لأستاذي الدكتور/ محمد محمد أبو شهبة، عالم المعرفة، جده.
- ٢٥٠ الوضع في الحديث لأستاذي الدكتور/ عمر محمد فلاتة، مؤسسة مناهل العرفان،
 بيروت، ط١، ١٩٨١م.
 - ٢٥١– وفيات الأعيان لابن خلَكان، طبع الميمنية، ١٣١٠هـ.

فهرس محتويات كتاب علوم الحديث أصيلها ومعاصرها

<u> Algúnia</u>	je .
عن الطبعة السابعة	f
عن الطبعة السادسة	ح
قدمة الطبعة الثالثة المصححة المنقحة	<u>.</u>
تمهيد	1
سموي لباب الأول: المدخل إلى علوم الحديث	٥
ببب ادون: المسلس إلى حوم السيف القصل الأول: مهادئ علوم الحديث:	٩
١- تعريف علوم الحديث بالإفراد	9
۲- تعریف علوم الحدیث بالترکیب ۲- تعریف علوم الحدیث بالترکیب	1.
 ٣- أقسام علوم الحديث: علم رواية الحديث وعلم دراية الحديث 	11
الفصل الثاني: أهمية علوم الحديث ونشأته:	10
١ – أهمية علوم الحديث	17
٢- ضوابط علوم الحديث ضوابط فطرية عقلية	١٧
٣- نشأة تدوين علوم مصطلح الحديث	١٨
الفصل الثالث: مصطلحات أساسية أولية:	74
۱ – الحديث	To
٧- السنة	To
٣- الخبر	77
٤ – الأثر	77
٥- المتن	**
7- السند	44
٧– السند العالي	79
٨– السند السافل	79
٩ – الإسناد	44
٠١ - الطريق	79
١١- الوجه	٣٠
١٢ - الاعتبار	٣.
١٣ – المتابع	٣.
٤ ١ – الشاهد	٣١

٣1	٥١ – المستد
**	٦١ – المسيد
77	۱۷ – المحدِّث
40	۱۸ – الحافظ
٣٦	۹ ۱ – الحبجة
٣٦	٠ ٢ – الحاكم
41	٢١ – أمير المؤمنين في الحديث
**	٢٢ – الصحابي
**	۲۳ – التابعي
47	٤ ٢ – تابع التابعي
44	الفصل الرابع: مكانَّة السنة التشريعية والمعرفية:
٤١	١ – مكانة السنة التشريعية
٤٥	٧- مكانة السنة المعرفية
٤٦	الفصل الخامس: علاقة السنة مع القرآن:
٤٩	١- تأكيد السنة لما جاء في القرآن
٤٩	٧ – تفسير السنة لما أُحْمِلَ في القرآن
٥١	٣- زيادة السنة عقائد وأحكاماً سكت عنها القرآن
٤٥	الفصل السادس: حفظ السنة في الصدور والسطور:
٥٧	١ – حفظ السنة بالعمل والمذاكرة وأسبابه
٥٨	٢- حفظ السنة بالكتابة في عهد الرسول ﷺ
٦.	٣– حفظ السنة بالكتابة في القرن الثاني والثالث وما بعدهما
٦١	٤ – حفظ السنة بتدوينها بالاستقصاء والشمول
٦٢	٥– كلمة موحزة عن مناهج المصنفات الحديثية
٥٢	٦ – تعريف موجز بأهم كتب الحديث:
77	صحيح الإمام البخاري
٧.	صحيح الإمام مسلم
٧٢	سنن الإمام أبي داود
٧٤	جامع الإمام الترمذي
٧٦	السنن المحتى للإمام النسائي
٧٨	سنن الإمام ابن ماجه
۸٠	موطأ الإمام مالك
۸۳	سنن الإمام الدارمي
λ£	مسند الإمام أحمد بن حنبل
۸۷	القصل السابع: الرواية والراوي والمروي:

علوم الحديث: أصيلها ومعاصرها

٨٩	١ – الرواية وأقسامها
97	٧- الراوي
4 Y	٣- المروي
9.7	٤ – أنواع كتب الرواية:
9.7	الجوامع
9.4	السنن
۹۳	الموطآت
94	المصنفات
۹۳	المسانيد
94	المعاجم
44	المستخرجات
٩ ٤	المستدركات
9 £	الأجزاء
٩ ٤	الفوائد الحديثية
9 £	الأمالي الحديثية
90	الفصل الثامن: علم الرواة:
97	١ – علم تاريخ الرواة
99	٢– علم الجرح والتعديل ونشأته
١٠٣	الفصل التاسع: علم معرفة الصحابة والتابعين:
١.٥	١ – معرفة الصحابة
111	٢ معرفة التابعين
114	٣– المخضرمون من التابعين
110	الباب الثاني: علوم رواية الحديث
114	الفصل الأول: تقسيمات الحديث باعتبارات مختلفة:
١٢٠	المبحث الأول: أقسام الحديث باعتبار المصدر
١٢.	۱ – القدسي
170	- ٧– المرفوع
170	٣- الموقوف
١٣٠	٤ – المقطوع
١٣١	المبحث الثاتي: أقسام الحديث باعتبار صدوره عن مصدره
171	١- الحديث القولي
171	۲ – الحديث الفعلى

177	٣- الحديث التقريري
127	٤ – الحديث الوصفي الخِلْقِي
144	٥- الحديث الوصف الخُلُقِي
122	المبحث الثالث: أقسام الحديث باعتبار كثرة الرواة وقلتهم
124	المطلب الأول: المتواتر وأقسامه وأحكامه والمؤلفات فيه
179	المطلب الناني: الآحاد وأقسامه باعتبارين مختلفين:
18.	أولاً: أقسام الآحاد باعتبار عدد الرواة:
١٤٠	١ - الغريب
188	٧ – العزيز
١٤٤	٣- المشهور
1 60	●- المستفيض
131	ثانياً: أقسام الآحاد باعتبار القوة والضعف:
١٤٧	أ- الحديث المقبول وأقسامه:
١٤٧	١ – الصحيح لذاته
102	٢ – الصحيح لغيره
107	٣– الحسن لذاته
۱۰۸	٤ – الحسن لغيره
٠٢١	ب– الحديث المردود وأقسامه:
177	● الضعيف ومسائله
17.	أ- أقسام الحديث المردود بالسقط من السند:
١٧٠	۱ – المعلَّق
۱۷۳	٧ – المرسيل
177	٣- المعضل
۱۷۸	٤ – المنقطع
١٨٠	٥- المدلِّس
177	●− المعنعن والمؤنن
177	٦ – المرسل الخفي
144	ب- أقسام المردود بسبب الطعن في الراوي:
19.	١- الموضوع:
197	●- نشأة الوضع في الحديث وجذوره: *
197	أولاً: الأسباب المقصودة:
197	١- الانتقام من الإسلام والمسلمين

۱۹۳	٧- نصرة الأحزاب والأهواء السياسية
198	٣- نصرة المذاهب العقدية
197	٤- تنفير الناس عن الإسلام
197	٥- العصبية للقبيلة والجنس والبلد
199	٦- الرغبة في صلاح الناس
۲ - ۲	٧- نصرة المذاهب الفقهية
7.7	٨- الأغراض الدنيوية الشخصية:
۲.۳	أ. التقرب إلى الحكام
Y • £	ب. القصص والوعظ
7.0	ج. تنفيق سلعة من سلع التجارة
7.7	د. أغراض أخرى متفرقة
۲ • ۸	ثانياً: الأسباب غير المقصودة للوضع:
۲ • ۸	١- عدم تدوين السنة مبكراً
7 - 9	٣- تفرُّق الصحابة في البلاد المفتوحة
* 1 1	٣- تساهل بعض الخلفاء مع الوضَّاعين
717	٤ - ابتلاء الراوي بمن ينُسُّ في كتابه أو يلقنه
712	٥- خطأ الراوي بالوهم أو النسيان
717	●- قرائن الحديث الموضوع:
717	١- إقرار واضع الحديث بوضعه
717	٢- ما في حكم الإقرار
717	٣- شهرة الراوي بالوضع
71	٤- تناقضه مع القرآن أو قواعد الدين
414	٥- تناقضه مع السنة الثابتة
719	٦- مخالفته للإجماع
**.	٧- تكذيب الحِسِّ وللشاهدة والتحربة العلمية له
۲۲.	٨- عدم وحوده في دواوين الحديث المعروفة
44.	٩- ركاكة لفظه ومعناه
771	١٠ - اشتماله على مبالغات
	١١- اشتماله على بدعة والراوي من
177	الداعين إليها
777	 جهود العلماء في مقاومة الوضع:
***	أ– الجهود الوقائية

777	ب- الجهود العلاجية:
777	١ – فضح أمر الوضاعين والكذبة
777	٢- المبادرة إلى جمع الأحاديث وتدوينها
377	٣- جمع الكذبة والوضاعين في الكتب
478	٤- جمع الأحاديث الموضوعة في الكتب
377	●- أشهر المؤلفات في الأحاديث الموضوعة
770	٣- المتروك
770	٣- المنكّر
***	٤ – الشاذ
477	● مخالفة الثقات (الشاذ والمنكر) وأقسامها:
***	أ- المدرج
777	ب- المقلوب
772	ج- المزيد في متصل الإسناد
770	• زيادة الثقة في المتن
**	د – المضطرب
7 2 -	هـ المصحَّف
137	و – المحرَّف
7 £ 7	٥– المعلول
737	٣- ما فيه راو مبتدع
4 8 A	٧- ما فيه راو بحهول أو مبهم
701	٨- ما فيه راو سيء الحفظ أو مختلط
704	● – رسم أقسام الحديث
700	الفصل الثاني: تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة:
404	أ- الأحاديث الصالحة للترقية:
Y 0 Y	● أسباب الضعف الخفيف
709	> بلوغ الحسن لذاته مرتبة الصحيح
709	< بلوغ الحسن لغيره مرتبة الصحيح لغيره
٠٢٢	< بلوغ الحديث الضعيف ضعفاً خفيفاً مرتبة الحسن لغيره
۲7 •	أولاً: – عواضد صالحة لترقية الحديث الضعيف:
177	١ – تعدد طرق الحديث الضعيف
777	٢- تلقي الأمة للحديث بالقبول
977	٣- موافقة ظاهر القرآن للحديث الضعيف

777	٤ - تقوية الحديث الضعيف أو العكس بالمكتشفات العلمية الحديثة
779	ثانياً: عواضد غير صالحة لترقية الحديث الضعيف:
779	١ – استدلال المجتهد بالحديث الضعيف
۲٧.	٧- تأييد الكشف الصوفي له
TY1	٣- تصديق النبي ﷺ له في المنام
***	٤ - تأييد استخارة شخص لإحدى درجات الحديث
777	ب- الأحاديث غير الصالحة للتقوية
7 7 7	• أسباب الضعف الشديد
T V £	الفصل الثالث: تصحيح الأحاديث أو تضعيفها في العصور المتأخرة
Y YA	أ- حقيقة الحكم على الحديث
***	ب– خطوات الوصول إلى درجة الحديث
***	ج- شروط الحاكم على الحديث
441	د- الحكم على الحديث عبر التاريخ
441	هــ ابن الصلاح أول من عارض الحكم على الحديث في عصره وما يليه
7.47	و – موقف العلماء المعاصرين لابن الصلاح ومن بعدهم من قوله
7.0	الباب الثالث: علوم دراية الحديث
YAY	الفصل الأول: علم غريب الحديث
7 A 9	۱ – تعریفه
7 / 9	٣ – نشأته وأهميته
7 . 9	٣- المؤلفات فيه
791	الفصل الثاني: علم ناسخ الحديث ومنسوخه
797	۱ – تعریفه
797	٢ – بم يعرف الناسخ والمنسوخ؟
792	٣- عدد الأحاديث المنسوخة
790	٤ – أشهر المؤلفات فيه
797	القصل الثالث: علم أسباب ورود الحديث
799	۱ – تعریفه
799	٣ – فوائد معرفة سبب ورود الحديث
۳۰۱	٣- المؤلفات فيه
٣.٣	القصل الرابع: علم مختلف الحديث ومشكله
٣.0	١ – تعريف المحتلف والمشكل والفرق بينهما
	٢ - أسباب الإشكال في الحديث

4.4	٣- مراحل رفع التعارض
~ 1.	٤- نشأة علم مختلف الحديث ومشكله والمؤلفات فيهما
717	الفصل الخامس: علم البعين الزماني والمكاني في الحديث
710	١ – تعريف البعد، والزماني، والمكاني في اللغة
٣17	٧- المراد من البعد الزماني والمكاني في السنة
٣ 17	٣- بحالات تأثير البعدين في السنة
717	١ – المجالات التي لم يؤثّر فيها البعدان
TIA	٢ – الجحالات التي قد يؤثُّر فيها البعدان
W19	٤ – ضوابط تأثير البعدين في المجالات التي يؤثران فيها
719	١– الضرورات الشرعية وحالات الاستثناء
479	٧- ما أنيط بأوصاف متغيرة فيتغير بتغيرها
444	٣- ما ارتبط بمصالح متغيرة يتغير بتغيرها
777	٤ - ما بني على الأعراف والعادات فيتغير بتغيرها
٣٤.	٥– ما ارتبط بالزمان والمكان فيتغير بتغيرهما
٣٤٦	٦- ما صدر عنه ﷺ سداً للذراثع
To.	٥- فوائد معرفة البعدين في السنة
To.	أولاً: فهم المراد من النص على الطبيعة
701	ئانياً: تقليص الخلافات المذهبية
707	ثالثاً: تبرئة الإسلام وحملته من الهامات جائرة
404	رابعاً: إزالة التعارض
408	حامساً: إزالة الإشكال
T00	٦- كيف يعرف البعدان في السنة
T0V	المصادر والمراجع
۳۷۷	فهرس محتويات الكتاب
7 00	المؤلف في سطور

المؤلف في سطور

- الاسم: محمد أبو الليث الخير آبادي.
- تاريخ الولادة: ولد في بلدة خير آباد في الهند، في ١٩٥٣م.
 - الجنسية: هندي.
 - الحالة الاجتماعية: متزوج، له سبعة أولاد.

مؤهلاته العلمية:

- ١ فاضل في العلوم الإسلامية، حامعة دار العلوم ديوبند، الهند، عام١٣٨٩هـ/١٩٦٩م. بتقدير ممتاز.
- ٢- ليسانس في الحديث وعلومه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،
 ١٤٠٠م بتقدير ممتاز.
- ٣- ماجستير في الحديث وعلومه، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية،
 ١٤٠٥ه/١٩٨٤م بتقدير ممتاز.
- ٤- دكتوراه في الحديث وعلومه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، عام
 ١٤١٢هـ/١٩٩٢م بتقدير ممتاز.

أعماله الوظيفية:

- ١- عمل مدرساً ومفتياً سبع سنوات في مدرسة الإصلاح بسرائمير . عديرية أعظم حراه، الهند
 ١٩٧٠-١٩٧٦م) قبل ذهابه إلى المدينة المنورة.
- ٢- عمل أستاذاً مساعداً منذ ١٩٩٣م حتى ٢٠٠٠م في قسم دراسات القرآن والسنة في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. وتمت ترقيته إلى الأستاذ المشارك في ١ أبريل ٢٠٠٠م. ثم تمت ترقيته إلى الأستاذية في ١ يناير ٢٠٠٩م.
 - ٣- يعمل منذ يناير ٢٠٠٩م أستاذاً في القسم والجامعة نفسهما حتى وقت هذا التحرير.
 - ٤ درس ولا يزال يدرس مواد الدكتوراه والماجستير والبكالوديوس في الجامعة.
- ٥- أشرف على أكثر من عشر رسائل دكتوراه، وأكثر من خمس عشرة رسالة ماجستير، كما
 ناقش أكثر من عشر رسائل ماجستير ودكتوراه. في الجامعة وخارجها في ماليزيا.
 - ٦- شارك بورقة عمل في أكثر من عشرة مؤتمرات وندوات دولية ومحلية.
 - إسهاماته في تطوير قسم دراسات القرآن والسنة في الجامعة:

- ١- وضع جميع مقررات القسم الخاصة بالحديث وعلومه للبكالوريوس والماجستير والدكتوراه
 وعمل خططها التفصيلية حتى قبل ٢٠٠٦م، ولا يزال يضع مواد حديدة ويطورها.
- ٢- عُيِّن رئيساً لعدة لجان في القسم، من أهمها: لجنة إسلامية المعرفة، لجنة الدراسات العليا،
 لجنة تطوير مقررات القسم، ولجنة الامتحانات.
- ٣- عُيِّنَ موجهاً أكادمياً لقسم دراسات القرآن والسنة من قِبَل الجامعة للعام الدراسي
 ٢٠٠٥ه/ ٢٠٠٥م.
 - ٤- اختير عضواً في لجنة تطوير المناهج بالقسم من حانب الكلية.

نشر له من الإنجازات العلمية ما يلى:

أ- الكتب:

- ١- أسس النظام المالي والاقتصادي في القرآن، نشر رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة،
 سلسلة "دعوة الحق"، العدد ١١٩، ١٩٩١م.
 - ٢- تخريج الحديث (كتاب منهجي) نشرته دار الشاكر بماليزيا، ط١، ٩٩٩م. ٣٠٤ صفحات.
- ٣- علوم الحديث أصيلها ومعاصرها (كتاب منهجي) دار الشاكر بماليزيا، ط١، ٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- ٤- رحيق التفاسير للأجزاء الثلاثة الأخيرة من القرآن الكريم (كتاب منهجي لمادة دراسة القرآن ١)، مركز البحوث بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ط١، ٤٢٤ هـ/٢٠٠٣م.
- ٥- المرويات في ليلة النصف من شعبان في ميزان النقد الحديثي، دار الشاكر بماليزيا، ط١،
 ٢٠٠٣/٥٠.
- ٦- المرويات في التوسعة على العيال يوم عاشوراء في ميزان النقد الحديثي، دار الشاكر
 . مماليزيا، ط١، ٤٢٤ هـ ٢٠٠٣م.
 - ٧- علامات الترقيم شكلها وطريقة استعمالها، دار الشاكر بماليزيا، ط١، ٤٢٤ ه/٢٠٠٣م.

- ٨- رحيق التفاسير للمائدة، التوبة، الإسراء، مريم، وطه من سور القرآن الكريم، مركز
 البحوث بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ط١، ٢٠٠٤هـ/٢٠٠٥م.
 - ٩- معجم المصطلحات الحديثية، دار الشاكر بماليزيا، ط١، ١٤٢٥ه/٢٠٠٥م.
- ١٠ الطريقة المسنونة للمصافحة بين الرجال، فوستاك دار السلام سنديرين برحد ماليزيا،
 ط١، ٢٠٠٥م.
- ١١- إعفاء اللحية بين النص والتطبيق، دار الشاكر، بانجي، ماليزيا، ط١، ٢٠٦ه/٢٠٠م.
- ١٢ اتجاهات في دراسات السنة قديمها وحديثها، (كتاب منهجي) نشر مركز البحوث في الجامعة، ط١، ٢٠٠٥م.
- 17- المعجم المفهرس النافع لما ورد من المصادر والمراجع في أقراص الليزر المعدة من قبل شركات: التراث والعريس والمكتبة الشاملة او۲، وجوامع الكلم، وتصحيح الأخطاء في أسمائها ومؤلفيها ونسبتها إليهم، هذا فهرس لأسماء الكتب ومؤلفيها في ٢٠ قرصاً، وعدد الكتب فيها ٢٩٧١. وهو جاهز للنشر تماماً.
 - ١٤ شرح الأربعين النووية، حاهز للنشر، كتبته لولدي العزيز/ عبد العزيز ٢٠٠٤ه.
 ب- التحقيقات:
- ١. "الزهد" للإمام هنّاد بن السري، بتحقيقي، إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر، ط١،
 ١٤٠٦ه/١٩٨٦م.
 - ٢. بيان مشكل الآثار الجزء الثامن للإمام الطحاوي، رسالة الدكتوراه، لم ينشر بعد.
 ج- مقالات محكَّمة:
- المنهج العلمي عند المحدثين في التعامل مع متون السنة (مقال نشرته مجلة إسلامية المعرفة الصادرة من المعهد العالمي للفكر الإسلامي بأمريكا، العدد ١٩٩٨، ١٩٩٨م.
- الجذور التاريخية للوضع في الحديث (مقال نشرته مجلة إسلامية المعرفة، العدد ١٦،
 ١٦ صفحة).

- ٣. مظاهر لتعامل السلف مع التراث في السنة، مجلة الحكمة بالمدينة المنورة، العدد ١٩،
 ٢٠١ه/ ٢٠٠٠م، ص ١٧١-٢٠٦ (٣٦ صفحة).
- ٤. المرويات في سبب ورود حديث "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" في ميزان النقد الحديثي (مقال) مجلة التحديد الصادرة عن الجامعة الإسلامية العالمية عاليزيا، عدد ١٣٠ ، ١٤٣ هـ ١٩٨ ١٩٨).
- منهجية التعامل مع البعدين الزماني والمكاني في السنة عند المحدثين، إسلامية المعرفة،
 بأمريكا، العدد ٣٧-٣٨، صيف وخريف ٢٠٠٤ه (٣٠-١٢٨).
- ٣. مختلف الحديث ومشكله، مجلة الدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد
 باكستان، العدد الأول الجلد الأربعون الربيع (يناير مارس ٢٠٠٥م/ ذو القعدة محرم ٢٠٠٥هـ) هـ ١٦٧-١٤٣٨.
- ٧. حديث ناقصات عقل ودين: إشكالية، أسباب، حلول. مجلة معالم القرآن والسنة الصادرة من جامعة العلوم الإسلامية بماليزيا، العدد ١، ٢٠٠٥م.
- ٨. السنة وموقف العصرانيين والعقلانيين منها قراءة معرفية نقدية. مجلة التحديد الصادرة من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، العدد٢٠، ٢٠٠٦م.
- ٩. الإطار المعرفي لمواقف الفرق الغابرة من السنة، بحلة الدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد باكستان، العدد الثالث المحلد الحادي والأربعون الخريف (يوليو سبتمبر ٢٠٠٦م/ جمادى الثانية شعبان ١٤٢٧هـ) ص١٤٥٥ ٢٠٤ ونشر بعنوان "مواقف الفرق الغابرة من السنة قراءة معرفية تقييمية"، في مجلة "دراسات" الصادرة من الجامعة الإسلامية العالمية بشيتاغونغ، بنجلة ديش، المحلد الثالث، ديسمبر، ٢٠٠٦م، (ص١٥٥ ١٦٤).
 - ١٠. الإمام عبد الرزاق ومنهجه في "المصنَّف"، مجلة آسيا إسلام الصادرة من الجامعة، العدد٣.

- ١١. المصنف لعبد الرزاق الصنعاني تاريخ، تقييم، منهج، ترجمه الأخ الدكتور الأستاذ المشارك/ إسرار أحمد خان إلى اللغة الإنجليزية، نشر في مجلة "جرنل آف إسلامك لو ريويو، العدد٢، يناير ديسمبر، ٢٠٠٦م، (ص٢١-٥).
- ١٢. شرح الأحاديث النبوية تأسيس وتطبيق، ورقة عمل قدمت في مؤتمر عالمي عن مناهج تفسير القرآن الكريم وشرح الحديث الشريف، عقده قسم دراسات القرآن والسنة، بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، نشر في كتاب المؤتمر، يوليو ١٥-١٠، ٢٠٠٦م، (ص١٢٩-١٣٢٦).
- ١٣. حديث الوائدة والموءودة في النار إشكالية، أسباب، حلول، مجلة الدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد باكستان.
 - ١٤. العولمة وتعليم القرآن والسنة، جاهز للنشر في مجلة محكمة.
 - ١٥. منهج الشيخ الألباني في تضعيف بعض أحاديث الصحيحين. حاهز للنشر في مجلة.

د- مقالات غير محكة:

- البعد الزماني والمكاني وأثرهما في فهم السنة، مجلة البعث الإسلامي في الهند، العددان: ٩
 ١٠ ٩٩٨ ١٩٥.
- ٢. اتجاه تقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية بين الجحود والتأييد. مجلة الداعي الصادرة
 من جامعة ديوبند، العدد٧، ٩٩٩١م.
- ٣. تصحيح الحديث وتضعيفه في العصور المتأخرة، نشر في موقع الشهاب في إنتر نيت شهر أكتر
 ونوفمبر ٢٠٠٣م. ومجلة الداعي الصادرة من دار العلوم ديوبند بالهند، العدد، ٢٠٠٥م.
- ٤. منهج الشيخ الألباني في تضعيف بعض أحاديث الصحيحين. ورقة عمل قدمت في ندوة الجامعة الوطنية بماليزيا في بيراك، ٢٠٠٧/٨/٢١م (ص١-٣٣) غير منشور.
- ه. مناهج نقد الحديث، ورقة عمل قدمت في ندوة جامعة ملايا في كوالا لمبور،
 ٢٠٠٧/٨/٢٩، غير منشور.

ه- مراجعات الكتب:

- مراجعة كتاب "العودة إلى القرآن" للأستاذ قاسم أحمد الماليزي (نشرته بحلة التجديد الصادارة من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، العدد ٤، ٩٩٨م).
- ٢. الأستاذ جمال البنا وموقفه من السنة من خلال كتابه "السنة ودورها في الفقه الجديد" (نشر في مجلة "البعث الإسلامي" الصادرة من ندوة العلماء لكناو الهند، في أربعة أعداد كالتالي: المجلدة، العدده، ربيع الثاني ٢٢١ه/يونيو ٢٠٠١م: ص٣٦-٤٦، والعدده، حمادى الأولى ٢٢١ه/يوليو ٢٠٠١م: ص٥٥-٢٢، والعدد، ١، جمادى الثانية ورجب ٢٢٤ه/أغسطس وسبتمبر ٢٠٠١م: ٦١-٠٠، والمجلد٤): العدد١، شعبان ورمضان ٢٢٤ه/أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠١م: ص٥٥-٣٢).
- ٣. مراجعة كتاب "دراسة نقدية في علم مشكل الحديث" للعسعس، مجلة التحديد الصادرة من البحامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، العدد ١٤، أغسطس، ٢٠٠٣م (ص٢٠٧-٢٢٦).

أ. د. محمد أبو الليث الخير آبادي

أستاذ الحديث في قسم دراسات القرآن والسنة، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

E-mail: mabullais@hotmail.com Hand phone: 0060- 012- 2483747 Home phone: 00603- 40213364